

البحوث المشاركة في مؤتمر
الأحرف السبعة

البحوث المشاركة في مؤتمر

الأحرف السبعة

البحوث المشاركة في مؤتمر

الأحرف السبعة

قسم التفسير والحديث

بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية — جامعة الكويت



المقدمة

الحمد لله حمدا يليق بجلاله ويكافئ نعمه، والصلاة والسلام على خير البرية وأزكى البشرية
وعلى آله وصحبه أجمعين والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين.
أما بعد ..

فهذا الكتاب هو أحد مخرجات مؤتمر (الأحرف السبعة، مفهومها وحقيقتها) الذي
يقيمه قسم التفسير والحديث بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الكويت.

وهو يشتمل على ما يلي:

- المقدمة
 - كلمة عميد الكلية: أ.د. فهد الدبيس الرشدي
 - كلمة رئيس القسم: د. عبدالمحسن زين المطيري
 - التعريف بالمؤتمر وأهدافه
 - جدول المؤتمر
 - التعريف المشاركين وسيرهم الذاتية
 - مختصرات البحوث التي أُلقيت في المؤتمر
 - البحوث التي وصلتنا كاملة
 - البيان الختامي للمؤتمر
 - الخاتمة
 - الفهارس
- ونسأل الله تعالى أن يوفق ويسدد ويبارك في الجهود، ويجعلها خالصة لوجهه الكريم
وصلّى الله وسلّم على نبينا محمد وآله وصحبه

اللجنة العلمية في المؤتمر

كلمة عميد كلية الشريعة والدراسات

أ.د. فهد الدبيس الرشدي

الحمد لله رب العالمين، يسمع دعاء الخلائق ويحيب...
يؤنس الوحيد، ويهدي الشريد، ويذهب الوحشة عن الغريب...
يغفر لمن استغفره، ويرحم من استرحمه، ويصلح المعيب...
يستر العاة، ويمهل البغاة، ومن تاب منهم قبل وأثيب...
وأشهد أن سيدنا محمداً عبده ورسوله المقرب والحبيب...
خلقه نعمة، ومبعثه رحمة، وشمس سنته لا تغيب...
اللهم صلِّ وسلِّم وبارك عليه كلما أثنى عليه شاعر أو أديب، وطالما عرف حقه عالم أو
نجيب... وعلى الصحب والآل وكل من انتسب إليه من بعيد أو قريب...
وبعد ..

فلا زالت كلية الشريعة والدراسات الإسلامية تبذل جهدها لدفع عجلة المعرفة والثقافة،
ونشر العلم الشرعي في الكويت، ومن هذا المنطلق كان هذا المؤتمر المهم للمتخصصين في
علم القراءات، والذي يحمل اسم (الأحرف السبعة، مفهوماً وحقيقتها)، وقد قام به قسم
التفسير والحديث في الكلية خير قيام، وبذلوا في إعدادة عملاً دؤوباً وجهداً كبيراً.
فنسأل الله تعالى أن يعيننا على تحقيق النفع للكويت وأهلها ولطلبة العلم الشرعي
والمتخصصين.

والحمد لله رب العالمين

كتبه

أ.د. فهد الدبيس الرشدي

عميد كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

كلمة رئيس القسم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه
أما بعد

فإن قسم التفسير والحديث يقيم كل سنة مؤتمرين، أحدهما في التفسير والآخر في الحديث، في سياق أنشطته الثقافية في القسم، وفي هذه السنة كانت مؤتمر التفسير بعنوان (الأحرف السبعة، مفهومها وحقيقتها)، لمناقشة هذه القضية المهمة، فقد تواترت الأحاديث التي تدل على نزول القرآن على سبعة أحرف، فما هو أبعاد دلالة هذا الحديث وما هو حقيقته، وما الفرق بين الأحرف السبعة والقراءات العشرة، وكيف نرد على الشبهات المثارة في هذا الباب، كل هذا وغيره تمت مناقشته في هذا المؤتمر، وليستفيد الجميع من مخرجات هذا المؤتمر، تمت طباعة هذا الكتاب الذي بين يديك لينشر هذا العلم النافع، ويستفيد منه الباحثين في العالم الإسلامي. وقد شارك في إعداد هذا المؤتمر عدد كبير من أساتذة القسم والعاملين في الكلية وطلابها وطالباتها والمتطوعين من خارج الكلية، ولا تسع هذه المقدمة لذكرهم جميعاً، ولكن هم السبب - بعد توفيق الله تعالى - في إنجاح هذا المؤتمر وظهوره بهذه الصورة. فجزاهم الله خيراً وشكر الله لهم وبارك في جهودهم وأسأل الله أن يجازيهم عنا خير الجزاء

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين

د. عبد المحسن زين المطيري

رئيس قسم التفسير والحديث

بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية

جامعة الكويت

نبذة عن مؤتمر نزول القرآن الكريم على سبعة أحرف

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن ولاءه
أما بعد

فإن قسم التفسير والحديث بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية في جامعة الكويت،
يقيم مؤتمراً تحت عنوان (الأحرف السبعة، مفهومها وحقيقتها).

المكان: قاعة المؤتمرات التابع لمسجد كلية الشريعة

التاريخ: يوم الثلاثاء والأربعاء ٢٤-٢٥/ربيع الأول ١٤٣٩هـ الموافق ١٢-١٣/١٢/٢٠١٧.

ضيوف المؤتمر: من: المملكة العربية السعودية ومصر والأردن والكويت.

أهداف المؤتمر:

١. توضيح مفهوم الأحرف السبعة وبيان الراجح من أقوال العلماء فيها.
٢. بيان علاقة الأحرف السبعة بالقراءات والرسم
٣. بيان أثر الأحرف السبعة بالتفسير والتدبر
٤. الرد على الشبهات التي تثار حول الأحرف السبعة

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله وصحبه

التعريف بالباحثين

الأستاذ الدكتور خالد بن عثمان بن علي السبت

المعلومات الشخصية

الميلاد: (عام ١٣٨٤هـ) في مدينة الدمام.

الحالة الاجتماعية: متزوج.



الشهادات الدراسية

الدكتوراه: (١٤١٦هـ) في التفسير وعلوم القرآن في كلية القرآن في الجامعة الإسلامية.
عنوان الأطروحة: قواعد التفسير جمعاً ودراسة).

الماجستير: (١٤١٢هـ) في التفسير وعلوم القرآن في كلية القرآن في الجامعة الإسلامية
عنوان البحث: دراسة تقويمية لكتاب مناهل العرفان للزرقاني).

البكالوريوس: (١٤٠٥هـ) في أصول الدين في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

العمل الحالي

أستاذ مشارك في كلية التربية (قسم الدراسات القرآنية) في جامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل في الدمام.

العضوية في الجمعيات والمؤسسات واللجان

- الجمعية العلمية السعودية للقرآن الكريم وعلومه.
- رئيس المجلس العلمي في جمعية تحفيظ القرآن الكريم في المنطقة الشرقية.

سبل الاتصال

الهاتف المتنقل: ٠٥٠٤٩٨٢٢٢٤ (+٩٦٦) ٠٥٣٥٣٥٨٧٧١ (+٩٦٦)

فاكس: ٠١٣٨٤٢٥٨٣٧ (+٩٦٦)

الرمز البريدي: الدمام ٣١٤٤٢

صندوق البريد: ٦١٧٧

البريد الإلكتروني: khaled222@gmail.com

الأستاذ الدكتور أحمد خالد يوسف شكري

المعلومات الشخصية



مكان الولادة: عمان – الأردن

تاريخ الولادة: ١٩٦٠ م

الجنسية: أردني

التخصص: علوم القرآن والتفسير

والقراءات.

الرتبة العلمية: أستاذ من ٢٠٠٥/٥/٤.

العمل الحالي: عضو هيئة تدريس في قسم أصول الدين، كلية الشريعة، الجامعة الأردنية.

الهاتف الجوال ٠٠٩٦٢٧٩٨٥١٣٤٨٧ أو ٠٠٩٦٢٦٦٥٤٣٢٥٥٧

الإيميل: aa.ss.111@hotmail.com shukriahmad111@gmail.com

الحصول على شهادة الدكتوراه عام ١٩٩١ من الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة بتقدير

ممتاز.

الخبرة التدريسية

الجامعة الأردنية (٢٣ سنة)، جامعة اليرموك (سنة واحدة)، جامعة الإمارات العربية المتحدة

(٤ سنوات)، وتدرّس مواد في عدة جامعات أردنية.

الخبرة الإدارية

- مدير المركز الثقافي الإسلامي في الجامعة الأردنية (٣ سنوات).

- رئيس قسم أصول الدين في الجامعة الأردنية (٣ سنوات).

- مساعد عميد كلية الشريعة في الجامعة الأردنية (سنتان).

عضوية لجان المجلات المحكّمة والمجالس والجمعيات العلمية

- نائب رئيس المجلس العلمي لمعهد القراءات في مملكة البحرين.
- عضو المجلس العلمي للهيئة العالمية لتحفيظ القرآن الكريم التابعة لرابطة العالم الإسلامي بجدة.
- رئيس المجلس العلمي في مركز بينات للدراسات القرآنية، الأردن.
- نائب رئيس جمعية المحافظة على القرآن الكريم في الأردن، ورئيس المجلس العلمي للتلاوة القراءات والحفظ في الجمعية، ورئيس تحرير مجلة الفرقان والأمين العام للجمعية سابقا.
- عضو الهيئة الاستشارية لمجلة معهد الإمام الشاطبي في جدة، ومجلة الحكمة في لندن، ومجلة الجامعة العراقية، ومجلة تطوير الدراسات القرآنية في السعودية، وهي مجالات علمية محكمة.
- عضو هيئة التحرير للمجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، جامعة آل البيت (حاليا)، وعضو هيئة التحرير لمجلة دراسات، الجامعة الأردنية، (سابقا).
- عضو رابطة علماء الأردن.

عضوية لجان التحكيم في المسابقات القرآنية الدولية واللجان العلمية لطباعة المصاحف

- عضو اللجنة الدولية لاختيار شيخ المقارئ في الجمهورية العراقية، ٢٠١٦م.
- رئيس لجنة التحكيم في المسابقة الدولية الخامسة عشرة لحفظ القرآن الكريم في روسيا، ٢٠١٤م.
- عضو لجنة التحكيم في مسابقة حفظ القرآن الكريم التي تنظمها مؤسسة ماس - إكنا في ولاية ألبينوي - مدينة شيكاغو في الولايات المتحدة الأمريكية لعام ٢٠١٦.
- عضو لجنة التحكيم في المسابقة الهاشمية الدولية الثانية عشرة لحفظ القرآن الكريم وتجويده وتفسيره، التي تقيمها وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية في الأردن، ٢٠٠٤م.
- رئيس لجان التحكيم في المسابقة السنوية للحفظ في جمعية المحافظة على القرآن الكريم في الأردن، لعدة سنوات.
- عضو اللجنة العلمية لمراجعة وتدقيق مصحف آل البيت، والمصحف الهاشمي، ومصحف مملكة البحرين.
- عضو لجنة تدقيق المصحف الشريف في وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية، لعدة دورات منها الحالية.

الأستاذ الدكتور محمد أحمد لوح

المعلومات الشخصية



Dr.Mouhamad Ahmad Loh

الجنسية: سنغالي

مكان الميلاد: طوبا جمهورية السنغال.

الهاتف الجوال: ٠٠٢٢١٧٧٤٧٩١٠١٠

البريد الإلكتروني: drmaloo55@hotmail.com drmaloo97@gmail.com

السيرة العلمية

١. حفظ القرآن برواية ورش مع رسم مصحف كامل، والشهادة الابتدائية والإعدادية والثانوية ١٩٦١-١٩٧٤م.
٢. بكالوريوس من كلية الحديث والدراسات الإسلامية بالجامعة الإسلامية بالمدينة ١٩٨٨م (تقدير ممتاز)
٣. ماجستير من كلية الدعوة وأصول الدين من الجامعة المذكورة: ١٩٩٣م (تقدير ممتاز مع التوصية بالطبع)
٤. دكتوراه من القسم المذكور: ١٩٩٦م (مرتبة الشرف الأولى مع التوصية بالطبع)

المسيرة العلمية

- مدير مؤسسة دار الاستقامة للتربية والتنمية من ١٩٩٧ حتى الآن (وهي جمعية مرخصة من الدولة السنغالية)
- رئيس رابطة خريجي الجامعات السعودية من السنغال منذ ١٩٩٨م (وهي جمعية مرخصة من الدولة السنغالية)
- عميد الكلية الإفريقية للدراسات الإسلامية منذ ٢٠٠١م (مرخصة من وزارة التعليم العالي في السنغال)

- الرئيس العام لهيئة الإفتاء والإرشاد باتحاد علماء إفريقيا (منظمة دولية مرخصة من دولة مالي).
- رئيس مجلس أمناء الاتحاد المذكور.
- رئيس الصندوق السنغالي للزكاة،، (هيئة خيرية سنغالية مرخصة من الدولة منذ ٢٠٠٩م).

بعض الأعمال المصاحبة لهذه المسؤوليات

- مستشار غير متفرغ لعدد من المؤسسات الخيرية .
- منسق برنامج ضيوف خادم الحرمين للحج من السنغال منذ: ٢٠٠٩م

المشاركات العلمية والثقافية

من الله على صاحب هذه السيرة بالمشاركة في أكثر من ٥٠ مؤتمرا وملتقى من المؤتمرات والملتقيات الدولية، منها لقاءات في كل من: الرياض (٦ مرات) ومكة (٩ مرات) والمدينة (٩ مرات) والكويت (٧ مرات) ونيجريا (٤مرات) وجنوب إفريقيا(مرة واحدة) والبحرين (مرة واحدة) ودبي (مرة واحدة) والسويد(مرة واحدة) وإسبانيا(٣مرات) وغامبيا(٥ مرات) ومالي(مرتين) والنيجر(مرة واحدة) ونواكشوط(٣ مرات) وموريشيوس (مرة واحدة) وغانا (مرة واحدة) وتركيا (مرة واحدة) أما المحلية فكثيرة جدا.

الإنتاج العلمي

١. أربعة كتب مطبوعة.
٢. أربعة كتب تحت الطبع
٣. خمسة كتب غير منشورة.
٤. أكثر من ٦٠ بحثاً وورقة عمل مقدمة إلى المؤتمرات واللقاءات العلمية.

الجوائز

١. جائزة أمير المدينة النبوية للبحث العلمي ١٩٩٦م.
٢. جائزة المركز الأول لبحوث لجنة الدعوة في الرياض (٥ مرات).



المسيرة العلمية

- درس الابتدائية والمتوسطة والثانوية في الرياض.
- التحق بقسم القرآن وعلومه بكلية أصول الدين / جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وتخرجت فيها في العام الدراسي ١٤٠٨ / ١٤٠٩ .
- التحق بالتدريس في كلية المعلمين بالرياض في قسم الدراسات القرآنية منذ عام ١٤٠٩، ثم انتقل القسم عام ١٤٢٨ إلى كلية التربية بجامعة الملك سعود، ولا يزال أستاذاً في هذا القسم إلى هذا اليوم .
- التحق بالدراسات العليا لنيل درجة الماجستير في تخصص علوم القرآن للعام الدراسي ١٤٠٩ / ١٤١٠، وأتمت رسالة الماجستير (وقوف القرآن وأثرها في التفسير) بتقدير (ممتاز) عام ١٤١٤هـ.
- التحق في الكلية نفسها لنيل درجة الدكتوراه، وانهت من مناقشتها في ١٢ : ٧ : ١٤٢١ بتقدير ممتاز مع مرتبة الشرف الأولى، وكانت بعنوان (التفسير اللغوي للقرآن الكريم).

التاريخ الوظيفي

١. معيد في قسم الدراسات القرآنية في كلية المعلمين بالرياض عام ١٤٠٩ - ١٤١٤ .
٢. محاضر قسم الدراسات القرآنية في كلية المعلمين بالرياض ١٤١٥ - ١٤٢١ .
٣. أستاذ مساعد / قسم الدراسات القرآنية في كلية المعلمين بالرياض من عام ١٤٢٢ - ١٤٢٨ .
٤. أستاذ مشارك بقسم الدراسات القرآنية بكلية التربية / بجامعة الملك سعود من تاريخ ١٤٢٨ .
٥. أستاذاً بقسم الدراسات القرآنية بكلية التربية / بجامعة الملك سعود ١٤٣٦ هـ

اللجان

١. عدد من اللجان التابعة لكلية المعلمين أو لقسم الدراسات القرآنية.
٢. لجنة برنامج ماجستير القراءات، بقسم الدراسات القرآنية بكلية التربية.
٣. لجنة برنامج الدكتوراه في القراءات، بقسم الدراسات القرآنية بكلية التربية.
٤. لجنة برنامج الماجستير في التفسير، بقسم الدراسات القرآنية بكلية التربية.
٥. لجنة برنامج الدكتوراه في التفسير بقسم الدراسات القرآنية بكلية التربية.
٦. لجنة خطط طلاب الدراسات العليا بقسم الدراسات القرآنية بكلية التربية.

المشاركات الخارجية

١. مستشار للبوابة الإلكترونية لشبكة مركز تفسير .
٢. عضو مجلس الجمعية السعودية للقرآن وعلومه ١٤٢٧ - ١٤٢٩ .
٣. رئيس للجنة تأليف المرحلة الأولى لمادة التفسير (أولى متوسط) بوزارة التربية والتعليم .
٤. عضو لجنة مناهج الدراسات القرآنية والإسلامية بكلية المعلمين بالرياض عام ١٤٢٥ - ١٤٢٧، وعام ١٤٢٨ .
٥. عضو المجلس العلمي بمعهد الإمام الشاطبي التابع لتحفيظ جدة .
٦. عضو اللجنة العلمية لمعهد البيان بمؤسسة سليمان الراجحي الخيرية .
٧. عضو لجنة تأليف مقررات الدبلوم العالي بمعهد البيان بمؤسسة سليمان الراجحي الخيرية.
٨. عضو مؤسس لمركز تفسير للدراسات القرآنية بالرياض الذي يرأس مجلس إدارته معالي الشيخ الدكتور صالح بن حميد.
٩. عضو المجلس العلمي لكرسي إلقاء القرآن وتعليمه بكلية التربية / جامعة الملك سعود.
١٠. مستشار لكرسي الملك عبد الله للقرآن وعلومه بجامعة أم القرى.
١١. عضو لجنة مصحف مملكة البحرين.
١٢. عضو الفريق العلمي لمشروع بناء الإطار المرجعي العام لمعايير المناهج التابع لهيئة تقويم التعليم.
١٣. محكم المرحلة الثانية لبناء المعايير الوطنية لمناهج التعليم التابع لهيئة تقويم التعليم.

الأستاذ الدكتور أحمد عيسى المعصراوي

المعلومات الشخصية



تاريخ الميلاد: الأول من مارس ١٩٥٣
بمحافظة الدقهلية - مصر.

المؤهلات العلمية

- شهادة عالية القراءات ١٩٧٣.
- شهادة تخصص القراءات ١٩٧٦.
- الإجازة العالية (البكالوريوس) في الدراسات الإسلامية ١٩٨٠.
- التخصص (ماجستير) في الحديث وعلومه بتقدير ممتاز ١٩٨٩.
- العلمية (الدكتوراه) في الحديث النبوي وعلومه مع مرتبة الشرف الأولى ١٩٩٢.
- الإجازة في القراءات العشر الصغرى والكبرى بالسند المتصل إلى سيدنا رسول الله (صلى الله عليه وسلم).

الوظائف التي تقلدها من قبل

١. أستاذ الحديث بقسم الدراسات الإسلامية بكلية التربية جامعة الأزهر بالقاهرة.
٢. رئيس لجنة مراجعة المصحف الشريف بمجمع البحوث الإسلامية بالأزهر الشريف.
٣. شيخ عموم المقارئ المصرية.
٤. عضو لجنة اختبار القراءة بالإذاعة والتلفزيون.
٥. عضو لجنة الاستماع بشركة صوت القاهرة للصوتيات والمرئيات.
٦. شيخ مقراءة مسجد الإمام الحسين بالقاهرة.

الأستاذ الدكتور محمد خالد منصور

المعلومات الشخصية



فيس بوك:

<http://www.facebook.com/#!/dr.mohammadmansour>

يوتيوب:

<https://www.youtube.com/feed/?feature=guide>

السيرة الشخصية والشهادات والدرجات والأعمال العلمية

- التخصص: الفقه وأصوله
- نائب عميد كلية الشريعة بالجامعة الأردنية لشؤون الدراسات العليا للعام الجامعي ٢٠١٣/٣٠١٤ م.
- رئيس قسم الفقه وأصوله بكلية الشريعة بالجامعة الأردنية للعام الجامعي ٢٠١١/٢٠١٢ م.
- رئيس قسم الفقه وأصوله بكلية الشريعة بالجامعة الأردنية للعام الجامعي ٢٠٠٤/٢٠٠٥ م.
- رئيس قسم القراءات القرآنية بكلية الدعوة وأصول الدين بجامعة البلقاء التطبيقية للعام الجامعي ٢٠٠٠/٢٠٠١ م.
- رئيس شعبة التلاوة بكلية الدعوة وأصول الدين بجامعة البلقاء التطبيقية للعام الجامعي ١٩٩٩/٢٠٠٠ م.
- رئيس قسم التلاوة بكلية الدراسات الفقهية والقانونية بجامعة آل البيت للعام الجامعي ١٩٩٨/١٩٩٩ م.
- أستاذ بقسم الفقه وأصوله بكلية الشريعة بالجامعة الأردنية من تاريخ ٢٩/١١/٢٠١٠ م.
- أستاذ مشارك بقسم الفقه وأصوله من تاريخ ١/١١/٢٠٠٤ م.
- أستاذ مشارك بقسم القراءات بكلية القرآن الكريم بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة من ٩/٩/٢٠٠٧، ٦/٩/٢٠٠٩ م (إجازة تفرغ علمي).
- أستاذ بقسم الفقه وأصوله بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الكويت من العام الجامعي ٢٠١٤/٢٠١٥ إلى الآن.

- مستشار شرعي لإذاعة حياة أف إم في الأردن للعام ٢٠٠٦ م .
- مستشار شرعي لشؤون التعليم الإلكتروني لمؤسسة كندا المتحدة، ودار الرسم العثماني من العام ١٩٩٩- ولغاية الآن .
- مستشار شرعي لمؤسسة المدينة التعليمية الخيرية في المدينة المنورة سابقا .
- عضو لجنة الدراسات العليا بقسم الفقه وأصوله والكلية عموما لعدة أعوام .
- أمين عام لجنة الدراسات العليا بقسم القراءات بكلية القرآن الكريم للعلمين الجامعيين ١٤٢٨/١٤٢٩، ١٤٢٩/١٤٣٠ هـ .
- حاصل على درجة الدكتوراه من كلية الدراسات العليا بالجامعة الأردنية في تخصص الفقه وأصوله سنة ١٩٩٧م، وكان عنوان الرسالة: " التداخل وأثره في الأحكام الشرعية " .
- حاصل على درجة الماجستير من كلية الدراسات العليا بالجامعة الأردنية في تخصص الفقه وأصوله، سنة ١٩٩٥م، وكان عنوان الرسالة: " الأحكام الطبية المتعلقة بالنساء في الفقه الإسلامي " .
- حاصل على درجة البكالوريوس من كلية الشريعة بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة في تخصص الفقه وأصوله، سنة ١٩٩١م .
- حاصل على دبلوم في التربية من معهد التدريب والتطوير بوكالة الغوث بالأردن سنة ١٩٩٥ .
- حاصل على الثانوية العامة من الكويت، القسم العلمي، وبمعدل: ٨٩ % سنة ١٩٨٧م .

وسائل الاتصال

الكويت - جامعة الكويت - كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - قسم الفقه وأصوله (ص.ب: ١١٩٤٢) .

هاتف الأرضي: ٠٠٩٦٦٦٥٢٣٥٨٢٨

هاتف خلوي الأردن: ٠٠٩٦٦٧٨٦٦٤١٧٨٥

هاتف خلوي الكويت ٠٠٩٦٥٥٥٢٤٨٨٢٠

البريد الإلكتروني: drmkhm@hotmail.com

الدكتور علي بن ذريان الجعفري العنزي

المعلومات الشخصية

- مواليد عام ١٣٩٦هـ - ١٩٧٥م



المسيرة العلمية

- حصل على المركز الأول في جميع المراحل الدراسية الاثنتي عشرة ثم تخرج من القسم العلمي بنسبة ٩٣,٦%.
- التحق بكلية الطب - جامعة الكويت - ثم أعلن رغبته بدراسة العلوم الشرعية فالتحق بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية - جامعة الكويت عام ١٩٩٤م.
- حصل على المركز الأول في جميع السنوات الدراسية في كلية الشريعة.
- حصل على الإجازة الجامعية من كلية الشريعة - قسم الفقه وأصول الفقه بتقدير امتياز مع مرتبة الشرف - معدل ٣,٩٥ من أصل ٤,٠٠ نقاط.
- تم اختياره ممثلاً لطلبة جامعة الكويت وألقى كلمة المتفوقين الخريجين في حفل الدولة السنوي لتخريج متفوقي الجامعة عام ٢٠٠٠ برعاية سمو أمير البلاد الراحل الشيخ جابر الأحمد الصباح رحمه الله.
- حصل على درجة الماجستير في الفقه وأصول الفقه - كلية الشريعة - جامعة الكويت عام ٢٠٠٣م بتقدير امتياز ورسالته بعنوان (أحكام السماع في الفقه الإسلامي - دراسة تأصيلية مقارنة).
- حصل على درجة الماجستير في القراءات من جامعة القاهرة - كلية دار العلوم - القاهرة - وكانت رسالته بعنوان (القراءات القرآنية في تفسير زاد المسير وأثرها في الأحكام الشرعية).

- حصل على درجة الدكتوراه في القراءات من جامعة القاهرة - كلية دار العلوم - القاهرة- بتقدير امتياز مع مرتبة الشرف الأولى.
- وكانت رسالته بعنوان (القراءات الواردة في السنة النبوية - دراسة حديثة فقهية تفسيرية مقارنة).
- حصل على الترقية العلمية إلى رتبة أستاذ مساعد في قسم التفسير والحديث في كلية الشريعة بتاريخ ١ فبراير من عام ٢٠١٦م

المسيرة الوظيفية

- بدأ العمل مشرفاً لحلقات تحفيظ القرآن الكريم.
- ثم عمل مدرساً للعلوم الشرعية في دار القرآن الكريم - الفيحاء - الكويت .
- ثم عُيِّن معيداً في كلية الشريعة - جامعة الكويت.
- عضو هيئة تدريس (أستاذ مساعد) في كلية الشريعة - قسم التفسير والحديث.
- عضو برنامج الماجستير في التفسير وعلوم القرآن في كلية الشريعة - جامعة الكويت
- إمام في وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية من عام ٢٠٠٣م إلى عام ٢٠١٢
- خطيب في وزارة الأوقاف من عام ٢٠٠٣م إلى العام ٢٠٠٦م .

العنوان ومعلومات المراسلة

- عنوان العمل: دولة الكويت - جامعة الكويت - ص.ب ١٧٤٣٨ الخالدية ٧٢٤٥٥ الكويت
- ت: ٢٤٩٨٢٢٢٢ / ٢٦٨١-٢٢٦٩-٢٣٠٢ - فاكس ٢٤٨٣٩٥٦٣ (٩٦٥)
- كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - قسم التفسير والحديث
- جوال الباحث: ٩٩٧٥٩١٨٢ (٠٠٩٦٥)
- البريد الإلكتروني: dr.alialjaafri@gmail.com
- قناة اليوتيوب: د.علي الجعفري
- حساب التويتر: @alialjaafri

ملخصات الأبحاث



ملخص بحث
مفهوم الأحرف السبعة

الأستاذ الدكتور خالد بن عثمان السبت

ملخص بحث مفهوم الأحرف السبعة

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، أما بعد:

فهذه خلاصة بحث (مفهوم الأحرف السبعة)، وقد تضمنت قضايا عدة، منها:

أولاً- من أدلة نزول القرآن على سبعة أحرف:

فقد رواه أكثر من عشرين صحابياً، فهو متواتر، كما قال أبو عبيد رحمه الله.

١. عن ابن عباس - رضي الله عنهما - أنه قال: قال رسول الله ﷺ: "أقرأني جبريلُ على حرفٍ فراجعتُهُ، فلم أزلُ أَسْتزِيدُهُ وَيَزِيدُنِي حتى انتهى إلى سبعةِ أحرفٍ". أخرجاه.
- وهذا يدل على أن عدد السبعة مراد، خلافاً لمن قال بأنه لا مفهوم له.

٢. وعن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - قال: "سمعتُ هشام بن حكيمٍ يقرأ سورة الفرقانِ في حياة رسول الله ﷺ، فاستمعتُ لقراءتِهِ فإذا هو يقرأها على حروفٍ كثيرةٍ، لم يقرئنيها رسول الله ﷺ، ... فقلتُ: من أقرأك هذه السورة؟

قال: أقرأنيها رسولُ الله ﷺ ...

- فقال رسول الله ﷺ: "أرسلهُ يا عمرُ، اقرأ يا هشامُ" فقرأ هذه القراءة التي سمعتهُ يقرأها. قال رسول الله ﷺ: "هكذا أنزلت". ثم قال رسول الله ﷺ: "اقرأ يا عمر" فقرأت، فقال: "هكذا أنزلت". ثم قال رسول الله ﷺ: "إنَّ هذا القرآنُ أنزل على سبعةِ أحرفٍ، فاقروا ما تيسرَ منه". أخرجاه.

- وهذا يدل على أن المراد سبعة أوجه من وجوه التغاير، خلافاً لمن قال بأنها سبع لهجات، أو سبع لغات في الكلمة الواحدة، أو سبع لغات مفرقة في القرآن، أو سبعة معاني من الأمر والنهي والخبر والاستفهام الخ. وذلك أن عمر وهشام بن حكيم كلاهما قرشي ومع ذلك اختلفت قراءتهما.

- كما يدل على أن هذه الأحرف جميعاً كلام الله وليس لأحد أن يستبدل لفظة بأخرى.

٣. عن أبي بن كعب رضي الله عنه قال: "كنت في المسجد، فدخل رجلٌ يصلي، فقرأ قراءةً أنكرتها عليه، ثم دخل آخرٌ، فقرأ قراءةً سوى قراءة صاحبه، فلما قضينا الصلاة دخلنا جميعاً على رسول الله ﷺ، فقلت: إن هذا قرأ قراءةً أنكرتها عليه، ودخل آخرٌ فقرأ سوى قراءة صاحبه. فأمرهما رسول الله ﷺ فقرأ، فحسّن النبي ﷺ شأنهما، ... فقال لي: " يا أبا، أرسل إليّ: أن اقرأ القرآن على حرفٍ، فرددتُ إليه: أن هوّن على أمّتي، فردّ إليّ الثانية: اقرأه على حرفين، فرددتُ إليه: أن هوّن على أمّتي، فردّ إليّ الثالثة: اقرأه على سبعة أحرف. رواه مسلم.

- وهذا يدل كما سبق على إرادة العدد سبعة.

- كما يدل على أن الحكمة من نزوله على سبعة أحرف: التخفيف والتيسير.

وهذا لا يتأتى مع القول بأن الأحرف السبعة سبع لغات مفرقة في القرآن، أو سبعة معاني كما سبق.

٤. عن أبي بن كعب رضي الله عنه أن النبي ﷺ كان عند أضاة بني غفار. قال: "أتاه جبريل عليه السلام فقال: إن الله يأمرك أن تقرأ أمّتك القرآن على حرفٍ. فقال: أسأل الله معافاته ومغفرته؛ وإن أمّتي لا تطيق ذلك، ثم أتاه الثانية فقال: "إن الله يأمرك أن تقرأ أمّتك القرآن على حرفين. فقال: أسأل الله معافاته ومغفرته؛ وإن أمّتي لا تطيق ذلك. ثم جاءه الثالثة فقال: إن الله يأمرك أن تقرأ أمّتك القرآن على ثلاثة أحرف، فقال: أسأل الله معافاته ومغفرته؛ وإن أمّتي لا تطيق ذلك. ثم جاءه الرابعة فقال: إن الله يأمرك أن تقرأ أمّتك القرآن على سبعة أحرف. فأبما حرفٍ قرؤوا عليه فقد أصابوا". ... وفي لفظ: " فمن قرأ بحرف منها فهو كما قرأ. رواه مسلم.

- وهذا يدل على أن عدد السبعة مراد، خلافاً لمن قال بأنه لا مفهوم له.
- كما يدل على أن الحكمة من نزوله على سبعة أحرف: التخفيف والتيسير.

٥. عن أبي بن كعب - أيضاً - قال: لقي رسول الله ﷺ جبريل عند أحجار المراء، قال: فقال رسول الله ﷺ لجبريل: إني بعثتُ إلى أمةٍ أميين؛ فيهم الشيخ الفاني، والعجوز الكبيرة، والغلام. قال: " فمُرهم فليقرؤوا القرآن على سبعة أحرف " ... رواه الترمذي.

- وهذا يدل على أن الحكمة من نزوله على سبعة أحرف: التخفيف والتيسير.

ثانياً- معنى نزول القرآن على سبعة أحرف:

وأما السبعة: فهي: العدد المعروف في الآحاد بين الستة والثمانية.
وأما الأحرف: فأنسب المعاني بالمقام هنا في إطلاقات لفظ الحرف: أنه الوجه.
وعليه فالمراد والله أعلم: سبعة أوجه من التغيرات التي يقع فيها الاختلاف.

ثالثاً- الوجوه السبعة في المذهب المختار:

إن الذين ذهبوا إلى أن المراد بـ (الأحرف السبعة) سبعة (أوجه) من وجوه التغيرات، حاول كل واحد منهم أن يَحْصُرَ تلك الأوجه عن طريق الاستقراء، فنتج عن ذلك وقوع نوع من التَّفَاوُتِ بين الأوجه التي يذكرها بعض أصحاب هذا القول وبين ما يذكره غيره.
وأنت إذا تأملت الأوجه التي يذكرها أحدهم وجدت فيها نوعاً من التداخل، فضلاً عن مجموع ما ذكروه من الأوجه.

وقد رأيتُ أنَّ أوفاهم استقراءً، وأعدلهم جمعاً: أبو الفضل الرازي رحمه الله.
إذ إن جميع الأوجه التي ذكرها غيره تَنَدَرَجُ تحت ما ذكر.
وإليك تلك الأوجه التي اختارها، حيث قال: ... الكلام لا يخرج عن سبعة أحرف في الاختلاف.

الأول: اختلاف الأسماء من إفراد، وتثنية، وجمع، وتذكير، وتأنيث.

ومثاله: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِأَمْتِنَتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رَاعُونَ ﴿٨﴾ قُرِئَ هَكَذَا: (لَأَمَانَتِهِمْ) جمعاً، وقُرِئَ (لَأَمَانَتِهِمْ) بالإفراد.

الثاني: اختلاف تصريف الأفعال من ماضٍ، ومضارع، وأمر.

ومثاله: ﴿فَقَالُوا رَبَّنَا بَعْدَ بَيِّنٍ أَسْفَارِنَا﴾ قُرِئَ هَكَذَا بنصب لفظ: (رَبَّنَا) على أنه منادى، وبلفظ: (بَاعِدْ) (فعل دعاء). وقُرِئَ هَكَذَا: (رَبُّنَا بَعْدَ) برفع (رَبِّ) على أنه مبتدأ، وبلفظ (بَعْدَ)، فِعْلاً ماضياً مُضَعَّفَ العين جملته خبر.

الثالث: اختلاف وجوه الإعراب.

ومثاله: ﴿وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ﴾ فُرِئَ بفتح الراء وضمها، فالفتح على أن: (لا) ناهية، فالفعل مجزوم بعدها، والفتحة الملحوظة في الراء هي فتحة إدغام المثلين. أما الضمُّ فعلى أنَّ (لا) نافية، فالفعل مرفوع بعدها.

الرابع: الاختلاف بالنقص والزيادة.

ومثاله: ﴿وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنثَىٰ﴾ ﴿٣﴾ فُرِئَ بهذا اللفظ ... وفُرِئَ أيضًا: (والذكر والأنثى) بنقص كلمة (ما خلق).

الخامس: الاختلاف بالتقديم والتأخير.

ومثاله: ﴿وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْمَوْتِ بِالْحَقِّ﴾ وفُرِئَ: (وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْحَقِّ بِالْمَوْتِ).

السادس: الاختلاف بالإبدال.

ومثاله: ﴿وَأَنْظُرْ إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ نُنشِئُهَا﴾ بالزاي. وفُرِئَ: (نُنشِئُهَا) بالراء.

السابع: اختلاف اللغات - يريد اللهجات - كالفتح والإمالة، والترقيق والتفخيم، والإظهار والإدغام، ونحو ذلك.

ومثاله: ﴿هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ مُوسَىٰ﴾ ﴿١٥﴾ تُقْرَأُ بالفتح والإمالة في: (أتى)، ولفظ: (موسى).

بقي أن يُقال: بأن الأفضل ترك تحديد تلك الأوجه على سبيل الحصر، لكن إنما يُذكر ذلك على سبيل التمثيل، نظرًا لما أشرتُ إليه فيما سبق من كثرة التداخل بين ما يُذكر من الأوجه في هذا الباب؛ ولأن مَبْنَى تحديد تلك الأوجه إنما هو التَّتَبُّع والاستقراء، ومعلوم أنه لم يَصِلْ إلينا جميع ما نزل من الأحرف.

الذين قالوا بهذا المذهب:

اختاره ابن قتيبة، وأبو الفضل الرازي، وابن الجزري، والقاضي ابن الطيب.

رابعاً- فيما يتعلق ببقاء الأحرف السبعة في المصاحف:

ذهب جماعة من العلماء إلى أنَّ جميع هذه الأحرف موجودةٌ بالمصاحف العثمانية.

واحتجوا: بأنه لا يجوز للأمة أن تُهمل نُقل شيء منها.
 وذهب جماهير العلماء إلى أنّ المصاحف العثمانية مُشتملة على ما يحتمله رسمها من
 الأحرف السبعة فقط، جامعة للعرضة الأخيرة التي عرضها النبي ﷺ على جبريل عليه السلام.
 وذهب ابن جرير ومن وافقه إلى أنّ المصاحف العثمانية لم تشمل إلا على حرف واحد
 من الحروف السبعة.
 ونحن إذا رجعنا بهذه الأوجه السبعة إلى المصاحف العثمانية نخرج بهذه الحقيقة وهو أنّ
 المصاحف العثمانية قد اشتملت على بعض الأحرف السبعة.
 ولنبين ذلك:

أما الوجه الأول منه: - وهو اختلاف الأسماء أفراداً وجمعاً إلخ - نحو قوله سبحانه:
 ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِأَمْتِنَتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رَاعُونَ ﴿٢٢﴾﴾ المقروءة بجمع (الأمانة) وإفرادها، فقد اشتمل
 عليهما المصحف.

وأما الوجه الثاني: - وهو اختلاف تصريف الأفعال - نحو قوله سبحانه ﴿يَعْكُفُونَ
 عَلَىٰ أَصْنَامٍ لَهُمْ﴾ المقروءة بكسر الكاف وضمها في الفعل، فقد وافقت كلتا القراءتين رسم
 المصحف.

وأما الوجه الثالث: - وهو اختلاف وجوه الإعراب - كقراءة: ﴿وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ﴾
 [البقرة: ٢٨٢] بفتح الراء وضمها؛ فإنّ الرسم العثماني يحتملها كالوجه السابق، وهو واضح.
وأما الوجه الرابع: - وهو الاختلاف بالنقص والزيادة - فمنه ما يوافق الرسم في بعض
 المصاحف، نحو قوله سبحانه في سورة التوبة: ﴿وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الْأَنْهَارُ﴾ وقرئ:
 (تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا) وقد وافقت ذات الزيادة رسم المصحف المكي.

ومن هذا الوجه ما لا يوافق رسم المصحف نحو قوله سبحانه: ﴿وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ
 كُلَّ سَفِيئَةٍ عَصَبًا ﴿٧٦﴾﴾ وقرأ ابن عباس هكذا: (يَأْخُذُ كُلَّ سَفِيئَةٍ صَالِحَةٍ عَصَبًا).

وأما الوجه الخامس: - وهو الاختلاف بالتقديم والتأخير - فهو مثل سابقه، منه ما هو مُوافق لرسم المصحف، نحو قوله سبحانه: ﴿فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ وَعَدَّا عَلَيْهِ حَقًّا﴾ فُرِئ الفعل بالبناء للفاعل في الأول، وللمفعول في الثاني، وُفِرِئ بالعكس.

ومنه ما خالف رسم المصحف، نحو قوله سبحانه: ﴿وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْمَوْتِ بِالْحَقِّ﴾ وُفِرِئ: (وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْحَقِّ بِالْمَوْتِ) ؛ فَإِنَّ هذه القراءة منقولة عن أبي بكر الصديق، وطلحة بن مُصَرِّفٍ - رضي الله عنهم -.

وأما الوجه السادس: - وهو الاختلاف بالإبدال - فقد وَاَفَقَ بعضه رسم المصحف، وخالفه البعض أيضًا. مثال ما وَاَفَقَ الرَّسْمُ: قوله سبحانه: ﴿إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا﴾ وُفِرِئ: (فَتَتَّبِعُوا). وهما قراءتان مُتواترتان، وتُوافق كلتاها رسم المصحف.

ومثال الثاني: قراءة: (إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَامضُوا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ).

وأما الوجه السابع: - وهو الاختلاف بسبب تباين اللهجات - فُيُوافق رسم المصحف مُوافقة تامة؛ نحو: ﴿هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ مُوسَى﴾ ، فإنها رُيِّمت بياء في الفعل بعد التاء، وبقلب ألف (موسى).

والله أعلم

ملخص بحث
أثر الأحرف السبعة في التفسير

الأستاذ الدكتور أحمد خالد شكري
كلية الشريعة - الجامعة الأردنية

ملخص بحث أثر الأحرف السبعة في التفسير

حين توجد موضوعات لا يتوقف البحث فيها والجدل والنقاش حولها، فإنها تنتج إثراء كبيرا في عالم البحث العلمي، إذ تكثر جلسات الحوار، وتنوع الأساليب والوسائل التي يسلكها أصحاب كل رأي سعيا منهم لتدعيم الرأي وتبينه والتأكيد على أنه الأصح والأصوب، ويسعى كل فريق إلى ترجيح قوله وحشد الأدلة له وإبطال القول الآخر ومناقشته وأدلته علميا وموضوعيا، ومواصلة البحث عن دليل أو شبهة دليل لتأكيد التوجه والرأي الذي يميل إليه.

وموضوع الأحرف السبعة من الموضوعات التي كثر وتواصل البحث فيها، وكلما تعمق المرء في بحثه ظهر له من الجديد والمؤثر شيء أو أشياء، ومن هنا لا يعجب أحدنا وهو يقرأ العبارة المشهورة عن ابن الجزري: "ولا زلت أستشكل هذا الحديث وأفكر فيه وأمعن النظر من نيف وثلاثين سنة"، ويُلحظ كذلك التردد والاضطراب وعدم الوصول إلى قول حاسم عند عدد ممن بحث وكتب في معنى الأحرف السبعة.

ومن أسباب صعوبة الحسم في الموضوع أن الأحرف السبعة لم تعد موجودة كما كانت وقت نزولها وعندما كانت ترد في الأحاديث، فمن كان في ذلك الوقت يسمع المصطلح يتصور معناه فوراً لأنه شيء واقعيٌّ بالنسبة له، ولكنه يحتاج ممن حضر بعد إلى إعمال الفكر والتأمل ومحاولة تصور ماهية الأحرف، فلم تعد الأحرف متباينة منفصلة متميزة، ولعل من أجدى الوسائل للوقوف على المعنى الدقيق للحديث الرجوع إلى أقدم النصوص والأقوال في هذا المجال، فكلما اقتربت من الصورة أمكنك وصفها بدقة، ولقد كان لكثرة الأقوال وتنوعها أثر في حصول الحيرة والتردد لمن يبحث في معنى الأحرف السبعة.

وإن الأقوال الكثيرة في معنى الأحرف السبعة ينبغي تقسيمها ابتداءً إلى أقوال معتبرة محتملة تدرس وتبحث، وإلى أقوال بعيدة غريبة ضعيفة ظاهرة البطلان، فهذه لا داعي للتعب في البحث عنها وتكبد عناء مناقشتها، والأقوال المعتبرة بينها تداخل في عدة جوانب، يؤدي

أحيانا إلى الالتباس وعدم تمييز بعضها عن بعض، وينقسم الحديث عنها إلى: وصف القول وتبينه وتوضيحه بدقة، وتحديد من قال بهذا القول من أهل العلم، وأدلته، والمآخذ عليه وما وجه إليه من نقد، والموازنة بينه وبين سائر الأقوال، ومآل الأحرف على هذا القول هل هي باقية أو تركت، وهل هي ثابتة في المصاحف أو لا، وإن تفصيل الأقوال بهذه الصورة يؤدي إلى استيعابها وتصور المسألة بشكل جيد.

وتنقسم أوجه القراءة إلى ما صح سنده تواترا أو شهرة واستفاضة ووافق الرسم واللغة وهو ما اصطلح على أنه ما في القراءات العشر بقسميها الكبرى والصغرى، وهو مما بقي من الأحرف السبعة سواء كان من حرف واحد أو من جملة الأحرف، وإلى الذاهب أو المتروك من الأحرف والمقصود ما اختلف فيه شرط أو أكثر من شروط قبول القراءة، وقد يكون بعض ما يرد في البحث من أوجه القراءة معدودا من الأحرف على رأي أو قول فيها، وقد يكون من التفسير، بإبدال لفظ مكان آخر أو بزيادة ألفاظ، أو مما انتقل من الصحة إلى الشذوذ بسبب قلة رواته مع الوقت، أو مما ألحق وهما أو بسوء فهم أو بسوء قصد أو خطأ، أو مما وضع، ولا يخفى ما في الاحتمالين الأخيرين من إشكالات.

وبالنظر في صور الاختلاف الحاصل بين الأحرف، وبالتأمل في الأحاديث النبوية التي فيها ذكر الأحرف وتبيين الحكمة أو السبب من إنزالها يتبين أنها تدور حول محورين أساسيين: **أولهما:** التخفيف عن الأمة والتيسير على من يثقل عليه الانتقال مما ألفه واعتاده إلى غيره، وهذا أمر ظاهر ملموس في حياة الناس إلى الآن.

ثانيهما: توسيع المعنى وإثراؤه، ويندرج في هذا المحور الاختلاف بين الأحرف بتغيير الكلمات أو الحروف أو الحركات بما يؤدي إلى تعدد أوجه الإعراب، أو كثرة المعاني، ومن هنا يمكن تصنيف ما ينتج عن تعدد الأحرف من علاقة بالتفسير والمعنى إلى: تبين المعنى وإيضاحه وتأكيده، توسيع المعنى وتعميقه، إضافة معنى جديد، إزالة إشكال، تخصيص العموم، تقييد المطلق، تفصيل الإجمال، تنوع الأساليب بين صيغة الفاعل والمفعول، أو الإنشاء والخبر، أو العطف والاستئناف، أو اختلاف اللهجات.

جميع حروفها في كتب التفسير وغيرها، وهذا الموضوع بحاجة إلى مزيد بحث يبين الأوجه مع ضبطها ونسبتها وعلاقتها ببعضها.

في قوله تعالى: (وما خلق الذكر والأنثى) [الليل: ٣] اتفق القراء العشرة على قراءته بهذه الكيفية، وفيه أوجه أخرى من القراءة، هي: (والذكر والأنثى)، (وما خلق الذكر والأنثى) بكسر الراء، وتكون بمعنى ومخلوق الله الذكر والأنثى، (والذي خلق الذكر والأنثى) بالاسم الموصول بدل (ما).

وتحتمل قراءة (وما خلق) أن تكون (ما) موصولة، أي والذي خلق، فيكون قسماً بالله سبحانه، ويجوز أن تكون (ما) مصدرية، أي وخلق الذكر والأنثى، فتكون على هذا الوجه بمعنى قراءة: (والذكر والأنثى)، وحمل القراءتين على معنيين أولى من حملهما على معنى واحد، ويكون في تعدد أوجه القراءة زيادة في المعنى وتنوع فيه وتكثير له.

ويلحظ ما في قراءة (والذكر والأنثى) من مخالفة بالنقص من الرسم، فقد تكون من الأحرف التي تركت لمخالفتها الرسم، وقد تكون مما نسخت تلاوته قبل ذلك، ومن الملاحظ أن هذه القراءة منسوبة لعدد من الصحابة، منهم عليّ وابن مسعود وأبو الدرداء، والقراءة المنقولة عنهم والمسندة إليهم تواترت تخالفها، فيبقى الاحتمال الأول أنها مما ترك، وإن صح سندها فهي مروية بطريق آحاد والقاعدة في علوم الحديث أن الصحيح إذا خالف أصح منه يكون شاذاً، وقد يقال إن هذه القراءة صحيحة لما كان يُقرأ بها في الصدر الأول، أما الآن بعد أن ثبتت الطرق والروايات فلا يجوز القراءة بها، وتبقى حجة في التفسير.

وفي الختام فقد هدَفَ هذا البحث إلى تأكيد الأثر الكبير والواضح والعميق للأحرف السبعة في معنى الآيات الكريمة، وهو أمر في غاية الوضوح والجلاء في مواضع، وبحاجة إلى إيضاح وتبيين وتفصيل في مواضع أخرى، وتأكيد أثر الأحرف السبعة في المعنى يتأكد لنا عظيم رحمة الله بعباده في إنزال كتابه بأحرف عديدة، ففيها إثراء المعنى إضافة إلى التيسير والتخفيف عن المتعلمين والمقبلين على كتاب الله، وأرجو أن يكون البحث قد حقق هذا الهدف.

وإن كان من توصية في هذا المقام، فهي الدعوة إلى الاعتناء الكبير بهذا الموضوع، بدءاً من تحرير معنى الأحرف السبعة وحل الإشكالات العديدة حوله، مروراً بتجلية المعاني المتنوعة والكثيرة من خلال الأحرف وهي موجودة ومبثوثة في كتب التفسير، وصولاً إلى مراجعة وتصفية وتنقية الكم الهائل المروي في الكتب من أوجه القراءة، وهي رحلة طويلة نظراً لما يحتاجه تتبع أوجه القراءة من تمحيص وتدقيق وانتباه إلى ما يوجد في المصادر والمراجع من تحريف وتصحيف واختلاف في أسماء القراء، وتداخل بين الأوجه، وتساهل في ضبطها وبيانها، ونقل عن السابق دون تأمل ولا تبصر، ولعل هيئة أو مؤسسة علمية تنهض لهذا العمل وتنجزه، خدمة لكتاب الله تعالى وتقرباً إليه سبحانه.

ملخص بحث
أثر الأحرف السبعة في آيات الاعتقاد

الأستاذ الدكتور الأستاذ الدكتور محمد أحمد لوح
عميد الكلية الإفريقية للدراسات الإسلامية في السنغال

ملخص بحث أثر الأحرف السبعة في آيات الاعتقاد

الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب ولم يجعل له عوجاً، والصلاة والسلام على سيد ولد آدم وأفضلهم، محمد بن عبد الله الذي حرص على تلقي القرآن وحفظه، فتكفل الله تعالى بجمعه وقرآنه، ووعد ببيانه، فقال جل ذكره: ﴿لَا تُحْرِكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ﴾ ١٥ إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ ١٦ فَإِذَا قَرَأْتَهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ ١٧ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ ١٨ ﴿ القيامة صلى الله عليه وآله وصحبه وأتباع كتابه وسنته.

ثم إنه يغيب عن أغلب الأذهان ما للقرآن الكريم من مزايا وخبايا من العلوم، ومن أهم تلك العلوم علم القراءات الذي يعدُّ جانباً عظيماً من جوانب إعجاز القرآن الكريم، ومنبعاً صافياً من منابع سقيه ورفده، فهو علم من أهم العلوم، ومفتاح المفاتيح لفهم كتاب الله واستخراج كنوزه ودرره.

فعلم القراءات له اتصال وثيق بالعلوم الشرعية والعلوم العربية، وله آثار طيبة في أبواب شتى من أبواب المعارف الشرعية. ومن بين المباحث المهمة التي لازالت تنتظر توسيعاً وتعميقاً واهتماماً أشد، تلك المباحث المتعلقة بتوجيه القراءات، وخصوصاً ماله ارتباطاً بآيات الاعتقاد التي هي لب القرآن وعماده.

من هناك كان من توفيق الله لقسم التفسير والحديث بكلية الشريعة بجامعة الكويت أن دعا إلى هذا المؤتمر بعنوان (نزول القرآن على سبعة أحرف) كما سرتني غاية السرور دعوة القسم لي إلى هذا المؤتمر المبارك، والمشاركة ببحث عنوان: (أثر القراءات في آيات الاعتقاد)

خطة البحث:

لقد تم تقسيم البحث إلى: افتتاح ومقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة، وتحت كل مبحث ثلاثة مطالب.

أما الافتتاحية فقد سبقت، وأما المقدمة فهي هذه، وتنقسم إلى أربعة مطالب، وهي:
المطلب الأول: أهمية الموضوع.

المطلب الثاني: الدراسات السابقة مما له صلة بالموضوع.

المطلب الثالث: مصطلحات البحث.

المطلب الرابع: منهج البحث.

وهذا مثال لما جاء في المطلب الثالث: مصطلحات البحث.

أولاً: تعريف (القراءات):

وهي في اللغة جمع مفردة قراءة، وهو أصل صحيح يدل على جمع واجتماع
ومنه القرآن كأنه سمي بذلك لجمعه ما فيه من الأحكام والقصص وغير ذلك
فالقراءة مأخوذة من قرأ يقرأ قراءة وقرآنًا فهي مصدر من قولك قرأت الشيء إذا جمعته
وضممت بعضه إلى بعض.^(١)

وفي الاصطلاح العام:

القراءة "علم يعرف به كيفية النطق بالكلمات القرآنية وطريق أدائها اتفاقاً واختلافاً مع
عزو الناقله.^(٢)

أما في الاصطلاح الخاص:

فيقصد بها ما يُنسب إلى إمام من أئمة القراءات من حروف.

وأما (الرواية) فيراد بها ما ينسب إلى الآخذ عن هذا الإمام.

بينما يراد ب(طريق) على ما ينسب للآخذ عن الراوي.

(١) انظر مختار الصحاح مادة (ق ر أ)

(٢) البدور الزاهرة لعبد الفتاح. القاضي ص ٧

وكلمة (اختيار) على ما يختاره القارئ لنفسه من القراءات، يؤثرها على غيرها، ويداوم عليها، ويلتزم الإقراء بها، ويُشتهر الأخذ بها عنه، فيُعرف بها.

أما (الوجه) فهو الخلاف السائغ الذي يكون على سبيل التخيير والإباحة، فالقارئ مخير في الإتيان بأي وجه منها غير ملزم بالإتيان بها كلها، كأوجه الوقف على العارض للسكون.

هذا: ويشترط لصحة القراءة ثلاثة شروط (أو أركان):

الأول: موافقة القراءة لوجه من أوجه اللغة العربية.

الثاني: موافقة القراءة للرسم العثماني .

الثالث: صحة السند عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

قال الإمام ابن الجزري في طيبة النشر:

فكل ما وافق وجه نحو

وصحّ إسناده هو القرآنُ

وحيثما يختل ركنٌ أثبت

ثم خصصت المبحث الأول لذكر نماذج من آثار اختلاف القراءات في توحيد الربوبية،

والمبحث الثاني لتوحيد الأسماء والصفات، والثالث لتوحيد الألوهية، مشيراً إلى ما ثبت

باستقراء نصوص الوحي من أن للتوحيد ثلاثة أقسام، هي:

١. توحيد الربوبية، ومعناه: إفراد الله تعالى في ملكه وأفعاله.

٢. توحيد الأسماء والصفات، ومعناه: إفراد الله في ذاته وأسمائه وصفاته،

٣. توحيد الألوهية، ومعناه: إفراد الله في مقاصد المكلفين وعبادتهم.

ولنضرب مثلاً يتعلق بأثر القراءات في توحيد الربوبية، وهو قوله تعالى: ﴿ قَالَ إِنَّمَا أَنَا

رَسُولُ رَبِّكَ لِأَهَبَ لِكَ عُلْمًا زَكِيًّا ﴿١٦﴾ مريم

أولاً: تحقيق القراءة: (لأهب) فيها قراءتان متواترتان: الأولى بالهمز فيكون الضمير فيها

عائداً إلى جبريل وهذا قراءة الجمهور.

والقراءة الثانية: (ليهب) بالياء مع اتفاق جميع المصاحف العثمانية على كتابتها ألفاً، فيوضع عند الضبط ياء صغيرة وسط الألف مراعاة لمن يقرأ بالياء وهي لأبي عمرو ويعقوب البصريين.

ثانياً: تفسير الحرف وتوجيه القراءتين:

يقول الطبري - رحمه الله - : "واختلفت القراء في قراءة ذلك، فقرأته عامة قراء الحجاز والقراق غير أبي عمرو (لأهَبَ لَكَ) بمعنى: إنما أنا رسول ربك يقول أرسلني إليك لأهَبَ لَكَ (غُلَامًا زَكِيًّا) على الحكاية، وقرأ ذلك أبو عمرو بن العلاء (ليهب لك غلاماً زكياً) بمعنى إنما أنا رسول ربك أرسلني إليك ليهب الله لك غلاماً زكياً^(١).

وقال ابن كثير - رحمه الله - : "فقال لها جبريل - عليه السلام - : إنما أنا رسول ربك لأهَبَ لَكَ غُلَامًا زَكِيًّا، جعل الهبة من قبله لما كان الإعلام بها من قبله وقرأ ورش عن نافع (ليهب لك) على معنى أرسلني الله ليهب لك.

وقيل معنى (لأهَبَ) بالهمز محمول على المعنى، أي قال: أرسلته لأهلب لك ويحتمل (ليهب) بلا همز أن يكون بمعنى المهموز ثم خففت الهمزة فلما سمعت مريم ذلك من قوله استفهمت عن طريقه."^(٢)

فقراءة (ليهب) واضحة لا غموض في معناها ولا إشكال حيث كان المعنى: أرسلني الله إليك ليهب لك هو - جل في علاه - فهو الوهاب وييده ملكوت كل شيء.

وهو سبحانه المنفرد بهبة الأولاد على حسب مشيئته سبحانه، قال تعالى: ﴿لِلَّهِ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ يَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ إِنْ تَاءَ وَيَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ الذُّكُورَ ۚ أَوْ يَزْوِجُهُمْ ذُكْرَانًا وَإِنثَاءً وَيَجْعَلُ مَنْ يَشَاءُ عَقِيماً إِنَّهُ عَلِيمٌ قَدِيرٌ ﴿٥١﴾﴾ الشورى.

(١) جامع البيان عند تفسير الآية ١٩ من سورة مريم.

(٢) تفسير القرآن العظيم عند تفسير الآية ١٩ من سورة مريم.

بينما قراءة الهمز فيها إسناد الضمير إلى جبريل - عليه السلام - فاحتاجت إلى توجيهه، لذا ترى ابن جرير يوجهها ويقول: "على الحكاية" أي أن قول جبريل: (لأهب) ليس عن نفسه ولكنه حكاية وتبليغ عن رب العزة والجبروت.

وقال ابن كثير: "جعل الهبة من قبله لما كان الإعلام بها من قبله، أي أن المسوغ لنسبة الهبة إلى نفسه كونه المخبر به والمبلغ عن الله - جل ذكره -".

وتلاحظ أيضاً أن ابن كثير جاء بتوجيه آخر فبيّن أن الياء همزة مخففة وهذا أيضاً له ما يؤيده من أصول القراءات، حيث إن الهمزة الواقعة بعد الكسرة أبدلت ياء خالصة في مواضع مختلفة، مثل همزة: (لئلا) في مثل: (لئلا يعلم) فورش يبدل الهمزة ياء فيقرأ هكذا (ليلا يعلم) والأمثلة كثيرة والله أعلم.

فهذه طريقة الباحث في كل الآيات التي اتخذها نماذج لعمله في آيات الاعتقاد.

وفي آخر هذا البحث قيد الباحث عدداً من النتائج وسجل بعض التوصيات:

أولاً: النتائج:

١. إن من أهم علوم القرآن وأعمقها علم القراءات.
٢. من الضروري على المفسر أن يكون له نصيب وافرن علم القراءات.
٣. أن لتعدد القراءات أثراً عظيماً في اتساع المعاني، وتعدد المعارف القرآنية.
٤. لتنوع القراءات تأثير كبير في بناء العقيدة الصحيحة.
٥. أنه بإلقاء نظرة فاحصة على النماذج التي أوردناها نجد أنها لا تخرج عن أربعة أنحاء، وبالبحث ظهر للباحث أن تعدد آيات العقيدة بقراءاتها في القرآن الكريم لا تخرج عن تلك الأنحاء الأربعة.. وهي:

١. اختلاف اللفظ مع المعنى، مع ضرورة إرجاع أحد المعنيين إلى الآخر، مثل (لأهب

لك) (ليهب لك)

٢. اختلاف اللفظ مع ظاهر المعنى، مع ضرورة توجيه ذلك الظاهر ليتفق مع النص،

مثل: (يدافع) و (يدفَع)

٣. اختلاف اللفظ و المعنى معاً، مع الإبقاء على الدلالة الخاصة لكل منهما، مثل: (موليها) (مولها) ومثل: (مالك يوم الدين) (ملك يوم الدين) ومثل: (ولا يُشركُ) (ولا تُشركُ) ومثل: (عجبتُ) (عجبتُ)

٤. اختلاف اللفظ مع اتحاد المعنى، مثل: (رؤوف) (رؤف) ومثل: (خطيئته) (خطيئاته) ومثل: (لا تعبدون) (لا يعبدون) ثانياً: التوصيات:

١. يجب على الجامعات والمؤسسات الأكاديمية والبحثية مضاعفة الجهود، وزيادة العناية بعلوم القرآن الكريم ولاسيما علم القراءات، وبالأخص ما يخدم منها الجانب العقدي.

٢. ضرورة الاستمرار في عقد مثل هذه اللقاءات العلمية بهدف استجلاء المعارف والجواهر التي ما زالت مكونة في ثنايا سور الكتاب العزيز وآياتها، بل وألفاظها وحروفها.

٣. وأخيراً: أدعو الجامعات الإسلامية والعربية إلى فتح كراسي للدراسات الإسلامية في الجامعات الإفريقية وخاصة العريقة منها، مثل جامعة داكار التي يبلغ عمرها مائة عام بعد سنة أو سنتين، حيث تأسست ١٩١٩م، ويزيد طلابها اليوم على ٨٠ ألف طالب وطالبة من جميع الجنسيات الإفريقية والأوروبية .

هذا: نسأل المولى الكريم البر الرحيم أن يحفظ دولة الكويت، ويمن عليها بالأمن والاستقرار، ودوام التطور والازدهار.

وصلى الله وسلم وبارك على الرحمة المهتدة وعلى آله وصحبه ومن سار على نهجه إلى يوم التناد.

ملخص بحث
علاقة الأحرف السبعة بالقراءات

الأستاذ الدكتور مساعد الطيار
أستاذ الدراسات العليا بقسم الدراسات القرآنية
بكلية التربية / جامعة الملك سعود

الحمد لله الذي أنزل القرآن على سبعة أحرف، والصلاة والسلام على من بلغه إلى أصحابه، فوعوه، ونقلوه إلى الأتباع، وبلغنا خبره أتمّ بلاغ.

أما بعد:

فهذه مشاركة موجزة في موضوع علاقة الأحرف السبعة بالقراءات والرسم. ورأيت أن أبدأ بتعريف القراءات والرسم، ثم أنطلق إلى الخلاف الوارد في الأحرف السبعة، وابين وجه العلاقة على كل قول من الأقوال في الأحرف السبعة، والله الموفق. أما القراءات: فهي الوجوه القرائية التي يُقرأ بها ما بين الدفتين مما نقله القراء بالأسانيد المعروفة عندهم.

وأما الرسم: فهو الخط الذي كتب به الصحابة المصاحف في عهد عثمان بن عفان، وصار يطلق عليه فيما بعد (الرسم العثماني).

وأما الأحرف السبعة، فوقع فيها اختلاف كبير، وقد اختصرها الدكتور عبدالعزيز قاري إلى ستة أقوال جامعة^(١)، وهي التي سأعتمدها في هذا البحث الموجز.

القول الأول: أن هذا الحديث من المشكل المتشابه الذي لا يُعلم معناه ...

القول الثاني: أن حقيقة العدد ليست مراده، وذلك أن لفظ السبعة يطلق في لسان العرب ويراد الكثرة في الآحاد، كما يطلق لفظ السبعين ويراد الكثرة في العشرات ...

القول الثالث: أن المقصود سبعة أصناف من المعاني والأحكام: الحلال والحرام والأمر والزجر والمحكم والمتشابه والأمثال.

القول الرابع: أن المراد سبع لغات من لغات الفصحى أنزل القرآن بها، فهي متفرقة فيه، وبعضها أسعد حظاً من بعض.

القول الخامس: أن هذه اللغات السبع تكون في الكلمة الواحدة في الحرف الواحد باختلاف الألفاظ واتفاق المعاني، كقول القائل: هلم وأقبل وتعال وإيِّ وقصدي ونحوي وقربي.

(١) ينظر كتاب حديث الأحرف السبعة للدكتور عبدالعزيز بن عبدالفتاح القاري (٥٥ . ٦٤)

القول السادس: الانواع التي يقع بها التغيرات والاختلاف في الكلمات القرآنية؛ كالاختلاف في الإعراب، والاختلاف في الكلمة التي يغير صورتها وهي بمعنى واحد، والاختلاف في الكلمة التي تغير صورتها ومعناها مختلف، والاختلاف بالتقديم والتأخير، والاختلاف بالزيادة والنقص... إلخ.

وسأرتب العلاقة على هذه الأقوال، فأقول وبالله التوفيق:

أولاً: علاقة القراءات والرسم بالقول الأول في الأحرف السبعة:

إذا كان الحديث من المتشابه، فلن يظهر أي علاقة بين الأحرف السبعة وبين القراءات والرسم؛ لأن ماهية الأحرف . على هذا القول . غير معروفة، ومن ثمّ، فلا يمكن ربط العلاقة بما هو غير معروف.

ثانياً: علاقة القراءات والرسم بالقول الثاني في الأحرف السبعة:

إذا كانت حقيقة العدد غير مرادة، بل هذ للتكثير، فإن يمكننا أن ندخل كل خلاف قرائي أو خلاف متعلق بالرسم في هذا القول؛ لأنه لا يجدُّ الاختلاف بحدّ، ولا بعدد، بل قد يكون كثرة الاختلاف في القراءات من موجبات هذا القول، والله أعلم.

ثالثاً: علاقة القراءات والرسم بالقول الثالث في الأحرف السبعة:

إذا كانت الأحرف السبعة هي سبعة أصناف من المعاني والأحكام، فإنه لن تظهر مدى العلقه بالقراءات والرسم؛ لأنه إذا كانت الآيات الزاجرة حرفاً من الأحرف السبعة، فما علاقتها باختلاف القراءات، وما علاقتها بالرسم؟ لن يظهر هناك أي علاقة يمكن رصدها.

رابعاً: علاقة القراءات والرسم بالقول الرابع من الأحرف السبعة:

إذا كان المراد بالأحرف السبعة سبع لغات من لغات العرب متفرقة في القرآن كله، فإن هذا يعني أن هذه الكلمات هي الأحرف بغضّ النظر عما يقع من الاختلاف في القراءات أو في الرسم؛ إلا إذا كان الرسم يختلف بين كاتب وكاتب.

وتصور هذا يصعب؛ لعدم تفصيل من قال بهذا القول في دخول مثل هذه الاختلافات في قوله؛ ولأن الاختلاف في القراءات أوسع من هذا القول.

خامسًا: علاقة القراءات والرسم بالقول الخامس من الأحرف السبعة:

إذا كانت الأحرف السبعة هي اللغات السبع تكون في الكلمة الواحدة في الحرف الواحد باختلاف الألفاظ واتفاق المعاني، كقول القائل: هلم وأقبل وتعال، وأن عثمان أبقى الناس على حرف واحد، وترك بقية الأحرف، فإن كثيرًا ممن قال بهذا القول كان كلامه مجملًا بلا تفصيل، ولا يبين من كلامه علاقة الأحرف السبعة بالقراءات أو الرسم، عدا ما قاله الطبري في مقدمة تفسيره، وهو يبين العلاقة بين الأحرف وبين القراءات، فقال: «فأما ما كان من اختلاف القراءة، في رفع حرف وجره ونصبه، وتسكين حرف وتحريكه ونقل حرف إلى آخر، مع اتفاق الصورة، فمن معنى قول النبي صلى الله عليه وسلم: «أمرت أن أقرأ القرآن على سبعة أحرف» بمعزل، لأنه معلوم أنه لا حرف من حروف القرآن، مما اختلفت القراءة في قراءته بهذا المعنى يوجب المرء به كفر المماري به في قول أحد من علماء الأمة. وقد أوجب عليه الصلاة والسلام بالمرء فيه الكفر من الوجه الذي تنازع فيه المتنازعون إليه، وتظاهرت عنه بذلك الرواية، على ما قد قدمنا ذكرها في أول هذا الباب»^(١).

وقد فصلَ الطبري بين الاختلاف في الأحرف والاختلاف في القراءات، ومؤدى قوله أن هذا الاختلاف في القراءات سيبقى كما هو مع أي حرف من الأحرف السبعة.

كما أنه يُفهم من قوله أن أي كلمة خالفت المرسوم، وثبتت بطريق صحيح، لكنها ليست مما بين الدفتين، فإنها من الأحرف الستة التي تركها عثمان، وأن الأمر لا يتعدى ترك كلمة مكان كلمة فحسب، وليس من باب ترك كلمة بالكلية أو ترك آية أو جملة، كما يريد أن يلبس بذلك بعض من ينزع إلى قول الطبري من بعض المنحرفين عن أهل السنة.

والطبري لم يُن عن مذهبه كاملاً في تفسيره؛ لأنه كتاب (جامع البان عن تأويل آي القرآن)، وليس لبيان اختلاف القراءة من القراء، وقد يكون أفصح عن ذلك في كتابه جامع القراءات.

(١) تفسير الطبري، تحقيق التركي (١: ٦٠).

ويبقى على هذا القول أسئلة تثار، مثل: ما موقفه من القراءات الشاذة التي نقلها عن بعض الصحابة، وفيها زيادات على ما بين الدفتين، هل هي من الأحرف السبعة، ثم تُركت؟ وإذا كانت من الأحرف السبعة، فمعنى ذلك أن هناك نوع من الخلاف في الأحرف لم يُشر إليه، وإنما أشار إلى ما يُسمى (بالترادف)، وأما ما عداه من الخلاف المتعلق بالمرسوم فلم يعرج عليه، مع كثرة روايته لمثل هذا النوع في تفسيره.

سادسًا: علاقة القراءات والرسم بالقول السادس من الأحرف السبعة:

إذا كانت الأحرف السبعة هي الأنواع التي يقع بها التغيرات والاختلاف في الكلمات القرآنية؛ كالاختلاف في الإعراب، والاختلاف في الكلمة التي يغير صورتها وهي بمعنى واحد، فإن هذا يتقاطع كليًا مع القراءات ومع الرسم.

وهذا القول هو القول الوحيد . مع اختلاف أصحابه في تعداد وجوه التغيرات . الذي يُعتبر أسعدها حظًا بعلاقته بالأحرف السبعة؛ لأن هؤلاء بنوا قولهم على أنواع الخلاف الموجودة في القراءات، فرصدوها، وقسموها إلى سبعة أنواع؛ اتفقوا في بعضها واختلفوا في بعض آخر منها. والانطلاق من الاختلاف الكائن في القراءات يُدخل . من حيث الجملة . أنواع الاختلاف فيها، وإهمال بعضها في بعض هذه الأقوال أو إغفاله؛ إنما جاء من كونهم أرادوا موافقة العدد سبعة، ولو أنهم أطلقوا الأنواع ولم يحددوها بالسبعة، ثم قيّدوا السبعة في اجتماعها في الكلمة الواحدة لكان هو الوجه الأقرب والله أعلم.

ومعنى ذلك أن عدد أنواع الاختلاف والتغيرات ستزيد على السبعة، لكن لا يجتمع منها في الكلمة الواحد إلا سبعة فقط.

وهذا القول يستوعب الاختلاف الكائن في القراءات، والخلاف المتعلق بالرسم، سواء رجع هذا الاختلاف الرسمي إلى الأداء، أو كان متعلقًا بالزيادة والنقص الثابت في المصاحف العثمانية؛ كقراءتي (تجري تحتها) (تجري من تحتها)، وقراءتي (سارعوا) (وسارعوا)، وأمثالها.

تنبيهان

التنبيه الأول:

لم يكن من مقاصد الصحابة لما نسخوا المصاحف في عهد عثمان أن يشتمل المرسوم على جميع القراءات الواردة عن النبي ﷺ، ومن زعم ذلك فإنه سيصطدم بكثير من الكلمات المقروءة التي لم يُشِر إليها الرسم، ولا يحتملها إلا بتمثُّل، مثل قراءة (بظنين)، وقراءة (ليهب لك).

وبناءً على هذا، فإنه لا يصحُّ ادعاء هذا المقصد للصحابة.

التنبيه الثاني:

لا يصح الانطلاق من مرسوم المصاحف إلى تقرير احتوائه على الأحرف السبعة أو على بعضها؛ لأن الاختلاف الكائن في المرسوم هو جزء من هذه الأحرف، وليس هو كلها ولا أغلبها.

وإنما لما كان المرسوم يحتمل ما يحتمل من أوجه القراءات ظنَّ بعض العلماء أنه يحتوي على الأحرف السبعة، وظن آخرون أن يحتوي على ما بقي منها، على حسب الخلاف الدائر بينهم.

وأما من قال إنه كُتِبَ على حرف واحد، وهم جماعة من العلماء، فإنهم يصح منهم قولهم باعتبار أن هناك قراءات قد أُهملت، واتفق الصحابة على تركها، مثل قراءة (إن كانت إلا زقية)، وقراءة (والذكر والأنثى)، وقراءة (النَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ وَهُوَ أَبُو لَهُمْ وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ)، فلو كان هذا النوع هو المراد بالأحرف، فإنه يصحُّ قولهم بأنه كُتِبَ على حرف واحد.

وفي الختام أرجو أن أكون قد وفقني الله لبيان علاقة الأقوال في الأحرف السبعة بالقراءات والرسم، وأن ينفعني به، وينفع كل من قرأه؛ إنه سميع مجيب.

ملخص بحث
علاقة الأحرف السبعة بالرسم

الأستاذ الدكتور أحمد عيسى المعصراوي

ملخص بحث علاقة الأحرف السبعة بالرسم

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله ﷺ، وعلى آله وصحبه ومن والاه، وبعد. فيهدف هذا البحث إلى بيان العلاقة بين القراءات القرآنية وحديث الأحرف السبعة من جهة، ثم بيان العلاقة بين القراءات القرآنية وعلم الضبط من جهة أخرى؛ لتعلق الأخير بالمصاحف العثمانية، وهي المصدر الأصيل - بجانب التلقي والمشاهدة - في ضبط الأداء وإحكام القراءات القرآنية.

وقد تناولت هذا الموضوع في مقدّمة وتمهيد، ومبحثين، وخاتمة. فأما المقدمة: فتحدّثتُ فيها عن أهمية الموضوع، وأسباب الكتابة فيه. وأما التمهيد: فضمّنته حديثاً موجزاً عن مفهوم كلٍّ من القراءات، والضبط، والمراد بالأحرف السبعة.

والمبحث الأول: وهو بعنوان: علاقة القراءات القرآنية بالأحرف السبعة.

(١)
المبحث الثاني: وعنوانه: العلاقة بين القراءات القرآنية وعلم ضبط المصحف الشريف ،
وفيه مطلبان:

المطلب الأول: هل الهمزة من الرسم أم من الضبط؟

(١) وتجدد الإشارة هنا إلى أنني قد تحدّثت في هذا البحث عن علاقة القراءات القرآنية بعلم الضبط دون علم الرسم كما رأيت الدكتور غانم قدوري الحمد قد أحسن في عرض تلك العلاقة في كتابه: "رسم المصحف دراسة لغوية تاريخية"، ص: ١٤٥ وما بعدها، وص: ٦٧٦ (طبعة اللجنة الوطنية للاحتفال بمطلع القرن الخامس عشر الهجري - العراق، ط: الأولى، ١٩٨٢م)، و"الأجوبة العلمية على أسئلة ملتقى أهل التفسير" ص: ٧ وما بعدها، (دار عمار - الأردن، ط: الأولى، ٢٠٠٧م)، وكذا الدكتور بشير دعبس، أستاذ ورئيس قسم القراءات بكلية القرآن الكريم، في بحثه الرائع: "الرسم العثماني وعلاقته بالقراءات المتواترة". وأنا أرى أن البحث العلمي قائم على تكملة اللاحق على بناء السابق والإضافة عليه، وإلا فهو إهدار للوقت والجهد.

المطلب الثاني: الألفاظ التي اختلف فيها القراء، والخلاف راجع إلى تبادل الحركات، وتحتة ستة عناصر: الأول: القراءات التي فيها تبادل بين الفتحة والكسرة. الثاني: القراءات التي فيها تبادل بين الفتحة والضممة. الثالث: القراءات التي فيها تبادل بين الضمة والكسرة. الرابع: القراءات التي فيها تبادل بين الكسرة والسكون. الخامس: القراءات التي فيها تبادل بين الفتح والسكون. السادس: القراءات التي فيها تبادل بين الضم والسكون. ثم الخاتمة، وذكرْتُ فيها أهم النتائج التي توصلتُ إليها.

وقد خلص البحث إلى أن تعريف الإمام ابن الجزري للقراءات بأنها: "علمٌ بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها مَعزُومًا لِنَاقِلِهِ" هو الأصوب والأوفق في بابهِ دون باقي التعريفات؛ لأنه حدّد ماهية علم القراءات، وميَّزه عن العلوم القريبة منه كعلوم: التجويد، والرسم، والضبط، والتفسير، فضلاً عن بقية العلوم الأخرى، ولأنه تعلّق باختلافات القراء، ونسبة ذلك إلى قارئه وناقله، وأن الاختلافات في القراءات عموماً هي إما اختلافات صوتية، أو نحوية أو صرفية، أو دلالية. وأن العدد في حديث الأحرف السبعة مرادٌ مقصود، بدليل حديث مجيء سيدنا جبريل وميكائيل -عليهما السلام- إلى النبي ﷺ، وهو في سنن النسائي. وأنه رغم الاختلاف الكبير المنقول إلينا في تراث أئمتنا عن المراد بالأحرف السبعة إلا أن أولى ما نُقِلَ بالقبول هو قول الإمام أبي الفضل الرازي، إذ القراءات القرآنية إنما تستمد شرعيتها من حديث الأحرف السبعة، وحديث الأحرف السبعة إنما نجد تفسيره في هذه الوجوه القرائية المسماة بالقراءات.

وإنما رُجِحَ قول الرازي على غيره لأنه جعلها أوجها من التغاير والاختلاف؛ والأرجح أن الأحرف في الأحاديث إنما هي وجوهٌ في الألفاظ وحدها، دون المعاني، وفي الوقت نفسه هو لم يُهمل اختلاف اللهجات الذي يستوعب أكثر كلمات القرآن الكريم، وربما يكون هو الأحق بإرادة التيسير الذي طلبه النبي ﷺ بقوله أكثر من مرة: "فرددتُ إليه: أن هوّنْ على امتي".

وفي سبيل الوصول إلى بيان علاقة القراءات القرآنية بالأحرف السبعة، تطرّق البحث لمسألة اشتغال المصاحف العثمانية على جميع الأحرف السبعة، أو على حرف واحد منها، وعرضَ جميع الآراء في هذه المسألة بأدلتها، ثم رجّح رأي من قال: أن المصاحف العثمانية مشتملة على ما يتملّه رسمها من الأحرف السبعة، وكان ذلك بأدلة مذكورة في موضعها من البحث. ثم انتهى البحث إلى أن الراجح أن علاقة القراءات القرآنية بالأحرف السبعة هي علاقة الجزء بالكل، مستشهداً بما صرّح به الأئمة: المهديّ، وابن عبد البرّ، ومكيّ بن أبي طالب، وابن الجزريّ، وغيرهم في هذا الباب.

وكان لابد قبل الولوج إلى بيان العلاقة بين القراءات القرآنية وعلم ضبط المصحف الشريف، أن يحسم البحث مسألة كون الهمزة من الضبط، وليس من الرسم الذي رسمه الصحابة الكرام رضي الله عنهم أجمعين، وكان ذلك بأدلة مذكورة في موضعها أيضاً.

أما عن علاقة القراءات القرآنية بعلم ضبط المصحف الشريف، فإن الطريقة والكيفية التي كتبت بها المصاحف آنذاك، والتي أجمع عليها وأقرّها ما يزيد عن عشرة آلاف صحابيٍّ قد أتاحت لقراء الأمصار المتعددة مجالا واسعا للاحتفاظ بقراءاتهم المروية؛ لأن الكتابة المجردة من النقط والشكل قد مكّنت أن تحوز قراءات مختلفة كثيرة، وسمحت هذه الطريقة أن يقرأ الناس ويضبطون مصاحفهم وفق ما تعلّموا، ووفق ما سيقرّتهم الصحابيُّ الذي أرسله عثمان رضي الله عنه مع كل مصحف، ومنذ ذلك الحين أصبح ضبط المصحف الشريف عاملاً مهماً في تعيين وضبط القراءات القرآنية، يضاف إلى الرواية والنقل الشفهيّ وبعضه، ويساعد في تلاشي واندثار الخلاف بين عموم المسلمين، ومن الأدلة على ما سبق ذلكم العدد الهائل والكبير من القراءات التي يرجع الاختلاف فيها بين القراء إلى علم الضبط (سواءً نَقَط الإعراب أو الإعجام)، والتي يكون الضبط فيها محددًا لكيفية القراءة، وقد استدلّ البحث بعدد لا بأس به من النماذج والقراءات التي تؤكّد مدى العلاقة الوثيقة بين القراءات القرآنية وعلم ضبط المصحف الشريف.

والله الهادي إلى سواء السبيل، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على

سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

ملخص بحث
شبهات المستشرقين حول الأحرف السبعة

الأستاذ الدكتور محمد خالد منصور

ملخص بحث شبهات المستشرقين حول الأحرف السبعة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين. فإن البحث العلمي في الدراسات القرآنية مهم ومبارك، وفيه جهود متميزة للباحثين قديما وحديثا، ومن أهم هذه الدراسات تلكم الدراسات التي تبحث في الأحرف السبعة، من حيث معناها، ودلالاتها، والأحاديث الواردة فيها، والحكمة منها، وعلاقتها بالقراءات والعلوم الأخرى، كما أن جانبا مهما من جوانب البحث في الأحرف السبعة، يحتاج إلى تجلية وتوضيح هو الشبهات التي أوردتها المستشرقين حول الأحرف السبعة، ودوافعها، ومنهجها، والرد عليها.

والناظر في الدراسات العلمية في هذا الموضوع بالتحديد - أعني شبهات المستشرقين في الأحرف السبعة - يجدها قليلة، حيث تمحورت الدراسات القرآنية حول الشبهات حول الوحي والقراءات عموما، وجاءت الدراسات الخاصة بالشبهات حول الأحرف السبعة قليلة، مما دعا الباحث، واستجابة للمؤتمر العلمي الجاد المنعقد بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الكويت، في الأحرف السبعة، لدراستها من كافة جوانبها، ومنها: شبهات المستشرقين حول الأحرف السبعة، فكان هذا البحث .

أولا: لقد تواترت الروايات الواردة في نزول القرآن على سبعة أحرف عند المحدثين، ومن ذلك حديث ابن عباس -رضي الله عنهما-، وحديث أبي بن كعب -رضي الله عنه -، وحديث عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - وغيرهم من الأحاديث التي تثبت قطعية ثبوت الأحرف السبعة .

ثانيا: أن النبي - صلى الله عليه وسلم - لم ينص على معنى الأحرف السبعة، ولا أحد من رواة الحديث كذلك، وأما أن الصحابة الكرام - رضي الله عنهم - فقد عرفوا معناها وعملوا بها ؛ لأنها رخصة، ولا شك أن الأمة -وقتها- محتاجة لمعرفة معنى الأحرف السبعة

لكي تتمكن من الإتيان بالرخصة، وهي القراءة وفق الأحرف السبعة وقد عمل الصحابة بهذه الرخصة، وأن الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن ليست هي القراءات السبع التي اشتهرت في الأمصار باتفاق القراء، بل هي جزء منها .

ثالثا: الرأي المختار أن الأحرف السبعة: "وجوه متعددة متغايرة منزلة من وجوه القراءة، يمكنك أن تقرأ بأي منها فتكون قد قرأت قرآنا منزلا، والعدد هنا مراد، بمعنى: أن أقصى حد يمكن أن تبلغه الوجوه القرآنية المنزلة هو سبعة أوجه، وذلك في الكلمة القرآنية الواحدة ضمن نوع واحد من أنواع الاختلاف والتغاير، ولا يلزم أن تبلغ الأوجه هذا الحد في كل موضع من القرآن"، وقد أشار ابن حجر العسقلاني إلى المعنى المتقدم، ونص كلامه: "باب أنزل القرآن على سبعة أحرف: أي على سبعة أوجه جُوز أن يُقرأ بكل وجه منها، وليس المراد أن كل كلمة ولا جملة منه تقرأ على سبعة أوجه، بل المراد أن غاية ما انتهى إليه عدد القراءات في الكلمة الواحدة إلى سبعة".

رابعا: تتبين صلة القراءات القرآنية العشر المتواترة بالأحرف السبعة بأن الذي استقر عليه الأمر هو تواتر القراءات العشر، وأنها جملة ما بقي في العرصة الأخيرة، وهي جملة ما بقي من الأحرف السبعة، وهو الصورة النهائية لكتاب الله عز وجل، ولذلك يمكن وضع القاعدة التالية: "كل قراءة صحيحة متواترة هي من الأحرف السبعة، وليس كل شيء من الأحرف السبعة متواترا؛ لكونه قد نسخ شيء منها في العرصة الأخيرة".

خامسا: الشبهة هي: جملة من الوجوه التي يطلقها صاحبها ليشكك بها في قضية من القضايا، ليزعزع الثقة بها، والمستشرقون: هم العلماء الغربيون غير المسلمين الذين يدرسون الإسلام، وعلومه، وموضوعاته بغرض الطعن في الإسلام في غالب الحال، وأحيانا بدافع العلم والتوصل إلى الحقيقة، وهم قلة موجودون في تاريخ الاستشراق .

والاستشراق: اتجاه فكري يعني بدراسة الإسلام والمسلمين، ويشمل كل ما يصدر عن الغربيين من دراسات تتناول قضايا الإسلام والمسلمين في العقيدة والسنة والشريعة واللغة والتاريخ وغيرها من مجالات الدراسات الإسلامية الأخرى.

وتقوم الخطة الاستشراقية الدائمة على الطعن في القرآن الكريم، بإثارة الشكوك حول جميع جوانبه، بدءاً بمصدره، وكيفية تلقيه وتلقينه، وروايته وتدوينه، وكذلك محتواه وتأثيره، وانتهاءً بما عسى أن يظنه المستشرقون ثغرة لسهام مطاعنهم، تلك التي يتابع بها آخرهم أولهم. خامساً: أن سبب عناية المستشرقين بالقراءات القرآنية لإثارة الشبهات في نفوس المسلمين، ولتشكيكهم بكتاب ربهم تبارك وتعالى، من خلال الصلة الوثقى للمسلمين بالقرآن الكريم، ولأن موضوع القراءات موضوع خاص ومتخصص ودقيق، وقل من يطلع عليه من أبناء المسلمين، ومن أصحاب الثقافة الدينية، وعامة المسلمين يطلعون على الثقافة الشرعية العامة، وهو موضوع متخصص جداً، قل من يعرفه، ويعرف أصوله وقواعده، وهذا سهل على المستشرقين النفاذ بعناية للتشكيك في القراءات مع استغلال عدم معرفة عامة المسلمين بهذا العلم، تحت ستار البحث العلمي، والتدقيق العلمي، فوجدوها ثغرة يمكن النفاذ إليها بسهولة .

سادساً: تقوم الخطة الاستشراقية في الطعن في القرآن والقراءات بإثارة الشكوك حول جميع جوانبه بدءاً بمصدره، وكيفية تلقيه وتلقينه، وروايته وتدوينه، ومحتواه، والبحث عن الثغرات للنفوذ إليه من أجل التشكيك فيه، وإثارة الشبهات في سبيل ذلك، وهناك مخاضات خاضها المستشرقون في جوانب القراءات القرآنية سواء في مصدرها، وتأصيلها الشرعي، ووضعها اللغوي، ونقلها التاريخي، فلم يسلم جانب من هذه الجوانب المستقرة والثابتة من الطعن والغمز واللمز وإثارة الشبهات حولها، وقد ظنوها قاذحة في أصل القراءات الشرعية ومصدريتها، وطريقة نقلها، وتشكيكها في الوحي عن المعصوم - صلى الله عليه وسلم - وأنها " كذلك أنزلت "، ووسائل حفظها ونقلها وروايتها في كل عصر .

سابعاً: توجهت الشبهات والطعونات في القرآن الكريم، والقراءات نحو:

١. مصدر القراءات القرآنية واستنادها للوحي المعصوم، فطعنوا في أصل القراءات، وهو الأحرف السبعة، والبحث متخصص في بيان شبههم في الأحرف السبعة التي هي أصل القراءات القرآنية .

٢. نقلة القراءات أنفسهم، حيث هم أوعية الحفظ والنقل الضابطين لها المتقنين للقرآن والقراءات رواية ودراية، قطعوا في تلقي الصحابة القرآن والقراءات عن النبي - صلى الله عليه وسلم - ومن بعدهم من النقلة .

٣. بقية أركان القراءات وسيلة ناقلة بالكتابة واللغة .

ثامنا: هناك العديد من دراسات المستشرقين في الطعن بالوحي والقرآن والقراءات، عددها البحث للتسهيل على الباحثين الرجوع إليها وتعميق الدراسات فيها .

تاسعا: هناك دراسات معاصرة كثيرة من قبل الباحثين المسلمين، تناولت شبهات المستشرقين في القرآن والقراءات، وقد استعرضها البحث وعددها، واستفاد منها اعترافا لفضلهم وسبقهم في دراسة شبهات المستشرقين حول الأحرف السبعة والقراءات .

عاشرا: تمحور منهج المستشرقين في التعامل مع الوحي والأحرف السبعة والقراءات، فتتمثل في النقاط الآتية:

أولا: اعتمادهم على روايات شاذة وضعيفة لا تصح، وعدم تمييزهم بين الروايات الصحيحة من غيرها لجهلهم بعلم الرواية والدراية .

ثانيا: إطلاق العنان لأفلامهم للاستنتاج كما شاؤا وأن يفهموا كما شاؤا دون النظر إلى الأسس الصحيحة والمعايير السليمة للرواية الصحيحة، والأسس الصحيحة والمناسبة لدراسة هذه الروايات .

ثالثا: انطلاقهم في التشكيك في القراءات والأحرف السبعة لفكرتين حاولوا تعزيزهما: وهما: الحرية الفردية الفكرية للصحابي أن يضع أفكاره موضع التنفيذ، وخصوصية الخط العربي، وخط النساخ في الكتابة وأنهما أساس في اختيار الصحابة للقراءات في زعمهم، وكتابتهم المصحف .

رابعا: اتباعهم مناهج مختلفة في الطعن في الأحرف السبعة والقراءات، منها:

- منهج التشكيك فيما هو قطعي: بالتشكيك بالوقائع التاريخية الثابتة، والروايات الصحيحة المرتبطة بتاريخ القرآن وعلومه .

- منهج الانتقاء في استعمال المصادر.
- منهج الأثر والتأثر، وهذا المنهج يعني الأخذ بالنزعة التأثيرية، وهي نزعة دراسية يأخذ بها معظم المستشرقين الذين اعتادوا رد كل عناصر منظومة الإسلام بعد تجزئتها إلى اليهودية والنصرانية.
- المنهج الافتراضي: الذي يقوم على الافتراض المزعوم فهم في أخذهم بالمنهج الافتراضي يصدقون ما هو أدنى وأقرب إلى الكذب
- المنهج الإسقاطي: وهو تفسير الوقائع والنصوص بالإسقاط أمر دأب المستشرقون على توظيفه في أبحاثهم القرآنية، ونعني بالمنهج الإسقاطي إسقاط الواقع المعيش على الحوادث والوقائع التاريخية، إنه تصور الذات في الحدث أو الواقعة التاريخية .
- حادي عشر: تبين من خلال مناهج المستشرقين في دراسة القرآن الكريم وعلومه؛ أنها مناهج تعالج الظواهر والوقائع وفق منظور مادي وعقلي محض، وهم يعاملون القرآن بوصفه لا يختلف عن باقي الأعمال الإنسانية، و باعتباره واقعة تاريخية، وموضوعا للدراسات العقلية الوضعية وذلك واضح من جهة الثبوت، واختيار الصحابة للقراءات وفق رأيهم، وحرية الاختيار وفق الكتابة، وشبهات المستشرقين حول أركان القراءة الثلاثة المعروفة، وهي الطعن في ركن القراءات الأول (السند)، حيث شككوا في أمانة الصحابة، وكتبه الوحي منهم خاصة، ووصموا جهودهم في مجال القرآن والقراءات بتغليب النزعات النفسية كالغيرة، وحب التملك، وتقديم المصالح المشتركة، والطعن في ركن القراءات القرآنية الثاني (رسم المصحف)، وأن السبب في ظهور القسم الأكبر من القراءات هو خاصية الخط العربي، والطعن في الركن الثالث من أركان القراءات القرآنية وهو موافقة اللغة العربية، ولو بوجه ما، وهي كلها تدور بين الفصيح والأفصح، إما مجمعاً عليه أو مختلفاً فيه، وقد حاول المستشرقون التقاط بعض اعتراضات النحويين على بعض القراءات.

ثاني عشر: النتيجة الحاسمة من خلال البحث أن شبهات المستشرقين كانت تفصيلية وواسعة في الطعن في القراءات العشر المتواترة، واستخدام بعض القراءات الشاذة، وتوظيفها

على اعتبار أنها صحيحة، بخلاف الدراسات والبحث في الشبهات حول الأحرف السبعة فقد كانت محدودة، وعامة، ويرجع ذلك لكون القراءات تفصيلية، والبحث في الأحرف السبعة كان بحثاً عاماً لكونه أصل القراءات .

ثالث عشر: رأى الباحث أن يستعرض خلاصة ما ذكره المستشرقون في الشبهات المثارة حول القراءات، لكونه جزءاً مهماً متمماً للبحث، وإن لم يكن هو الأصل .

رابع عشر: وجد الباحث دراسة على مستوى الدكتوراه للباحثة ابتهاج راضي قامت باستقصاء القراءات المتواترة التي اعترض عليها المستشرقون في رسالتها الموسومة باعتراضات المستشرقين على القراءات المتواترة - عرض ونقد -، وقد أجادت الباحثة - وكنت ممن ناقشها في رسالتها - في استقراء الشبهات التي أوردها المستشرقون على القراءات العشر المتواترة، وخصصت لذلك فصلاً خاصاً أسمته: " اعتراضات المستشرقين على القراءات المتواترة "، وقد عدتها واحدة واحدة، مقسمة لها قسمين: اعتراضات عامة، واعتراضات نقلها المستشرقون عن النحاة والمفسرين، وقد ردت الباحثة رداً مفصلاً عن كل آية اعترض عليها المستشرقون، بإثبات تواتر القراءة، وبيان دليلها من طيبة النشر، ثم الرد التفصيلي على هذه الشبهات، وأكثرها منقول عن نولدكه، وجولدزيهر، وواحدة لآثر جفري، وقد استفاضت الباحثة في تحديد كلامهم، ونقده نقداً علمياً، ينقض كلامهم ببيان تلاعبهم بالنصوص تارة، وعدم فهمهم لها تارة أخرى، وقد نقلت عن كبار علماء القراءات والمفسرين القدامى والمعاصرين في الرد عليهم بما ينقض هذه الشبهات، ويدحضها.

كما أنها أحالت في مبحث الشبهات التي تابع فيها المستشرقون بعض النحاة والمفسرين إلى الردود المفصلة التي قامت بها في فصل الاعتراضات الواردة على القراءات العشر المتواترة من النحاة والمفسرين .

وأظن أن البحث الذي قامت به الباحثة في استعراض الشبهات الواردة على القراءات العشر المتواترة - عرض ونقد - كاف وواف، وأغنانا عن الدخول في تفصيلاتها، ولكن الشبهات الواردة من قبل المستشرقين على الأحرف السبعة لم تنل العناية الكافية للباحثة ولا غيرها،

كان لزاما أن يكون البحث مركزا عليها، مع الإشارة إلى أن الرد التفصيلي على الشبهات الواردة على القراءات العشر المتواترة قد وفي حقه بحثا علميا مفصلا في هذه الرسالة القيمة، ويبقى الجهد في استقراء ما وقع من شبه أوردها هؤلاء المستشرقين على الأصل الشرعي لهذه القراءات، وهي الأحرف السبعة .

ومن خلال ما أورته الباحثة الكريمة وغيرها في استعراض الشبهات الواردة على القراءات العشر المتواترة يمكن تسجيل جملة من الملاحظات، تعتبر كنتائج لما قام به هؤلاء الباحثون في استقراء شبهات المستشرقين حول القراءات العشر المتواترة، وأهم أسبابها، وأهم الأسس التي استندت إليها هذه الردود:

أولا: أن عامة ما أورده المستشرقون من اعتراضات يرجع إلى جهلهم أو تجاهلهم أن الأصل في القرآن والقراءات هو التلقي والوحي، وليس للاجتهاد فيه مدخل البتة، وكذلك النبي - صلى الله عليه وسلم - تلقى القرآن من لدن حكيم خبير، ولم يغير فيه حرفا واحدا، وهكذا فعل الصحابة - رضي الله عنهم - إذ نقلوا القرآن والقراءات نقلا أميناً بيني على دقة النقل وتواتره أميناً كما تلقوه، وهذا هو الرد الأقوى لأي اعتراض للمستشرقين على أي قراءة من حيث اختيار الصحابة لرسم معين بطريقة معينة .

ثانيا: أن اعتراضات المستشرقين على القراءات المتواترة التي اعترضوا عليها ابتداءً أو وافقوا فيها اعتراض بعض النحويين والمفسرين تزيد عن الأربعين موضعا .

ثالثا: أن عامة الشبهات التي اعتمد عليها المستشرقون في طعنهم في القراءات العشر المتواترة إضافة إلى الأسباب السابقة، اعتمدهم على شبهات بعض النحويين والمفسرين واعتراضاتهم التي انطلقت من ظن بعض النحويين أن القراءة فيها مجال للظن والاجتهاد، وتحكيم بعض القواعد النحوية وتقديمها على القراءة الصحيحة الثابتة، وعدم إحاطتهم باللهجات العربية، وانفرد المستشرقون باعتمادهم واعتقادهم أن مصدر القراءات هو الرسم القرآني، ومعلوم أن التلقي والمشاهدة والنقل هو الأساس في قبول القراءات، وإثبات قرآنتها، وأن الرسم وعاء لهذا التلقي، وهو وسيلة وقائية تحفظ لنا القراءة وكذلك اللغة، والخلط الذي

وقع عند المستشرقين في اعتبار الرسم أساسا يعتمد عليه في إثبات القراءة باختيار الصحابة أوقعهم في هذا الوهم الكبير، بدليل وجود قراءات تخالف الرسم وتقرأ بوجه واحد، مما يرد على دعوى المستشرقين أن أساس القراءات هو اعتمادها على الرسم فقط، كما أن جهلهم بقواعد البحث العلمي في القراءات والقرآن، وتزويرهم للحقائق والنقول أدى أيضا إلى إثارتهن لهذه الشبهات، وأن شبهاتهم تعوزها الدقة العلمية في النقل والعزو إلى القراء، وتليسهن على عامة الناس في القراءات لعدم تخصص عامة الناس في هذا الفن الدقيق، فيلتبس عليهم الأمر. رابعا: أن اعتراضات اللغويين والمفسرين على القراءات بحسن نية، فتح الباب للمستشرقين للخوض، وأخذ هذه الاعتراضات، وتزويرها، وإخراجها عن سياقها العلمي والتاريخي، وأسهمت في بناء المستشرقين لهذه الشبهات في الطعن في هذه القراءات. رابع عشر: من خلال استقراء الشبهات التي أثارها المستشرقون حول الأحرف السبعة، وجد الباحث أنها قليلة نسبيا، ولم يتعمق المستشرقون في الطعن فيها، وذلك عائد لجهلهم بها، ولكونها تنطلق من قواعد شرعية دقيقة لم يحفل بها هؤلاء المستشرقون، وغاية ما يثيرونه هو ادعاء اختيار النبي - صلى الله عليه وسلم لها - على ما اتضح في العرض التفصيلي لها. خامس عشر: قسمت البحث في الشبهات التفصيلية حول الأحرف السبعة إلى قسمين كبيرين:

القسم الأول: شبهات جولدزيهر ونولدكه في الأحرف السبعة والرد عليها:

ولا بد اعترافا بالفضل أن أقول: بأن الدكتور رجب عبد المرضي عامر هو الوحيد فيما أطلعت قد أفرد الشبهات التي أوردها المستشرقون حول الأحرف السبعة في بحثه الموسوم بالرؤية الاستشراقية للأحرف السبعة والقراءات، مع قلة الدراسات في ذلك، وبل وندرتهما، لكون أكثر الشبهات الموجه تكون للقراءات تفصيلا، وأما إثارة الشبهات حول الأحرف السبعة، فقد كان جولدزيهر أكثر من أثار الشبهات حول الأحرف السبعة وأساس البحث في، " مصدر القراءات القرآنية في الأحرف السبعة التي نزل عليها القرآن، وهي تستند إلى الوحي من قول النبي صلى الله عليه وسلم عنها: ((كذلك أنزلت))،

قد طعن بها المستشرقون تارة في صحة الحديث، وأخرى في غموض دلالاته - كما زعموا - وثالثة بقطع الصلة بتاتاً بينه وبين القراءات، وغير ذلك من مزاعم منتقضة " وقد أورد جولدنزيهر جملة شبهات تدور حول المعنى السابق، هي:

وقد رددت عليها، وأثار نولدكه أربع شبهات رئيسية في الأحرف السبعة، وتم الرد عليها أيضاً:

الشبهة الأولى: وصف الحديث الوارد في الأحرف السبعة بالشذوذ وعدم الإسناد.

الشبهة الثانية: أنه لا صلة بين الأحرف السبعة واختلاف القراءات، وإذا كان كذلك فالقراءات اختيار للقراء، وليست الأحرف السبعة أصلاً شرعياً ثابتاً مستقراً لها ترجع إليها.

الشبهة الرابعة: وصف جولدنزيهر حديث الأحرف السبعة بغموض الدلالة، وعدم وضوح موقف العلماء منه.

الشبهة الخامسة: وصف جولدنزيهر حديث الأحرف السبعة بأنه يبدي شبهاً كبيراً برأي التلمود في نزول التوراة بلغات كثيرة في وقت واحد، وهو في هذا المطعن ينزع عن أصله اليهودي، كما نزع عنه في غير هذا الموضوع، ثم هو يتناقض فيما يشته به، كدأبه المتعمد.

الشبهة السادسة: الطعن في عدد الأحرف السبعة، مرة من جهة تحديده، وثانية أن له فعلاً سحرياً في نفوس الساميين.

وأورد نولدكه شبهات تدور حول حرية الاختيار في القراءة عموماً، وقد رد عليها الباحث.

القسم الثاني: شبهات بقية المستشرقين في الأحرف السبعة والرد عليها، وقد أوردت فيها شبهة بلاشير، ودائرو المعارف الإسلامية البريطانية، ورد الباحث عليها.

وقد اتضح للباحث أن معظم الشبهات التي يثيرها المستشرقون حول الأحرف السبعة عامة، وتدلل على جهلهم بالرواية، وثبوت القراءة بالرواية، وعدم دخول جانب الرأي البشري والاختيار فيها.

ملخص بحث
شبهات السابقين حول الأحرف السبعة والقراءات

الدكتور علي بن ذريان الجعفري العنزي

ملخص بحث

شبهات السابقين حول الأحرف السبعة والقراءات

الحمد لله حمدا يبلغ بالحمد منتهاه، والصلاة والسلام الدائمان المتلازمان على رسول الله، الرحمة المهداة، والنعمة المسداة، والنسمة المجتباة، وعلى آله وصحبه ومن والاه، وبعد .. لم تنزل الأحرف السبعة محل نظر عميق، وتأمل كبير عند المهتمين بالدراسات القرآنية منذ صدر الإسلام إلى يومنا هذا، واستشكل الأوائل جملة من المسائل المتعلقة بها، كما أثار بعض السابقين وكثير من المتأخرين والمعاصرين من المسلمين ومن غيرهم جملة من الشبهات المشككة أو المستشكلة حول الأحرف السبعة وحول القراءات القرآنية التي تعد الثمرة الباقية لغراس الأحرف السبعة والصادرة عنها، وهي إن - جاز التعبير - الوريث الشرعي لميراث الأحرف السبعة.

وسأسرد لكم سردا عابرا لما تيسر إيرادته وتهيأ إعداده من أبرز وأشهر الشبهات التي وجدتها محلا للإثارة والاشتباه في الأنظار والاشتباك بين الأفهام، وهي على النحو التالي:

١. شبهة مخالفة القراءات لقواعد اللغة العربية.
٢. شبهة عدم تواتر القراءات.
٣. شبهة جواز القراءة بالمعنى.
٤. شبهة مخالفة القراءات للرسم العثماني.
٥. شبهة مخالفة القراءات لحقائق القرآن والسنة.
٦. شبهة مخالفة القراءات للعقل الصريح.
٧. شبهة وجود التعارض بين القراءات.
٨. شبهة جواز القراءة الموافقة للمصحف غير المسندة أو غير المتواترة.
٩. شبهة جواز القراءة المسندة المخالفة لرسم المصحف.
١٠. شبهة إزالة بعض الأحرف السبعة من المصحف الشريف.

١١. شبهة إنكار قرآنية الأحرف السبعة والقراءات وأن مصدرها اللهجات لا الوحي.

١٢. شبهة المطابقة بين الأحرف السبعة والقراءات السبع.

١٣. شبهة وجوب التزام القراءة على جهة التعبد لا الرواية.

ودونكم أبرز هذه الشبهات المثارة مع أبرز الردود عليها، وتقديراً للوقت وضناً به أكتفي ببيان وتفنيده الشبهات الثلاث الأولى بذكرها، وبيان المراد بها، وبيان القائلين بها، وأبرز مرتكزاتهم وأدلتهم التي استندوا إليها، ثم أحرر الردود العلمية في تفنيده الشبهة وردّها، مرجئاً التفصيل في بقية الشبهات لمناسبة أخرى أو في أبحاث أخرى بتيسير المولى وتسديده وتوفيقه.

شبهة مخالفة القراءات لقواعد اللغة العربية

لقد تبني هذه الشبهة وأثارها بعض اللغويين المبرزين في النحو والصرف كأبي العباس الميّرّد والزجاج والفراء والأخفش وأبي علي الفارسي وغيرهم، وتبعهم بعض كبار المفسرين المتقدمين كالإمام ابن جرير الطبري شيخ المفسرين، والإمام جار الله الزمخشري وابن عطية بعدهم، وذلك في معرض نقدهم لبعض القراءات المتواترة في تفاسيرهم، بحجة مخالفتها لقواعد وقوانين اللغة، وسأذكر أمثلة نقدهم اللغوي وطعنهم للقراءات المتواترة، وألحقه بالجواب العام الداحض لهذه الشبهة

أولاً: موقف الإمام الطبري من بعض القراءات في تفسيره الجامع لتأويل القرآن:

الإمام أبو جعفر الطبري من أعظم علماء الإسلام، وتفسيره الجامع لتأويل القرآن يعتبر عمدة التفاسير، إلا أن مواقفه مع القراءات المتواترة تذبذبت واستغربها كثير من العلماء والقراء والفقهاء، وقد نبه الإمام ابن الجزري والإمام الشاطبي - عميدا هذا الفن وإماماه - على ذلك، حيث قال ابن الجزري: (ولم يبلغنا عن أحد من السلف رضي الله عنهم على اختلاف مذاهبهم وتباين لغاتهم وشدة ورعهم أنه أنكّر على ابن عامر شيئاً من قراءته..)

وأول من نعلمه أنكّر هذه القراءة، وغيرها من القراءات الصحيحة وركب هذا المحذور

ابن جرير الطبري بعد الثلاثمائة، وقد عدّ ذلك من سقطات ابن جرير.)

ونقل الإمام ابن الجزري تنبيه الإمام الشاطبي على ذلك لتلميذه السخاوي فقال: (قال السخاوي: قال لي شيخنا أبو القاسم الشاطبي: إياك وطعن ابن جرير على ابن عامر) وقد صُنِّفت مصنفات في موقف الطبري من القراءات منها ما كتبه الأستاذ لبيب سعيد في كتابه المسمى (دفاع عن القراءات المتواترة أمام الطبري المفسر) ومن أمثلة نقد الطبري واعتراضه على القراءات المتواترة:

١. حكمُ ابن جرير بشذوذ القراءة المتواترة (قِطْعاً) بسكون الطاء في قوله تعالى: ﴿كَأَنَّمَا أُغْشِيَتْ وُجُوهُهُمْ قِطْعًا مِّنَ اللَّيْلِ مُظْلِمًا﴾ [يونس: ٢٧] وعدم تجويزه لها، ووصفه لها بالفساد، مع كونها قراءة متواترة قرأ بها ابن كثير والكسائي ويعقوب من العشرة وقرأ الباقون بفتح الطاء.
٢. طعن ابن جرير في قراءة ابن عامر المتواترة (زَيْن) و (قتلُ أولادهم شركائهم) في قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاءَهُمْ﴾ [الأنعام: ١٣٧] وعدم تجويزه لها، ووصفه لها بالقبح وعدم الفصاحة.
٣. تكرار ابن جرير للألفاظ والعبارات التي توحى برفض بعض القراءات، فيكثر تعليقه على القراءات بقوله: (القراءة التي لا أستجيز غيرها) ^(١) أو (القراءة التي لا يجوز خلافها عندي) ^(٢).

ثانياً: موقف الإمام الزمخشري من بعض القراءات المتواترة في تفسيره الكشاف:

أما الإمام الزمخشري فإن موقفه لا يقلُّ حدَّةً عن الإمام الطبري، وقد جرى اللغويين والنحويين في رد بعض القراءات القرآنية التي خالفت قواعدهم اللغوية ومن أمثلة ذلك:

(١) تفسير الطبري (٣٧٦/١)

(٢) تفسير الطبري ٥٧٧/٩ - ٦٧٧/٩ - ١١/١١ - ٦٤١ - ١٤ - ٣٠ - ٢١٦/١٧ - ٥٦/١٦ - ١١٢/٢١ -

١. الطعن في قراءة الجزم وإدغام الراء في اللام المتواترة (فيغفر لمن يشاء) في قوله تعالى: ﴿وَأَنْ تُبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ يُحَاسِبِكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ﴾ [البقرة: ٢٨٤]

وقد قرئت متواترة (فيغفر) و(يعذب) مجزومة وقرأ أبو عمرو بإدغام الراء في اللام^(١)، وشنَّع الزمخشري على قراءة إدغام الراء في اللام ووصفها بالخطأ الفاحش^٢ !

٢. الطعن في قراءة ابن عامر المتواترة (قتل أولادهم شركائهم) ويعلق الزمخشري تعليقا يطعن فيه على قراءة ابن عامر، فيقول:

(وأما قراءة ابن عامر: (قتل أولادهم شركائهم) فشيء لو كان في مكان الضرورات وهو الشعر، لكان سبيحا مردودا)^٣

٣. طعن الزجاج في قراءة (البيوت) بكسر الباء في قوله تعالى ﴿وَأَنْتُمْ أَلْبِيوتٌ مِنْ آبَائِكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٩] وهي قراءة ابن كثير وابن عامر والكسائي وحمزة وخلف وقالون عن نافع وشعبة عن عاصم ووصفه لها بالردئية جدا وأنها ليست من كلام العرب^٤

٤. تقديم الفراء لقراءة شاذة على متواترة بحجة أنها أقوى الوجهين في اللغة في قوله تعالى ﴿وَقُلْنَ حَسْبَ لِلَّهِ مَا هَذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: ٣١] اتفق القراء على قراءة لفظ بشرًا منصوبة، إلا أن الفراء يضعف هذه القراءة المتفق عليها ويرى أن هذه القراءة هي لغة أهل الحجاز، أما لغة أهل نجد فإنهم يرفعون الكلمة، ويصف هذا الوجه من اللغة بأنه أقوى الوجهين في اللغة^٥، فيقدم وجها لغويا لقراءة شاذة على قراءة متواترة متفق عليها.

(١) النشر في القراءات العشر لابن الجزري ٢/ ٢٣٧

^٢ تفسير الكشاف للزمخشري ١/ ٣٣٠

^٣ تفسير الكشاف للزمخشري ٢/ ٧٠

^٤ معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤/ ٣٨

^٥ معاني القرآن للفراء ٢/ ٤٢

ثالثاً: طعن المبرد والزجاج وأبي علي الفارسي وتبعهم ابن عطية وجماعة في قراءة

(والأرحام) بالجر حمزة في قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ [النساء: ١]

والمبرد أول من شنع على حمزة في هذه القراءة، وحرّم القراءة بها، فقال: (لا تحل القراءة بها)¹، وحكى أبو علي الفارسي أن المبرد قال: (لو صليت خلف إمام يقرأ (واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام) بالجر، لأخذت نعليّ ومضيت)².

وكذلك الزجاج الذي لم يرض على هذه القراءة، وحكم عليها (بالخطأ اللغوي والديني)! ولم يجوزها إلا في ضرورة الشعر!³

الردود العلمية على شبهة مخالفة القراءات لقواعد اللغة العربية:

تتضح الردود على هذه الشبهة من خلال الإضاءات التالية:

الإضاءة الأولى: عربية القرآن بقراءته هي وحي إلهي:

القراءة القرآنية وحي إلهي، وسنة متبعة، فمتى ثبت تواترها عن رسول الله ﷺ ثبتت قرآنتها، وحين تثبت قرآنية القراءة يجب الجزم بصحتها اللغوية لسبب بدهي واضح وهو أن القرآن العظيم نزل بلسان عربي مبين، وقد تواترت وتكاثرت الآيات المؤكدة لعربية القرآن، وهي في حدود الإحدى عشرة آية، ويمكن استحضارها كما يلي: ست آيات بلفظ (قرآنا عربيا) وثلاث آيات بمفردة اللسان العربي رفعا وجرا ونصبا (لساناً عربي - بلسانٍ عربي - لسانا عربيا)، وواحدة بلفظ (حكما عربيا)، والمراد بالحكم هنا أي بالقانون الحاكم للسان العربي، وواحدة بنفي العجمة عن القرآن

بل جاء التأكيد على فصاحة وصرحة وبيان عربيته حين وصف الله تعالى عربية القرآن

بالمبينة ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾ [الشعراء: ١٩٥] ﴿وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ﴾

[النحل: ١٠٣]

¹ تفسير روح المعاني للألوسي ٣٩٥/٢

² تفسير الشوكاني (فتح القدير) ٤٨٠/١

³ معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٦/٢

وجاء كذلك النفي المؤكّد لاعوجاج لغته فقال: ﴿قُرْءَانًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِي عِوَجٍ لَّعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾ [الزمر: ٢٨] وهذا فيه تأكيد واضح لنفي الوجوه الضعيفة والمهجورة والركيكة عن اللسان الذي نزل به القرآن، وما القراءات المتواترة إلا وجوه وروايات هذا التنزل العربي للقرآن العظيم.

الإضاءة الثانية: القراءات القرآنية حجة على القواعد النحوية الوضعية وليس العكس: يترتب على ثبوت عربية القرآن أمر مهم للغاية يحسم هذا التوهم ويقطع الطريق على هذه الشبهة، وهي كون القراءة المتواترة الثابتة الصريحة الفصيحة في عربيتها هي الحجة في اللغة، وهي مصدر اللغة وقواعدها، وليست قواعد النحاة الاجتهادية الوضعية ومذاهبهم اللغوية هي الحجة على القراءات وأحرف القرآن؛ لأن عربية القراءات أثبتت طريقا وسندا، وأوثق وأرسخ فهما، وأصرح وأفصح لسانا من عربية النحاة واللغويين؛ لأنها إلهية المصدر والتنزل، نبوية النقل والرواية، وإن وُجدت قراءة متواترة وظن أحد مخالفتها للغة العربية فإن المخالفة ترجع إلى عدم معرفته التامة بأساليب اللغة العربية؛ لأنه لا يمكن أن تكون ثابتة عن رسول الله ﷺ وتحالف العربية؛ لأن القرآن نزل بلسان عربي مبين.

قال الإمام أبو عمرو الداني: «وأئمة القراء لا تعتمد في شيء من حروف القرآن على الأفضى في اللغة، والأقيس في العربية، بل على الأثبت في الأثر، والأصح في النقل والرواية»^(١).

قال الإمام الفخر الرازي كلاما دقيقا مهما في هذا السياق: «إذا جَوَزْنَا إثبات اللغة بشعر مجهول منقول عن قائل مجهول فجواز إثباتها بالقرآن العظيم أولى، وكثيراً ما أرى النحويين يتحيزون في تقرير الألفاظ الواردة في القرآن، فإذا استشهدوا في تقريرها ببيت مجهول فرحوا به، وأنا شديد التعجب منهم؛ فإنهم إذا جعلوا ورود ذلك البيت المجهول على وفقها دليلاً على صحتها فلأن يجعلوا القرآن دليلاً على صحتها كان أولى»^(٢).

(١) النشر في القراءات العشر لابن الجزري ١٠/١.

(٢) تفسير الرازي (مفاتيح الغيب) ٩/٤٠١.

الإضاءة الثالثة: اختلاف القراءات المتواترة اختلاف تنوع، وكله حق، ولا يخرجها عن

الجودة العربية والفصاحة اللغوية، بخلاف الاختلافات الاجتهادية في فروع الشريعة:

هناك من العلماء من يهون أمر الطعن في القراءات ظناً منه أن الخلاف في القراءات كالخلاف في الفقه واجتهاداته، وهذا خطأ فادح وقياس غير صحيح ؛ لأن مصدر الاختلاف بين القراءات هو الوحي، بينما مصدر الاختلاف في الفقه هو الاجتهاد المبني على النظر الذي قد يصيب وقد يخطئ.

الإضاءة الرابعة: علم توجيه القراءات والاحتجاج لوجهها له دور بالغ في رد المطاعن

اللغوية على القراءات:

من أسباب نشأة وتطور علم توجيه القراءات والاحتجاج لها الدفاع عن القراءات والرّد على شبهات الطاعنين في عربيتها، وذلك حين ظهر النقد من بعض النحاة واللغويين والمفسرين ممن لم يقصدوا الطعن في الإسلام ولم يحملوا الحقد في نفوسهم عليه كما هو الدافع لبعض المستشرقين، فأثاروا شبهات بانتقادهم لبعض القراءات ووضعوها تحت مقاييسهم ظناً منهم أنها تفتقد إلى مرجع نحوي لغوي وتحالف القياس عندهم، فتجرد العلماء والنحاة واللغويون والمفسرون الذين لم يتجهوا هذا الاتجاه الخاطئ ولم يسلكوا هذا المسلك الخطير تجردوا للرد على شبهات وانتقادات المعترضين من خلال تصانيفهم في علم الاحتجاج والتوجيه للقراءات، فقابلوا شبهاتهم بالردود الدامغة انتصاراً لكتاب الله وتصحيحاً للمسار الذي ساروا عليه، وواجهوهم بأسلحتهم وأقيستهم ذاتها التي طعنوا بها في القراءات، وكتب التوجيه والاحتجاج تزخر بهذا الدفاع والتصدي والانتصار لكتاب الله^(١).

(١) انظر: صفحات في علوم القراءات، د. عبد القيوم السندي (ص ١٩١)

شبهة عدم تواتر القراءات

هذه الشبهة صرح بها بعض العلماء، وألح إليها بعض المشتغلين بعلم القراءات والحديث كأبي شامة المقدسي وابن الحاجب والشوكاني وغيرهم، وتفاوت هذا الفريق في إقرار القدر غير المتواتر من القراءات على مذاهب واتجاهات أشهرها:

١. التفريق بين تواتر القرآن مجمله وتواتر القراءات المتواترة بطرقها، فأثبتوا الأول، ولم يشتبوا الثاني^(١).

٢. التفريق بين حال اتفاق القراء واجتماعهم وبين انفرادهم فقال بتواتر الأول دون الثاني
٣. التفريق بين تواتر فرش القراءات وتواتر أصول القراءات مما كان من قبيل الأداء كالممدود والإمالة وغيرها، فقالوا بتواتر الأول وعدم تواتر الثاني^٢، وينسب هذا التفريق لابن الحاجب المالكي^٣.

٤. التفريق بين القراءات السبع وبين القراءات الثلاث المتممة للسبع، فأثبت بعضهم تواتر السبع، وأنكر تواتر القراءات الثلاث (قراءة أبي جعفر المدني ويعقوب وخلف).

نعود للمقصود وهو تواتر القراءات، فقد ورد القول بعدم تواترها عن الإمام الشوكاني في تفسيره (فتح القدير) عند تعليقه على قراءة حمزة (والأرحام) بالجر في قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ [النساء: ١] وذلك حين ردّ القراء على الطاعنين بالقراءة، فأجابوا عن ذلك بكونها متواترة، وهذا يكفي في إثباتها، فقال الشوكاني رحمه الله:

(ولا يخفى عليك أن دعوى التواتر باطلة، يعرف ذلك من يعرف الأسانيد التي رووها بها، ولكن ينبغي أن يحتج للجواز بورود ذلك في أشعار العرب)^(٤) وتكرر منه ذلك، ففي

(١) انظر: منجد المقرئين ومرشد الطالبين لابن الجزري ١ / ٢١

^٢ المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز ص ١٧٦-١٧٧

^٣ منجد المقرئين ص ٧٢ وما بعدها.

(٤) تفسير الشوكاني (فتح القدير) ١ / ٤٨٠ وقد يحمل قول الشوكاني بعدم التواتر على عدم تواتر انفرادات القراء لا عدم التواتر عند اجتماع القراء فيكون قوله كقول أبي شامة المقدسي الذي حصر تواتر القراءات في حال اجتماع القراء لا انفرادهم كما سبق التنبيه له .

تعليقه على قراءة ابن عامر المتواترة (قتل أولادهم شركائهم) قال رحمه الله: (دعوى التواتر باطلة بإجماع القراء المعبرين) ^(١) وإبطال التواتر هنا غريب والأغرب منه هو دعوى إجماع القراء المعبرين على بطلانه !!

الردود العلمية على شبهة إنكار تواتر القراءات:

أولاً: تواتر القراءات لازم لتواتر القرآن وتواتر القرآن لازم لتحقيق حفظه الموعود به: - لقد أخبرنا الحق سبحانه أن هذا الكتاب محفوظ من كل دواعي التبديل والتحرير والزيادة والنقصان وذلك في آية الحفظ الخالدة ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ وأخبرنا كذلك أن الباطل ممنوع من التسلسل للقرآن بكل صور البطلان، فقال جل مجده وتعالى في علاه: ﴿ وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ ﴿٤١﴾ لَا يَأْتِيهِ الْبَطْلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴿٤٢﴾ ﴾ [فصلت: ٤١ - ٤٢]

فإذا كان ذلك كذلك فإن التواتر هو أوثق طرق الثبوت وأعلاها، فلا يمكن أن يتحقق كمال الحفظ وتمامه إلا بتحقيق تواتر نقله الذي يستحيل معه تخلف شيء من القرآن أو تبده ؛ لأن التواتر يفيد القطع والعلم اليقيني، بخلاف الآحاد الذي يفيد الظن أو الظن الغالب، وثبوت القرآن يكون بالقطع واليقين لا بغيره، فكان القول بتواتر القرآن لازم للقول بحفظ القرآن .

- وإذا عُلم ذلك وثبت ثبوتاً لا ريب فيه عُلم معه أن روايات القرآن التي وصلت إلينا وتلقتها الأمة بالقبول وكانت سبباً في حفظ القرآن لا بد أن تكون متواترة ؛ لأن القراءات هي أجزاء وأبعاض القرآن، وهي مجموعها تمثل القرآن الكريم، فلما ثبت تواتر جميع القرآن ثبت تواتر أبعاضه وأجزائه التي هي رواياته.

ثانياً: استفادة النصوص في تواتر القراءات عن الأئمة والعلماء في الأصول والفقه والحديث مع أئمة القراءات، ومنها:

(١) تفسير الشوكاني (فتح القدير) ٢ / ١٨٩

١. عقد الإمام ابن الجزري في كتابه: (منجد المقرئين) باباً مستقلاً لبيان تواتر القراءات العشر وسماه (الباب الرابع: في سرد مشاهير من قرأ بالعشرة وأقرأ بها في الأمصار إلى يومنا هذا)، ثم قام بسرد ست عشرة طبقة من طبقات الشيوخ الذين تحقق أنهم قرأوا بالقراءات العشر، وأثبت تواترها جميعاً، دون تفريق بين القراءات السبع والقراءات الثلاث المتممة لها^(١). ثم أفرد فصلاً لتواتر الفرش والأصول من العشر جميعاً وهو: (الفصل الثاني: في أن القراءات العشر متواترة فرشاً وأصولاً حال اجتماعهم وافتراقهم)^(٢).

٢. ونقل أبو القاسم النويري - شارح الطيبة - الإجماع على تواتر القراءات العشر، وحصر التواتر فيها^٣.

٣. وقال الزرقاني في مناهل العرفان: «والتحقيق الذي يؤيده الدليل هو أن القراءات العشر كلها متواترة، وهو رأي المحققين من الأصوليين والقراء»^(٤).

وليس هذا ما اتفق عليه علماء القراءات فقط، فقد نص عليه الفقهاء والمفسرون، وأفتوا بفتاوى مشهورة في تواتر القراءات العشر، والحكم بالشذوذ على ما سواها، ومن ذلك:

١. نص الإمام ابن عابدين الحنفي على ذلك في رد المحتار والإمام القرطبي في الجامع لأحكام القرآن وهي فتوى الإمام ابن السبكي الشهيرة في تواتر القراءات العشر، ونصه على شذوذ ما سواها فقد أفتى بتواتر القراءات العشر، وذلك عندما حاوره الإمام ابن الجزري في لقاء مشهور تم بينهما وكان سبب اللقاء هو قول الإمام ابن السبكي بتواتر السبع بالاتفاق ووقوع الخلاف في القراءات الثلاث، وقد ناقشه ابن الجزري وأثبت له تواتر الثلاث أيضاً باتفاق، فأقر الإمام ابن السبكي بتواتر القراءات العشر.

(١) منجد المقرئين ومرشد الطالبين لابن الجزري ص ٢٩

(٢) منجد المقرئين ومرشد الطالبين لابن الجزري ص ٧٢

^٣ شرح طيبة النشر للنويري ٧٩/١ إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر للبننا الدمياطي ٨/١

(٤) مناهل العرفان في علوم القرآن للزرقاني ٤٤١/١

وقال الإمام المحدث أبو عمرو بن الصلاح: (لا يجوز القراءة إلا بما تواتر نقله عن النبي صلى الله عليه وسلم واستفاض، وتلقته الأمة بالقبول، كهذه السبع، فإن الشرط في ذلك اليقين والقطع على ما تقرر في الأصول)^١

ثالثاً: التفريق بين تواتر القراءات على وجه الحقيقة، وبين اشتهاها أسانيداً عن القراء المشهورين دون غيرهم من قراء زمأنهم.

الحقيقة التي قد تغيب عن بعض الناس وربما بعض طلبة العلم كما غابت عن من قال بهذه الشبهة هي أن ورود القراءات المتواترة عن الأئمة العشرة المشهورين لا يعني عدم ورودها عن غيرهم ممن أخذوها في زمأنهم وفي بلادهم، فقد انتشرت وتواترت قراءاتهم التي رويت عنهم في بلدانهم وأخذها أهل كل بلد عن قراء ذلك البلد، وكان من الصعب استقصاء وحصر كل الذين قرءوا بهذه القراءة المتواترة وحصر أسانيدهم فيها، ويُعلم أن الاقتصار على أسانيد الأئمة العشرة المشهورين هو اقتصار ترشيح لتوثيق القراءة المتواترة لا اقتصار حصر لها؛ لأنها ليست محصورة فيهم، ولو استقصيت أسانيد قراءة كل إمام على حدة لجمع الحد الذي تبلغ به التواتر بل زادت عليه أضعافاً كثيرة، وعزو القراءة لأحد الأئمة المشهورين من العشرة لا يعني انحصار سندها فيه، بل كان اختياره دون غيره من قراء عصره وبلده هو لأسباب أبرزها هي تجرده للقراءة والإقراء، ولزومها لها، مع ما عُرف عنه من العدالة والضبط والإتقان، والورع والاستقامة.

وقد نبه الإمام ابن الجزري لمورد هذه الشبهة وأجاب عنه فقال:

(والشبهة دخلت عليهم من انحصار أسانيدها في رجال معروفين وظنوها كاجتهاد الآحاد، وقد سألت شيخنا إمام الأئمة أبا المعالي رحمه الله تعالى عن هذا الموضوع، فقال: انحصار الأسانيد في طائفة لا يمنع مجيء القرآن عن غيرهم، فلقد كان يتلقاه أهل كل بلد يقرؤه منهم الجم الغفير عن مثلهم، وكذلك دائماً، والتواتر حاصل لهم)^٢

^١ فتاوى ابن الصلاح ٢٣١/١ فتوى رقم (٧٨) منجد المقرئين لابن الجزري ٢٠/١

^٢ منجد المقرئين ومرشد الطالبين لابن الجزري ٨١/١

شبهة جواز القراءة بالمعنى

وتلقفه بعض المستشرقين كالمستشرق الفرنسي (ريجي بلاشير) المتوفى عام ١٩٧٣م، وصرح به في كتابه (المدخل إلى القرآن)، وتابعه الدكتور (مصطفى مندور) في رسالته (الشواذ) وأحسن الدكتور عبد الصبور شاهين رحمه الله في الرد عليهما وتفنيد مزاعمهما في كتابه (تاريخ القرآن)

قال الإمام ابن الجزري: (وأما القراءة بالمعنى من غير أن ينقل قرآنا، فليس ذلك من القراءات الشاذة أصلاً، والمجتزئ على ذلك مجتزئ على عظيم، وضال ضلالاً بعيداً، فيُعزَّر ويُمنع بالحبس ونحوه)^(١)

وقال الإمام ابن الصلاح في فتاواه: (وأما القراءة بمجرد المعنى من غير تقييد بنقل من ذاك عن من تقدمه فذلك إفراط في الزيغ زائد)^٢

واستندوا إلى بعض الروايات الموهمة لجواز ذلك ومنها:

١. حديث اختلاف قراءتي أبي بن كعب وعبد الله بن مسعود وتصويب النبي لقراءتهما وفيه قوله: حتى بلغ سبعة أحرف، ليس منها إلا شاف كاف، إن قلت: (غفوراً رحيماً) أو قلت: (سميعاً عليماً) أو قلت: (عليماً سميعاً) فالله كذلك، ما لم تختتم آية عذاب برحمة، أو آية رحمة بعذاب.

٢. عن ابن مسعود رضي الله عنه: (أنه كان يقرئ رجلاً أعجمياً ﴿إِنَّ شَجَرَتَ الرَّقُومِ ﴿٤٣﴾﴾ [الدخان: ٤٣ - ٤٤] فجعل الرجل يقول: (طعام اليتيم) فردَّ عليه، كُلُّ ذلك يقول (طعام اليتيم) فقال ابن مسعود: قل طعام الفاجر، ثم قال ابن مسعود: ليس الخطأ أن يقرأ (غفور رحيم) مكان (عزيز حكيم) ولكن الخطأ أن يقرأ ما ليس منه، أو يختتم آية رحمة بآية عذاب، أو آية عذاب بآية رحمة) وروي نحوه عن أبي الدرداء رضي الله عنه.

(١) منجد المقرئين ومرشد الطالبين لابن الجزري ١ / ٢٠

^٢ فتاوى ابن الصلاح ١ / ٢٣٣

٣. عن أنس رضي الله عنه أنه قرأ (إن ناشئة الليل هي أشد وطناً وأصوب قبلاً) [المزمل: ٦] فقبل له يا أبا حمزة: إنما هو (وأقوم قبلاً) فقال: وأقوم وأصوب وأهياً واحداً.

الردود العلمية على شبهة جواز القراءة بالمعنى:

١. القول بجواز القراءة بالمعنى مخالف للأدلة الثابتة في الكتاب والسنة والآثار والإجماع والمقررة لكون القراءات وحياً منزلاً لا اجتهاد في أصل وضعها، فالقرآن لفظه ومعناه منزل من عند الله تعالى، وقد تواتر نقله وتعبدنا الله بتلاوته وصار الإعجاز منوطاً باللفظ والمعنى معاً فلا يجوز إبدال لفظ بأخر دون سماع برواية متواترة وإن صح المعنى، وهذا التبديل جاء في القرآن ففيه عن النبي صلى الله عليه وسلم ذاته فكيف يسوغ تجويزه لغيره؟! قال تعالى: ﴿قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِنْ تِلْقَائِي نَفْسِيَّ إِنَّهُ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰ إِلَيَّ﴾ [يونس: ١٥] وقال تعالى: ﴿تَنْزِيلٌ مِّن رَّبِّ الْعَالَمِينَ ﴿١٣﴾ وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضُ الْأَقَاوِيلِ ﴿١٤﴾ لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ ﴿١٥﴾ ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ الْوَتِينَ﴾ [الحاقة: ٤٣-٤٦]

٢. الحمل على التمثيل للمقاربة بين الحروف لا تجويز الرواية بالمعنى:

رواية أبي بن كعب الصحيحة محمولة على ضرب المثل للمقاربة بين معاني الحروف، وأنها لا تتعارض، لا على فتح باب الاجتهاد في إبدال الألفاظ، ففي حديث أبي أراد النبي صلى الله عليه وسلم بيان أن اختلافهما في القراءة لم يكن عن تعارض وتضاد، فإن القرآن أنزل على أكثر من وجه، ولم يرد النبي صلى الله عليه وسلم الترخيص لهم بإبدال الألفاظ بما يقارنها بالمعنى اجتهاداً منهم، بدليل أن الصحابييين أبا وابن مسعود إنما قرآ بالوجهين اللذين أقرأهما النبي صلى الله عليه وسلم لا باجتهادهما، فدل ذلك على أن المذكور في آخر الحديث من إبدال (غفوراً رحيماً) ب (سميعاً عليماً) إنما هو لتقريب المراد بضرب المثل لا لتجويز الإبدال بالاجتهاد.

٣. ضعف الآثار الواردة في جواز القراءة بالمعنى كأثر ابن مسعود وأنس وغيرهما

٤. الحمل على التفسير لا القراءة:

يمكن حمل قول ابن مسعود وأبي الدرداء (قل طعام الفاجر) وقول أنس: (وأصوب قبيلاً) على إرادة التفسير لا إرادة اللفظ نفسه، فهذه الألفاظ ذكرت على وجه التفسير للفظ القرآني لا على كونها وجهاً جائزاً في القراءة، فابن مسعود لم يُرد إقراء الرجل لفظ القرآن، وإنما أراد توضيح المعنى له؛ كي يكون ذلك وسيلة إلى النطق بالصواب .

- قال الإمام الرازي في تفسيره (وأنا أقول: يجب أن نحمل ذلك على أنه إنما ذكر ذلك تفسيراً للفظ القرآن، لا على أنه جعله نفس القرآن، إذ لو ذهبنا إلى ما قاله ابن جني لارتفع الاعتماد عن ألفاظ القرآن، ولجؤنا أن كل أحد عبر عن المعنى بلفظٍ رآه مطابقاً لذلك المعنى، ثم ربما أصاب في ذلك الاعتقاد، وربما أخطأ، وهذا يجر إلى الطعن في القرآن)

٥. الحمل على نسخ القراءة:

حمل هذه الألفاظ الواردة عن ابن مسعود وأبي الدرداء وأنس على أنها من القراءات المنسوخة التي لم تثبت في العرصة الأخيرة، ولم يثبتها الخليفة عثمان رضي الله عنه في المصحف المجموع الموحّد في عهده، وقد نزلت في أول الأمر للتوسعة على الناس.

هذا ما تهيأ لإعداده، وتيسير إيراده، فإن أصبت فيما ذكرت فهو محض الفضل والإنعام من الله ذي الجلال والإكرام، وما وقع فيه من زلل وخلل فهو مني ومن الشيطان، فأعوذ بالله من زلات اللسان وهفوات الجنان ونزغات الشيطان والحمد لله في مفتتح كل أمر ومنتهاه، والصلاة والسلام على رسوله ومصطفاه وعلى آله وصحبه ومن ولاة.

الأبحاث الكاملة



بحث
مفهوم الأحرف السبعة

الأستاذ الدكتور خالد بن عثمان السبت

المقدمة

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، أما بعد:
فهذه دراسة في موضوع الأحرف السبعة التي نزل عليها القرآن الكريم^(١)، وقد اشتملت هذه الدراسة على:

١. أدلة نزول القرآن على سبعة أحرف.
 ٢. معنى نزول القرآن على سبعة أحرف.
 ٣. الوجوه السبعة في المذهب المختار.
 ٤. لماذا اخترنا هذا المذهب.
 ٥. فيما يتعلق ببقاء الأحرف السبعة في المصاحف.
 ٦. الأقوال الأخرى.
- هذا وأسأل الله تعالى أن يتقبل من الجميع، ويبارك في هذا الجهد وينفع به كاتبه وقارؤه، إنه سميع مجيب.

١٤٣٨/١١/٢٦ هـ

(١) أصل هذه الدراسة من كتاب لصاحب الورقة بعنوان: (تهذيب كتاب مناهل العرفان للزرقاني) وهي لا تُمثَّل إلا صاحب التهذيب؛ لما وُجد من إضافة وحذف على الأصل، وقد مُيِّزَت الإضافة بوضعها بين معقوفين []، كما تم تمييز الحذف بوضع ثلاث نقط مكانه... هذا بالإضافة إلى مطابقة النصوص المنقولة على أصولها، سواء كانت من الأحاديث والآثار، أو غيرها مما نقله صاحب الأصل من مُصنفات أهل العلم، مع التخريج والعزو، وترجمة غير المشاهير. وهناك كتابة مُفصَّلة تشرح ذلك مع نموذج من هذا التهذيب، وهو (المبحث الأول والثاني) من الأصل، وثم تحكيمها في أحد المجالات العلمية المحكَّمة.

وقد كان اختيار هذه المادة من الكتاب الأصل (مناهل العرفان) وتهذيبها لما لكتاب المناهل من المكانة بين كتب التخصص، من ناحية أسلوبه وكذا مضمونه، وكانت كتابته في موضوع الأحرف السبعة من أفضل ما كتب في مباحث هذا الكتاب التي بلغت (١٧) مبحثاً.

هذا مبحثٌ طريفٌ وشائق، غير أنه مُخيفٌ وشائكٌ!. أما طرافته وشوقه؛ فلأنه يُرينا مظهرًا من مظاهر رحمة الله وتخفيفه على عباده، وتيسيره لكتابه على كافة القبائل العربية، بل على جميع شعوب الأمة الإسلامية من كلِّ جيلٍ وقبيلٍ، حتى ينطقوا به لينةً ألسنتهم، سهلةً لهجاتهم، برغم ما بينهم من اختلاف في اللغات، وتنوعٍ في الخصائص والمميزات. ومن طرافة هذا المبحث - أيضًا - أنك تُشاهد فيه عرضًا عامًا لمُنتجات أفكار كثيرة، وتُشهد جَيشًا جَرارًا من مذاهب وآراء، كلها تُحاول العمل لخدمة العلم، وإظهار الحق، والدفاع عن عَرَبِ القرآن والإسلام.

وأما مخافة هذا المبحث وشوكة؛ فلأنه كثر فيه القيل والقال، إلى حدِّ كاد يطمس أنوار الحقيقة، حتى استعصى فهمه على بعض العلماء، ولأدَّ بالفرار منه، وقال: إنه مُشكِلٌ. وحتى اضطرَّ جماعةٌ من كبار المحققين أن يُفردوه بالتأليف قديمًا وحديثًا ... أضف إلى ذلك أن الخطأ في هذا الباب قد يتخذ منه أعداء الإسلام سبيلًا عوجًا إلى توجيه المطاعين الخبيثة إلى القرآن ...

ونحن نستعين الله ونستهديه أن يُخَلِّصَ لنا الوَرْدَ من الشُّوكِ في هذا الموضوع الشائق الشائك، وأن يُهيئَ لنا من أمرنا رَشَدًا.

وسنَجُولُ في هذا الميدان - إن شاء الله - جولاتٍ عدَّة، نتحدَّث فيها عن أدلة نزول القرآن على سبعة أحرف، وعن شواهد بارزة في هذه الأحاديث الواردة، بينها فوائد كثيرة لاختلاف الحروف والقراءات، وعن معنى نزول القرآن على سبعة أحرف، وعن الوجوه السبعة في المذهب المختار، وعن تحقيق النسبة بين المذهب المختار وأشباهه، وعن وجوه اختيار هذا المذهب، وعن دَفْعِ الاعتراضات الواردة عليه، وعن [مدى] بقاء هذه الأحرف السبعة في المصاحف [العثمانية]. ... والله المستعان.

1- أدلة نزول القرآن على سبعة أحرف(1):

لا سبيل إلى الاستدلال على هذا إلا مما صحَّح عن رسول الله ﷺ، ولقد جاء هذا النقل الصحيح من طرق مختلفة كثيرة، ورؤي حديث نزول القرآن على سبعة أحرف عن جمع كبير من الصحابة^(٢): منهم عمر، وعثمان، وابن مسعود، وابن عباس، وأبو هريرة، وأبو بكرة^(٣)، وأبو جُهيم^(٤)، وأبو سعيد الخدري، وأبو طلحة الأنصاري^(٥)، وأبي بن كعب، وزيد بن أرقم^(٦)، وسُمرة بن جندب^(٧)، وسليمان بن صُرْد^(٨)، وعبدالرحمن بن عوف، وعمر بن أبي

(١) للوقوف على كثير من الروايات في هذا الباب: انظر على سبيل المثال: فضائل القرآن لأبي عبيد (١٦٣/٢ - ١٦٨)، ابن جرير (٢١/١ - ٦٧)، الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان (٥٩/٢ - ٦٣)، مشكل الآثار للطحاوي (١٨١/٤ - ١٩٥)، الإبانة عن معاني القراءات ص ٧٨ - ٨٥، الأحرف السبعة للداني ص ١١ - ٢٢، التمهيد لابن عبد البر (٢٧٢/٧)، شرح السنة للبغوي (٥٠١/٤ - ٥١٢)، جامع الأصول (٤٧٧/٢ - ٤٨٤)، المرشد الوجيز ص ٧٧ - ٩٠، فضائل القرآن لابن كثير ص ٢٦-٣١، مجمع الزوائد (١٥٠/٧ - ١٥٤)، النشر لابن الجزري (١٩/١ - ٢١)، كنز العمال (٥٩١/٢ - ٦١٠).

(٢) انظر: النشر (٢١/١)، الإتيان (١٣١/١)، الزيادة والإحسان لابن عقيلة (٤٧٢/١ - ٤٧٥).

(٣) هو ثُعب بن الحارث بن كلدة الثقفي، لُقّب بأبي بكرة لأنه تدلّى بكرة يوم حصار الطائف، توفي بالبصرة سنة (٥٥٢هـ). انظر: الإصابة (٥٧١/٣ - ٥٧٢)، تهذيب التهذيب (٤١٨/١٠).

(٤) هو ابن الحارث بن الصّمة بن عمرو بن عتيك الأنصاري. قيل: اسمه: عبدالله، وقيل: الحارث بن الصّمة، له صحبة، وهو ابن أخت أبي بن كعب رضي الله عنه. انظر: الإصابة (٣٦/٤)، تهذيب الكمال (٢٠٩/٣٣).

(٥) هو زيد بن سهل بن الأسود بن حرام الخزرجي، شهد العقبة وبدراً وما بعدها، وكان من الرّماة من الصحابة، توفي سنة (٣٤هـ). انظر: تهذيب الكمال (٧٥/١٠).

(٦) زيد بن أرقم بن زيد بن قيس بن النعمان بن مالك الأنصاري الخزرجي، غزا مع النبي ﷺ سبع عشرة غزوة، ونزل الكوفة، وشهد صوّين مع علي رضي الله عنه، وكان من حوّاص أصحابه. مات بالكوفة سنة (٦٦هـ) وقيل سنة (٦٨هـ). انظر: تهذيب الكمال (٩/١٠).

(٧) سُمرة بن جُنْدب بن هلال بن حديج بن مرة الفزاري، حليف الأنصار، سكن البصرة، وكان زياد يستخلفه عليها ستة أشهر، وعلى الكوفة ستة أشهر، فلما مات زياد استخلفه على البصرة، فأقرّه معاوية عليها عامًا أو نحوه، ثم عزله. وكانت وفاته في البصرة، وقيل في الكوفة سنة (٥٨هـ)، وقيل غير ذلك. انظر: تهذيب الكمال (١٣٠/١٢).

(٨) سليمان بن صُرْد بن الجون، يُكنى أبا مطرف، أسلم وصحب النبي ﷺ، وكان من أشراف قومه، نزل الكوفة، وشهد مع علي رضي الله عنه صوّين، وخرج إلى الشام في طلب دم الحسين رضي الله عنه، فقُتِل سنة (٦٥هـ) وهو ابن ثلاث وتسعين سنة. انظر: تاريخ بغداد (٢٠١/١).

سلمة^(١)، وعمرو بن العاص، ومعاذ بن جبل، وهشام ابن حكيم^(٢)، وأنس، وحذيفة، وأم أيوب امرأة أبي أيوب الأنصاري^(٣)، رضي الله عنهم أجمعين. فهؤلاء أحدٌ وعشرون صحابياً، ما منهم إلا رواه وحكاه ...

وكأنّ هذه الجموع التي يُؤمّن تَوَاطُؤُهَا على الكذب هي التي جعلت الإمام أبا عبيد بن سلّام^(٤) يقول بتواتر هذا الحديث^(٥) ...

وهاك طائفة من تلك الأحاديث نَسُوْقُهَا إليك استدلالاً من ناحية، وتَنْوِيرًا في بيان المعنى وإقامةً لمعالم الحقّ فيه من ناحية ثانية:

١. روى البخاري ومسلم في صحيحيهما عن ابن عباس - رضي الله عنهما - أنه قال: قال رسول الله ﷺ: "أقرّأي جبريلُ على حرفٍ فراجعتُهُ، فلم أزلُ أَسْتزِيدُهُ وَيَزِيدُنِي حتى انتهى إلى سبعةٍ أحرفٍ"^(٦).

زاد مسلم: "قال ابن شهاب: بلغني أنّ تلك السبعة الأحرف إنما هي في الأمر الذي يكونُ واحدًا لا يختلف في حلالٍ ولا حرامٍ".

(١) عمر بن أبي سلمة، واسمه: عبدالله بن عبد الأسد القرشي المخزومي، أبو حفص، ربيب رسول الله ﷺ، وُلد بأرض الحبشة، وولّاه علي رضي الله عنه البحرين، وشهد معه يوم الجمل، وتوفي في المدينة سنة (٥٨٣هـ). انظر: تهذيب الكمال (٣٧٢/٢١).

(٢) هشام بن حكيم بن حزام بن خويلد القرشي الأسدي، وأمّه زينب بنت العوّام، أخت الزبير، له ولأبيه صحبة، وكان من مُسلمة الفتح، وكان رجلاً صَلِيْبًا مَهِيْبًا، يأمر بالمعروف في رجال معه، وكانوا يمشون بالإصلاح والنصيحة في الشام، مات قبل أبيه. وقال أبو نعيم: استشهد بأجنادين من أرض الشام. انظر: تهذيب الكمال (١٩٤/٣٠).

(٣) أم أيوب بنت قيس بن سعد بن قيس الأنصارية الخزرجية، زوج أبي أيوب رضي الله عنهم، نزل عليهم النبي ﷺ لما قدم إلى المدينة. انظر: تهذيب الكمال (٣٣١/٣٥).

(٤) أبو عُبيد القاسم بن سلّام بن عبدالله. كان أبوه مملوكًا روميًّا لرجل هروي. وكان مولد أبي عبيد سنة (١٥٧هـ). قرأ القرآن على أبي الحسن الكسائي، وإسماعيل بن جعفر، وغيرهما. وهو إمام في الفقه واللغة والقراءات، وصاحب سنة. توفي سنة (٢٢٤هـ) بمكة. انظر: السير (٤٩٠/١٠).

(٥) فضائل القرآن لأبي عبيد (١٦٨/٢).

(٦) رواه البخاري (٣٢١٩). وطرفه في: (٤٩٩١)، ومسلم (واللفظ له) (٨١٩).

٢. وروى البخاري ومسلم أيضاً - واللفظ للبخاري - أن عمر ابن الخطاب - رضي الله عنه - يقول: "سمعتُ هشام بن حكيم يقرأ سورة الفرقان في حياة رسول الله ﷺ، فاستمعتُ لقراءته فإذا هو يقرؤها على حروفٍ كثيرة، لم يقرئها رسول الله ﷺ، فكذتُ أساوره في الصلاة، فانتظرتُه حتى سَلَم، ثمَّ لَبَّيْتُهُ بردائه أو بردائي، فقلتُ: من أقرأك هذه السورة؟"

قال: أقرأنيها رسولُ الله ﷺ.

قلت له: كذبت، فوالله إنَّ رسول الله ﷺ أقرأني هذه السورة التي سمعتك تقرؤها!! فانطلقتُ أفوذهُ إلى رسول الله ﷺ، فقلتُ له: يا رسولَ الله، إني سمعتُ هذا يقرأ بسورة الفرقانِ على حروفٍ لم تقرئها، وأنتَ أقرأني سورةَ الفرقانِ. فقال رسول الله ﷺ: "أرسله يا عمر، اقرأ يا هشام" فقرأ هذه القراءة التي سمعته يقرؤها. قال رسول الله ﷺ: "هكذا أنزلت". ثم قال رسول الله ﷺ: "اقرأ يا عمر" فقرأت، فقال: "هكذا أنزلت". ثم قال رسول الله ﷺ: "إنَّ هذا القرآن أنزل على سبعة أحرفٍ، فاقروا ما تيسر منه"^(١).

٣. وروى مسلمٌ بسنده عن أبي بن كعب رضي الله عنه قال: "كنتُ في المسجد، فدخل رجلٌ يصلي، فقرأ قراءةً أنكرتها عليه، ثمَّ دخل آخرُ، فقرأ قراءةً سوى قراءة صاحبه، فلما قضينا الصلاة دخلنا جميعاً على رسول الله ﷺ، فقلتُ: إنَّ هذا قرأ قراءةً أنكرتها عليه، ودخل آخرُ فقرأ سوى قراءة صاحبه. فأمرهما رسول الله ﷺ فقرأ، فحسَّن النبي ﷺ شأنهما، فسقطَ في نفسي من التكذيب ولا إذ كنتُ في الجاهلية. فلما رأى رسول الله ﷺ ما قد عَشَيْتَنِي ضَرَبَ فِي صَدْرِي، فَفِضْتُ عَرَفًا، وكأنا أنظرُ إلى الله - عزَّ وجلَّ - فرقًا، فقال لي: "يا أباي، أرسل إليَّ: أن اقرأ القرآن على حرفٍ، فرددتُ إليه: أن هَوِّنْ على أمتي، فردَّ إليَّ الثانية: اقرأه على حرفين، فرددتُ إليه: أن هَوِّنْ على أمتي، فردَّ إليَّ الثالثة: اقرأه على سبعة أحرف، ولك بكلِّ رَدَّةٍ رَدْدُكَهَا مسألةٌ تسألنيها. فقلتُ: "اللهم اغفرْ لأمتي، اللهم اغفرْ لأمتي. وأخَّرتُ الثالثة ليومٍ يرغِبُ إليَّ الخلقُ كلَّهم حتى إبراهيم ﷺ"^(٢).

(١) رواه البخاري (٢٤١٩). وأطرافه في: (٤٩٩٢، ٥٠٤١، ٦٩٣٦، ٧٥٥٠)، ومسلم (٨١٨).

(٢) مسلم (٨٢٠).

واعلم: أنّ معنى قول أبي بن كعب - رضي الله عنه -: " فَسُقِطَ فِي نَفْسِي مِنَ التَّكْذِيبِ إِخْ " أنّ الشيطان ألقى إليه من وساوس التكذيب ما شوّش عليه حاله حين رأى النبي ﷺ قد حسّن القراءتين وصوّبهما على ما بينهما من اختلاف، وكانتا في سورة واحدة هي سورة النحل على ما رواه الطبري^(١). وكانّ الذي مرّ بخاطره وقتئذ أنّ هذا الاختلاف في القراءة يُنابئني أنه من عند الله. لكنه كان خاطراً من الخواطر الرديئة التي لا تنال من نفس صاحبها منالاً، ولا تفتنها عن عقيدة، ولا يكون لها أثر باقٍ ولا عمل دائم.

ومن رحمة الله بعباده أنه لا يُؤاخذهم بهواجس النفوس، وحلجات الضمائر العابرة، ولكن يُؤاخذهم بما كسبت قلوبهم، حين يفتح الإنسان للشبهة صدره، ويوجّه إليها اختياره وكسبه، ثم يعقد عليها فؤاده وقلبه.

قال القرطبي رحمه الله: "فكان هذا الخاطر - يشير إلى ما سقط في نفس أبي - من قبيل ما قال فيه النبي ﷺ حين سأله: إنّنا نجد في أنفسنا ما يتعاظم أحدنا أن يتكلم به. قال: "وقد وجدتموه؟". قالوا: نعم. قال: "ذاك صريح الإيمان"^(٢). رواه مسلم^(٣).

ومن هذا تعلم أنّ ما خطر لسيدنا أبي بن كعب - رضي الله عنه - لا يمسّ مقامه، ولا يُصادم إيمانه، ما دام قد دفعه بإرشاد رسول الله ﷺ سريعاً كما في الحديث الشريف.

وأبى إنسان يستطيع أن يحمي نفسه خواطر السوء الهوجاء، ورياح الهواجس الشنعاء؟ إنما الواجب على المؤمن أن يُحارب تلك الخواطر الرديئة بأسلحة العلم، وتعاليم الشريعة، ولا يستسلم لها، ولا يسترسل معها. وعلينا أن نتعاون في هذا الميدان كما فعل الرسول ﷺ بأبي إذ ضرب في صدره؛ ليصرفه بشده عن الاشتغال بهذا الخاطر، وليلفته بقوة إلى ما قصه عليه علاجاً لشبهته من أنّ القرآن أنزل على سبعة أحرف، تهويناً على أمته وتيسيراً لها. ولقد نجح الرسول ﷺ في هذا العلاج أيما نجاح حتى قال أبي نفسه: "ففضت عرقاً، وكأني أنظر إلى الله - عزّ وجلّ - فرقاً".

(١) ابن جرير (٣٢).

(٢) تفسير القرطبي (٤٩/١).

(٣) رواه مسلم (١٣٢).

ذلك ما نراه مُحَلِّصًا في هذا المقام الذي زَلَّت فيه بعض الأقدام، وللعلامة الشيخ محمد عبدالله دِرَاز^(١) كلامٌ جيّدٌ في مثل هذا الموضوع من كتابه المختار^(٢)، فارجع إليه إن أردت التوسُّع ومزيد البيان.

أضف إلى ما ذكرنا أنّ خصومة أبي بن كعب في أمر اختلاف القراءة على هذا النحو، إنما كانت من قبل أن يعلم أنّ القرآن أنزل على سبعة أحرف، فهو وقتئذ كان معذورًا بدليل أنه لما عَلِمَ بذلك، واطْمَأَنَّتْ إليه نفسه عَمِلَ بما عَلِمَ، وكان مَرَجِعًا مُهَمًّا من مراجع القرآن على اختلاف رواياته؛ وكان من رُواة هذا العلم للناس، كما نلاحظه في الحديثين الميسندين إليه بعد.

٤. روى مسلم بسنده عن أبي بن كعب رضي الله عنه أنّ النبي ﷺ كَانَ عِنْدَ أَصَابَةِ بَنِي غِفَارٍ^(٣). قَالَ: "فَاتَاهُ جَبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكَ أَنْ تَقْرَأَ أُمَّتَكَ الْقُرْآنَ عَلَى حَرْفٍ. فَقَالَ: أَسْأَلُ اللَّهَ مُعَافَاتَهُ وَمَغْفِرَتَهُ؛ وَإِنَّ أُمَّتِي لَا تُطِيقُ ذَلِكَ، ثُمَّ آتَاهُ الثَّانِيَةَ فَقَالَ: "إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكَ أَنْ تَقْرَأَ أُمَّتَكَ الْقُرْآنَ عَلَى حَرْفَيْنِ. فَقَالَ: أَسْأَلُ اللَّهَ مُعَافَاتَهُ وَمَغْفِرَتَهُ؛ وَإِنَّ أُمَّتِي لَا تُطِيقُ ذَلِكَ. ثُمَّ جَاءَهُ الثَّلَاثَةَ فَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكَ أَنْ تَقْرَأَ أُمَّتَكَ الْقُرْآنَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ، فَقَالَ: أَسْأَلُ اللَّهَ مُعَافَاتَهُ وَمَغْفِرَتَهُ؛ وَإِنَّ أُمَّتِي لَا تُطِيقُ ذَلِكَ. ثُمَّ جَاءَهُ الرَّابِعَةَ فَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكَ أَنْ تَقْرَأَ أُمَّتَكَ الْقُرْآنَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ. فَأَيُّمَا حَرْفٍ قَرَأُوا عَلَيْهِ فَقَدْ أَصَابُوا"^(٤). ...

[وفي لفظ: " فمن قرأ بحرف منها فهو كما قرأ"^(٥).]

(١) فقيه متأدب مصري أزهري، كان من هيئة كبار العلماء في الأزهر، وُلد في كُفر الشيخ سنة (١٨٩٤م)، حصل على الشهادة الثانوية الأزهرية، ثم العالمية سنة (١٩١٦م)، ثم تعلم الفرنسية، ثم سافر إلى فرنسا عام (١٩٣٦م) في بعثة أزهريّة، وحصل على الدكتوراه من جامعة السربون عام (١٩٤٧م). توفي سنة (١٩٥٨م) الموافق (١٣٧٧هـ). انظر: ترجمة له في كتابه (النبا العظيم)، الأعلام للزركلي (٦/٢٤٦).

(٢) المختار من كنوز السنة ص ٣٨٣ فما بعدها.

(٣) الأضواء: الغدير. انظر: النهاية (١/٥٣).

(٤) رواه مسلم (٢٧٤).

(٥) أخرج هذه الرواية: ابن جرير (٣٤)، (٤٦)، (٣٩/١)، (٤٦)، وأبو عوانة في مستخرجه (٣٨٤٠)، (٤٦٣/٢)، وابن عبد البر في التمهيد (٨/٢٨٧ - ٢٨٨).

٥. وروى الترمذي [وغيره] عن أبي بن كعب - أيضاً - قال: لقي رسول الله ﷺ جبريل عند أحجار المراء^(١)، قال: فقال رسول الله ﷺ لجبريل: إني بُعِثْتُ إلى أُمَّةٍ أُمِّيِّينَ؛ فيهم الشَّيْخُ الْفَآئِي، والعَجُوزُ الْكَبِيرَةُ، والغَلاَمُ. قال: "فَمُرُّهُمْ فَلْيَقْرُؤُوا الْقُرْآنَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ"^(٢)...
- وفي ... [حديث] حذيفة رضي الله عنه: "فقلت: يا جبريل، إني أُرسلتُ إلى أُمَّةٍ أُمِّيَّةٍ، فيهم الرجلُ، والمرأةُ، والغلامُ، والجاريةُ، والشَّيْخُ الْفَآئِي الذي لَمْ يَقْرَأْ كِتَابًا قَطُّ. قال: "إنَّ الْقُرْآنَ أُنزلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ"^(٣).
٦. أخرج الإمام أحمد بسنده عن أبي قيس^(٤) مولى عمرو بن العاص عن عمرو رضي الله عنه أَنَّ رَجُلًا قَرَأَ آيَةً مِنَ الْقُرْآنِ، فَقَالَ لَهُ عَمْرُو: إِنَّمَا هِيَ كَذَا وَكَذَا، فَذَكَرَ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: "إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ أُنزلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ، فَأَيُّ ذَلِكَ قَرَأْتُمْ أَصَبْتُمْ، فَلَا تُمَارُوا"^(٥)...
٧. روى الحاكم وابن حبان [وغيرهما] ... عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: أَقْرَأَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سُورَةً مِنْ آلِ حَمٍ، فُرِحْتُ إِلَى الْمَسْجِدِ، فَقُلْتُ لِرَجُلٍ: اقْرَأْهَا. فَإِذَا هُوَ يَقْرُؤُهَا حُرُوفًا مَا أَقْرُؤُهَا. فَقَالَ: أَقْرَأَيْهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. فَاَنْطَلَقْنَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَخْبَرْنَا، فَتَغَيَّرَ وَجْهُهُ وَقَالَ: "إِنَّمَا أَهْلَكَ مِنْ قَبْلِكُمْ الْاِخْتِلَافُ" ثُمَّ أَسْرَّ إِلَى عَلِيٍّ شَيْئًا. فَقَالَ عَلِيٌّ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَأْمُرُكُمْ أَنْ يَقْرَأَ كُلُّ رَجُلٍ مِنْكُمْ كَمَا عُلِّمَ. قال: فَاَنْطَلَقْنَا وَكُلُّ رَجُلٍ يَقْرَأُ حُرُوفًا لَا يَقْرُؤُهَا صَاحِبُهُ"^(٦).

(١) موضع بقاء. انظر: النهاية (٤/٣٢٣).

(٢) رواه الترمذي (٢٩٤٤) وقال: "هذا حديث حسن صحيح، وقد روي من غير وجه عن أبي بن كعب" ١.هـ، واللفظ لأحمد. وصححه ابن حبان (٧٣٩)، والألباني في تعليقه على صحيح ابن حبان (٢/١٥٥).

(٣) أخرجه أحمد (٥/٣٨٥، ٣٩١، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٥ - ٤٠٦).

(٤) هو عبدالرحمن بن ثابت، وكان أحد فقهاء الموالى، شهد فتح مصر، توفي سنة (٥٥٤هـ). تهذيب الكمال (٤/٢٠٤)، مغاني الأخيار (٣/٣٢١)، والطبراني في الكبير (٣٠١٩)، (٣/١٦٧).

(٥) أخرجه أحمد (٤/٢٠٤)، وقال ابن كثير: (تفسير ابن كثير، طبعة دار طيبة ٤١/١): "حديث جيد"، وقال البوصيري في إتحاف الخيرة المهرة (٦/٣١٩): "رجال إسناده ثقات"، وقال الحافظ في الفتح (٩/٢٦٩): "إسناده حسن" ١.هـ.

(٦) أخرجه أحمد (١/٤١٩) وصححه ابن حبان (٧٤٧)، والحاكم (٢/٢٢٣ - ٢٢٤)، وحسنه شعيب الأرنؤوط في تعليقه على ابن حبان (٧٤٧)، (٣/٢٢)، وانظر السلسلة الصحيحة (٤/٢٧ - ٢٨).

٨. وأخرج البخاري عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أيضاً أنه سمع رجلاً يقرأ آيةً سمع النبي ﷺ يقرأ خلافها. قال: فأخذت بيده فانطلقتُ به إلى النبي ﷺ فقال: " كلا كما مُحسَّن، فاقراً". قال شعبة - أحد رواة هذا الحديث-: أكبرُ علمي أن النبي ﷺ قال: " فإن من كان قبلكم اختلفوا فأهلكوا"^(١). ...

٩. وأخرج ابن جرير الطبري عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال: قال رسول الله ﷺ: "إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرفٍ، فاقرؤوا ولا حرج، ولكن لا تحتموا ذكر رحمة بعدابٍ، ولا ذكر عذابٍ برحمة"^{(٢)(٣)}.

(١) البخاري (٢٤١٠). وأطرافه في: (١٤٠٨، ٣٤١٤، ٣٤٧٦، ٤٨١٣، ٥٠٦٣، ٦٥١٧ - ٦٥١٨، ٦٥٢٨، ٧٤٢٨، ٧٤٧٧).

(٢) أخرجه ابن جرير (٤٥)، (٤٥/١ - ٤٦)، وابن عبد البر في التمهيد (٢٨٨/٨). وقال الشيخ أحمد شاکر في تعليقه على الحديث في ابن جرير: "إسناده صحيح على شرط الشيخين" ١.هـ.

(٣) والمراد: أنه مخير في القراءة بأي تلك الأوجه شاء مما نزل على النبي ﷺ دون ما سواه. وقد احتج به الحافظ ابن عبد البر لمذهبه القائل بأن المراد بالأحرف السبعة: سبعة أوجه من المعاني المتفقة المتقاربة بألفاظ مختلفة، نحو: أقبل، وتعال، وهلم. انظر: التمهيد (٢٨١/٨، ٢٨٣ - ٢٨٤، ٢٨٨ - ٢٨٩). والنشر (٥١/١ - ٥٢).

2- شواهد بارزة في هذه الأحاديث الواردة:

إنّ الناظر في هذه الأحاديث الشريفة وما ماثلها يستطيع أن يُقيم منها شواهد بارزة، تكون منارات هُدى، ومصادر إشعاع ونور، ترشده إلى ما عسى أن يكون هو الحق والصواب في بيان معنى الأحرف السبعة، كما يستطيع أن يأخذ منها موازين ومقاييس يُحاكم إليها كلّ ما شَجَرَ من هذا الخلاف البعيد، في هذا الموضوع الدقيق.

الشاهد الأول: أنّ الحكمة في نزول القرآن على الأحرف السبعة ... [هي] التيسير على الأمة الإسلامية كلّها، خصوصاً الأمة العربية التي شُوِّفَتْ بالقرآن؛ فإنها كانت قبائل كثيرة، وكان بينها اختلافٌ في اللهجات، ونَبَرَات الأصوات، وطريقة الأداء، وشُهْرَة بعض الألفاظ في بعض المدلولات، على رَعْم أنها كانت تَجْمَعُ العُروبة، ويُوَجِّد بينها اللسان العربيّ العام. فلو أَخَذَتْ كلّها بقراءة القرآن على حَرْفٍ واحد لَشَقَّ ذلك عليها ... وهذا الشاهد تجده ماثلاً بوضوح بين الأحاديث السالفة في قوله ﷺ في كلّ مَرَّةٍ من مَرَّات الاستزادة: "فرددتُ إليه أن هَوِّنْ على أمتي"، وقوله: "أَسْأَلُ اللهَ معافاته ومغفرته، وإنَّ أمتي لا تُطِيقُ ذلك"، ومن أنه ﷺ لَقِيَ جبريلَ فقال: "يا جبريل، إني أُرسلتُ إلى أُمَّةٍ أُمِّيَّةٍ، فيهم الرجلُ والمرأة، والغلام والجارية، والشيخ الفاني الذي لم يقرأ كتاباً قط" إلخ.

قال المحقق ابن الجزري: "فأما سبب وروده على سبعة أحرف: فللتخفيف على هذه الأمة، وإرادة اليُسْر بها، والتهوين عليها شرفاً لها، وتوسعةً ورحمةً وخصُوصيةً لفضلها، وإجابة لقصْد نبيها أفضل الخلق وحبيب الحق، حيث أتاه جبريل فقال له: "إنَّ اللهَ يأمرك أن تقرأ أُمَّتُكَ القرآنَ على حَرْفٍ، فقال ﷺ: أسأل الله معافاته ومعونته^(١) إنَّ أمتي لا تُطِيقُ ذلك، ولم يزل يُرِدُّ المسألةَ حتى بلغَ سبعة أحرف". ثم قال: "وكما ثبت [صحيحاً]: "إنَّ القرآنَ نزلَ من سبعة أبواب على سبعة أحرف، وإنَّ الكتابَ قبله كان ينزلُ من باب واحد على حرف واحد"^(٢)؛ وذلك أن الأنبياء عليهم الصلاة والسلام كانوا يُعِثُّون إلى قومهم الخاصين [بهم]،

(١) اللفظ الوارد في الحديث: "ومغفرته".

(٢) جاء ذلك في حديث ابن مسعود رضي الله عنه مرفوعاً، أخرجه أحمد (٤٤٥/١)، وقال الحاكم (٥٥٣/١): "صحيح الإسناد ولم يخرجناه" ا.هـ. وقال الذهبي: "صحيح سمعه ابن وهب منه" ا.هـ. وقال في موضع آخر (٢٨٩/٢): "صحيح الإسناد ولم يخرجناه" ا.هـ. وقال الذهبي: "منقطع" ا.هـ. وقال ابن عبد البر في التمهيد (٢٧٥/٨): "وهذا حديث عند أهل العلم لا يثبت؛ لأنه يرويه حيوة عن عقيل عن سلمة هكذا. ويرويه الليث عن عقيل عن ابن شهاب عن سلمة بن أبي

والنبي ﷺ بُعِثَ إلى جميع الخلق أحرها وأسودها، وعريتها وعجميتها، وكانت العرب الذين نزل القرآن بلغتهم لغاتهم مختلفة، وألسنتهم شتى، ويُعسر على أحدهم الانتقال من لغته إلى غيرها، أو من حرف إلى آخر. بل قد يكون بعضهم لا يقدر على ذلك ولا بالتعليم والعلاج، لا سيما الشيخ، والمرأة، ومن لم يقرأ كتاباً كما أشار إليه ﷺ، فلو كُفِّوا العُدولَ عن لغتهم، والانتقالَ عن ألسنتهم لكان من التكليف بما لا يُستطاع، وما عسى أن يتكلف المتكلفُ وتأبى الطباع" اهـ^(١).

فوائد أخرى لاختلاف القراءة وتعدد الحروف:

كلُّ ما مرَّ عليك في الشاهد الأول تقريرٌ لحكمةٍ واحدة، وفائدة واحدة من فوائد اختلاف القراءات وتعدد الحروف التي نزل عليها القرآن الكريم، وهي أبرز الفوائد وأشهرها وأقربها إلى الذهن. ونُحيطك علماً هنا بأنَّ لهذا الاختلاف والتعدد فوائد أخرى: ...

١. منها بيان حُكم من الأحكام: كقوله سبحانه: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا

أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة: ٣٨]، وفي قراءة ابن مسعود رضي الله عنه: ﴿فاقطعوا أَيْمَانَهُمَا﴾ فدلَّت هذه القراءة على أن القطع يكون لليد اليمنى^(٢).

سلمة عن أبيه عن النبي ﷺ مرسلأ. وأبو سلمة لم يلق ابن مسعود، وابنه سلمة ليس ممن يحتج به، وهذا الحديث مجتمع على ضعفه من جهة إسناده" اهـ. قال الحافظ ابن حجر في الفتح (٢٩/٩): "وصحح الحديث المذكور ابن حبان والحاكم، وفي تصحيحه نظر لانقطاعه بين أبي سلمة وابن مسعود. وقد أخرجه البيهقي من وجه آخر عن الزهري مرسلأ. وقال: هذا مرسل جيد" اهـ. وحسنه الألباني في الصحيحة (٥٨٧)، وقال الشيخ أحمد شاكر في تعليقه على المسند (٤٢٥٢): "إسناده صحيح" اهـ. وضعفه الأرئووط في تعليقه على المسند (٤٢٥٢).

(١) النشر (٢٢/١).

(٢) رواه الثوري (كما نقله الحافظ ابن كثير في التفسير ٥٤/٢ - ٥٥)، وابن جرير (١١٩٠٧، ١١٩١٠)، (١٠/٢٩٤ - ٢٩٥)، والبيهقي في السنن (٢٧٠/٨)، وأورده أبو عبيد في الفضائل (١٥٤/٢) بغير إسناد. وذكره السيوطي في الدر (٢٨٠/٢) وزاد نسبه لابن المنذر وأبي الشيخ.

وقد جاءت هذه القراءة عن إبراهيم النخعي رحمه الله. كما أخرج ذلك سعيد ابن منصور (٧٣٧)، (٤/١٤٦٤)، وابن جرير (١١٩٠٧، ١١٩٠٨)، (١٠/٢٩٤، ٢٩٥)، والبيهقي (٢٧٠/٨)، وذكره السيوطي في الدر (٢٨٠/٢) وزاد نسبه لابن المنذر وأبي الشيخ. وصحح الحافظ إسناده في الفتح (٩٩/٢).

٢. ومنها الجُمع بين حُكْمين مختلفين بمجموع القراءتين: كقوله تعالى: ﴿فَاعْتَرِزُوا لِنِسَاءِ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ﴾ [البقرة: ٢٢٢]، فُرِيءَ بالتخفيف والتشديد في حرف الطاء من كلمة: ﴿يَطْهُرْنَ﴾^(١)، ولا ريب أنَّ صيغة التشديد تُفيد وجوب المُبالغة في طُهر النساء من الحيض؛ لأنَّ زيادة المَبْنِي تَدُلُّ على زيادة المعنى. أما قراءة التخفيف فلا تُفيد هذه المبالغة. ومجموع القراءتين يَحْكُمُ بأمرين:

• أحدهما: أنَّ الحائض لا يَقرَّبها زوجها حتى يحصل أَصل الطُّهر، وذلك بانقطاع الحيض.

• وثانيهما: أنَّها لا يَقرَّبها زوجها - أيضًا - إلاَّ إنَّ بالغت في الطُّهر، وذلك بالاعتسال، فلا بد من الطُّهرين كليهما في جواز قربان النساء. وهو مذهب الشافعي ومَنْ وافقه أيضًا^(٢).

٣. ومنها الدلالة على حُكْمين شرعيين، ولكن في حالين مختلفين: كقوله تعالى في بيان الوضوء: ﴿فَاعْسَلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ [المائدة: ٦]، فُرِيءَ بنصب لفظ: ﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾ وَبِجَرِّهَا^(٣)، فالنصب يفيد طَلَبَ غُسْلِهَا؛ لأنَّ العَطْفَ حينئذ يكون على لفظ: ﴿وُجُوهَكُمْ﴾ المنصوب، وهو مغسول. والجُرُّ يُفيد طَلَبَ مَسْحِهَا؛ لأنَّ العطف حينئذ يكون على لفظ ﴿بِرُءُوسِكُمْ﴾ المجرور، وهو ممسوح. وقد بيَّن الرسول ﷺ أنَّ المسح يكون لِلأَيْسِ الحُفِّ، وأنَّ العَسْلَ يجب على من لم يَلْبَسِ الحُفَّ.

(١) قرأ عاصم - في رواية أبي بكر- حمزة والكسائي وخلف: (يَطْهُرْنَ) مشددة الطاء، والهاء مفتوحة. وقرأ الباقر: (يَطْهُرْنَ) خفيفة، والهاء مضمومة. انظر: المبسوط لابن مهران ص ١٤٦.

(٢) انظر: الأم (٥٩/١)، (٨/٥)، (١٧٢)، المجموع (١٤٧/٢، ٣٦٦، ٣٧٠)، المغني (٤١٩/١).

(٣) قرأ أبو جعفر وأبو عمرو وابن كثير وعاصم - في رواية أبي بكر- حمزة وخلف: (وَأَرْجُلِكُمْ) بالخفض. وقرأ الباقر بالنصب. انظر: المبسوط ص ١٨٤.

٤. ومنها دَفَع تَوَهُّم ما ليس مُرادًا: كقوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٩﴾ [الجمعة: ٩]، وفُرِي "فامضوا إلى ذكر الله" ^(١). فالقراءة الأولى يُتَوَهُّمُ منها وجوب السرعة في المشي إلى صلاة الجمعة، ولكن القراءة الثانية رفعت هذا التوهّم؛ لأنّ المضىّ ليس من مدلوله السرعة.

٥. ومنها بيان لفظٍ مُبهِمٍ على البعض: نحو قوله تعالى: ﴿وَتَكُونُ الْجِبَالُ كَالْعِهْنِ الْمَنْفُوشِ ﴿٥﴾﴾ [القارعة: ٥] وفُرِي: "كالصوف المنفوش".
فبيّنت القراءة الثانية أنّ العِهْنَ هو الصوف ^(٢)(٣).

٦. ومنها تجلية عقيدةٍ ضلّ فيها بعضُ الناس: نحو قوله تعالى: ﴿بَلْ عَجِبْتَ وَيَسْخَرُونَ ﴿٢٢﴾﴾ [الصفات: ١٢] فقد قرأ حمزة والكسائي: (عجبتُ) بضم التاء، وقرأ الباقون بفتحها ^(١).

(١) وردت هذه القراءة عن جماعة من الصحابة والتابعين، منهم:

١. عمر بن الخطاب رضي الله عنه: ذكره البخاري تعليقاً (٦٤١/٨)، ورواه مالك في الموطأ (٢٣٥). ووصله الحافظ في الفتح (٦٤٢/٨)، وفي تعليق التعليق (٣٤١/٤).
٢. عبدالله بن مسعود رضي الله عنه: رواه عبدالرزاق في التفسير (٢٩١/٢)، وفي المصنف (٥٣٤٦، ٥٣٤٩)، (٢٠٧/٣)، وأبو عبيد في الفضائل (٦٨٠)، (١٣٩/٢)، وابن أبي شيبه (١٥٧/٢)، وابن جرير (٢٨/٩٩، ١٠١)، والطبراني في الكبير (٩٥٤٠)، (٣٥٦/٩ - ٣٥٧)، وابن عبد البر في التمهيد (٢٠/٢٣٢).
٣. عبدالله بن عمر رضي الله عنهما: رواه عبدالرزاق في التفسير (٢٩١/٢)، والثعلبي في الكشف والبيان (٣١١/٩)، وأبو نعيم في تسمية ما روى عن الفضل بن ذكين (٥٨)، (٨٨/١).
٤. أبي بن كعب رضي الله عنه: رواه ابن شبة في تاريخ المدينة (٧١١/٢).
٥. ابن الزبير رضي الله عنه: رواه ابن المنذر في الأوسط (١٧٨٨)، (٥٣/٤).
٦. أبو العالية: رواه ابن جرير (٩٩/٢٨).

(٢) وردت هذه القراءة عن جماعة من السلف، منهم:

١. عبدالله بن مسعود رضي الله عنه: ذكره البخاري تعليقاً (٧٢٨/٨).
٢. سعيد بن جبير: رواه أبو عبيد في الفضائل (٦٩٣)، (١٤٣/٢)، وابن عبد البر في التمهيد (٢٩٦/٨، ٢٩٧).
٣. محمد بن زياد، قال: أدركت السلف وهم يقرؤون في هذا الحرف في القارعة: (وتكون الجبال كالصوف المنفوش). رواه ابن عبد البر في التمهيد (٢٩٦/٨).

(٣) انظر في هذه الفائدة من فوائد القراءات: قواعد التفسير (٩٠/١).

وعلى قراءة الضم تكون الآية دليلاً على إثبات هذه الصفة لله تعالى على الوجه الذي يليق بكماله وجلاله.

٧. ومنها: تكثير المعاني وتنويعها: وذلك ظاهر من عامة الأمثلة السابقة.

ومن أمثلة ذلك أيضاً:

١. قال تعالى: ﴿ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ ﴿١٥﴾﴾ [البروج: ١٥]، وفي قراءة: ﴿المجيد﴾^(٢)، فقراءة

الرفع يكون ﴿المجيد﴾ صفة لله عز وجل، وعلى قراءة الجر يكون صفة للعرش. فكأتهما آيتان.

٢. قال تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا بَلَغَ مَغْرِبَ الشَّمْسِ وَجَدَهَا تَغْرُبُ فِي عَيْنٍ حَمِئَةٍ وَوَجَدَ عِنْدَهَا قَوْمًا

قُلْنَا يَبَدَأَ الَّذِينَ يَرَوْنَهَا بِأَنَّهَا تُغْرِبُ وَإِنَّمَا أَنْتَ النَّجْدُ فِيهِمْ حُسْنًا ﴿٨٦﴾﴾ [الكهف: ٨٦]، وقد ورد في قراءة أخرى: "حامية"^(٣).

فالأولى من الحمأة، وهي الطين المئتن المتغير اللون.

ومعنى القراءة الثانية: حارة.

قال في حجة القراءات: "وهذا القول - يعني الأول - ليس ينفي قول من قرأها

"حامية" إذا كان جائزاً أن تكون العين التي تغرب الشمس فيها حارة، وقد تكون حارة وذات حمأة وطينة سوداء، فتكون موصوفة بالحرارة وهي ذات حمأة"^(٤) اهـ.

وقال ابن كثير: "ولا منافاة بين معنيهما، إذ قد تكون حارة لمجاورتها وهج الشمس

عند غروبها، وملاقاتها الشُّعاع بلا حائل، وحمئة في ماء وطين أسود"^(٥).

والخلاصة: أن تنوع القراءات يقوم مقام تعدد الآيات^(١). وذلك ضرب من ضروب

البلاغة، يتبدى من جمال هذا الإيجاز وينتهي إلى كمال الإعجاز.

(١) انظر: المسوط لابن مهران ص ٣٧٥، حجة القراءات ص ٦٠٦.

(٢) انظر: المسوط في القراءات العشر ٤٦٦، حجة القراءات: ٧٥٧.

(٣) انظر: المسوط لابن مهران ٢٨٢.

(٤) حجة القراءات: ٤٢٩.

(٥) تفسير ابن كثير (١٠٢/٣).

أضف إلى ذلك ما في تنوع القراءات من البراهين الساطعة، والأدلة القاطعة على أن القرآن كلام الله، وعلى صدق مَنْ جاء به وهو رسول الله ﷺ؛ فإن هذه الاختلافات في القراءة على كثرتها لا تُؤدّي إلى تناقض في المقروء وتضاد، ولا إلى تهاؤ وتخاذل، بل القرآن كلّهُ على تنوع قراءته يُصدّق بعضه بعضاً، ويُبيّن بعضه بعضاً، ويشهد بعضه لبعض، على نمط واحد في علو الأسلوب والتعبير، وهدفٍ واحدٍ من سمو الهداية والتعليم. وذلك - من غير شك - يُفيد تعدّد الإعجاز بتعدّد القراءات والحروف.

ومعنى هذا: أنّ القرآن يُعجز إذا قُرئ بهذه القراءة، ويُعجز - أيضاً - إذا قُرئ بهذه القراءة الثانية، ويُعجز - أيضاً - إذا قُرئ بهذه القراءة الثالثة، وهلمّ جرّاً. ومن هنا تتعدّد المعجزات بتعدّد تلك الوجوه والحروف!

ولا ريب أنّ ذلك أدلّ على صدق محمد ﷺ؛ لأنه أعظم في اشتمال القرآن على مناحٍ جمّة في الإعجاز وفي البيان على كلّ حرف ووجه، ولكلّ هجّة ولسان: ﴿إِذْ أَنْتُمْ بِالْعُدْوَةِ الدُّنْيَا وَهُمْ بِالْعُدْوَةِ الْقُصْوَى وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ وَلَوْ تَوَاعَدْتُمْ لِأَخْتَلَفْتُمْ فِي الْمِيعَادِ وَلَكِن لِّيَقْضِيَ اللَّهُ أَمْرًا كَانَ مَفْعُولًا لِيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَن بَيِّنَةٍ وَيَحْيَى مَنْ حَيَّ عَن بَيِّنَةٍ وَإِنَّ اللَّهَ لَسَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿٤٢﴾﴾ [الأنفال: ٤٢].

الشاهد الثاني: أنّ مرّات استزادة الرسول ﷺ للتيسير على أمته كانت سنّاً غير الحرف الذي أقرّاه أميرُ الوحي عليه أول مرة، فتلك سبعة كاملة بمنطوقها ومفهومها. تأمّل حديث ابن عباس رضي الله عنهما السابق^(٢)، وقول رسول الله ﷺ فيه: "أقرّني جبريلُ على حرف، فراجعته، فلم أزل أستزيده ويزيدني حتى بلغ سبعة أحرف". وكذلك جاء في حديث لأبي بكر رضي الله عنه أنّ النبي ﷺ قال: "فنظرتُ إلى ميكائيل فسكت، فعلمتُ أنه قد انتهت العِدّة"^(٣). يُضاف إلى ذلك المراجعاتُ الثابتةُ في الأحاديث الأخرى، وإن كانت لم تبلغ سنّاً

(١) انظر: قواعد التفسير (١/٨٨).

(٢) راجع ص ٤.

(٣) أخرجه أحمد (٤١،٥١/٥) وقال شعيب الأرنؤوط في تعليقه على مسند أحمد (٣٤ / ٧١، ١٤٧): "صحيح لغيره"

صراحةً، غير أنّ الحديث جاء بلفظ السَّبْعَة، فيُعلم من مجموع تلك الروايات أنّ المراد بلفظ (سَبْعَة) حقيقة العدد المعروف في الآحاد بين الستة والثمانية.

الشاهد الثالث: أنّ مَنْ قرأ حَرْفًا من هذه الحروف، فقد أصاب شاكلة الصَّوَاب أيًّا كان ذلك الحَرْف، كما يدلُّ عليه فيما مضى قوله ﷺ: " فأبما حَرْف قرؤوا عليه فقد أصابوا" (١).

وقوله ﷺ لكل من المختلفين في القراءة: ... [هكذا أنزلت] (٢).

وقوله ﷺ لهما في رواية ابن مسعود: " كِلَاكُمَا مُحْسِن" (٣).

وقوله ﷺ فيما يرويه عمرو بن العاص رضي الله عنهما: " فأبى ذلك قرأتُم أصبتم" (٤). وعدم موافقته ﷺ لعمر، وأبي، وابن مسعود، وعمرو بن العاص على مُعارضة مُخالفهم بالطُّرُق الأنفة في الأحاديث السَّالفة. ودَفْعُهُ في صَدْر أُبَيِّ حين اسْتَصْعَب عليه أن يُقرَّ هذا الاختلاف في القراءة. ولا ريب أنّ ذلك كلّه فيه معنى النهي البالغ عن مَنْع أي أحد من القراءة بأي حَرْف من الأحرف السبعة النازلة.

الشاهد الرابع: أنّ القراءات كلّها على اختلافها كلام الله، لا مدخل لبشر فيها، بل كلّها نازلةٌ من عنده تعالى، مأخوذةٌ بالتلقي عن رسول الله ﷺ. يدلُّ على ذلك أنّ الأحاديث الماضية تُفيد أنّ الصحابة - رضوان الله عليهم - كانوا يرجعون فيما يقرؤون إلى رسول الله ﷺ يأخذون عنه، ويتلقون منه كلّ حرف يقرؤون عليه. انظر قوله ﷺ في قراءة كلّ من المختلفين: " هكذا أنزلت". وقول المخالف لصاحبه: " أقرأنيها رسولُ الله ﷺ" (٥).

ثم أضف إلى ذلك أنه لو صحَّ لأحد أن يُعَيَّر ما شاء من القرآن بمُرادفه أو غير مُرادفه لبطلت قُرآنيّة القرآن وأنه كلام الله، ولذهب الإعجاز، ولما تحقّق قوله سبحانه وتعالى: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ [الحجر: ٩]. ثم إنّ التبديل والتغيير مردودٌ من أساسه

(١) راجع ص ٦.

(٢) راجع ص ٤.

(٣) سبق تخريجه ص ٧.

(٤) سبق تخريجه ص ٧.

(٥) راجع ما سبق ص ٤.

بقوله سبحانه: ﴿وَإِذَا تَنُتَلَّى عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ قَالَ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا أَتَتْ بِمُرءَانٍ غَيْرِ هَذَا أَوْ بَدَّلَهُ أَفَلَا مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِنْ تَلْقَائِي نَفْسِي إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰ إِلَيَّ إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابٌ يَوْمٍ عَظِيمٍ ﴿١٥﴾ قُلْ لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا تَلَوْتُهُمْ عَلَيْهِمْ وَلَا آذْرْتُمْ بِهِمْ فَقَدْ لَبِثْتُ فِيكُمْ عُمُرًا مِّن قَبْلِهِ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴿١٦﴾﴾ [يونس: ١٥-١٦].

فإذا كان أفضل الخلق محمد ﷺ قد تخرَّج من تبديل القرآن بهذا الأسلوب، فكيف يسوغ لأحد مهما كان أمره أن يُبدل فيه ويُغيَّر بمُرَادِفٍ أو غير مُرَادِفٍ؟ ﴿وَلَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُمْ مَا يَكُونُ لَنَا أَنْ نَتَكَلَّمَ بِهَذَا سُبْحَانَكَ هَذَا بُهْتَنٌ عَظِيمٌ ﴿١٦﴾﴾ [النور: ١٦].

(١) ... [أما ما ورد في] بعض الروايات [مما ظاهره] ... تخيير الشخص

أن يأتي من عنده باللفظ وما يُرادفه؛ أو باللفظ وما لا يُضادّه في المعنى [كحديث أبي هريرة رضي الله عنه (وهو الحديث التاسع مما سبق)^(٢)، و] كحديث أبي بكر رضي الله عنه، وفيه: "كلها شافٍ كافٍ، ما لم تُختم آية عذاب برحمة، أو آية رحمة بعذاب، نحو قولك: تعال، وأقبل، وهلم، واذهب، وأسرع، وعجل" (٣) . . . ومثله حديث أبي بن كعب^(٤). وأكثر من ذلك ما جاء في فضائل أبي عبيد [-إن صح-] أن عبد الله بن مسعود أقرَّ رجلاً: ﴿إِنَّ شَجَرَتَ الرَّقُومِ ﴿١٧﴾ طَعَامُ الْأَيْتِمِ ﴿١٨﴾﴾ [الدخان: ٤٣-٤٤]، فقال الرجل "طَعَامُ الْيَتِيمِ" فردّها عليه، فلم يَسْتَقِمَّ بها لسانه: فقال: أتستطيع أن تقول: طعامُ الفاجر.

(١) من هذا الموضوع إلى آخر الكلام في الوجه الرابع نقلته من كلام المؤلف في جواب الشبهة الثانية من هذا المبحث.

(٢) راجع ص ٧.

(٣) مضى تخرجه قريبا. قال الشيخ شعيب الأرنؤوط: "صحيح لغيره دون قوله في آخره: "نحو قولك: تعال، وأقبل، وهلم ... إلخ. ثم قال: "وهذا الحرف" نحو قولك: "لم يرد بإسناد صحيح مرفوعاً، وقد روي عن ابن مسعود موقوفاً من قوله: "إني سمعت القراء فوجدتهم متقاربين، فافروا كما علمتم، وإياكم والتنطع، فإنما هو كقول أحدكم: هلم وتعال". أخرجه الطبري في مقدمة تفسيره (٤٨)، (٥٠/١)، والطبراني في الكبير (٨٦٨٠)، (١٤٩/٩) ١.هـ. المسند (تحقيق الأرنؤوط)، (١٤٧/٣٤). وانظر (٧١/٣٤).

(٤) راجع ص ٤.

قال: نعم. قال: فافعل^(١).

... [فإن] هذه الروايات ... لا نُسَلِّم ... [أنها تدل على] تخيير الشخص أن يأتي من تلقاء نفسه باللفظ وما يُرادفه، أو باللفظ وما لا يُضاده في المعنى، ... بل فُصِّرَ ما تدلُّ عليه هذه الروايات أن الله تعالى وسَّعَ على عباده، خصوصًا في مَبْدَأِ عَهْدِهِم بِالوَحْيِ أن يقرؤوا القرآن بما تَلَيَّنُ به ألسنتهم، وكان من جُمْلَةِ هذه التَّوسُّعَةِ القِرَاءَةِ بِمُتَرَادِفَاتٍ مِنَ اللفظ الواحد للمعنى الواحد، مع ملاحظة أن الجميع نازلٌ من عند الله، نزل به الروح الأمين، على قلب محمد ﷺ، وقرأه الرسول على الناس على مُكْث، وسمعه منه، ثم نَسَخَ اللهُ ما شاء أن يَنسَخَ بعد ذلك، وأبقى ما أبقى، لِحِكْمَةٍ سَامِيَةٍ تَسْتَقْبَلُكَ فِي مَبْحَثِ النَّسْخِ.

يدلُّ على أن الجميع نازلٌ من عند الله تعالى: قوله ﷺ لكلِّ مِنَ الْمُتَنَازِعِينَ الْمُخْتَلَفِينَ فِي القِرَاءَةِ مِنْ أَصْحَابِهِ: "هَكَذَا أُنزِلْتُ"، وقول كلِّ مِنَ الْمُخْتَلَفِينَ لِصَاحِبِهِ: "أَقْرَأْنِيهَا رَسُولُ اللهِ ﷺ"، وقول الله تعالى لرسوله ﷺ جَوَابًا لِمَنْ سَأَلَهُ تَبْدِيلَ القُرْآنِ: ﴿وَإِذَا تُلِّتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ قَالَ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا آتِ بِقُرْآنٍ غَيْرِ هَذَا أَوْ بَدِّلْهُ قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِنْ تَلْقَائِي نَفْسِي إِنَّهُ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰ إِلَيَّ إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابٌ يَوْمٍ عَظِيمٍ ﴿١٥٠﴾﴾ [يونس: ١٥٠]، وليس بعد

(١) أخرجه أبو عبيد في الفضائل (٥٥٥) ومن طريقه ابن الأنباري - كما نقله القرطبي (١٤٩/١٦) بإسناده - عن عون بن عبد الله بن عتبة عن ابن مسعود رضي الله عنه. ومعلوم أن رواية عون بن عبد الله عن ابن مسعود مرسله كما قال الترمذي والدارقطني. وكان عون كثير الإرسال كما قال ابن سعد.

وقد جاء مرسلًا أيضًا من طريق إبراهيم النخعي عن ابن مسعود بنحوه، أخرجه أبو يوسف في الآثار (٢٢٣)، ومحمد بن الحسن في كتاب الآثار (٢٧١)، كلاهما عن أبي حنيفة عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم.

وهذا مع إرساله فإن حماد بن أبي سليمان له أوهام، وكان أبو حاتم لا يحتج به.

وكذلك أرسله الإمام مالك عن ابن مسعود رضي الله عنه، أخرجه ابن حزم في الإحكام (٥٢٨/٤)، وذكره ابن عبد البر في التمهيد بلا إسناد (٢٩٢/٨). كما ذكره السيوطي في الدر (٣٢/٦) وزاد نسبه لابن المنذر. وعليه فإن هذا الأثر لا يصح عن ابن مسعود رضي الله عنه.

وقد جاء نحوه عن أبي الدرداء رضي الله عنه، أخرجه عبد الرزاق (٥٩٨٦)، (٣٦٤/٣)، وابن جرير (١٣٠/٢٥)، (١٣١)، والحاكم (٤٥١/٢)، والثعلبي في التفسير (٣٥٥/٨)، وزاد السيوطي في الدر (٣٢/٦) نسبه لسعيد بن منصور، وعبد بن حميد، وابن المنذر. وقال الحاكم: "صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه" ا.هـ. ووافقه الذهبي.

كلام الله ورسوله كلام. وكذلك أجمعت الأمة على أنه لا مدخل لبشر في نظم هذا القرآن؛ لا من ناحية أسلوبه، ولا من ناحية ألفاظه، بل ولا من ناحية قانون أدائه، فمن يخرج على هذا الإجماع، ويتبع غير سبيل المؤمنين يؤلّه الله ما تولى، ويصله جهنم وساءت مصيراً.

وها نحن أولاء قد رأينا القرآن في تلك الآية يمنع الرسول ﷺ من محاولة ذلك منعاً باتاً، مشفوعاً بالوعيد الشديد، ومصحوباً بالعقاب الأليم. فما يكون لابن مسعود رضي الله عنه، ولا لأكبر من ابن مسعود - بعد هذا - أن يُبدل لفظاً من ألفاظ القرآن بلفظ من تلقاء نفسه. انظر ما قرّره في الشاهد... السابع من هذا المبحث.

أما هذه الرواية المنسوبة إلى ابن مسعود رضي الله عنه من أنه أقرأ الرجل بكلمة: "الفاجر" بدلاً من كلمة: "الأثيم" في قول الله تعالى: ﴿إِنَّ شَجَرَتَ الزُّقُومِ ﴿٤٦﴾ طَعَامٌ لِلْأَنِيمِ ﴿٤٧﴾﴾ [الدخان: ٤٣-٤٤]، فإنها لا تثبت عنه، وعلى فرض صحتها فقد قال القرطبي رحمه الله تعليماً عليها: "ولا حجة في هذا للجهال من أهل الزبغ أنه يجوز إبدال الحرف من القرآن بغيره؛ لأن ذلك إنما كان من عبد الله تقريباً للمتعلّم، وتوطئة منه للرجوع إلى الصواب، واستعمال الحق، والتكلم بالحرف على إنزال الله... اه" (١).

كما يحتمل [أن ابن مسعود رضي الله عنه سمع الروایتين عن رسول الله ﷺ، ولما رأى الرجل قد تعمّر عليه النطق بالأولى، أشار عليه أن يقرأ بالثانية، وكلاهما مُنزّل من عند الله. وكذلك حديث أبي بكر السّابق لا يدلّ على جواز تبديل الشخص ما شاء

من القرآن بما لا يُضادّه،... إنما ذلك الحديث وأشباهه من باب الأمثال التي يضرها الرسول ﷺ للحروف التي نزل عليها القرآن؛ ليفيد أنّ تلك الحروف على اختلافها ما هي إلا ألفاظٌ متوافقةٌ مفاهيمها، مُتساندةٌ معانيها، لا تتخادّل بينها ولا تهافت، ولا تضادّ ولا تناقض، ليس فيها معنى يُخالف معنى آخر على وجه ينفيه ويُناقضه، كالرحمة التي هي خلاف العذاب وضدّها. وتلك الأحاديث بهذا الوجه تقرير؛ لأن جميع الحروف نازلة من عند الله: ﴿أَفَلَا

يَتَذَكَّرُونَ أَلْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا ﴿٨٢﴾﴾ [النساء: ٨٢].

(١) الجامع لأحكام القرآن (١٤٩/١٦).

وهاك برهاناً آخر ذكره صاحب التبيين في مثل هذا المقام إذ يقول: "إن النبي ﷺ علم البراء بن عازب رضي الله عنه دعاءً فيه هذه الكلمة: "وَنَبِيَّكَ الَّذِي أَرْسَلْت". فلما أراد البراء أن يعرض ذلك الدعاء على رسول الله ﷺ قال: "وَرَسُولِكَ الَّذِي أَرْسَلْت" فلم يوافق النبي ﷺ على ذلك، بل قال له: "لا. وَنَبِيَّكَ الَّذِي أَرْسَلْت" (١). وهكذا نهاه عليه الصلاة والسلام أن يضع لفظة (رسول) موضع لفظة (نبي)، مع أن كليهما حق لا يُحِيل معنى، إذ هو ﷺ رسولٌ ونبيٌّ معاً. ثم قال: فكيف يسوغ للجهاال المغفلين أن يقولوا: إنه عليه الصلاة والسلام كان يُجيزُ أن يُوضع في القرآن الكريم مكان (عزيز حكيم): (غفورٌ رحيمٌ)، أو (سميعٌ عليمٌ)، وهو يمنع من ذلك في دعاء ليس قرآنًا؟ والله يقول مُخبرًا عن نبيه ﷺ: ﴿وَإِذَا تَنَتَلَىٰ عَلَيْهِمُ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ قَالَ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا آتَتْ بِقُرْءَانٍ غَيْرِ هَذَا أَوْ بَدَّلَهُ أَفَلَا يَكُونُونَ لِي أَنْ أَبَدِّلَهُ مِنْ تَلَقَّايَ نَفْسِي إِنَّ آتِيْعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰ إِلَيَّ إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابٌ يَوْمٍ عَظِيمٍ ﴿١٥﴾﴾ [يونس: ١٥]، ولا تبديل أكثر من وضع كلمة مكان أخرى" اهـ. بتصرف قليل (٢).

الشاهد الخامس: أنه لا يجوز منع أحد من القراءة بأي حرف من تلك الأحرف السبعة النازلة. يدل على ذلك قوله ﷺ: "فلا تُمازوا فيه؛ فإن المرء فيه كُفْرٌ" (٣) وعدم موافقته لعمر، وأبي، وابن مسعود، وعمرو ابن العاص على معارضة مخالفيهم بالطرق الآتفة في الأحاديث السالفة (٤). ويدل على ذلك أيضًا دفعه في صدر أبي حين استصعب عليه أن يُقر هذا

(١) أخرجه البخاري (٢٤٧)، وأطرافه في: (٦٣١١، ٦٣١٣، ٦٣١٥، ٧٤٨٨، ٣٥٧/١)، ومسلم (٢٧١٠).

(٢) التبيان لطاهر الجزائري ص ٥٨.

(٣) كما في حديث عمرو بن العاص المتقدم، كما في بعض رواياته. كما عند أحمد (٢٠٤/٤). وجاء عنه بلفظ " لا تجادلوا في القرآن؛ فإن جدالاً فيه كفر". أخرجه الطيالسي في المسند ص ٣٠٢، والبيهقي في الشعب (٢٠٦١)، وهو في صحيح الجامع (٧١٠٠).

وقد روى الحديث جماعة من الصحابة رضي الله عنهم، ولعلي أشير إلى ذلك بشيء من الإيجاز، فمنهم:

١- أبو هريرة رضي الله عنه: بلفظ: "مرء في القرآن كفر". رواه أبو داود، وجاء عنه بلفظ: "الجدال في القرآن كفر". رواه أحمد.

٢- عن أبي مجهم الأنصاري رضي الله عنه: رواه أحمد.

(٤) راجع ما سبق ص ٤-٧.

الاختلاف في القراءة^(١). ولا رَيْبُ أن ذلك كله فيه معنى النهي البالغ عن مَنعِ أَيْ أحد من القراءة بأي حرف من الأحرف السَّبْعَةِ النازلة.

الشاهد السادس: أنّ الصحابة - رضوان الله عليهم - كانوا مُتَحَمِّسِينَ في الدِّفاع عن القرآن، مُسْتَبْسِلِينَ في المحافظة على التنزيل، مُتَبَيِّضِينَ لكلِّ مَنْ يُحَدِّثُ فيه حَدَثًا ولو كان عن طريق الأداء واختلاف اللَّهْجَات، مُبَالِغِينَ في هذه اليَقْظَةِ، حتى لَيَأْخُذُونَ في هذا الباب بِالظَّنَّةِ، وَيُنَافِحُونَ عن القرآن بكلِّ عناية وَهَمَّةٍ. وحسبك استدلالاً على ذلك ما فعل عمر رضي الله عنه بصاحبه هشام بن حكيم رضي الله عنه، على حين أنّ هشامًا كان في واقع الأمر على صواب فيما يقرأ، وأنه قال لعمر تَسْوِيعًا لقراءته: أَقْرَأَنيها رسول الله ﷺ، لكن عمر لم يَقْنَعْ، بل لَبَّيه وسأقه إلى المحاكمة، ولم يَتْرَكه حتى قضى رسولُ الله ﷺ لهشام بأنه أصاب. قُلْ مثل ذلك فيما فَعَلَ أُبَيُّ بن كعب رضي الله عنه بصاحبه، وما كان من ابن مسعود وعمرو بن العاص وصاحبيهما رضي الله عنهما. والأحاديث بين يديك عن كَتِّب، فارجع إليها إن أردت.

الشاهد السابع: أنه لا يجوز أن نجعل اختلاف القراءات مَعْرَكَةً جِدَالٍ ونزاعٍ وشِقَاقٍ، ولا مَنَارَ تَرَدَّدٍ وتَشْكِيكٍ وتكذيب، ولا سلاحَ عَصِيْبَةٍ وتَنْطَعٍ وِجْمُودٍ، على حين أنّ نزول القرآن على سبعة أحرف إنما كانت حِكْمَتُهُ من الله التيسير والتخفيف والرحمة والتَّهْوِين على الأمة، فما يكون لنا أن نجعل من هذا اليُسْرِ عُسْرًا، ومن هذه الرحمة نِقْمَةً! يُرْشِدُ إلى ذلك قوله ﷺ فيما سبق: " فلا تُمَارُوا فيه؛ فَإِنَّ المِرَاءَ فيه كُفْرٌ". وكذلك تَعَبَّرَ وَجْههُ الشريف عند اختلافهم مع قوله: "إنما أهلك من قبلكم الاختلاف"، وَضَرَبَهُ في صدر أُبَيِّ بن كعب حين جال بخاطره حديثُ السوء في هذا الموضوع الجليل.

الشاهد الثامن: أنّ المراد بالأحرف في الأحاديث السابقة: وجوهٌ في الألفاظ ... [من غير تَضَارِبٍ وتَنَاقُضٍ في المعاني]. بدليل أنّ الخلاف الذي صَوَّرْتَهُ لنا الروايات المذكورة كان دائرًا حول قراءة الألفاظ لا تفسير المعاني، مثل قول عمر رضي الله عنه: " إذا هُوَ يَقْرَؤُهَا

(١) راجع ص ٥.

على حروف كثيرة لم يُفَرِّقْهَا رسول الله ﷺ". ثم حكم الرسول أن يقرأ كلٌّ منهما، وقوله ﷺ: "هكذا أنزلت". وقوله: "أي ذلك قرأتم فقد أصبتم"، ونحو ذلك. ...

[وعليه فإن نزول القرآن على سبعة أحرف لا يتعارض مع قوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ

أَنْفُرَاءً وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا ﴿٨٢﴾ [النساء: ٨٢].

ذلك أن الاختلاف الذي تُثبته تلك الأحاديث غير الاختلاف الذي ينفيه القرآن [وهذا كافٍ في دفع التناقض، فكلاهما صادق. وبيان ذلك: أن الأحاديث الشريفة تُثبت الاختلاف بمعنى التنوع في طُرُق أداء القرآن والنُطْقُ بِالْفَاظِ فِي دَائِرَةِ مَحْدُودَةٍ لَا تَعْدُو سَبْعَةَ أَحْرَفٍ، وَبَشَرَطِ التَّلْقِي فِيهَا كُلِّهَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ].

أما القرآن فينفي الاختلاف بمعنى التناقض والتدافع بين معاني القرآن وتعاليمه، مع ثبوت التنوع في وجوه التلقظ والأداء السابق.

ومعنى ذلك أن نزول القرآن على سبعة أحرف لا يلزم منه تناقضٌ ولا تحاذُلٌ ولا تضادٌ ولا تدافعٌ بين مدلولات القرآن ومعانيه، وتعاليمه ومرامييه بعضها مع بعض، بل القرآن كله سلسلة واحدة مُتَّصِلَةٌ الحَلَقَاتِ، مُحْكَمَةٌ السُّورِ والآيات، مُتَّخِذَةٌ المبادئ والغايات، مهما تعددت طُرُق قراءته، ومهما تنوعت فنون أدائه.

وللمحقق ابن الجزري^(١) كلام نفيس يتصل بهذا الموضوع نقل إليك شيئاً منه بقليل من التصرف، إذ يقول: "قد تدبرنا اختلاف القراءات، فوجدناه لا يخلو من ثلاثة أحوال:

أحدها: اختلاف اللفظ لا المعنى.

الثاني: اختلافهما جميعاً مع جواز اجتماعهما في شيء واحد.

الثالث: اختلافهما جميعاً مع امتناع جواز اجتماعهما في شيء واحد،

لكن يتفقان من وجهٍ آخر لا يقتضي التضاد.

(١) في النشر (٤٩/١ - ٥١).

فأما الأول: فكالاختلاف في ألفاظ: (الصِّراط)^(١)، و(عليهم)^(٢)، و(يُؤدّه)^(٣)، و(الْقُدس)^(٤)، و(يحسب)^(٥)، ونحو ذلك مما يُطلق عليه أنه لغات فقط.

أما الثاني: فنحو لفظ (مالك) و(ملك) في الفاتحة^(٦)؛ لأن المراد في القراءتين هو الله تعالى؛ لأنه مالك يوم الدين ومَلِكُهُ... وكذا (نُنشَرُها) بالزاي و(نُنشَرُها) بالراء^(٧)؛ لأن المراد بهما هو العِظَام؛ وذلك أن الله تعالى أنشَرها، أي: أحيأها، وأنشَرها، أي: رَفَع بعضها إلى بعض حتى التَأَمَّت، فضَمَّن اللهُ المعنيين في القراءتين.

وأما الثالث: فنحو قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا اسْتَيْسَسَ الرُّسُلُ وَظَنُّوا أَنَّهُمْ قَدْ كُذِبُوا جَاءَهُمْ نَصْرُنَا فَنُجِّيَ مَنْ نَشَاءُ وَلَا يُرَدُّ بَأْسُنَا عَنِ الْقَوْمِ الْمُجْرِمِينَ ﴿١١٠﴾﴾ [يوسف: ١١٠]، قُرئ بالتشديد والتخفيف في لفظ (كُذِبُوا) المبني للمجهول^(٨). فأما وجه التشديد، فالمعنى: وتَيَقَّن الرسل أن قومهم قد كَذَّبُوهم. وأما وجه التخفيف، فالمعنى: وتَوَهَّم المرسلُ إليهم أن الرسل قد كَذَّبُوهم.

-
- (١) قرأ ابن كثير في رواية القَوَّاس بالسين، وقرأ حمزة بإشمام الزاي، ورؤي عنه بالزاي، وقرأ الباقون بالصاد. انظر: حجة القراءات لابن زنجلة ص ٨٠، النشر (٢٧١/١ - ٢٧٢).
- (٢) قرأه حمزة بضم الهاء، وقرأ ابن كثير ونافع في رواية (عليهوا) بكسر الهاء وضم الميم، وقرأ الباقون بكسر الهاء وسكون الميم. انظر: حجة القراءات لابن زنجلة ص ٨٠-٨١، النشر (٢٧٢/١).
- (٣) قرأ أبو عمرو وحمزة وأبو بكر: (يُؤدّه) بسكون الهاء، وقرأ الباقون (يُؤدّهي)، وقرأ نافع في رواية: (يُؤدّه) بالاختلاس. انظر: حجة القراءات لابن زنجلة ص ١٦٦-١٦٧، النشر (٣٠٥/١).
- (٤) قرأ ابن كثير: (الْقُدس) بإسكان الدال في جميع القرآن، وقرأ الباقون بضم الدال. انظر: حجة القراءات لابن زنجلة ص ١٠٥-١٠٦، النشر (٢١٥/٢).
- (٥) قرأه ابن عامر وعاصم وحمزة: بفتح السين، وقرأ الباقون بالكسر. انظر: حجة القراءات ص ١٤٨، النشر (٢٣٦/٢).
- (٦) قرأ عاصم والكسائي: (مالك) بألف، وقرأ الباقون بغير ألف. انظر حجة القراءات ص ٧٧، النشر (٢٧١/١).
- (٧) قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو: (نُنشَرُها) بالراء، وقرأ الباقون بالزاي. انظر: حجة القراءات ص ١٤٤، النشر (٢٣١/٢).
- (٨) قرأ أهل الكوفة: (كُذِبُوا) بالتخفيف، وقرأ الباقون: (كُذِبُوا) بالتشديد. انظر: حجة القراءات ص ٣٦٦، النشر (٢٩٦/٢).

(أي: كذبوا عليهم) فيما أخبروهم به^(١). فالظنُّ في الأولى يقين، والضمائر الثلاثة للرسول. والظنُّ في القراءة الثانية شكٌّ، والضمائر الثلاثة للمرسل إليهم.

ومن هذا القبيل قوله تعالى: ﴿وَقَدْ مَكَرُوا مَكْرَهُمْ وَعِنْدَ اللَّهِ مَكْرُهُمْ وَإِنْ كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ الْجِبَالُ﴾ [إبراهيم: ٤٦]، بفتح اللام الأولى، ورفع الأخرى في كلمة (لتزول)، وبكسر الأولى وفتح الثانية فيها أيضاً^(٢). فأما وجه فتح الأولى ورفع الثانية من (لتزول) فهو أن تكون كلمة (إِنْ) مُحَقَّقَةً من الثقيلة، أي: وإنَّ مكرهم كاملُ الشدة تُفْتَلَعُ بسببه الجبالُ الراسيات من مواضعها. وفي القراءة الثانية: (إِنْ) نافيةٌ، أي: ما كان مكرهم وإنَّ تَعَاظَمَ وَتَفَاقَمَ لِيَزُولَ منه أمرُ محمد ﷺ ودينُ الإسلام. ففي الأولى تكون الجبال حقيقة، وفي الثانية تكون مجازاً^(٣). ثم قال أيضاً: "فليس في شيء من [القراءات] تَنَافٍ، ولا تَضَادًّا، ولا تَنَاقُضًا. وكلُّ ما صحَّ عن النبي ﷺ من ذلك فقد وجب قبوله، ولم يَسَعْ أحداً من الأمة ردُّه، ولَزِمَ الإيمانُ به، وأنه كلُّهُ مُنَزَلٌ من عند الله، إذ كل قراءةٍ منها مع الأخرى بمنزلة الآية مع الآية^(٤)، يجب الإيمان بها كلها، وإتباع ما تَضَمَّنَتْه عِلْمًا وعملاً، ولا يجوز تَرْكُ مُوجِبِ إحداها لأجل الأخرى ظناً أن هذا تَعَارُضٌ" اهـ. ...

[الشاهد التاسع: ما دلت عليه تلك الروايات من نزول القرآن على سبعة أحرف لا

يُعَارِضُ ما هو مُقَرَّرٌ من أن القرآن نزل بلغة قريش؛ لأمرين:

(١) وقال بعض أهل العلم: وظن قومهم أن الرسل قد كُذِّبُوا، بمعنى: أُخْلِفُوا ما وعدوه من النصر. انظر: حجة القراءات ص ٣٦٦.

ويحتمل معنى آخر: وهو أن ذلك وقع للرسول حين أبطأ النصر، لكنه كان من جملة الخواطر التي ما يلبث المؤمن أن يدفعها فلا تضره، وإنما وقع ذلك حال الكرب والشدة.

(٢) قرأ الكسائي: (لَتَزُولَ) بفتح اللام الأولى وضم الثانية. وقرأ الباقر: (لِتَزُولَ). انظر: حجة القراءات ص ٣٧٩، النشر (٣٠٠/٢).

(٣) انظر: حجة القراءات ص ٣٧٩.

(٤) انظر: قواعد التفسير (١/٨٨).

١. أن القرآن نزل على لغة قريش في الأصل، وكان الأمر على ذلك قبل الهجرة، واستمر نزوله على لغة قريش بعدها، إلا أنه لما كثُر الداخلون في الإسلام من سائر قبائل العرب صار القرآن ينزل على سبعة أحرف في ضمنها جُملة من لغات العرب. وإنما كان ذلك تَوْسِعة على الناس، وإلا فَلُغَة قريش هي التي عليها القراءة المشهورة بين المهاجرين والأنصار، وعليها العرْضة الأخيرة.

٢. أنه ليس معنى نزول القرآن على سبعة أحرف، أي: سبع لغات من لغات العرب، وإنما المراد: سبعة أوجه من وجوه التَّعَاير التي سنذكرها قريبًا إن شاء الله. هذا ويحتمل أن المراد بنزوله على لغة قريش: أي: في الأعم الأغلب. والله أعلم].

3- معنى نزول القرآن على سبعة أحرف:

يهمنا بعد الذي أسلفنا إليك أن تُبين لك معنى الجملة الشريفة: "إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف". فإليك:

أما لفظ القرآن فقد أشبعناه كلامًا في المبحث الأول.

وأما الإنزال: فقد استوفينا تحقيقًا في المبحث [الثاني].

وأما السبعة: فقد علمت في الشاهد الثاني من الشواهد الماضية أن المراد بها حقيقتها، وهي: العدد المعروف في الآحاد بين الستة والثمانية.

وأما الأحرف: فجمع حرف، والحرف يُطلق على معانٍ كثيرة، أتى عليها صاحب القاموس؛ إذ يقول ما نصّه^(١): "الحرف من كل شيء: طرفه، وشفيره، وحده، ومن الجبل: أعلاه المحدد،... وواحد حروف التهجي، والناقطة الضامرة، أو المهزولة، أو العظيمة، ومسيل الماء، وآرام سواد ببلاد سليم.

وعند النحاة: ما جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل... ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَىٰ حَرْفٍ فَإِنْ أَصَابَهُ خَيْرٌ اطْمَأَنَّ بِهِ وَإِنْ أَصَابَتْهُ فِتْنَةٌ انْقَلَبَ عَلَىٰ وَجْهِهِ خَسِرَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةَ ذَلِكَ هُوَ الْخُسْرَانُ الْمُبِينُ﴾ [الحج: ١١]، أي: وجه واحد، وهو أن يعبد على السراء لا على الصراء، أو على شكك، أو على غير طمأنينة من أمره، أي: لا يدخل في الدين مُتَمَكِّنًا... "اهـ... وأنسب المعاني بالمقام هنا في إطلاقات لفظ الحرف: أنه الوجه بالمعنى الذي سنقضه عليك..."

ثم إن كلمة (على) في قوله ﷺ: "أنزل القرآن على سبعة أحرف" تشير إلى أن المسألة على هذا الشرط من التوسعة والتيسير، أي: أنزل القرآن مؤسعا فيه على القارئ أن يقرأه

(١) القاموس المحيط باب الفاء، فصل الحاء، (مادة: الحرف) ص ١٠٣٢ - ١٠٣٣. وقد ذكر بعد ذلك أن المراد بالأحرف الواردة في أحاديث نزول القرآن على سبعة أحرف: أنها سبع لغات من لغات العرب متفرقة فيه.

على سبعة أوجه، يُقرأ بأيِّ حَرْفٍ أراد منها على البَدَل من صاحبه، كأنه قال: أنزل على هذا الشَّرْط، وعلى هذه التَّوسِعة.

وليس المراد أن كل كلمة من القرآن تُقرأ على سبعة أوجه؛ إذًا لقال عَلَيْهِ السَّلَامُ: "إنَّ هذا القرآن أنزل سبعة أحرفٍ"، بحذف لفظ (على). بل المراد ما عَلِمْت من أن هذا القرآن أنزل على هذا الشرط وهذه التَّوسِعة، بحيث لا تتجاوز وجوه الاختلاف سبعة أوجه، مهما كَثُر ذلك التَّعدُّد والتنوُّع في أداء اللفظ الواحد، ومهما تعدَّدت القراءات وطُرُقها في الكلمة الواحدة.

فكلمة ﴿مَلِكٌ﴾ [الفاتحة: ٤]، التي ورد أنها تُقرأ بطُرُقٍ تَبْلُغ السَّبْعَةَ أو العَشْرَةَ^(١)، وكلمة ﴿وَعَبَدَ الظُّلُمَاتِ﴾ [المائدة: ٦٠] التي ورد أنها تُقرأ باثنتين وعشرين قراءة^(٢)، وكلمة (أَفٍ) التي أوصل الرُّمَّاني^(٣) لغاتها إلى سبع وثلاثين لغة^(٤)، كل أولئك وأشباه أولئك، لا يَخْرُج التَّعَايُرُ فيه على كَثْرَتِهِ عن وجوه سبعة.

(١) انظر: البحر المحيط في التفسير (١/ ٣٦)، بصائر ذوي التمييز (٤/ ٥٢١).

(٢) انظر: زاد المسير (٢/ ٣٨٨)، الرازي (١٢/ ٣٦)، القرطبي (٦/ ٢٣٥ - ٢٣٦)، البحر المحيط في التفسير (٤/ ٣٠٩)، الدر المصون (٤/ ٣٢٧).

(٣) أبو الحسن، علي بن عيسى الرُّمَّاني النحوي المعتزلي، صَنَّف في علوم شَيْءٍ، وقد بلغت مؤلفاته نحو مئة مُصَنَّف. وكان يتشيع ويقول: علي أفضل الصحابة. مات في بغداد سنة (٣٨٤هـ) عن (٨٨ سنة). انظر: السِّيَر (١٦/ ٥٣٤).

(٤) انظر: الدر المصون (٧/ ٣٤١)، وفيه: "تسع وثلاثين". وقال أبو حيان: "وذكر الرُّمَّاني في كتاب الحُلل له أن في (أف) لغات تقارب الأربعين" اهـ. البحر المحيط في التفسير (٧/ ٣٢).

4- الوجوه السبعة في المذهب المختار:

[إن الذين ذهبوا إلى أن المراد بـ (الأحرف السبعة) سبعة (أوجه) من وجوه التغيرات، حاول كل واحد منهم أن يَحْصُرَ تلك الأوجه عن طريق الاستقراء، فنتج عن ذلك وقوع نوع من التَّفَاوُتِ بين الأوجه التي يذكرها بعض أصحاب هذا القول وبين ما يذكره غيره. وأنت إذا تأملت الأوجه التي يذكرها أحدهم وجدت فيها نوعاً من التداخل، فضلاً عن مجموع ما ذكره من الأوجه.

وقد رأيتُ أنَّ أوفاهم استقراءً، وأعدلهم جمعاً: أبو الفضل الرازي رحمه الله^(١).

إذ إن جميع الأوجه التي ذكرها غيره تَنَدْرَجُ تحت ما ذكر^(٢).

وإليك تلك الأوجه التي اختارها، حيث قال^(٣): [... الكلام لا يخرج عن سبعة أحرف في الاختلاف.

الأول: اختلاف الأسماء من إفراد، وتثنية، وجمع، وتذكير، وتأنيث.

الثاني: اختلاف تصريف الأفعال من ماضٍ، ومضارع، وأمر.

الثالث: اختلاف وجوه الإعراب.

الرابع: الاختلاف بالنقص والزيادة.

الخامس: الاختلاف بالتقديم والتأخير.

السادس: الاختلاف بالإبدال.

(١) أبو الفضل، عبدالرحمن بن المَحْدَثِ أحمد بن الحسن بن بُنْدَارِ العجلي، الرازي، المكي المولد، المُفْرَى، وُلِدَ سنة إحدى وسبعين وثلاثمائة، كان إماماً في القراءات، وعالماً بالنحو والأدب، مع زهد وعبادة، توفي في بلد أُوشِيرِ في جمادى الأولى سنة أربع وخمسين وأربعمائة. انظر: السير (١٨/١٣٥).

(٢) انظر: تأويل مشكل القرآن ص ٣٦، مشكل الآثار (٤/٣٦)، الإبانة لمكي ص ٥٣ - ٥٨، الأحرف السبعة للداني ص ٣٣، فنون الألفان (٢٠٧، ٢٠٩، ٢١١)، المرشد الوجيز ص ١١٦ - ١١٨، ١٢٣، ١٢٦، النشر (١/٢٦ - ٢٧)، فتح الباري (٩/٢٨ - ٢٩)، الإِتْقَانُ (١/١٣٢ - ١٣٤).

(٣) انظر: النشر (١/٢٧)، الفتح (٩/٢٩)، الإِتْقَانُ (١/١٣٣).

السابع: اختلاف اللغات - يريد اللهجات - كالفصح والإمالة، والترقيق والتفخيم، والإظهار والإدغام، ونحو ذلك اهـ. غير أنّ النقل كما ترى لم يُشْفَعْ بتمثيل فيما عَزَّرْنَا.

ويُمكن التمثيل للوجه الأول منه - وهو اختلاف الأسماء - بقوله سبحانه: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِأَمْنَتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رَاعُونَ ۝٨﴾ [المؤمنون: ٨] و [المعارج: ٣٢]. فُرى هكذا: (لَأَمَانَاتِهِمْ) جمعاً، وفُرى (لَأَمَانَتِهِمْ) بالإنفراد^(١).

ويُمكن التمثيل للوجه الثاني - وهو اختلاف تصريف الأفعال - بقوله سبحانه: ﴿فَقَالُوا رَبَّنَا بَعْدَ بَيْنَ أَسْفَارِنَا وَظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ فَجَعَلْنَاهُمْ أَحَادِيثَ وَمَزَّقْنَاهُمْ كُلَّ مُمَرِّقٍ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّكُلِّ صَبَّارٍ شَكُورٍ ۝١٩﴾ [سبأ: ١٩]، فُرى هكذا بنصب لفظ: (رَبَّنَا) على أنه منادى، وبلفظ: (بَاعِدْ) فعل أمر، وبعبارة أنسب بالمقام: (فَعَلْ دعاء). وفُرى هكذا: (رَبَّنَا بَعْدَ) برفع (رَبِّ) على أنه مبتدأ، وبلفظ (بَعْدَ)، فِعْلاً ماضياً مُضَعَّفَ العين جملة خبر^(٢).

ويُمكن التمثيل للوجه الثالث - وهو اختلاف وجوه الإعراب - بقوله سبحانه: ﴿وَلَا يُضَارُّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، فُرى بفتح الراء وضمها، فالفتح على أن: (لا) ناهية، فالفعل مجزوم بعدها، والفتحة الملحوظة في الراء هي فتحة إدغام المثلين. أما الضمُّ فعلى أنّ (لا) نافية، فالفعل مرفوع بعدها^(٣).

(١) قرأ ابن كثير بغير ألف على التوحيد: (لَأَمَانَتِهِمْ)، وقرأ الباقون بالألف على الجمع: (لَأَمَانَاتِهِمْ). انظر: النشر (٣٢٨/٢).

(٢) قرأ يعقوب: (رَبَّنَا) بالرفع، (بَاعِدْ) بالألف وفتح العين والبدال.

وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وهشام: (رَبَّنَا) بالنصب، (بَعْدَ) بتشديد العين وإسكان الدال من غير ألف. والباقون بتخفيفها: أبو عمرو وحمة والكسائي وخلف. وأما قراءة: (رَبَّنَا) بالرفع، و(بَعْدَ) بفتح الباء والعين مشددة فهي قراءة مروية عن ابن عباس وابن الحنفية وآخرين. انظر: المحتسب (١٨٩/٢)، وانظر: حجة القراءات ص ٥٨٨، النشر (٣٥٠/٢).

(٣) قرأ ابن كثير وأبو عمرو: (يُضَارُّ) بالرفع، وقرأ الباقون: (يُضَارُّ) بفتح الراء. انظر: حجة القراءات ص ١٣٦، النشر (٢٢٧/٢).

ومثل هذا المثال قوله سبحانه: ﴿ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ﴾ [البروج: ١٥]، قُرئ برفع لفظ (المجيد) وجرّه.

فالرفع على أنه نعت لكلمة (ذو)، والجرُّ على أنه نعت لكلمة (العرش)^(١).
فلا فَرَّقَ في هذا الوجه بين أن يكون اختلاف وجوه الإعراب في اسم أو فعل كما رأيت.
ويمكن التمثيل للوجه الرابع - هو الاختلاف بالنقص والزيادة - بقوله سبحانه: ﴿وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنثَى﴾ [الليل: ٣]، قُرئ بهذا اللفظ ... [وقُرئ] أيضاً: (والذكر والأنثى) بنقص كلمة (ما خلق)^(٢).

ويمكن التمثيل للوجه الخامس - وهو الاختلاف بالتقديم والتأخير - بقوله سبحانه: ﴿وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْمَوْتِ بِالْحَقِّ ذَلِكَ مَا كُنْتَ مِنْهُ تَحِيدُ﴾ [ق: ١٩] وقُرئ: (وَجَاءَتْ سَكْرَتُ الْحَقِّ بِالْمَوْتِ)^(٣).

ويمكن التمثيل للوجه السادس - وهو الاختلاف بالإبدال - بقوله سبحانه: ﴿نُنشِرُهَا﴾ [البقرة: ٢٥٩]، بالزاي. وقُرئ: (نُنشِرُهَا)^(٤) بالراء.

وكذلك قوله سبحانه: ﴿وَطَلَعَ مَنصُودٍ﴾ [الواقعة: ٢٩]، وقُرئ (وَطَلَعَ) بالعين^(١).
فلا فَرَّقَ في هذا الوجه - أيضاً - بين الاسم والفعل.

(١) قرأ حمزة والكسائي وخلف بخفض الدال، وقرأ الباقون برفعها.

انظر: حجة القراءات ص ٧٥٧، النشر (٢/٣٩٩).

(٢) من قراءة ابن مسعود وأبي الدرداء رضي الله عنهما، أخرجه البخاري (٣٧٤٢)، (٩٠/٧). وأطرافه في: (٣٧٤٣)، (٣٧٦١)، (٤٩٤٤)، (٤٩٤٤)، (٦٢٧٨)، ومسلم (٨٢٤).

(٣) هذه القراءة مروية عن أبي بكر رضي الله عنه: أخرجه أبو عبيد في الفضائل (٥٥٨)، وذكرها ابن جرير بغير إسناد (١٦٠/٢٦ - ١٦١)، ونسبها ابن خالويه في كتاب: مختصر في شواذ القرآن ص ١٤٥، لأبي بكر وأبي رضي الله عنهما. ونسبها ابن جني (٢٨٣/٢) لسعيد بن جبيرة وطلحة. ونسب ابن الجوزي في زاد المسير (١٢/٨) لابن مسعود وأبي عمران: (وجاءت سكرات الحق بالموت). كما يروى عن أبي بكر وأبي وسعيد بن جبيرة بتقديم الموت. وانظر: تفسير القرطبي (١٢/١٧).

(٤) تقدمت قريباً ص ١٩.

ويمكن التمثيل للوجه السابع - وهو اختلاف اللهجات - بقوله سبحانه: ﴿ هَلْ أَتَكَ حَدِيثُ مُوسَى ﴾ [النازعات: ١٥]، تُقرأ بالفتح والإمالة في: (أتى)، ولفظ: (موسى). فلا فَرَق في هذا الوجه أيضًا بين الاسم والفعل. والحرف مثلهما، نحو: ﴿ بَلَى قَدِيرِينَ عَلَيَّ أَنْ تُسَوِّيَ بِنَانُهُ ﴾ [القيامة: ٤]، قُرئ بالفتح والإمالة في لفظ: (بلى)^(٢).

[وبعد أن عرفت ما سبق، بقي أن يُقال: بأن الأفضل تَرَك تحديد تلك الأوجه على سبيل الحَصْر، لكن إنما يُذكر شيء من ذلك على سبيل التمثيل، نظرًا لما أُشرتُ إليه فيما سبق من كثرة التداخل بين ما يُذكر من الأوجه في هذا الباب؛ ولأن مَبْنَى تحديد تلك الأوجه إنما هو التَّبَع والاستقراء، ومعلوم أنه لم يَصِل إلينا جميع ما نزل من الأحرف. وعليه فيكون الاستقراء في هذه الحالة غير تام، ومن ثَمَّ فإنه لا يُعَوَّل عليه. وبهذا يندفع عَدَد من الإشكالات التي تعترض من ذهب إلى تحديد تلك الأوجه وحصَرها.]

(١) وهي مروية عن علي رضي الله عنه، أخرجها ابن جرير (١٨٠/٢٧، ١٨١)، والثعلبي في الكشف والبيان (٢٠٧/٩)، وذكرها السيوطي في الدر (١٥٧/٦)، وزاد نسبتها لعبد بن حميد، وابن أبي حاتم، وابن الأنباري في المصاحف.
(٢) انظر: النشر (٣٥/٢، ٣٦، ٣٧).

5- لماذا اخترنا هذا المذهب:

وإنما اخترنا هذا المذهب لأربعة أمور:

أحدها: أنه هو الذي تُؤَيِّده الأدلة في الأحاديث ... [التسعة] الماضية وما شابهها. **ثانيها:** أنه هو الراجح في تلك الموازين التي أقمناها شواهد بارزةً من تلك الأحاديث الواردة. فارجع النظر إليها، ولا داعي لإعادتها. أما المذاهب الأخرى فسترى أنّ التوفيق أخطأها في رعاية تلك الأدلة أو بعضها، وستطيش بين يديك في موازين هذه الشواهد قليلاً أو كثيراً.

ثالثها: أنّ هذا المذهب يعتمد على الاستقراء ... لاختلاف القراءات وما ترجع إليه من الوجوه السبعة، بخلاف غيره فإنّ استقراءه ناقص أو في حكم الناقص. فكلمة (أف) التي أوصلها الرّماني إلى سبع وثلاثين لغةً يُمكن ردُّ لغاتها جميعاً إلى هذه الوجوه السبعة، ولا تخرج عنها. وكذلك الاختلاف - في اللهجات - وهو اختلافٌ شكليّ - يردُّ إليها ولا يخرج عنها. بخلاف الآراء الأخرى، فإنه يتعدّد أو يتعسّر الرجوع بالقراءات كلّها إليها. وليس من صواب الرأي أن يحصّر النبي ﷺ الأحرف التي نزل عليها القرآن في سبعة ثم نترك نحن طُرُقاً في القراءات المزوية عنه دون أن نردّها إلى السبعة؛ لأنّ ذلك يلزمه أحد خطّين: إما أن تكون تلك الطُّرُق المقروء بها غير نازلة، وإما أن يكون هنا حرف نازل وراء السبعة الأحرف التي نزل عليها القرآن، ويكون الحصر في كلام الرسول ﷺ غير صحيح. وكلا هذين خطأً عظيم وإثمٌ كبير.

رابعها: أنّ هذا الرأي لا يلزمه محذورٌ من المحذورات الآتية التي يستهدف لها الأقوال الأخرى، وستزججها إليك قريباً، فاصبر وما صبرك إلا بالله. الذين قالوا بهذا المذهب:

ولا يعزبنّ عن بالك أنّ هذا المذهب قد اختاره في جملته فحول من العلماء، ... [أمثال] الإمام ابن قتيبة، والمحقق ابن الجزري، والقاضي ابن الطيب كما يأتي:

... وقد اختار هذا المذهب - أيضاً - من المتأخرين بعض أعلام المحققين، كالعلامة ... الشيخ الحُضْرِي الدِّمِيَاطِي^(١)، والعلامة ... الشيخ محمد بَحْيَت المِطْبِيعِي^(٢). لكن منهم من تغاضى عن الفروق الدقيقة التي بين الرازي ومذاهب أولئك الثلاثة الذين تشاركت آراؤهم في الجملة، ومنهم مَنْ صرَّح بالاتحاد بين هذه المذاهب جميعاً وما شابهها، واعتبر الخلاف بينها لفظياً فحَسَب.

لهذا نرى أن نسوق إليك في هذا المقام تلك المذاهب الثلاثة - أيضاً -، جمعاً بين المِثْشَاهَت من ناحية، وتمهيداً لتحقيق الفَرْق بينها وبين مذهب الرازي من ناحية أخرى ... أما ابن قتيبة فيقول^(٣): "وقد تَدَبَّرت وجوه الخلاف في القراءات فوجدتها سبعة أوجه: أولها: الاختلاف في إعراب الكلمة، أو في حركة بنائها بما لا يُرْبِلها عن صورتها في الكتاب، ولا يُعَيِّر معناها، نحو قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ جَزَيْنَهُمْ بِمَا كَفَرُوا وَهَلْ نُجْزِي إِلَّا الْكُفُورًا﴾ [سبأ: ١٧]، وفي القراءة الأخرى: (وهل يُجْزَى إِلَّا الْكُفُورُ)^(٤).

الوجه الثاني: أن يكون الاختلاف في إعراب الكلمة وحركات بنائها بما يُعَيِّر معناها، ولا يُرْبِلها عن صورتها في الكتاب، نحو قوله: ﴿فَقَالُوا رَبَّنَا بَعْدَ بَيْنِ أَسْفَارِنَا وَظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ فَجَعَلْنَاهُمْ أَحَادِيثَ وَمَزَقْنَاهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّكُلِّ صَبَّارٍ شَكُورٍ﴾ [سبأ: ١٩]، وفي القراءة الأخرى: (رَبَّنَا بَاعَدَ بَيْنَ أَسْفَارِنَا)^(٥).

(١) هو محمد بن مصطفى بن حسن الحُضْرِي، فقيه شافعي، عالم بالعربية، وُلد بدمياط سنة (١٢١٣هـ)، دخل الأزهر، فمرض وصُمَّت أذناه، فعاد إلى بلده، واشتغل بالعلوم الشرعية والفلسفية، وله رسالة في أصول التفسير، وتُوفي في دمياط سنة (١٢٨٧هـ). انظر: الأعلام (١٠٠/٧).

(٢) محمد بَحْيَت بن حسين المِطْبِيعِي الحنفي، مفتي البلاد المصرية، وُلد في بلدة المطبوعة سنة (١٢٧١هـ)، وتعلم في الأزهر، ودَرَس فيه، ثم انتقل إلى القضاء، ثم صار مُفتياً للبلاد المصرية سنة (١٣٣٣هـ). ومن مؤلفاته: الكلمات الحسان في الأحرف السبعة وجمَع القرآن. تُوفي في القاهرة سنة (١٣٥٤هـ). انظر: الأعلام (٥٠/٦).

(٣) تأويل مشكل القرآن ص ٣٦. وقد أوردته المؤلف بتصرف كثير جداً. وأوردته ملخصاً بتصرف يسير.

(٤) الأولى لحمزة والكسائي وحفص، والثانية للباقرين. انظر: حجة القراءات ص ٥٨٧، النشر (٣٥٠/٢).

(٥) مضت قريباً ص ٢٢.

الوجه الثالث: أن يكون الاختلاف في حروف الكلمة دون إعرابها بما يُغيّر معناها ولا يُزِيل صورتها، نحو قوله تعالى: ﴿وَأَنْظُرْ إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ نُنشِئُهَا﴾ [البقرة: ٢٥٩]، وفي القراءة الأخرى: (نُنشِئُها)^(١).

الوجه الرابع: أن يكون الاختلاف في الكلمة بما يُغيّر صورتها في الكتاب ولا يُغيّر معناها، نحو قوله تعالى: ﴿إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً فَإِذَا هُمْ خَلِيدُونَ﴾ [يس: ٢٩]، ويُروى عن ابن مسعود رضي الله عنه: (إِلَّا زُقْيَةً)^(٢).

الوجه الخامس: أن يكون الاختلاف في الكلمة بما يُزِيل صورتها ومعناها. نحو قوله تعالى: ﴿وَطَلَّحَ مَنْضُودٍ﴾ [الواقعة: ٢٩]، وفي القراءة الأخرى: (وطلّح)^(٣).

الوجه السادس: أن يكون الاختلاف بالتقديم والتأخير، نحو قوله تعالى: ﴿وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْمَوْتِ بِالْحَقِّ ذَلِكَ مَا كُنْتَ مِنْهُ تَحِيدُ﴾ [ق: ١٩]، وفي القراءة الأخرى: (وجاءت سكرة الحق بالموت)^(٤).

الوجه السابع: أن يكون الاختلاف بالزيادة والنقصان، نحو قوله تعالى: (وما عملت أيديهم) [يس: ٣٥]، وفي القراءة الأخرى: ﴿وَمَا عَمَلَتْهُ أَيْدِيهِمْ﴾^(٥) وأما ابن الجزري فيقول^(٦):

(١) مضت قريباً ص ١٩.

(٢) أخرجها أبو عبيد في الفضائل (٥٤٩، ٦١٨)، وابن جرير (٥٥)، (٥٤/١)، والبيهقي في السنن الكبرى (٣٨٥/٢)، والصغرى (١٠٠٣). وفي سنده انقطاع؛ لأن ابن سيرين لم يسمع من ابن مسعود رضي الله عنه. والمقصود التمثيل للتوضيح.

(٣) مضت ص ٢٣.

(٤) مضت ص ٢٦.

(٥) القراءة الأولى لحمزة والكسائي وأبي بكر. وقرأ الباقون بالثانية. انظر: حجة القراءات لابن زنجلة ص ٥٩٨، النشر (٣٥٣/٢).

(٦) النشر (٢٦/١). (بتصرف).

قد تتبعت صحيح القراءات وشاذها، وضعيفها ومُنكرها، فإذا هي يرجع اختلافها إلى سبعة أوجهٍ لا يخرج عنها، وذلك:

١. ... إما في الحركات بلا تغيير في المعنى والصورة، نحو: ... (يحسب) بوجهين^(١).
 ٢. أو بتغيير في المعنى فقط، نحو: ﴿فَتَلَقَىٰ آدَمَ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾ [البقرة: ٣٧]. برفع لفظ (آدم)، ونصب لفظ (كلمات)، وبالعكس.^(٢)
 ٣. وإما في الحروف بتغيير المعنى لا الصورة، نحو: (تَبَلُّوْ)، و(تَتَلَوْ).^(٣)
 ٤. وعكس ذلك، نحو: (بِصْطَةً) و (بِسْطَةً).^(٤) ...
 ٥. أو بتغييرها، نحو: (فَامَضُوا)، (فَاسْعُوا).^(٥)
 ٦. وإما في التقديم والتأخير، نحو: ﴿فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ﴾ بفتح ياء المضارعة مع بناء الفعل للفاعل في إحدى الكلمتين، وبضمها مع بناء الفعل للمفعول في الكلمة الأخرى^(٦).
 ٧. أو في الزيادة والنقصان، نحو: (أَوْصَى)، و(وَصَّى).^(٧)
- فهذه [سبعة أوجه] لا يخرج الاختلاف عنها.
- وأما القاضي ابن الطيب فيقول^(٨): ... تدبّرت وجوه الاختلاف في القراءة فوجدتها سبعة:
١. منها ما تتغير حركته ولا يزول معناه ولا صورته، مثل: ﴿وَجَاءَهُ قَوْمُهُ يُهْرَعُونَ إِلَيْهِ وَمِنْ قَبْلُ كَانُوا يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ قَالَ يَقَوْمٌ هُنَّ لِآلِ بْنِ نَبَاتٍ لَكُم مَّا ظَهَرَ لَكُم مِّنَ اللَّهِ وَلَآ تُخْزَوْنَ فِي

(١) مضت ص ١٨.

(٢) قرأ بالأول الجمهور، وبالثاني ابن كثير. انظر: النشر (٢/٢١١).

(٣) بالأول قرأ الجمهور، وبالثاني قرأ حمزة والكسائي. انظر: النشر (٢/٢٨٣).

(٤) انظر: النشر (٢/٢٢٨ - ٢٣٠).

(٥) مضت ص ١٠.

(٦) قرأ حمزة والكسائي: (فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ) ببناء الأول للمجهول، وقرأ الباقون بالبناء للمعلوم. انظر: النشر (٢/٢٤٦).

(٧) قرأ نافع وابن عامر: (وَأَوْصَى بِهَا)، وقرأ الباقون: (وَوَصَّى). انظر: حجة القراءات ص ١١٥، النشر (٢/٢٢٢).

(٨) الانتصار (١/٣٨٥ - ٣٨٩).

صَيِّقِيَّ أَلَيْسَ مِنْكُمْ رَجُلٌ رَشِيدٌ ﴿٧٨﴾^(١) [هود: ٧٨]، و(أَطَهَرَ)، أي: ... [بفتح] الراء وضمها.

(وَيَضِيقُ صَدْرِي)، ﴿وَيَضِيقُ صَدْرِي﴾ أي: ... [بفتح] القاف وضمها.^(٢)

٢. ومنها ما لا تتغير صورته، ويتغير معناه بالإعراب، مثل: ﴿فَقَالُوا رَبَّنَا بَعِدَ بَيْنَ

أَسْفَارِنَا﴾ ، و(بَاعَدَ)^(٣)، أي: بصيغة الماضي والطلب.

٣. ومنها ما تبقى صورته، ويتغير معناه باختلاف الحروف، مثل قوله: (نُنَشِّرُهَا)،

(نُنَشِّرُهَا)^(٤) أي: بالراء، وبالزاي.

٤. ومنها ما تتغير صورته ويبقى معناه، مثل: ﴿كَالْعِهْنِ الْمَنْفُوشِ﴾ ، و(كالصُوفِ

المنفُوش)^(٥).

٥. ومنها ما يتغير صورته ومعناه، مثل: ﴿وَطَلَعِ مَنُضُودٍ﴾ ، و(طَلَعِ مَنُضُودٍ)^(٦).

٦. ومنها التقديم والتأخير، مثل: ﴿وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْمَوْتِ بِالْحَقِّ﴾ ، و(جَاءَتْ سَكْرَةُ الْحَقِّ

بالمَوْتِ)^(٧).

٧. ومنها الزيادة والنقصان، نحو: ﴿لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً﴾ ، و(لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً

أُنْثَى)^(١) أي: بزيادة لفظ (أنثى).

(١) وهي قراءة شاذة، نسيها في المحتسب (٣٢٥/١) لسعيد بن جبير، والحسن - بخلاف - ومحمد بن مروان المدني، وعيسى الثقفي، وابن أبي إسحاق. وانظر: فنون الألفان ص ٢٠٩، المرشد الوجيز ص ١١٣، البرهان للزركشي (٢١٤/١)، النشر (٢٧/١).

(٢) انظر: النشر (٣٣٥/٢).

(٣) مضى ص ٢٢.

(٤) مضى ص ١٩.

(٥) مضى ص ١١.

(٦) مضى ص ٢٣.

(٧) مضى ص ٢٦.

6- النسبة بين هذه المذاهب ومذهب الرازي:

ويذهب بعض الجهابذة إلى القول بالاتحاد بين هذه المذاهب الثلاثة ومذهب الرّازي، بل بينها جميعاً وبين ما يُشابهها، ويجعل الخلاف بينها كلّها لفظياً لا حقيقياً. وذلك تكلفٌ بعيدٌ فيما أرى؛ لأننا نلاحظ وجّها كاملاً في كلام الرازي، لم يُنَوِّه به واحدٌ من أولئك الثلاثة، فهو فضلاً عن أنه أدمج وجوههم السبعة في وجوه ستة بطريقته الدقيقة، نجده قد عقّد الوجه السابع لاختلاف اللهجات، كالفتح والإمالة والترقيق والتفخيم ونحو ذلك.

على حين أننا ما رأينا واحداً من أولئك الأعلام الثلاثة عرّض لهذا النوع من الاختلاف، بل وجدنا في كلامهم ما جعلهم يُهمّلون هذا الوجه عن قصد وعمد.

[قال ابن الجزري: "وأما نحو اختلاف الإظهار والإدغام، والرّوم والإشمام، والتفخيم والترقيق، والمدّ والقصر، والإمالة والفتح، والتحقيق والتسهيل، والإبدال والنقل مما يُعبّر عنه بالأصول، فهذا ليس من الاختلاف الذي يتنوع فيه اللفظ والمعنى؛ لأن هذه الصفات المتنوعة في أدائه لا تُخرجه عن أن يكون لفظاً واحداً" اهـ^(٢)].

ولكني أرى أنّ هذا العُذر الذي قدّمه [ابن الجزري] لإهمال هذا الوجه لا يُسوّغ ذلك الإهمال؛ فإنّ المسألة مسألة أسماء وعناوين يترتب عليها أنّ اختلاف اللهجات في اللفظ الواحد تُخرّجه من أن يكون واحداً أو لا تُخرّجه، بل المسألة مسألة رعاية أمرٍ واقعٍ تختلف به القراءات فعلاً، ويمكن أن يكون مثار النزاع السابق الذي دبّ بين الصحابة في اختلاف القراءات، كما يمكن أن يكون - أيضاً - مثاراً للنزاع في كلّ عصر ومصر بين الثراء، إذا لم يعلموا أن الجميع من عداد الحروف السبعة التي نزل عليها القرآن؛ وذلك لأنّ تحريف القرآن يحرم بما يمّس صورته، وطريق أدائه، وكيفية لهجته، كما يحرم بما يمّس جَوهره، وتغيير حروفه وكلماته وحركاته وتزبيبه.

(١) انظر: تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة ص ٣٢، معاني القرآن للنحاس (٩٧/٦). وفي معاني القرآن للفراء (٣٣٢/١)، (٢٢٨/٢): (ولي نعمة أنثى). وفي المصادر السابقة كما هو مُثبت أعلاه. وهي قراءة شاذة، تُنسب لابن مسعود رضي الله عنه.

(٢) النشر (٢٦/١ - ٢٧) وقد ذكره الزرقاني بتصرف كثير معزواً لابن قتيبة، وهو وهم.

أمر آخر: هو أنّ التيسير على الأمة - وهي الحكمة البارزة في نزول القرآن على سبعة أحرف - لا يتحقق على الوجه الأكمل إلا بحسبان هذا الوجه الذي نوّه به الرازي، وهو اختلاف اللهجات. بل هذا قد يكون أولى بالحسبان وأحرى بالرعاية في باب التخفيف والتيسير؛ لأنه قد يسهل على المرء أن ينطق بكلمة من غير لغته في جوهرها، ولا يسهل عليه أن ينطق بكلمة من غير لغته نفسها بلهجة غير لهجته، وطريقة في الأداء غير طريقته؛ ذلك لأنّ الترقيق والتفخيم، والهمز والتسهيل، والإظهار والإدغام؛ والفتح والإمالة، ونحوها ما هي إلا أمورٌ دقيقة، وكيفياتٌ مُكْتَنَفَةٌ بشيء من الغموض والعسر في النطق على مَنْ لم يتعوّدها ولم ينشأ عليها.

واختلاف القبائل العربية فيما مضى كان يدور على اللهجات في كثير من الحالات. وكذلك اختلاف الشعوب الإسلامية، وأقاليم الشعب الواحد منها الآن يدور في كثير من الحالات أيضاً على اختلاف اللهجات.

وإذن فتخفيف الله على الأمة بنزول القرآن على سبعة أحرف لا يتحقق إلا بملاحظة الاختلاف في هذه اللهجات. حتى إن بعض العلماء جعل الوجوه السبعة مُنحصرة في اللهجات لا غير، كما يأتي.

قال الإمام ابن قتيبة ... في كتاب المشكل ...: "فكان من تيسير الله تعالى أن أمر نبيه ﷺ أن يُقرئ كل أمة (لعله يُريد بالأمة القَبيلة) بلُغَتِهِمْ، وما جرت به عادتهم، فألهُذلي يُقرأ: (عَتَّى حين^(١))، يُريد: ﴿حَتَّى حِينَ﴾ [المؤمنون: ٥٤]؛ [لأنه] هكذا يُلْفِظُ بها وَيَسْتَعْمِلُهَا (أي: يَقْلِبُ الحاء عِينًا فِي النُّطْقِ)، والأسدي يُقرأ: (تَعْلَمُونَ)، (وَتَعْلَمُ)، (وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ) [آل عمران: ١٠٦]، (أَلَمْ إِعْهَدْ) [يس: ٦٠] بكسر حروف المضارعة في ذلك كله، والتميمي يَهْمِزُ، والقرشي لا يَهْمِزُ. والآخِر يُقرأ: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ﴾ [البقرة: ١١]، ﴿وَعِضْ أَلْمَاءُ﴾

(١) هذه القراءة تروى عن ابن مسعود رضي الله عنه. أخرج ذلك الخطيب في تاريخه (٤٠٦/٣)، وابن عبد البر في التمهيد (٢٧٨ / ٨)، وعزاه في كنز العمال (٤٨١٣)، لابن الأنباري في الوقف. (٥٩٣/٢)

[هود: ٤٤] بإشمام الضم مع الكسر، و: ﴿بِضَلَعُنَّا زُدَّتْ إِلَيْنَا﴾ [يوسف: ٦٥] بإشمام

الكسر مع الضم، و: ﴿مَالِكٌ لَا تَأْمَنَّا﴾ [يوسف: ١١] بإشمام الضم مع الإدغام^(١).

ثم قال ابن قتيبة أيضاً: "ولو أراد كل فريق من هؤلاء أن يزول عن لغته وما جرى عليه اعتياده، طفلاً ويافعاً وكهلاً لاشتد ذلك عليه، وعظمت المحنة فيه، ولا يمكن إلا بعد رياضة للنفس طويلة، وتذليل للسان، وقطع للعادة. فأراد الله برحمته ولطفه أن يجعل لهم متسعاً في اللغات، ومُتَصَرِّفاً في الحركات، كتنسيبه عليهم في الدين... اه"^(٢).

فأنت تراه قد اعتبر اللهجات وطُرق الأداء صراحةً في هذه الكلمات.

وكذلك نجد العلامة ابن الجزري رحمه الله يعترف بهذا الاختلاف في اللهجات، ويقول ما نصّه: " وهذا يقرأ: (عَلَيْهِمْ)، و(فِيهِمْ) بضم الهاء، والآخر يقرأ: (عَلَيْهِمْ)، و(مِنْهُمْ) بالصلة. وهذا يقرأ: (قَدْ أَفْلَحَ)، و(قُلْ أَوْحَى)، و(وَإِذَا حَلَّوْا إِلَى شِيَابِئِهِمْ) بالنقل، والآخر يقرأ: (مُوسَى)، و(عِيسَى) بالإمالة. وغيره يُلَطَّفُ. وهذا يقرأ: (خَيْرًا بَصِيرًا) بتريق الراء، والآخر يقرأ: (الصَّلَاةَ)، و(الطَّلَاقَ) بالتفخيم، إلى غير ذلك اه"^(٣).

ولكن من العَجَب العُجَاب أنّ هذين الإمامين الجليلين اللَّذَيْنِ اعترفا صراحة باختلاف اللهجات وطُرق الأداء على هذا الوجه فاتَّهَمَا أن يَنْظِمَاهَا في سِلْكِ الوجوه السبعة التي نزل بها القرآن تيسيراً على الأمة! والعصمة لله وحده.

[فالأوفى والأشمل] ... ما ذهب إليه الرازي!.

ولعل ... هذا الشمول الذي وُفِّقَ إليه الرازي في الوجوه السبعة هو التنقيح الذي نَوَّهَ به ابن حجر رحمه الله، إذ قال: "وقد أخذ - أي: الرازي - كلام ابن قتيبة ونقحه"^(٤). وليس معناه الاتحاد بينهما؛ لِمَا علمت من وضوح الفَرْقِ، وأنّ كلام الرازي أعمُّ من كلام أولئك الثلاثة عموماً مُطْلَقاً.

(١) تأويل مشكل القرآن ص ٣١ (بتصرف). وانظر: الخصائص لابن جني (١٠/٢)، المزهري (١/٢٢٢، ٢٥٥).

(٢) تأويل مشكل القرآن (بتصرف) ص ٣٢.

(٣) النشر (١/٢٣)، (بتصرف).

(٤) الفتح (٩/٢٩).

7- فيما يتعلق ببقاء الأحرف السبعة في المصاحف:

نُنْتَقِلُ بك إلى نقطة أخرى: هل الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن الكريم لها وجودٌ في المصاحف العثمانية؟

ذهب جماعة من الفقهاء والقراء والمتكلمين إلى أنَّ جميع هذه الأحرف موجودةٌ بالمصاحف العثمانية.

واحتجوا: بأنه لا يجوز للأمة أن تُهْمِلَ نَقْلَ شيءٍ منها، وأنَّ الصحابة أجمعوا على نَقْلِ المصاحف العثمانية من الصُّحُف التي كتبها أبو بكر، وأجمعوا على تَرْك ما سوى ذلك. ومعنى هذا أن الصُّحُف التي كانت عند أبي بكر جَمَعَت الأحرف السبعة، ونُقِلَت منها المصاحف العثمانية بالأحرف السبعة كذلك.

وذهب جماهير العلماء من السلف والخلف وأئمة المسلمين إلى أنَّ المصاحف العثمانية مُشْتَمِلَةٌ على ما يحتمله رَسْمُهَا من الأحرف السبعة فقط، جامعة للعرضة الأخيرة التي عرضها النبي ﷺ على جبريل عليه السلام، مُتَضَمِّنَةٌ لها.

وذهب ابن جرير الطبري^(١) ومن [وافقه] ... إلى أنَّ المصاحف العثمانية لم تشمل إلا على حرف واحد من الحروف السبعة، وتأثروا في هذا الرأي بمذهبهم في معنى الحروف السبعة، وما التزموه فيه من أنَّ هذه السبعة كانت في صدر الإسلام أيام الرسول ﷺ، وخلافة أبي بكر وعمر، وصَدَرَ من خلافة عثمان رضي الله عنهم، ثم رَأَتِ الأمة بقيادة عثمان أن تَفْتَصِرَ على حرف واحد من السبعة جَمْعًا لكلمة المسلمين، فأخَذَت به وأهملت كلَّ ما عداه من الأحرف الستة، ونَسَخَ عثمان المصاحف بهذا الحرف الذي اسْتَبَقَتْهُ الأمة وحده. وسيأتي بيان هذا المذهب وما وَرَدَ عليه من تَوْهِين.

والتحقيق: أنَّ القول باشمال المصاحف العثمانية على الأحرف السبعة كلِّها أو بعضها، يتوقَّف على أمرين:

(١) تفسير الطبري (١/٥٧ - ٥٩). ووافقه الإمام الشاطبي المقرئ في نظمه لكتاب المقنع لأبي عمرو الداني المعروف بـ (عقيلة أتراب القصائد)، ووافقه عَلم الدين السخاوي في شرحه (الوسيلة إلى كشف العقيلة) ص ٦٩.

أحدهما: تحديد المراد من الأحرف السبعة.

وثانيهما: الرجوع إلى ما هو مكتوب ومائل بتلك المصاحف في الواقع ونفس الأمر. ولقد أسلفنا لك ما اخترناه في تحديد المراد من الأحرف السبعة، وأنها الأوجه التي يرجع إليها كل اختلاف في القراءات، سواء منها ما كان صحيحاً وشاذاً ومُنكَرًا، وأنها تَنَحَّصِرُ في سبعة ...

ونحن إذا رجعنا بهذه الأوجه السبعة إلى المصاحف العثمانية وما هو مخطوط بها في الواقع ونفس الأمر نخرج بهذه الحقيقة التي لا تقبل النقص، ونصل إلى فضل الخطاب في هذا الباب، وهو أنّ المصاحف العثمانية قد اشتملت على [بعض] الأحرف السبعة [لا] كلها. ولنبيين ذلك في المذهب الذي اخترناه:

أما الوجه الأول منه: - وهو اختلاف الأسماء إفرادًا وجمعًا إلخ - نحو قوله سبحانه: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِأَمْتِنَتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رَاعُونَ﴾ [المؤمنون: ٨] المقروءة بجمع (الأمانة) وإفرادها^(١)، فقد اشتمل عليهما المصحف، إذ كان الرّسم العثماني فيه هكذا: (لأمتنهم) برسم المفرد في الحروف، ولكن عليها ألف صغيره لتشير إلى قراءة الجمع، وغير منقوطة ولا مشكولة.

وأما الوجه الثاني: - وهو اختلاف تصريف الأفعال - نحو قوله سبحانه: ﴿يَعْكُفُونَ عَلَى أَصْنَامٍ لَهُمْ﴾ [الأعراف: ١٣٨]، المقروءة بكسر الكاف وضمها في الفعل^(٢)، فقد وافقت كلتا القراءتين رسم المصحف العثماني - أيضًا - ؛ لأنّ هيكل الفعل واحد في الخط لا يتغير في كلتا القراءتين، والمصحف العثماني لم يكن مُعْجَمًا ولا مَشْكُولًا.

وأما الوجه الثالث: - وهو اختلاف وجوه الإعراب - كقراءة: ﴿وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ﴾ [البقرة: ٢٨٢] بفتح الراء وضمها^(٣)؛ فإنّ الرسم العثماني يحتملها كالوجه السابق، وهو واضح.

(١) مضت ص ٢٢.

(٢) بالأولى قرأ حمزة والكسائي، وقرأ الباقر بضم الكاف. انظر: المسوط لابن مهران ص ٢١٤.

(٣) مضت ص ٢٣.

وأما الوجه الرابع: - وهو الاختلاف بالنقص والزيادة - فمنه ما يوافق الرسم في بعض المصاحف، نحو قوله سبحانه في سورة التوبة: ﴿وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الْأَنْهَارُ﴾ [التوبة: ١٠٠]، وقُرئ: (بَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا) بزيادة لفظ: (من)، وهما قراءتان مُتواترتان^(١)، وقد وافقت كليهما رَسْم المصحف، بيد أن ذات الزيادة تُوافق رَسْم المصحف المكي؛ لأنَّ لفظ: (من) ثابتة فيه. أما حذفها فإنه يُوافق رَسْم غير المصحف المكي؛ حيث لم تثبت فيه، أي: من غير المصحف المكي.

ومن هذا الوجه ما لا يُوافق رَسْم المصحف بحال من الأحوال، نحو قوله سبحانه: ﴿وَكَانَ وِرَاءَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِيئَةٍ عَصَبًا ۗ﴾ [الكهف: ٧٩]، وقرأ ابن عباس هكذا: (يَأْخُذُ كُلَّ سَفِيئَةٍ صَالِحَةٍ عَصَبًا)^(٢) بزيادة كلمة: (صَالِحَةٍ)، فإنَّ هذه الكلمة لم تثبت في مصحف من المصاحف العثمانية، فهي مُخالفة لخط المصحف، [... فهي تحتمل أن تكون منسوخة، أو أنها من قبيل التفسير وليست من القراءة، والاحتمال الثالث: أن تكون من جُملة الأحرف السبعة التي تُرِكَت. والله أعلم.]

فتلخص مما ذكرنا أنَّ بعض هذا الوجه الرابع اشتملت عليه المصاحف، وبعضه لم تشتمل عليه. ...

وأما الوجه الخامس: - وهو الاختلاف بالتقديم والتأخير - فهو مثل سابقه، منه ما هو مُوافق لرَسْم المصحف، نحو قوله سبحانه: ﴿فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ وَعَدَا عَلَيْهِ حَقًّا﴾ [التوبة: ١١١]، قُرئ الفعل بالبناء للفاعل في الأول، وللمفعول في الثاني، وقُرئ بالعكس، وهما قراءتان مُتواترتان^(٣)، ولا يُخالف شيء منهما رَسْم المصحف.

(١) بالأولى قرأ الجمهور، وبالثانية قرأ ابن كثير. انظر: المسبوط ص ٢٢٨.

(٢) أخرجه البخاري (٣٤٠١). وطرفاه في: (٤٧٢٥، ٤٧٢٧)، ومسلم (٢٣٨٠).

(٣) مضت ص ٢٧.

ومنه ما خالف رَسْم المصحف، نحو قوله سبحانه: ﴿وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْمَوْتِ بِالْحَقِّ﴾ [ق: ١٩]، وقُرئ: (وجاءت سَكْرَةُ الْحَقِّ بِالْمَوْتِ)^(١)؛ فإنَّ هذه القراءة الثانية لا يَحْتَمِلُهَا رَسْم المصحف وإن كانت منقولة عن أبي بكر الصديق، وطلحة بن مُصَرِّف^(٢)، وزين العابدين - رضي الله عنهم -، لكنها لم تتواتر [... ففيها الاحتمالات الثلاثة السابقة] فلا يجوز القراءة بها، بخلاف القراءة الأولى؛ لأنها وافقت خط المصحف، واستقرت القراءة بها... ومثل ذلك قوله سبحانه: ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ﴾ [النصر: ١]، وقُرئ: (إذا جاء فَتْحُ اللَّهِ والنصر)^(٣). فالأولى هي التي وافقت الرَّسْم. والثانية لم تُوافقه. ...

وأما الوجه السادس: - وهو الاختلاف بالإبدال - فقد وافق بعضه رَسْم المصحف، وخالفه البعض أيضًا. مثال ما وافق الرَّسْم: قوله سبحانه: ﴿إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا﴾ [الحجرات: ٦]، وقُرئ: (فَتَبَيَّنُوا)^(٤). وهما قراءتان مُتواترتان، وتُوافق كلتاها رَسْم المصحف. ومثال الثاني: قراءة: (إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاْمُضُوا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ)^(٥)، وقراءة: (وَتَكُونُ الْجِبَالُ كَالصُّوْفِ الْمُنْفُوشِ)^(٦) فإنهما مخالفتان لرسم المصحف، [والكلام فيهما كما سبق] ...

وأما الوجه السابع: - وهو الاختلاف بسبب تباين اللهجات - فيوافق رَسْم المصحف مُوافقة تامة؛ لأنه اختلافٌ شَكْلِي لا يترتب عليه تَعْيِير جَوْهر الكلمة، وهو ظاهر. وتجد شواهد كثيرة في خط المصحف تدلُّ على بعض هذا النوع من الاختلاف نحو: ﴿هَلْ أَتَاكَ

(١) مضت ص ٢٦.

(٢) ابن عمرو بن كعب اليامي الهمداني الكوفي، الحافظ المقرئ المجدد، توفي في آخر سنة (١١٢ هـ). انظر: السير (١٩١/٥).

(٣) وهي قراءة مروية عن ابن عباس رضي الله عنهما. أخرجها أبو عبيد في الفضائل (٥٧٤)، وابن أبي داود في المصاحف ص ٩٢، وزاد السيوطي في الدر (٤٠٦/٦) نسبه لابن المنذر.

(٤) بالأولى قرأ الجمهور، وبالثانية قرأ حمزة والكسائي. انظر: المبسوط لابن مهران ص ١٨٠.

(٥) مضت ص ١٠.

(٦) مضت ص ١١.

حَدِيثُ مُوسَى ﴿١٥﴾^(١) [النازعات: ١٥]، فَإِنَّمَا رُسِمَتْ هَكَذَا بِيَاءٍ فِي الْفِعْلِ بَعْدَ التَّاءِ، وَبِقَلْبِ أَلْفٍ (موسى) ياء، ومن غير شكّل ولا إعجام.

8- الأقوال الأخرى:

وهَاكَ مَعْرُضًا عَامًّا تَشْهَدُ فِيهِ الْآرَاءُ الْأُخْرَى بِمَا لَهَا وَمَا عَلَيْهَا. رَأَيْنَا مِنْ وَاجِبِنَا أَنْ نَسْؤِقَهَا إِلَيْكَ، ثُمَّ نُؤَهِّئُهَا بَيْنَ يَدَيْكَ؛ كَيْلَا يَكُونَ مِنْهَا حَجْرٌ عَثْرَةٌ فِي طَرِيقِكَ إِلَى مَا اخْتَرْتَاهُ وَأَيَّدِنَاهُ.

القول الأول:

أَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ مُشْكَلٌ لَا سَبِيلَ إِلَى مَعْرِفَةِ مَعْنَاهُ الْمَقْصُودِ. وَشُبْهَتْهُ: أَنَّ لَفْظَ (أحرف) فِيهِ، جَمْعُ حَرْفٍ، وَالْحَرْفُ مُشْتَرَكٌ لَفْظِيًّا بَيْنَ مَعَانٍ كَثِيرَةٍ، وَالْمِشْتَرَكُ اللَّفْظِيُّ لَا يُدْرَى أَيُّ مَعَانِيهِ هُوَ الْمَقْصُودُ؟.

وَيُدْفَعُ هَذَا الرَّأْيُ: بِأَنَّ لَا تُسَلِّمُ مَا قَالَهُ عَلَى إِطْلَاقِهِ مِنْ أَنَّ الْمِشْتَرَكَ اللَّفْظِيَّ لَا يُدْرَى أَيُّ مَعَانِيهِ هُوَ الْمَقْصُودُ؟ بَلِ الْمِشْتَرَكُ اللَّفْظِيُّ يَدُلُّ عَلَى مَعْنَاهُ الْمَقْصُودِ مَتَى قَامَتْ قَرِينَةٌ تُعَيِّنُ ذَلِكَ الْمَعْنَى، تَقُولُ: نَظَرْتُ بِالْعَيْنِ الْمَجْرَدَةِ، وَشَرِبْتُ مِنْ عَيْنٍ زَيْدَةً. وَمَعْنَاهُمَا وَاضِحٌ غَيْرُ مُشْكَلٍ، مَعَ أَنَّ لَفْظَ (العَيْن) فِيهِمَا مُشْتَرَكٌ لَفْظِيًّا، وَلَكِنْ مَدْلُولُهُ يَتَعَيَّنُ فِي الْمِثَالِ الْأَوَّلِ أَنْ يَكُونَ جَارِحَةً الْإِنْسَانَ الْبَاصِرَةَ، وَمَدْلُولُهُ فِي الْمِثَالِ الثَّانِي يَتَعَيَّنُ أَنْ يَكُونَ نَابِعَةً الْمَاءِ الْجَارِيَةِ، وَذَلِكَ بِقَرِينَةِ لَفْظِ (نظرت) فِي الْمَعْنَى الْأَوَّلِ، وَلَفْظِ (شربت) فِي الثَّانِي.

وَعَلَى هَذَا الْبَابِ جَاءَ لَفْظُ: (أحرف) فِي الْحَدِيثِ الشَّرِيفِ؛ فَإِنَّ سِيَاقَ الرِّوَايَاتِ السَّابِقَةِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِالْحَرْفِ مَعْنَى مِنْ مَعَانِيهِ السَّابِقَةِ عَلَى التَّعْيِينِ، وَهُوَ الْوَجْهَ، وَأَنَّ الْأَحْرَفَ هِيَ الْأَوْجُهَ الَّتِي يَرْجِعُ إِلَيْهَا الْاِخْتِلَافُ فِي قِرَاءَةِ أَلْفَاظِ الْقُرْآنِ لَا مَعَانِيهِ. وَقَدْ قَامَ الدَّلِيلُ الْعَقْلِيُّ - وَهُوَ الْاسْتِقْرَاءُ - ... عَلَى أَنَّ هَذِهِ الْوَجُوهَ سَبْعَةٌ كَمَا أَسْلَفْنَا ...، وَتَذَكَّرُ الشَّاهِدَ الثَّامِنَ ... [على سبيل الخصوص].

(١) مضت ص ٢٤.

القول الثاني:

... أنّ لفظ (السبعة) في الحديث الشريف ليس مُراداً به حقيقة العدد المعروف، إنما هو كنايةٌ عن الكثرة في الآحاد، كما أنّ السبعين تُستعمل كنايةً عن الكثرة في العشرات، وكما أنّ السبعمئة تُستعمل كنايةً عن الكثرة في المئات. ويُدفع هذا بما قدّمناه في الشاهد الثاني، فارجع إليه. ...

القول الثالث والرابع:

أنّ المراد بالأحرف السبعة سبع قراءات. ويُدفع بأنه إذا كان المراد بهذا أنّ كل كلمة من كلمات القرآن تُقرأ سبع قراءات فذلك ممنوع؛ لأنه لا يُوجد في القرآن كلمة تُقرأ على سبعة أوجه إلا القليل. وإذا كان المراد أن غاية ما ينتهي إليه عدد القراءات في الكلمة الواحدة سبعة أحرف فهذا يصحّ أن يكون (قولاً رابعاً) كما قال السبكي، ثم هو غير مُسلم أيضاً؛ لأنّ في كلمات القرآن ما يُقرأ بطُرُق أكثر كما ورد أنّ كلمة: جُحْدُ دُجْ تُقرأ باثنين وعشرين وجهاً^(١). وأنّ كلمة: (أَفّ) فيها سبع وثلاثون لغة^(٢).

وإذا كان المراد أن الاختلاف في القراءات لا يخرج عن سبعة أوجه؛ فعلى صاحب هذا القول البيان، فإذا بيّنها بالوجه التي ذكرناها كان هذا القول مُتداخلاً معها، فلا يستقيم اعتباره قولاً مستقلاً برأسه. وبعض أكابر العلماء حاول أن يجعله مُتحدداً مع القول الذي اخترناه وما أشبهه، ولكنك قد علمت ما فيه.

القول [الخامس]:

أنّ المراد بالأحرف السبعة: وجوهٌ ترجع إلى كَيْفِيَّةِ النطق بالتلاوة من إدغام وإظهار، وتفخيم وترقيق، وإمالة وإشباع، ومد وقصر، وتشديد وتخفيف وتلين. وهو مدفوعٌ بأنه قد زاد فيما عدّه على سبعة.

(١) مضت ص ٢١.

(٢) مضت ص ٢١.

وإذا أجب بأن السبعة غير مُراد بها حقيقتها، وأنها مثلٌ في الكثرة؛ فقد علمت ما فيه. ثم إنَّ الأوجه التي ذكرها واحدًا واحدًا ترجع كلّها إلى نوع واحد: هو اختلاف اللهجات، وكيفيات النطق وحدها، فلا تشمل القراءات التي ترجع إلى اختلاف نفس الألفاظ بالإبدال، أو التقديم والتأخير، أو النقص والزيادة، ونحو ذلك، وفي هذا من القصور ما فيه. ...

القول [السادس]:

وهو أنّ المراد بالأحرف السبعة: أوجه من الألفاظ المختلفة في كلمة واحدة ومعنى واحد، وإن شئت فقل: سبع لغات من لغات العرب المشهورة في كلمة واحدة ومعنى واحد، نحو: هَلَمْ، وَأَقْبِلْ، وتعالَ، وَعَجِّلْ، وأسْرِعْ، وقَصِّدِي، ونحوي. فهذه ألفاظ سبعة معناها واحد؛ هو طلب الإقبال. وهذا القول منسوبٌ لجمهور أهل الفقه والحديث^(١)، منهم: سفيان، وابن وهب^(٢)، وابن جرير الطبري^(٣)، والطحاوي رحمهم الله^(٤). وحثهم ما جاء في حديث أبي بكره رحمه الله من قوله ﷺ: "كلّها شافٍ، كاف ما لم تُحْتَمِ آيةٌ عذابٍ برحمةٍ، ولا آيةٌ رحمةٍ بعذابٍ، نحو قولك: تعالَ وأقبلَ وهلمَّ، واذهبْ، وأسرعْ، وعجّلْ"^(٥). وما جاء في حديث أبي بن كعب رضي الله عنه أنه كان يقرأ: (كَلَّمَا أَضَاءَ لَهُمْ مَشَوْا فِيهِ، مَرُّوا فِيهِ، سَعَوْا فِيهِ)^(٦) ... وكان يقرأ: (لِلَّذِينَ آمَنُوا انظُرُونَا، أَمْهَلُونَا، أَجْرُونَا)^(٦).

ويُدْفَع هذا القول بوجوه:

- (١) انظر: التمهيد لابن عبد البر (٢٨١/٨)، إكمال المعلم للقاضي عياض (١٨٨/٣ - ١٨٩)، تفسير ابن كثير (٤٥/١) (طبعة طيبة)، فتح الباري (٢٦/٩)، الإتيان (١٣٤/١).
- (٢) عبد الله بن وهب بن مسلم القرشي الفهري، أبو محمد المصري الفقيه العابد، عُرض عليه القضاء فجنّ نفسه ولزم بيته. توفي سنة (١٩٧هـ). انظر: تهذيب الكمال (٢٧٧/١٦).
- (٣) تفسير ابن جرير (٥٧/١ - ٥٨).
- (٤) مشكل الآثار (١٨٨/٤، ١٩٠).
- (٥) تقدم ص ١٤. والزيادة التي في آخره وهي قوله: "نحو قولك: تعالَ وأقبل ... إلخ. لا تصح.
- (٦) ساقه الحافظ ابن عبد البر في التمهيد (٢٩١/٨) من طريق وراق عن ابن أبي نجيح عن مجاهد عن ابن عباس عن أبي رضي الله عنهما.

أحدها: أنّ ما دُكر في هذه الأحاديث ليس من قبيل حَصْر الأحرف السبعة فيها وفي نوعها وحده حتى يَصِح الاستدلال بها على ما ذهبوا إليه، بل هو - كما قال ابن عبد البر^(١) - من قبيل ضرب المثل للحروف التي نزل القرآن عليها، وأنها معانٍ مُتَّفِقٌ مَفْهُومها، مُخْتَلِفٌ مَسْمُوعها، لا يكون في شيء منها معنى وضدّه.

وكيف يكون المراد حَصْر الأحرف السبعة فيما ذكروه؟ على حين أنه يرجع إلى بعض نوع واحد من أنواع الاختلاف، وهو إبدال كلمة بأخرى أعمّ من أن يكون مُرَادِفٍ أو غير مُرَادِفٍ. ولا ريب أنّ مذهبهم المذكور يتلخّص في أنه إبدال كلمة بأخرى على شَرْط الترادف. وهذا بعض ذلك. فأين يذهبون بتلك الوجوه الأخرى وهي باقية إلى اليوم في القراءات المتواترة المكتوبة بين دفتي المصحف على ما بيّناه في المذهب المختار. فقَصُر الحروف السبعة على بعض ذلك النوع وحده فيه ما فيه من القصور الذي أوردنا عليه في الأقوال السابقة القاصرة، بل القصور هنا أشدُّ وأفحش؛ لأنه يرجع إلى بعض نوعٍ واحدٍ لا إلى نوعٍ كامل، بلة أنواعٍ مُتعدّدة!.

ثانيها: أنّ أصحاب هذا المذهب - على جلاله قدرهم، ونباهة شأنهم - قد وضعوا أنفسهم في مآزقٍ ضَيِّقٍ؛ لأن ترويحهم لمذهبهم اضطربهم إلى أن يتَوَرَّطوا في أمورٍ حَطَرها عظيم، إذ قالوا: إنّ الباقي الآن حرفٌ واحد من السبعة التي نزل عليها القرآن، أما الستة الأخرى فقد ذهبت ولم يُعَد لها وجود البتة. ونسوا... تلك الوجوه المتنوعة القائمة في القرآن على جبهة الدَّهْر إلى اليوم ...

القول [السابع]:

أنّ المراد بالأحرف السَّبْعَة سَبْع لغات من لغات العرب، بمعنى أنّ القرآن لا يخرج عن سبع لغات من لغات العرب، وهي لغة قريش، وهذيل، وثقيف، وهوازن، وكنانة، وتميم، واليمن، وهي أفصح لغات العرب.

(١) السابق (٢٨٣/٨).

قال بعضهم: هذا أصحُّ الأقوال وأولاها بالصواب، وهو الذي عليه أكثر العلماء، وصححه البيهقي^(١)، واختاره الأبهري^(٢)، واقتصر عليه صاحب القاموس^(٣).

وقال أبو عبيد: "ليس المراد أنّ كل كلمة تُقرأ على سبع لغات، بل اللغات السبع مُفَرَّقة فيه، فبعضه بلغة قريش، وبعضه بلغة هذيل، وبعضه بلغة هوازن، وبعضه بلغة اليمن وغيرهم. قال: وبعض اللغات أسعد به من بعض وأكثر نصيباً"^(٤).

وقيل في عدِّ القبائل السبع آراء أُخر.

ويُدفع هذا القول على جميع آرائه بأمرين:

أحدهما: أنّ في القرآن الكريم ألفاظاً كثيرة من لغات قبائل أُخرى غير السبعة التي عدّوها، مثل كلمة: (سَامِدُونَ) في قوله تعالى: ﴿وَأَنْتُمْ سَمِدُونَ﴾ [النجم: ٦١]، فإنّها بالحِمِّيَّة^(٥).

ومثل كلمة: (حَمْرًا) في قوله: ﴿إِنِّي أَرْزِقُ أَعْصِرَ حَمْرًا﴾ [يوسف: ٣٦]، فإنّها بلغة أهل عمان^(٦)؛ لأنهم يُسَمُّون العنب حَمْرًا - أي: حقيقة لا مجازًا - . ومثل كلمة: (تعلًا) في قوله

(١) الجامع لشعب الإيمان (٥٣٥/٣).

(٢) محمد بن عبدالله بن محمد بن صالح، أبو بكر الفقيه المالكي الأبهري، سكن بغداد، وابتعث إليه الرياسة في مذهب مالك، وكان فقيهاً محدثاً، أصولياً، مقرئاً، جمع بين القراءات وعلوم الإسناد، توفي سنة (٣٧٥هـ). انظر: تاريخ بغداد (٤٦٢/٥).

(٣) القاموس (مادة: الحرف) ص ١٠٣٣.

(٤) فضائل القرآن لأبي عبيد ص ٣٣٩، (بتصرف).

(٥) جاء ذلك عن ابن عباس رضي الله عنهما. أخرجه ابن جرير (٨٣/٢٧)، والبيهقي (٢٢٣/١٠). كما هو مروى عن عكرمة. رواه ابن أبي شيبة (٤٧١/١٠)، والبخاري تعليماً، كتاب التفسير، باب سورة النجم، (٦٠٤/٨)، ووصله الحافظ في التعليل (٣٢٢/٤). كما رواه ابن جرير (٨٣، ٨٢/٢٧). وذكره السيوطي في الدر (١٣٢/٦)، وزاد نسبه لسعيد بن منصور، وعبد بن حميد. كما جاء ذلك عن الشافعي رحمه الله. أخرجه البيهقي في أحكام القرآن (١٧٨/٢).

(٦) جاء ذلك عن الضحاك. رواه ابن جرير (١٩٢٧٤)، وابن أبي حاتم في التفسير (١١٦٠٠)، والنحاس في معاني القرآن (٤٢٦/٣). وأورده السيوطي في الدر (١٩/٤)، وزاد نسبه لابن المنذر.

تعالى: ﴿أَتَدْعُونَ بَعْلًا﴾ [الصفات: ١٢٥]، أي: ربًا، بلغة أزد شَنْوَةَ^(١). ومثل كلمة: (لا يَلْتَكُمُ) أي: لا ينقصكم، في قوله تعالى: ﴿لَا يَلْتَكُم مِّنْ أَعْمَالِكُمْ شَيْئًا﴾ [الحجرات: ١٤]، فإنها بلغة بني عبس^(٢).

ومثل كلمة (فبأؤوا) بمعنى: استوجبوا، في قوله تعالى: ﴿فَبَاءُوا بِعَصَبِ عَلَىٰ عَصَبٍ﴾ [البقرة: ٩٠]، فإنها بلغة جُرْهُم^(٣). ومثل كلمة (رَفَث) بمعنى: جماع، في قوله تعالى: ﴿فَلَا رَفَثَ﴾ [البقرة: ١٩٧]، فإنها بلغة مَدْحِج^(٤). ومثل كلمة (تَسِيمُونَ) بمعنى: تَرَعُونَ، في قوله تعالى: ﴿فِيهِ تَسِيمُونَ﴾ [النحل: ١٠]

فإنها بلغة حَنْعَم^(٥)، إلى غير ذلك.

وارجع إلى النوع السابع والثلاثين من إتقان السيوطي إن أردت المزيد^(٦).

وحسبك في هذا المقام ما نقله الواسطي^(٧) في كتابه الذي وضعه في القراءات العشر إذ يقول: " في القرآن من [اللغات خمسون لغة: لغة] قريش، وهذليل، وكنانة، وحَنَعَم، والحَزْرَج، وأشعر، ومُيمِر، وقيس عيلان، وجُرْهُم، واليمن، وأزدشَنْوَةَ، وكنندة، وقيم، وحمير، ومدنين، ولحَم، وسعد العَشِيرَةَ، وحَضْرَموت، وسُدُوس، والعمالقة، وأمار، وعَسَّان، ومَدْحِج، وخزاعة،

(١) جاء ذلك عن قتادة. أخرجه ابن أبي حاتم في التفسير (١٨٢٥١)، وذكره السيوطي في الدر (٢٨٦/٥)، وزاد نسبه لعبد الرزاق، وعبد بن حميد.

(٢) جاء ذلك عن ابن عباس رضي الله عنهما. وقد ذكره السيوطي في الدر (١٠٠/٦)، وعزاه للطستي في مسأله.

(٣) اللغات في القرآن لابن حسنون (٢٠/١)، الإتقان (٩٥/٢).

(٤) اللغات في القرآن لابن حسنون (٢١/١)، الإتقان (٩٧/٢).

(٥) انظر: الإتقان (٩٧/٢).

(٦) (٨٩/٢) (فيما وقع بغير لغة الحجاز).

(٧) أبو العز، محمد بن الحسين بن بُنْدَار القلانسي الواسطي، شيخ العراق، ومُقرئ الثراء بواسط، وُلد سنة (٤٣٥ هـ) بواسط، وتَصَدَّر للإقراء بها، ورجل إليه من الآفاق، له كتاب الإرشاد في القراءات العشر - وهو المقصود هنا -، وله كتاب الكفاية الكبرى، أكبر من الإرشاد. توفي سنة (٥٢١ هـ) بواسط. انظر: غاية النهاية (١٢٨/٢)، النشر (٨٦/١ - ٨٧).

وَعَطْفَان، وَسَبَّأٌ، وَعُمَان، وبنو حنيفة، وثلعب، وَطَيء، وعامر بن صَعَصَعَة، وأوس، ومزينة، وتقيف، وجذام، وبلبي، وعُدرة، وهوزان، والنمير، واليمامة" اهـ^(١)

ثانيهما: أنّ توجيه هذا المذهب بما قاله أبو عبيد يقتضي أن يكون القرآن أبعاضاً، منه ما هو بلغة قريش، ومنه ما هو بلغة هذيل، وهكذا. ولا شك أنّ ذلك غير مُحقق لحكمة التيسير الملحوظة للشارع الحكيم في نزول القرآن على سبعة أحرف؛ فإنّ هذا المذهب يستلزم أنّ كلّ شخص لا يمكنه أن يقرأ إلاّ البعض الذي نزل بلغته، دون البعض الذي نزل بلغته غيره. وهذا باطل من ناحية، ومُخالف للاختلاف الذي صوّرته لنا الروايات السابقة بين الصحابة في القراءة من ناحية أخرى؛ فإنّ المقروء فيها كان واحداً لا محالة، كسورة الفرقان بين عمر وهشام، وقد صوّب الرسول ﷺ قراءة كلّ من المختلفين، وكلاهما قرشي.

[ثم إن العلة التي من أجلها جمّع عثمان رضي الله عنه الناس على قراءة واحدة هي الاختلاف في القراءة - كما سيأتي - فلو كان الأمر على ما ذكره أصحاب هذا القول فكيف وقع الاختلاف، وماذا صنّع عثمان رضي الله عنه؟]

القول [الثامن]:

أنّ المراد بالأحرف السبعة سبع لغات من لغات قبائل مُضَر خاصة، وأنها مُتفرقة في القرآن، وأن تلك القبائل السبع هي: قريش، وكنانة، وأسد، وهذيل، وتميم، وضبة، وقيس. ويُردُّ هذا بما رددنا به سابقه، بل هذا أدنى إلى البطلان؛ لأنه أخصُّ مما قبله الذي دحضناه من جهة خصوصه، فكيف هذا؟ تلك ناحية. وثمة ناحية أخرى: وهي أنّ في قبائل مُضَر شواذٌ يُنزه عنها القرآن الكريم، مثل كَشَكَشَة قَيْس، وهي جعل كاف المؤنث شيئاً، فيقولون في قوله تعالى: ﴿ قَدْ جَعَلَ رَبُّكَ تَحْتَكِ سَرِيًّا ٢٤ ﴾ [مريم: ٢٤]، قد جعل رُبُّشِ تَحْتَشِ سَرِيًّا. ومثل تَمْتَمَة تميم الذين يجعلون السين تاءً فيقولون في الناس: (النات). مع أنّ هذه لغات لم يُحفظ منها شيء في القرآن الكريم.

القول [التاسع] إلى [السابع والثلاثين]:

(١) نقله السيوطي في الإتيان (١٠٢/٢).

أنّ المراد بالأحرف السبعة التي نزل عليها القرآن سبعة أصناف في القرآن. وأصحاب هذه الأقوال يختلفون في تعيين هذه الأصناف، وفي أسلوب التعبير عنها: ...

فمنهم مَنْ يقول: إنها أمر ونهي، وحلال وحرام، ومُحكّم ومُتشابه، وأمثال.

ومنهم مَنْ يقول: إنها وعد ووعيد، وحلال وحرام، ومواعظ، وأمثال، واحتجاج.

ومنهم مَنْ يقول: إنها مُحكّم ومتشابه، وناسخ ومنسوخ، وخصوص وعموم، وقَصَص.

ومنهم مَنْ يقول: إنها لفظ عام أُريد به العام، ولفظ خاص أُريد به الخاص، ولفظ عام أُريد به الخاص، ولفظ خاص أُريد به العام، ولفظ يُسْتَعْنَى بتنزيله عن تأويله، ولفظ لا يَعْلَم فقهه إلا العلماء، ولفظ لا يَعْلَم معناه إلا الراسخون في العلم.

ومنهم مَنْ يقول: إنها إظهار الربوبية، وإثبات الوجدانية، وتعظيم الألوهية، والتعبد لله، ومُجانبة الإِشراك، والترغيب في الثواب، والترهيب من العقاب.

ومنهم مَنْ يقول: إنها المطلق والمقيد، والعام والخاص، والنص والمؤوّل، والناسخ والمنسوخ، والاستثناء وأقسامه.

ومنهم مَنْ يقول: إنها الحذف، والصلة، والتقديم والتأخير، والاستعارة، والتكرار، والكناية، والحقيقة والمجاز، والمجمل والمفسّر، والظاهر، والغريب.

ومنهم مَنْ يقول سوى ذلك كلّه، غير أنّها من هذا الطراز، أو من طراز ما سبق في الأقوال الأخرى، حتى أكمل بها بعضهم عدّة الأقوال أربعين قولاً.

9- ردود إجمالية لهذه الأقوال الأخيرة:

والكل مردود رَدًّا إجماليًّا بما يأتي:

أولاً: أنّ سياق الأحاديث السابقة لا يُنطبق على هذه الأقوال بحال، فإنّ هذه الأصناف التي عيّنوها لا يتأتّى الاختلاف فيها بسبب القراءة. والاختلاف الذي نقلته الروايات السابقة تدل تلك الروايات نفسها على أنه ما كان إلا بسبب القراءة، فتعيّن أن يكون مرّجه التلقّف وكيفية النطق، لا تلك الأصناف والأنواع التي سردوها في معرض الآراء. انظر الشاهد الثامن من شواهدنا الماضية إن شئت.

ثانياً: أنه لا يُوجد لهم سندٌ صحيحٌ يدلُّ على حصر الأحرف السبعة التي نزل عليها القرآن فيما بينه. وما يكون لنا أن نقبل رأياً غير مُدلل ولا مُؤيّد بحجة.

ثالثاً: أنّ التوسعة الملحوظة للشارع الرحيم في نزول القرآن على الأحرف السبعة لا تتحقّق فيما ذكره من تلك الأصناف والأنواع.

رابعاً: أنّ بعض تلك الآراء تُلاحظ عليها أنها زادت على السبعة فيما ذكرته من الأصناف والأنواع. فإما أن تكون أخطأت في العدّ من أول الأمر، وإما أن تكون مُتأثرةً بفكرة أن لفظ السبعة كناية لا حقيقة، وقد علمت فيما سبق ما فيه من خطأ - أيضاً - راجع الشاهد الثاني من شواهدنا الآنفة إن أردت.

خامساً: أنّ أكثر ما ذكره في تلك الآراء والأصناف يتداخل بعضه في بعض، ويُشبهه بعضه بعضاً، فمن المتعيّن اعتبارها أقوالاً مستقلةً.

نقل السيوطي^(١) عن الشرف المرسي^(٢) أنه قال: "هذه الوجوه أكثرها مُتداخلة ولا أدري مُستندها، ولا عمّن نُقلت؟ ولا أدري لم خصّ كل واحد منهم هذه الأحرف السبعة بما ذكر؟ مع أنّها كلّها موجودة في القرآن، فلا أدري معنى التخصيص!! ومنها أشياء لا أفهم معناها

(١) الإيقان (١٤١/١) (بتصرف يسير).

(٢) شرف الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد بن أبي الفضل السلمي المرسي الأندلسي، المُفَسِّر المَحَدِّث النحوي المالكي، وُلِدَ بمرسية، وسافر ورحل إلى كثير من البلاد، وكان كثير الحج، وجمع كثيراً من الكتب، وكان صاحب زهد وعبادة وورع. توفي سنة (٦٥٥هـ). انظر: السير (٣١٢/٢٣).

على الحقيقة. وأكثرها مُعارضٍ لحديث عمر وهشام بن حكيم الذي في الصحيح؛ فإنهما لم يختلفا في تفسيره ولا أحكامه، وإنما اختلفا في قراءة حروفه.

وقد ظنَّ كثير من العوام أن المراد بها القراءات السبع، وهو جهل قبيح" اهـ. ...

[وقفة أخيرة: قد يتوهم بعض العامة - كما في النقل السابق -] ... أنه لا

معنى للأحرف السبعة التي نزل بها القرآن إلا تلك القراءات السبع المنقولة عن الأئمة السبعة المعروفين عند القُرَّاء.

والجواب: أنّ هذه شبهة تُعرض كثيراً للعامة ومن في حُكْمهم ممن لم يأخذوا من علوم القرآن والحديث بحظ ولا نصيب؛ فإنّ ذلك المعنى الذي زعموه غير صحيح من وجهين:

أحدهما: أنّ الأحرف التي نزل بها القرآن أعمُّ من تلك القراءات المنسوبة إلى الأئمة السبعة القراء عمومًا مطلقًا، وأنّ هذه القراءات أخصُّ من تلك الأحرف السبعة النازلة خصوصًا مطلقًا؛ ذلك لأنّ الوجوه التي أنزل الله عليها كتابه تَنَتَّظَم كل وجهٍ قرأ به النبي ﷺ، وأقرأه أصحابه، وذلك يَنَتَّظَم القراءات السبع المنسوبة إلى هؤلاء الأئمة السبعة القراء، كما يَنَتَّظَم ما فوقها إلى العشرة، وما بعد العشرة، وما كان قرآنًا ثم نُسخ ولم يصل إلى هؤلاء القُرَّاء جميعًا؛ ولهذا نصوا في المذهب المختار على أنه يشمل كلَّ وجوه القراءات صحيحها وشاذّها ومنكرها كما سبق.

ثانيهما: أنّ السَّبْعَةَ لم يكونوا قد حُلِّقُوا ولا وُجِدُوا حين نَطَقَ الرسول ﷺ بهذا الحديث الشريف. ومُحالٌ أن يُفرض الرسول على نفسه وعلى أصحابه ألا يقرؤوا بهذه الأحرف السبعة النازلة إلا إذا علموا أنّ هؤلاء القراء السبعة قد اختاروا القراءة بها، على حين أنّ بين العَهْدَيْن [مدة طويلة] ...! وعلى حين أنّ هؤلاء القراء وسواهم إنما أخذوا عن النبي ﷺ من طريق أصحابه ومن أخذ عنهم إلى أن وصلوا إليهم. [فهذا القول] ... يستلزم الدَّور^(١) الباطل [فهو] باطل.

(١) الدَّور: هو تَوْفُّق كل واحد من الشَّيْئَيْن على الآخر. انظر: الكلبيات للكفوي ص ٤٤٧.

ويستلزم - أيضاً- أن يبقى قول الرسول ﷺ: " إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ أَنْزَلَ عَلَيَّ سَبْعَةَ أَحْرَفٍ " عارياً عن الفائدة، غير نافذ الأثر، حتى يُؤكّد القراء السبعة المعروفون، وتؤخذ القراءة عنهم. وذلك باطل - أيضاً- يُكذبه الواقع من قراءة النبي - صلوات الله وسلامه عليه -، وقراءة أصحابه وتابعيه بالأحرف السبعة من قبل أن يُولد القراء السبعة المعروفون. قال المحقق ابن الجزري: ... ["مع إجماعهم ... على أنه لا يجوز أن يكون المراد هؤلاء السبعة القراء المشهورين - وإن كان يظنه بعض العوام -؛ لأن هؤلاء السبعة لم يكونوا حُلقوا ولا وُجدوا. وأول من جمع قراءتهم: أبو بكر بن مجاهد في أثناء المائة الرابعة" اهـ]^(١).

(١) النشر (٢٤/١). وقد نقل الزقاني في الأصل كلاماً في هذا المعنى نسبة لابن الجزري، والواقع أنه ليس من كلامه، وإنما كان ابن الجزري قد نقله من إسماعيل ابن إبراهيم القراب، كما في النشر (٤٦/١). وأما كلام ابن الجزري نفسه فهو ما أثبتّه أعلاه.

فهرس المصادر

- ◆ الإبانة عن معاني القراءات: مكى بن أبى طالب القيسى، تحقيق: محىى الدين رمضان، دار المأمون للتراث، دمشق، الطبعة الأولى، (١٣٩٩هـ).
- ◆ إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة: أحمد بن أبى بكر البوصيرى، تحقيق: ياسر بن إبراهيم وزملائه، دار الوطن للنشر، الرياض، الطبعة الأولى، (١٤٢٠هـ).
- ◆ الإتحاف في علوم القرآن: عبد الرحمن بن أبى بكر (جلال الدين السيوطى)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، (١٤٠٧هـ).
- ◆ الآثار: يعقوب بن إبراهيم الأنصارى، تحقيق: أبو الوفا، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ◆ الأحرف السبعة للقرآن: أبو عمرو الدانى، تحقيق: عبدالمهيمن طحان، مكتبة المنارة، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، (١٤٠٨هـ).
- ◆ الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان: على بن بلبان الفارسى، تقديم وضبط: كمال يوسف الحوت، توزيع: دار الباز، مكة المكرمة، ط. دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، (١٤٠٧هـ).
- ◆ أحكام القرآن: محمد بن إدريس الشافعى، (جمع البيهقى)، تعليق: عبدالغنى عبدخالق، مكتبة الخانجى، القاهرة، الطبعة الثانية، (١٤١٤هـ).
- ◆ الإحكام في أصول الأحكام: على بن حزم الأندلسى، الناشر: زكريا على يوسف، مطبعة العاصمة، القاهرة.
- ◆ الإصابة في تمييز الصحابة: أحمد بن على ابن حجر، دار إحياء التراث العربى.
- ◆ الأعلام: خير الدين الزركلى، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الخامسة، (١٩٨٠م).
- ◆ إكمال المعلم بفوائد مسلم: القاضى عياض، تحقيق: يحيى إسماعيل، طبع: دار الوفاء، مصر، الطبعة الأولى، (١٤١٩هـ).

- ◆ الأم: محمد بن إدريس الشافعي. تصحيح: محمد زهري النجار، دار المعرفة، بيروت.
- ◆ الانتصار للقرآن: القاضي أبو بكر الباقلاني، تحقيق: محمد عصام القضاة، دار الفتح، عمّان، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى، (١٤٢٢هـ).
- ◆ البحر المحيط في التفسير: محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر - بيروت، الطبعة (١٤٢٠).
- ◆ البرهان في علوم القرآن: محمد بن بهادر الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، طبعة دار المعرفة، بيروت.
- ◆ بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز: محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، بيروت.
- ◆ تاريخ المدينة لابن شبة: عمر بن شبة، تحقيق: فهمي محمد شلتوت، طبع على نفقة: السيد حبيب محمود أحمد، جدة، (١٣٩٩هـ).
- ◆ تاريخ بغداد: أحمد بن علي الخطيب البغدادي، نشر: دار الكتاب العربي، بيروت.
- ◆ تأويل مشكل القرآن: عبدالله بن مسلم بن قتيبة المروزي. تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- ◆ التبيان لبعض المباحث المتعلقة بالقرآن على طريق الإتيان: طاهر الجزائري، مطبعة المنار، مصر، الطبعة الأولى، (١٤٠٥هـ).
- ◆ تسمية ما روي عن الفضل بن دكين لأبي نعيم الأصبهاني: أبو نعيم أحمد بن عبدالله الأصبهاني، تحقيق: عبدالله بن يوسف الجديع، مطابع الرشيد، المدينة النبوية، الطبعة الأولى، (١٤٠٩هـ).
- ◆ التعليقات الحسان على صحيح ابن حبان وتمييز سقيمه من صحيحه، وشاذه من محفوظه: محمد ناصر الدين الألباني، دار باوزير للنشر والتوزيع، جدة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.

- ◆ تعليق التعليق على صحيح البخاري: ابن حجر العسقلاني، تحقيق: سعيد القزبي، المكتب الإسلامي، دار عمار، الطبعة الأولى، (١٤٠٥هـ).
- ◆ تفسير ابن أبي حاتم: عبدالرحمن بن أبي حاتم الرازي، تحقيق: أسعد محمد الطيب، مكتبة نزار مصطفى - المملكة العربية السعودية، الطبعة الثالثة، ١٤١٩هـ.
- ◆ تفسير الطبري (جامع البيان عن تأويل آي القرآن): محمد بن جرير الطبري، تحقيق: محمود شاكر^١.
- ◆ تفسير القرآن العظيم: الحافظ ابن كثير، دار المعرفة، بيروت، (١٤٠٢هـ).
- ◆ التفسير الكبير: فخر الدين الرازي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثالثة.
- ◆ التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد: يوسف بن عبدالله بن محمد بن عبدالبر، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب.
- ◆ تهذيب التهذيب: أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، دار الفكر، بيروت، الأولى، (١٤٠٤هـ).
- ◆ تهذيب الكمال في أسماء الرجال: جمال الدين المزي، تحقيق: بشار عواد، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، (١٤٠٠هـ).
- ◆ جامع الأصول في أحاديث الرسول: المبارك بن محمد بن الأثير الجزري، تحقيق: عبدالقادر الأرئووط، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية، (١٤٠٣هـ).
- ◆ الجامع لأحكام القرآن: محمد بن أحمد القرطبي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (١٩٦٧م).
- ◆ الجامع لشعب الإيمان: أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: عبدالعلي عبدالحميد حامد، الدار السلفية، الهند، الطبعة الأولى، (١٤٠٨هـ).

١ ملحوظة: اعتمدت الطبعة التي حققها محمود شاكر، الناشر: دار المعارف بمصر، الطبعة الثانية. ولما كانت تنتهي عند آية (٢٧) من سورة إبراهيم، اعتمدت فيما بعد ذلك طبعة الحلبي بمصر، وهي الطبعة الثالثة للكتاب (عام ١٣٨٨هـ).

- ◆ حجة القراءات: عبدالرحمن بن محمد بن زنجلة، تحقيق: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الرابعة، (١٤٠٤هـ).
- ◆ الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت.
- ◆ الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: أحمد بن يوسف السمين الحلبي، تحقيق: أحمد الخراط، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، (١٤٠٦هـ).
- ◆ الدر المنثور في التفسير بالمأثور: جلال الدين السيوطي، دار الفكر، بيروت.
- ◆ زاد المسير في علم التفسير: جمال الدين ابن الجوزي، المكتب الإسلامي، الطبعة الثالثة، (١٤٠٣هـ).
- ◆ الزيادة والإحسان في علوم القرآن: محمد بن أحمد بن عقيلة، مركز البحوث والدراسات، جامعة الشارقة، الطبعة الأولى، (١٤٢٧هـ).
- ◆ سلسلة الأحاديث الصحيحة: ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت.
- ◆ سنن الترمذي: محمد بن عيسى الترمذي، تحقيق: أحمد بن محمد شاكر، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، الطبعة الثانية، (١٣٩٨هـ).
- ◆ السنن الصغرى: أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: عبدالمعطي قلعجي، الناشر: جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي، الطبعة الأولى، (١٤١٠هـ).
- ◆ السنن الكبرى: أحمد بن الحسين البيهقي، توزيع: مكتبة المعارف، طبع: دار المعرفة، لبنان.
- ◆ سنن سعيد بن منصور: سعيد بن منصور الخرساني، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، الدار السلفية، الهند، الطبعة الأولى، (١٤٠٣هـ).
- ◆ سير أعلام النبلاء: شمس الدين الذهبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، (١٤٠٤هـ).

- ◆ شرح السنة: الحسين بن مسعود البغوي، تحقيق: زهير الشاويش، شعيب الأرنؤوط، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، (١٣٩٠هـ).
- ◆ شرح مشكل الآثار: أحمد بن محمد الطحاوي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، (١٤١٥هـ).
- ◆ صحيح ابن حبان: محمد بن حبان البستي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، (١٤٠٨هـ).
- ◆ صحيح البخاري: محمد بن إسماعيل البخاري (مع فتح الباري)، ينظر المعلومات عند فتح الباري.
- ◆ صحيح الجامع الصغير وزيادته: ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثالثة، (١٤٠٢هـ).
- ◆ صحيح مسلم: مسلم بن الحجاج القشيري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، المكتبة الإسلامية للطباعة والنشر، استانبول.
- ◆ غاية النهاية في طبقات القراء: محمد بن محمد ابن الجزري، مكتبة ابن تيمية.
- ◆ فتح الباري شرح صحيح البخاري: أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني. ترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي، تصحيح: محب الدين الخطيب، توزيع: دار الباز للنشر والتوزيع، مكة المكرمة، طبع دار المعرفة، بيروت.
- ◆ فضائل القرآن ومعالمه آدابه: أبو عبيد القاسم بن سلام الهروي، تحقيق: مروان العطية، ومحسن خرابة، وفاء تقي الدين، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، ١٤٢٠ هـ.
- ◆ فضائل القرآن: إسماعيل بن عمر بن كثير، مكتبة ابن تيمية، الطبعة الأولى، (١٤١٦هـ).
- ◆ فنون الأفنان في عيون علوم القرآن: عبدالرحمن بن الجوزي، تحقيق: حسن ضياء الدين عتر، دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة الأولى، (١٤٠٨هـ).

- ◆ القاموس المحيط: محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، تحقيق: مكتب تحقيق التراث بمؤسسة الرسالة، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، (١٤٠٦هـ).
- ◆ قواعد التفسير (جمعًا ودراسة): خالد بن عثمان السبت، دار ابن عفان، الطبعة الأولى، (١٤١٧هـ).
- ◆ الكشف والبيان: أحمد بن محمد الثعلبي، تحقيق: أبو محمد بن عاشور، مراجعة وتدقيق: نظير الساعدي دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، (١٤٢٢هـ).
- ◆ الكليات "معجم في المصطلحات والفروق اللغوية": أيوب بن موسى الحسيني الكفوي، تحقيق: عدنان درويش، محمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، (١٤١٢هـ).
- ◆ كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال: علي المتقي بن حسام الدين الهندي البرهان فوري. ضبطه: بكرى حياني، صححه: صفوة السقا، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الخامسة، (١٤٠٥هـ).
- ◆ اللغات في القرآن: عبدالله بن الحسين بن حسنون، تحقيق: صلاح الدين المنجد، مطبعة الرسالة، القاهرة، الطبعة الأولى، (١٣٦٥هـ).
- ◆ المبسوط في القراءات العشر: أحمد بن الحسين بن مهران، تحقيق: سبيع حمزة، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
- ◆ مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: علي بن أبي بكر الهيثمي، العجابت تحقيق: حسام الدين القدسي، مكتبة القدسي، القاهرة، (١٤١٤هـ).
- ◆ المجموع شرح المهذب: محي الدين النووي، دار الفكر، بيروت.
- ◆ المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: علي النجدي وزملائه، طبع: لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، (١٣٨٦هـ).
- ◆ المختار من كنوز السنة (شرح أربعين حديثًا): محمد عبدالله دراز، دار الأنصار، القاهرة، الطبعة الثانية، (١٣٩٨هـ).

- ◆ مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع: ابن خالويه، مكتبة المتنبي، القاهرة.
- ◆ المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالقرآن العزيز: أبو شامة، تحقيق: طيار آلي قولاج، (١٣٩٥هـ).
- ◆ المزهري في علوم اللغة وأنواعها: جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أحمد جاد المولى، وزملائه، دار إحياء الكتب العربية، (الحلي).
- ◆ مستخرج أبي عوانة: أبو عوانة يعقوب بن إسحاق النيسابوري الإسفراييني، تحقيق: أيمن بن عارف الدمشقي، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى، (١٤١٩هـ).
- ◆ المستدرک علی الصحیحین: محمد بن عبدالله الحاكم النيسابوري، توزيع: دار الباز، مكة المكرمة.
- ◆ مسند أبي داود الطيالسي: سليمان بن داود بن الجارود (أبو داود الطيالسي)، دار المعرفة، بيروت.
- ◆ مسند الإمام أحمد: أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، المكتب الإسلامي، بيروت.
- ◆ المصاحف: عبدالله بن أبي داود السجستاني، دار الكتب العلمية، بيروت، توزيع: دار الباز للنشر والتوزيع، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، (١٤٠٥هـ).
- ◆ مصنف ابن أبي شيبة: عبد الله بن محمد بن أبي شيبة، تحقيق: عبد الخالق الأفغاني، نشر: إدارة القرآن والعلوم الإسلامية، كراتشي، (١٤٠٦هـ).
- ◆ المصنف: عبدالرزاق بن همام الصنعائي، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، توزيع: المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، (١٤٠٣هـ).
- ◆ معاني القرآن الكريم: أحمد بن محمد النحاس، تحقيق: محمد علي الصابوني، مطبوعات مركز إحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، (١٤٠٨هـ).

١ ملحوظة: هذه الطبعة هي المعتمدة، وأما الطبعة الأخرى التي تم العزو إليها في بعض الإحالات - مع الإشارة إليها - فهي بتحقيق: عبدالله التركي وزملائه، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، عام (١٤٢٠هـ).

- ◆ معاني القرآن: يحيى بن زياد الفراء، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، وزميله، دار السرور.
- ◆ المعجم الأوسط: أبو القاسم الطبراني، تحقيق: محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى.
- ◆ المعجم الكبير: سليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق: حمدي السلفي، الطبعة الثانية، (١٤٠٥هـ).
- ◆ مغاني الأخيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار: محمود بن أحمد العيني، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، (١٤٢٧هـ).
- ◆ المغني (مع الشرح الكبير): عبد الله بن أحمد ابن قدامة، دار الكتاب العربي، بيروت، (١٣٩٢هـ).
- ◆ موطأ الإمام مالك: مالك بن أنس الأصبحي، رواية يحيى بن يحيى الليثي، دار النفائس، بيروت، الطبعة الخامسة، (١٤٠١هـ).
- ◆ النشر في القراءات العشر: محمد بن محمد ابن الجزري، تحقيق: علي محمد الضباع، دار الكتاب العربي، بيروت.
- ◆ النهاية في غريب الحديث والأثر: علي بن محمد ابن الأثير، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، محمد محمود الزاوي، محمد محمود الطناحي، المكتبة الإسلامية.
- ◆ الوسيلة إلى كشف العقيلة: علي بن محمد السخاوي، تحقيق: مولاي محمد الإدريسي الطاهري، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤٢٤هـ.

بحث
أثر الأحرف السبعة في التفسير

الأستاذ الدكتور أحمد خالد شكري
كلية الشريعة - الجامعة الأردنية

المقدمة

الحمد لله الذي أنزل كتابه بأحرف سبعة، والصلاة والسلام على نبينا محمد المرسل بأفضل شرعة، وعلى آله وصحبه ومن تبعه، ومن سار على دربهم بإحسان ورفعة، إلى يوم النفخ في الصور حيث يبعث من سمعه، ويُجزى الخلق على أعمالهم بالعدل والشفعة. ما يزال موضوع الأحرف السبعة فيّاضاً، فمع كل ما دار حوله من بحوث وكتب ومؤلفات^١ وأقيمت ندوات تبقى الحاجة قائمة إلى البحث فيه، وسير غور معانيه، والتنقيب في دقائقه ولطائفه الكثيرة، ومن أولى الناس بالبحث في هذا الموضوع المتخصصون في علوم القرآن وقراءاته، فهو ميدان علمهم وعملهم، ومن هنا يأتي تنظيم هذا المؤتمر في قسم التفسير والحديث بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية في جامعة الكويت بهدف جمع جهود عدد من المتخصصين في هذا الموضوع، في محاولة جادة لتبيين العلاقة الوثيقة والصلة القائمة بين

^١ من المؤلفات التي خصت الأحرف السبعة تحديداً بالبحث:

أ- معاني الاحرف السبعة لأبي الفضل عبد الرحمن بن أحمد الرازي (ت ٤٥٤هـ) تحقيق: د. حسن ضياء الدين عتر، الناشر: دار النوادر، ط الأولى، ٢٠١٢م، وليس هو كتاب اللوامح أو اللوائح المشهور لأبي الفضل الرازي كما ترجح لمحقق الكتاب (ص ١٤٤-١٥١).

ب- الأحرف السبعة ومنزلة القراءات منها، للدكتور حسن ضياء الدين عتر، دار البشائر الإسلامية، ط الأولى، ١٩٨٨م.

ج- نزول القرآن على سبعة أحرف، للشیخ مناع القطان، مكتبة وهبة، ط الأولى ١٩٩١م.

د- الأحرف القرآنية السبعة، للدكتور عبد الرحمن المطرودي، دار عالم الكتب، ط الأولى، ١٩٩١م.

هـ - حديث الأحرف السبعة دراسة لإسناده ومنتنه واختلاف العلماء في معناه وصلته بالقراءات القرآنية، للدكتور عبد العزيز بن عبد الفتاح القارئ، دار النشر الدولي، ط الأولى، ١٤١٢هـ، ١٩٩٢م.

و- الأحرف السبعة وارتباطها بالقراءات، فتحي بن الطيب خماسي، دار المعرفة، ط الأولى ١٩٩٥م.

ز- القرآن والقراءات والأحرف السبعة؛ الحقيقة، العلاقة، صحة النقل، للأستاذ الدكتور عبد الغفور محمود مصطفى جعفر، وهو في الأصل أطروحة دكتوراه في جامعة الأزهر، ط الأولى ١٩٩٦ بدون ذكر اسم الناشر.

ح- القراءات والأحرف السبعة، للشیخ محمد فهد خاروف، دار العلوم الإنسانية، دمشق، ط الأولى، ١٩٩٦م.

كما بحثه في كتب علوم القرآن والقراءات وغيرها كثير من العلماء يصعب حصرهم.

الأحرف السبعة وعلم القراءات ورسم المصحف وتفسير القرآن الكريم وتدبره، ورد الشبهات قديمها وحديثها عن هذا الموضوع.

ويسرني أن أكون أحد المشاركين في هذا المؤتمر وأشرف بمرافقة ثلة من أهل العلم في هذا الميدان الطيب الكريم.

وأغتتم الفرصة لأتوجه بوافر الشكر للإخوة الأفاضل، رئيس قسم التفسير والحديث، وعميد كلية الشريعة، ورئيس جامعة الكويت، وسائر الكرام أهل العلم والفضل الذين لهم دور في إقامة هذا المؤتمر وإنجاحه، وأتوجه إلى الله تعالى بالدعاء أن يتقبل منا جميعا وأن يرينا الحق حقا ويرزقنا اتباعه، وأن يجزي الجميع خير الجزاء وأتمه وأبرّه.

عمّان في

١٤٣٩/٢/٢٢ هـ

الموافق ٢٠١٧/١١/١١ م

المبحث الأول حول الأحرف السبعة

حين توجد موضوعات لا يتوقف البحث فيها والجدل والنقاش حولها، فإنها تنتج إثراء كبيرا في عالم البحث العلمي، إذ تكثر جلسات الحوار، وتنوع الأساليب والوسائل التي يسلكها أصحاب كل رأي سعيا منهم لتدعيم الرأي وتثبيتته والتأكيد على أنه الأصح والأصوب، ويسعى كل فريق إلى ترجيح قوله وحشد الأدلة له وإبطال القول الآخر ومناقشته وأدلته علميا وموضوعيا، ومواصلة البحث عن دليل أو شبهة دليل لتأكيد التوجه والرأي الذي يميل إليه.

وموضوع الأحرف السبعة من الموضوعات التي كثر وتواصل البحث فيها، وكلما تعمق المرء في بحثه ظهر له من الجديد والمؤثر شيء أو أشياء، ومن هنا لا يعجب أحدنا وهو يقرأ العبارة المشهورة عن ابن الجزري: "ولا زلت أستشكل هذا الحديث وأفكر فيه وأمعن النظر من نيف وثلاثين سنة"^١، ويُلحظ كذلك التردد والاضطراب وعدم الوصول إلى قول حاسم عند عدد ممن بحث وكتب في معنى الأحرف السبعة.

ومن أسباب صعوبة الحسم في الموضوع أن الأحرف السبعة لم تعد موجودة كما كانت وقت نزولها وعندما كانت ترد في الأحاديث، فمن كان في ذلك الوقت يسمع المصطلح يتصور معناه فوراً لأنه شيء واقعيٌّ بالنسبة له، ولكنه يحتاج ممن حضر بعد إلى إعمال الفكر والتأمل ومحاولة تصور ماهية الأحرف، فلم تعد الأحرف متباينة منفصلة متميزة، ولعل من أجدى الوسائل للوقوف على المعنى الدقيق للحديث الرجوع إلى أقدم النصوص والأقوال في هذا المجال، فكلما اقتربت من الصورة أمكنك وصفها بدقة، ولقد كان لكثرة الأقوال وتنوعها أثر في حصول الحيرة والتردد لمن يبحث في معنى الأحرف السبعة.

^١ النشر في القراءات العشر، لابن الجزري ١/٢٦.

وسبق لي الكتابة في هذا الموضوع وتدرسه سنوات عديدة، وفي كل مرة أعود فيها إليه أكتشف جديدا ويخطر في بالي شيء لم يسبق حصوله، ومما أكثر من ترداده به في هذا المجال: إن الأقوال الكثيرة في معنى الأحرف السبعة ينبغي تقسيمها ابتداءً إلى أقوال معتبرة محتملة تدرس وتبحث، وإلى أقوال بعيدة غريبة ضعيفة ظاهرة البطلان، فهذه لا داعي للتعب في البحث عنها وتكبد عناء مناقشتها، والأقوال المعتبرة بينها تداخل في عدة جوانب، يؤدي أحيانا إلى الالتباس وعدم تمييز بعضها عن بعض، وجرى من عادي تقسيم الحديث عنها إلى: وصف القول وتبينه وتوضيحه بدقة، وتحديد من قال بهذا القول من أهل العلم، وأدلته، والمآخذ عليه وما وجه إليه من نقد، والموازنة بينه وبين سائر الأقوال، ومآل الأحرف على هذا القول هل هي باقية أو تركت، وهل هي ثابتة في المصاحف أو لا، وإن تفصيل الأقوال بهذه الصورة يؤدي إلى استيعابها وتصور المسألة بشكل جيد.

ولما كانت أوراق أخرى في هذا المحفل العلمي مخصصة للبحث في معنى الأحرف وبيانها، فإني لن أطيل في هذه المسألة، وأقتصر على تسجيل نقاط محددة، مع بيان أن القول الذي سأسير عليه في البحث هو الذي يرى أن ما بقي من الأحرف السبعة يدخل فيه كثير مما يوصف الآن بالشذوذ من أوجه القراءة، وقد وجدت كثيرا من أهل العلم قديما وحديثا عليه، حيث يمثلون لمعنى الأحرف بأوجه قراءات شاذة، كما فعل أبو الفضل الرازي، وابن الجزري، وغيرهما^١.

وبناء عليه تنقسم أوجه القراءة إلى ما صح سنده تواترا أو شهرة واستفاضة ووافق الرسم واللغة وهو ما اصطلاح على أنه ما في القراءات العشر بقسميها الكبرى والصغرى، وهو مما بقي من الأحرف السبعة سواء كان من حرف واحد أو من جملة الأحرف، وإلى الذاهب أو المتروك من الأحرف والمقصود ما اختلف فيه شرط أو أكثر من شروط قبول القراءة، وقد يكون

^١ معاني الأحرف السبعة لأبي الفضل الرازي، ص ٣٠٤-٣٠٧ و٣٣٨، والنشر لابن الجزري ٢٧-٢٩ و٤٧، والإنقان في علوم القرآن للسيوطي ١/٣١٢-٣٢٠ ط مجمع الملك فهد بالمدينة النبوية، وبعض ما ذكره في هذه المواضع نقلا عن غيرهم دون تعليق عليه.

بعض ما يرد في البحث من أوجه القراءة معدودا من الأحرف على رأي أو قول فيها، وقد يكون من التفسير، بإبدال لفظ مكان آخر أو بزيادة ألفاظ، أو مما انتقل من الصحة إلى الشذوذ بسبب قلة رواته مع الوقت، أو مما ألحق وهماً أو بسوء فهم أو بسوء قصد أو خطأً، أو مما وضع، ولا يخفى ما في الاحتمالين الأخيرين من إشكالات، كما سبق بيانه في بحثي عن أسباب وجود القراءات الشاذة^١.

وبالنظر في صور الاختلاف الحاصل بين الأحرف، وبالتأمل في الأحاديث النبوية التي فيها ذكر الأحرف وتبيين الحكمة أو السبب من إنزالها يتبين أنها تدور حول محورين أساسيين:

أولهما: التخفيف عن الأمة واليسير على من يتقل عليه الانتقال مما ألفه واعتاده إلى غيره، وهذا أمر ظاهر ملموس في حياة الناس إلى الآن، إذ توجد فئة منهم يصعب عليهم التحول عما ألفوه من طريقة نطق، خاصة الأصناف الوارد ذكرهم في الحديث: "إني بُعثت إلى أمة أميين، منهم العجوز، والشيخ الكبير، والغلام، والجارية، والرجل الذي لم يقرأ كتاباً قط"^٢، ولعل أكثر ما يندرج في هذا المحور اختلاف أبواب الأصول وطريقة الأداء والنطق بالألفاظ.

ثانيهما: توسيع المعنى وإثراؤه وتختلف عبارات العلماء في التعبير عنه، ومنها عبارة ابن الجزري في النشر حيث قال: "نهاية البلاغة، وكمال الإعجاز، وغاية الاختصار، وجمال الإيجاز"^٣، ويندرج في هذا المحور معظم الألفاظ الفرشية، والاختلاف بين الأحرف بتغيير الكلمات أو الحروف أو الحركات بما يؤدي إلى تعدد أوجه الإعراب، أو كثرة المعاني، ومن هنا

^١ نشر في مجلة دراسات ٢٠٠١ وأعدت نشره مع مجموعة بحوث أخرى في كتاب بعنوان: في القراءات القرآنية، وقدمت ملخصه في مؤتمر القراءات القرآنية الذي نظمته جامعة شعيب الدكالي في الجديدة، المغرب ٢٠١٠.

^٢ رواه الترمذي في كتاب القراءات، باب ما جاء أنزل القرآن على سبعة أحرف، ١٩٤/٥، رقم الحديث ٢٩٤٤، ورواه أحمد في المسند برقم ٢١٢٠٤ وفيه والشيخ العاسي وفي رواية الفاني، والحديث صحيح كما ذكر الألباني في تعليقه على سنن الترمذي وشعيب الأرنؤوط في تعليقه على المسند

^٣ النشر لابن الجزري ٥٢/١.

يمكن تصنيف ما ينتج عن تعدد الأحرف من علاقة بالتفسير والمعنى إلى: تبين المعنى وإيضاحه وتأكيده، توسيع المعنى وتعميقه، إضافة معنى جديد، إزالة إشكال، تخصيص العموم، تقييد المطلق، تفصيل الإجمال، تنوع الأساليب بين صيغة الفاعل والمفعول، أو الإنشاء والخبر، أو العطف والاستئناف، أو اختلاف اللهجات^١.

وهذه العلاقات بين الأحرف والمعنى منها الظاهر المباشر الجلي، ومنها الدقيق الخفي الذي يحتاج إلى إعمال فكر ونظر وتأمل، وقد كان هذا الأمر ميدانا فسيحا لعلمائنا المفسرين المتقدمين، حيث اجتهدوا وبدلوا الكثير في سبيل التوضيح والتقريب والتيسير لمن بعدهم.

ويمكن إضافة نقاط آخر إلى المحورين الرئيسيين السابق ذكرهما، مثل:

- حفظ لهجات عربية من الضياع والاندثار.
 - الدليل على صحة القرآن، وعدم تطرق الخلل إليه بأي وجه، فمع كثرة الأوجه وتعددتها لا يوجد بينها تعارض ولا تنافر ولا تضاد بل يعضد بعضها بعضا.
 - وفي الأحكام الفقهية: ترجيح حكم مختلف فيه، وتقرير حكمين مختلفين.
- وبهذا يتبين لنا فضل الله تعالى ومنته على الأمة بنزول الأحرف، وقد كان لهذا الأمر أثر كبير، حيث أثار حركة علمية نشطة حوله ابتدأت منذ لحظة إنزالها وما زالت باقية وقائمة.
- وقد تباينت مواقف المفسرين من أثر تعدد أوجه القراءة في المعنى، فذهب فريق منهم إلى القول بأن "اتحاد معنى القراءتين أولى من خلافه"^٢، ورجح فريق آخر القول بتعدد المعاني بناء على تعدد أوجه القراءة لما يؤدي إليه من توسيع المعنى وتكثيره، وذكروا أن: "تنوع القراءات بمنزلة تنوع الآيات"، و"القراءات يبين بعضها بعضا"^٣، وهذا القول يتبع القاعدة المشهورة التي

^١ النقاط المذكورة هنا عن أثر اختلاف الأحرف في المعنى، سبق إلى ذكرها بهذا التفصيل د. محمد بن عمر بن سالم با زمول في أطروحته لنيل درجة الدكتوراه من جامعة أم القرى عام ١٤١٣هـ، وهي بعنوان "القراءات وأثرها في المعنى والأحكام".

^٢ ذكره د. حسين الحربي في كتابه "قواعد الترجيح عند المفسرين"، ص ١١٠٠، ط دار القاسم، ونسبه إلى عدد من المفسرين ونقل عباراتهم.

^٣ قواعد التفسير، د. خالد السبت، ١/٨٨ و٩٠، دار ابن عفان.

تنص على أن التأسيس أولى من التوكيد، وعلى هذا سار كثير من المفسرين ومن موجهي القراءات، وهو الأرجح والأولى بالاتباع.

ومما يُلحظ في موضوع الأحرف السبعة في كتب التفسير إكثار عدد من المفسرين من ذكر أوجه القراءة المتعددة وسردها، وإن لم يكن لها أثر في التفسير، وقد يحصل تداخل بينها، لعدم ضبط الأوجه بدقة، وقد يقع في أسماء القراء تصحيف وتحريف يزيد من صعوبة الأمر على المتابع والقارئ، وقد يحصل فيها أن يُنسب للقارئ الواحد عدة أوجه من القراءة قد تصل إلى خمسة كما في أوجه قراءة (شهد الله) [آل عمران: ١٨] حيث نُسبت خمسة أوجه منها لأبي المهلب^١، ويلحظ نقل هؤلاء المفسرين عن بعضهم أحيانا دون تحييص ومراجعة وتوثق بما يؤدي إلى زيادة الأوجه المقروء بها عند المفسر المتأخر، وهذه الظاهرة حرية بالتأمل والتوقف عندها، والانتباه التامّ والتيقظ عند مطالعة أوجه القراءة في كتب التفسير^٢.

^١ هي: شهداء الله، شهداء الله، شُهِدَ اللهُ، شُهِدَاءُ اللهُ، شُهِدَاءُ اللهُ، شهداء الله، كما في معجم القراءات ١٤/٢، وفي البحر المحيط ٤٠٣/٢ نسب الثلاثة الأولى منها له، وعرف أبو حيان أبا المهلب بأنه عمّ محارب بن دثار، ولم أعثر له على ترجمة أوسع.

^٢ لي اهتمام بهذا الموضوع ومتابعة له من خلال عدة أعمال منها:

أ- رسالة الماجستير وعنوانها "القراءات في تفسير البحر المحيط من أوله إلى آخر سورة الأنفال" بإشراف أ.د. محمد سالم محيسن رحمه الله، ونوقشت في ١٤١٧هـ، ونظرا لكون لأبي حيان من المكثرين في ذكر القراءات وتوجيهها، ولعدم توفر طبعة محققة من تفسيره وقتها عانيت كثيرا في ضبط أوجه القراءة وتصحيح التصحيف والنقص والزيادة في أسماء القراء غير المشهورين، وتوثيق أوجه القراءة الشاذة.

ب- بحث: "مناهج المفسرين في ذكر القراءات والاستعانة بها في التفسير، منشور ضمن وقائع المؤتمر العالمي عن مناهج تفسير القرآن الكريم وشرح الحديث الشريف، الذي عقدته الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا في ٢٠٠٦م، وقدمته بتعديل يسير وبعتوان: "الاستعانة بالقراءات لفهم معنى الآيات" في ندوة القراءات القرآنية والإعجاز، الذي نظمته جامعة شعيب الدكالي بالمغرب، ٢٠٠٨، وبالعتوان نفسه في مؤتمر علم القراءات ومسائله عبر التاريخ، الذي نظمته جامعة مرمرة باستانبول، ٢٠١٢.

ج- كتاب مقدمات في علم القراءات، مؤلف بالاشتراك مع أ.د. محمد خالد منصور، وأ.د. أحمد محمد مفلح القضاة، صدرت طبعته الأولى عام ٢٠٠١، وصدر منه سبع طبعات، وهو حاليا قيد المراجعة والإعداد لطبعة جديدة.

المبحث الثاني أثر الباقي من الأحرف السبعة في التفسير

سأورد في هذا المبحث مجموعة مختارة من الأمثلة، راعيت في اختيارها جملة من الأمور هي: التنوع في السور، وفي عدد أوجه القراءة فيها، والجمع بين المتواتر والشاذ، بما يعني كذلك وجود الموافق للرسم والمخالف له، وما فيه تأثير واضح في المعنى أو تأثير يسير، وما أزال إشكالا يمكن أن يحصل من وجه آخر.

المثال الأول: (ملك) من قوله تعالى (ملك يوم الدين) [الفاتحة: ٤] فيه قراءتان متواترتان هما؛ (مالك) بألف بعد الميم قرأ بها عاصم والكسائي ويعقوب وخلف العاشر، و(مَلِك) بلا ألف، قرأ بها باقي العشرة^١، ولأن هذا الموضع أول مواضع اختلاف القراءة في المتواتر، فقد كثر حديث المفسرين عنه وتوجيهه والتوسع في عرض القراءتين والموازنة بينهما، وبالغ بعضهم في ذلك إلى حد إضعاف القراءة الأخرى، وهاتان القراءتان فيهما إضافة إلى المعنى وتوسيع له، فمعنى الملك يختلف عن معنى المالك، ولا يجتمع الأمران للبشر في المعتاد من حالهم، فالملك ليس مالكا كما أن الملك ليس مالكا، ولكنهما مجتمعان معا في صفات الله سبحانه فهو جل في علاه ملك ومالك.

ومن أطال الكلام في تبين أثر القراءتين على التفسير أو رجح بينهما أبو علي الفارسي قال: "وإن وصفه بالملك أبلغ في المدح"، ثم قال نقلا عن الفراء: "إن أول من قرأ (ملك) مروان بن الحكم"، ثم نقل عبارة: "فوصفه بالملك أبلغ في الثناء وأعم في المدح من وصفه بالملك"، وأتبعه بنقول آخر وردّ على القول بأن مروان بن الحكم أول من قرأ (ملك) بوجود أخبار تبطله^٢.

^١ النشر في القراءات العشر لابن الجزري ٢٧١/١.

^٢ الحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، ١٠/١ و ١٢ و صفحات بعدها، ولم أجد في معاني القرآن للقراء العبارة التي نسبها له.

وقال مكي بن أبي طالب القيسي مبينا حجة من قرأ بالألف: "وأبضا فإن مالكا معناه المختص بالملك، ومليكا معناه سيد ورب، فيقول: هو ملك الناس أي ربهم وسيدهم، ولا يحسن هذا المعنى في يوم الدين، لو قلت هو سيد يوم الدين لم يتمكن المعنى، وإذا قلت هو مالك يوم الدين تمكن المعنى، لأن معناه هو المختص بملك يوم الدين"، وفي توجيه القراءة بلا ألف قال: "وروي عن أبي عمرو - أي القارئ - أنه قال ملك يجمع مالك، ومالك لا يجمع معنى ملك"، وعقب مكي بقوله: "إن القراءتين حسنتان صحيحتان، غير أن القراءة بغير ألف أقوى في نفسي"^١.

وقال الطبري: "أولى القراءتين بالصواب، وأحق التأويلين بالكتاب، قراءة من قرأه (ملك يوم الدين)، بمعنى إخلاص الملك له يوم الدين، دون قراءة من قرأ (مالك يوم الدين) الذي بمعنى أنه يملك الحكم بينهم وفصل القضاء، متفردًا به دون سائر خلقه"^٢.

وقال ابن عادل: "وقد رجح كل فريق إحدى القراءتين على الأخرى ترحيحاً يكاد يسقط القراءة [في المطبوعة: القراءات] الأخرى، وهذا غير مرضي؛ لأن كِلْتَيْهِمَا مُتَوَاتِرَةٌ"^٣. ثم نقل عن أبي شامة قوله: "وقد أكثر المصنفون في القراءات والتفاسير من الكلام في الترحيح بين هاتين القراءتين، حتى إن بعضهم يبالغ في ذلك إلى حد كاد يسقط وجه القراءة الأخرى، وليس هذا بمحمود بعد ثبوت القراءتين، وصحة اتصاف الرب سبحانه وتعالى بهما، فهما صفتان لله تعالى يبين وجه الكمال له فيهما... وأنا أستحب القراءة بهما هذه تارة وهذه تارة، حتى إني في الصلاة أقرأ بهذه في ركعة، وهذه في ركعة، ونسأل الله تعالى اتباع كل ما صح نقله، والعمل به"^٤، وكلام أبي شامة عن تنويع قراءته في الصلاة بالوجهين يُحمل على أنه يقرأ في كل ركعة برواية توافق أحد هذين الوجهين لا على أنه يلفق أوجه القراءة،

^١ الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، لمكي بن أبي طالب القيسي (ت ٤٣٧هـ) ٢٥٠/١-٢٩.

^٢ جامع البيان عن تأويل آي القرآن لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠هـ) ١٥١/١.

^٣ اللباب في علوم الكتاب، لعمر بن علي بن عادل الحنبلي (ت ٧٧٥هـ)، ١٨٥/١.

^٤ إبراز المعاني من حرز الأماني، لأبي شامة عبد الرحمن بن إسماعيل (ت ٦٦٥هـ) ٢٣٨/١-٢٣٩، ط الجامعة الإسلامية.

فهو من أئمة هذا العلم، وتلفيق الأوجه وتركيبها كما قال ابن الجزري معيب أو ممنوع أو مكروه حسب حاله ودرجة الخلط فيه^١.

وقال الشوكاني: "وَقَدْ اِخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ أَيُّهُمَا أُنْبَلِغُ (مَلِكٌ) أَوْ (مَالِكٌ)؟ فَقِيلَ إِنَّ مَلِكًا أَعْمٌ وَأُنْبَلِغٌ مِنْ مَالِكٍ، إِذْ كُلُّ مَلِكٍ مَالِكٌ، وَلَيْسَ كُلُّ مَالِكٍ مَلِكًا، وَلَئِنَّ أَمْرَ الْمَلِكِ نَافِذٌ عَلَى الْمَالِكِ فِي مَلِكِهِ حَتَّى لَا يَتَصَرَّفَ إِلَّا بِتَدْبِيرِ الْمَلِكِ، قَالَهُ أَبُو عُبَيْدٍ وَالْمُبَرِّدُ وَرَجَّحَهُ الرَّخَّشَرِيُّ. وَقِيلَ مَالِكٌ أُنْبَلِغٌ لِأَنَّهُ يَكُونُ مَالِكًا لِلنَّاسِ وَعَظِيمًا، فَالْمَالِكُ أُنْبَلِغٌ تَصَرُّفًا وَأَعْظَمٌ. وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: إِنَّ مَالِكًا أُنْبَلِغٌ فِي مَدْحِ الْخَالِقِ مِنْ مَلِكٍ. وَمَلِكٌ أُنْبَلِغٌ فِي مَدْحِ الْمَخْلُوقِينَ مِنْ مَالِكٍ، لِأَنَّ الْمَالِكَ مِنَ الْمَخْلُوقِينَ قَدْ يَكُونُ غَيْرَ مَلِكٍ، وَإِذَا كَانَ اللَّهُ تَعَالَى مَالِكًا كَانَ مَلِكًا. وَاخْتَارَ هَذَا الْقَاضِي أَبُو بَكْرٍ بَنُ الْعَرَبِيِّ، وَالْحَقُّ أَنَّ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْوَصْفَيْنِ نَوْعَ أَحْصِيَّةٍ لَا يُوجَدُ فِي الْآخَرِ فَالْمَالِكُ يَقْدِرُ عَلَى مَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ الْمَلِكُ مِنَ التَّصَرُّفَاتِ بِمَا هُوَ مَالِكٌ لَهُ بِالْبَيْعِ وَالْهَبَةِ وَالْعَتَقِ وَنَحْوِهَا، وَالْمَلِكُ يَقْدِرُ عَلَى مَا لَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ الْمَالِكُ مِنَ التَّصَرُّفَاتِ الْعَائِدَةِ إِلَى تَدْبِيرِ الْمَلِكِ وَحِبَاطَتِهِ وَرِعَايَةِ مَصَالِحِ الرَّعِيَّةِ فَالْمَالِكُ أَقْوَى مِنَ الْمَلِكِ فِي بَعْضِ الْأُمُورِ، وَالْمَلِكُ أَقْوَى مِنَ الْمَالِكِ فِي بَعْضِ الْأُمُورِ. وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْوَصْفَيْنِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الرَّبِّ سُبْحَانَهُ أَنَّ الْمَلِكَ صِفَةٌ لِدَاتِهِ، وَالْمَالِكُ صِفَةٌ لِفِعْلِهِ"^٢.

وبهذا يظهر لنا أن ما فعله عدد من المفسرين وغيرهم من الموازنة بين القراءتين والترجيح بينهما وردّ إحداها ليس المسلك الأمثل، وكان يكفي بيان وجه كل قراءة منهما، والمعنى الذي اختصت به، وما يحصل من الجمع بينهما من تكامل وإثراء للمعنى، والاكتفاء بذلك دون ردّ ونقد وتضعيف للقراءة الأخرى.

المثال الثاني: (ننساها) من قوله تعالى: (ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها أو مثلها) [البقرة: ١٠٦] يلحظ كثرة أوجه القراءة التي يوردها المفسرون لهذا اللفظ وهي: ننسها، بضم النون الأولى وكسر السين، قرأ بها ابن كثير وأبو عمرو.

^١ يُنظر النشر لابن الجزري ١٩٩/٢.

^٢ فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير ل محمد بن علي الشوكاني (ت ١٢٥٠هـ) ٢٦/١.

نَسَّأَهَا، بفتح النون الأولى والسين وهمزة بعدها، قرأ بها باقي العشرة، وهما القراءتان المتواترتان.

نَسَّسَهَا، بفتح النون الأولى والسين، ذكرها العكبري دون نسبة، ونسبها البكري لسعد بن أبي وقاص، وخطأه ابن عطية.

نَسَّسَاهَا، بفتح النون الأولى وألف بعد السين، ذكرت دون نسبة.

تَنَسَّسَهَا، بفتح التاء والسين، قرأ بها سعد بن أبي وقاص والحسن ويحيى بن يعمر.

تَنَسَّسَاهَا، بفتح التاء وبألف بعد السين، قرأ بها سعد بن أبي وقاص والحسن ويحيى بن يعمر.

تَنَسَّأَهَا، بفتح التاء وهمزة ساكنة بعد السين، بلا نسبة.

تُنَسَّسَهَا، بضم التاء وفتح السين، نُسبت لسعيد بن المسيب.

تُنَسَّسَاهَا، بضم التاء وهمزة ساكنة بعد السين المفتوحة، قرأ بها أبو حيوة.

تُنَسَّسَاهَا، بضم التاء وألف بعد السين، قرأ بها سعيد بن المسيب.

نُنَسِّئُهَا، بنون مضمومة فساكنة فسين مكسورة فههمزة ساكنة، ولم تنسب لقارئ معين.

نُنَسِّئَهَا، بضم النون الأولى وفتح الثانية وكسر السين المشددة، قرأ بها الضحاك وأبو رجاء العطاردي.

نُنَسِّكُ، بضم النون الأولى، وكسر السين وبعدها كاف مفتوحة، مع التقديم والتأخير

وتغيير لفظ أي: (ما ننسك من آية أو ننسخها نجئ بمثلها أو خير منها)، تنسب لابن مسعود وأبي بن كعب والأعمش.

نُنَسِّكُ بضم النون الأولى وفتح الثانية وكسر السين المشددة وكاف بعدها، وتروى عن

الضحاك وأبي رجاء.

نُسِجَها، كالسابقة إلا أنها بزيادة هاء وألف بعدها، قرأ بها سالم مولى أبي حذيفة وأبو حذيفة، وقيل حذيفة بن اليمان^١.

هذه خمس عشرة قراءة، ويلحظ بالتأمل فيها أنها تدور حول معنى القراءتين المتواترتين فيها، وهما من النسيان أو من الإنساء، ولكنها تزيد في بعضها التشديد، والبناء للمفعول، مع ملاحظة التداخل الكبير بينها، وعدم نسبة بعضها لقارئ محدد مما يضعفها ويقوي احتمال حصول تصحيف فيها، خاصة أن الفروق بين بعض الأوجه حركة فقط، كما أن المعنى على بعضها بعيد ومُشكل مثل قراءة: نَسَّها ونَسَّها، وهذا الموضوع ما يزال بحاجة إلى بحث معمق خاص به يجلي به ويحل إشكاله.

وبناء على أوجه القراءة المتعددة في هذا اللفظ، ومنها القراءتان المتواترتان، يظهر ما في اختلاف أوجه القراءة من إثراء للمعنى وتنوع له، وهي معان متقاربة متداخلة متعاضدة متناصرة.

المثال الثالث: (تضار) من قوله تعالى: (لا تضار والدة بولدها) [البقرة: ٢٣٣] حيث

ورد فيها ثلاث قراءات متواترة هي:

لا تضارَ بفتح الراء مشددة، قرأ بها نافع وابن عامر والكوفيون، وأبو جعفر في أحد الوجهين عنه

لا تضارُ برفع الراء مشددة، قرأ بها ابن كثير والبصريان.

لا تضارَ بسكون الراء مخففة، قرأ بها أبو جعفر في أحد وجهيه.

وفيها عدد من القراءات غير المتواترة، هي:

لا تُضارَ بالتشديد مع الكسر، نسبت للحسن.

لا يُضارَ بالياء وكسر الراء مشددة، ولم تنسب.

لا تضارُ بكسر الراء الأولى وسكون الثانية، نسبت لابن عباس وعاصم.

^١ البحر المحيط لأبي حيان ٣٤٣/١، والدر المصون للسمين الحلي ٥٨/٢ و٥٩، وإيضاح الرموز ومفتاح الكنوز للقباقبي (ت ٨٤٩هـ)، ص ٢٨٣، ومعجم القراءات القرآنية، د، عبد العال سالم مكرم ود. أحمد مختار عمر ٩٩/١-١٠١.

لا تضارَّرُ بفتح الراء الأولى وسكون الثانية، قرأ بها عمر بن الخطاب وابن مسعود وأبان عن عاصم.

لا تَضُرُّرُ بلا ألف، نسبت لكاتب عمر بن الخطاب^١.

أما قراءة (لا تضارُّ) بالتشديد مع السكون، فهذا الضبط حصل خطأً في النسخة المطبوعة من البحر المحيط حيث وردت العبارة فيه هكذا: "وقرأ أبو جعفر الصفار لا تضار بالسكون مع التشديد"^٢ وبالرجوع إلى إحدى النسخ المخطوطة للبحر وهي نسخة المكتبة المحمودية بالمدينة المنورة نجد العبارة مثبتة هكذا: "وقرأ أبو جعفر لا يضار" ففي المطبوعة خطأ؛ إقحام كلمة الصفار، وخطأً في ضبط القراءة^٣، وقد نُقل هذا الخطأ كما هو في بعض الكتب دون انتباه له.

وبيان أثر هذه الواجهة على التفسير، أن قراءة (لا تُضارُّ) لا فيها نافية والفعل المضارع مرفوع بالضممة، والجملة الخبرية معطوفة على مثلها، وقراءة (لا تُضارُّ) لا فيها ناهية، والفعل المضارع مجزوم بسكون الراء الثانية، وفتحت للتخلص من التقاء السواكن، واختيرت الفتحة لخفتها، وقراءة (لا تُضارُّ) يحتمل أن تكون من ضار يضير، وسكنت الراء إجراءً للوصل مجرى الوقف، أو من ضارَّ يُضارُّ وحذفت إحدى الراءين تخفيفاً، وسكنت للجزم أو للتخفيف، وقراءة (لا تُضارُّ) بالكسر على أصل التخلص من التقاء الساكنين، وقراءة الياء مشكلة لتأنيث الفاعل أو نائب الفاعل، والقراءة بفك الإدغام على لهجة من لا يدغم، مع

^١ يُنظر: الكشاف للزمخشري ١/١٤١، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٣/١٦٨، والبحر المحيط لأبي حيان ٢/٢١٥، وإيضاح الرموز للقباقبي، ٣٠١.

^٢ البحر المحيط لأبي حيان ٢/٢١٥ ط مكتبة السعادة بمصر.

^٣ القراءات في تفسير البحر المحيط من أوله إلى آخر سورة الأنفال، رسالة ماجستير في الجامعة الإسلامية، إعداد أحمد خالد شكري، ص ٤٥٥ الهامش ١ حيث تم فيه التنبيه إلى حصول هذا الخطأ وتصويبه، وقد صدر للبحر المحيط لاحقاً طبعة محققة راجعتها فوجدت الخطأ كما هو (٢/٥٠٢ بتحقيق صدقي جميل) وظهر قريباً طبعة جديدة بتحقيق آخر ولم يتيسر لي الوقوف عليها لمطالعة هذا الموضوع والتأكد من إصلاحه أو لا.

الكسر بالبناء للفاعل، ومع الفتح بالبناء للمفعول، وقراءة (لا تضرر) لم أجد من ذكر لها وجهاً^١.

وعليه يظهر أن جميع هذه القراءات فيها احتمال النهي أو النفي، مع تغيير حركة التخفيف للتخلص من التقاء السواكن، أو إظهار المدغم، أو بناء الفعل للفاعل أو للمفعول، ويلحظ ما يؤدي إليه ذلك من تعزيز للمعنى وتنويع فيه وتكثير له.

المثال الرابع: (نشرها) و(اعلم) من قوله تعالى (وانظر إلى العظام كيف ننشرها ثم نكسوها لحماً فلما تبين له قال أعلم أن الله على كل شيء قدير) البقرة: ٢٥٩.

(نشرها) فيها قراءتان؛ بالراء قرأ بها نافع وابن كثير وأبو عمرو وأبو جعفر ويعقوب، وبالزاي قرأ بها باقي العشرة^٢، وهاتان القراءتان متكاملتان في المعنى، فالإنشار معناه الإحياء والبعث بعد الموت، والإنشاز هو الرفع وتركيب العظام بعضها على بعض، فكل قراءة تبين مرحلة من الحادثة، فالله سبحانه أحيا هذه العظام فارتفع بعضها على بعض وعادت كل واحدة منها إلى مكانها، أو ارتفعت العظام إلى أماكنها أولاً ثم أحييت وهي مجتمعة، ولا يمكننا الجزم بأي الأمرين حصل أولاً، ولكن يمكننا الجزم بأن كل قراءة من هاتين القراءتين أفادت معنى كملته القراءة الأخرى، وهذا أثر واضح للأحرف السبعة في التفسير لتكميل الصورة والإخبار بالحدث كاملاً، وهو مظهر من مظاهر الإيجاز البليغ في كلام الله تعالى حيث سدّ اللفظ الواحد مكان اثنين وأدى مهمتين في وقت واحد.

و(اعلم) فيها قراءتان متواترتان: (اعلم) بهمزة وصل والجزم، على أنه فعل أمر، قرأ بها حمزة والكسائي، وقرأ باقي العشرة (أعلم) بهمزة قطع مفتوحة وبالرفع على أنه فعل مضارع^٣، وتتكامل هاتان القراءتان، حيث تشكل القراءة بفعل الأمر مرحلة سابقة للقراءة بالفعل المضارع، حيث أمر هذا المرء أن يعلم، فعلم وأقرّ بذلك وأذعن واستسلم للأمر، وقد يكون

^١ يُنظر: الدر المصون للمسين الحلبي ٤٦٧/٢ و٤٦٨.

^٢ إيضاح الرموز للقباقبي، ص ٣٠٦.

^٣ النشر في القراءات العشر لابن الجزري ٢٣١/٢.

فعل الأمر صادرا منه لنفسه، من باب التجريد أمر نفسه أن تعلم أن الله على كل شيء قدير^١، وعلى كلا القولين تبقى قراءة فعل الأمر سابقة في الحصول لقراءة الفعل المضارع، وتكامل هاتين القراءتين يرينا ما في الأحرف السبعة من روعة وتكثير وتعزير للمعاني.

المثال الخامس: (إناثا) من قوله تعالى: (إن يدعون من دونه إلا إناثا وإن يدعون إلا شيطانا مريدا) [النساء: ١١٧] فيها قراءة متواترة واحدة هي (إناثا)، وعدد من القراءات الشاذة هي:

أوثاناً، جمع وثنٍ، نسبت إلى عائشة رضي الله عنها، وأبي السوار، والهثنائي.
وثناً، رويت عن سعد بن أبي وقاص وابن عمر وأبي المتوكل وأبي الجوزاء.
أثناً، بضم الهمزة والثاء، وتقديم الثاء على النون، رويت عن سعيد بن المسيب ومسلم بن جندب.

أثناً، بضم الهمزة وسكون الثاء، على أنه تخفيف لحركة الضم، رويت عن عطاء.
أثناً، بضم الهمزة والنون التي بعدها متقدمة عن الثاء، رويت عن ابن عباس وأبي حيوة والحسن وعطاء وأبي العالية، وأبي نعيم، ومعاذ القارئ.

وثناً، بضم الواو والثاء بعدها متقدمة على النون، رويت عن أيوب السخيتاني.
وثناً، بضم الواو وتسكين الثاء بعدها، رويت عن عطاء وأيوب السخيتاني، وهي تخفيف للقراءة السابقة بتسكين الضمة.

أنثى، بضم الهمزة وسكون النون وفتح الثاء، رويت عن الحسن^٢.
وبالتأمل في هذه القراءات نجد: أن قراءة الجمهور (إناثا) تحتل معاني متعددة، فقول: أمواتا، وأوثاناً، وأن آلهة المشركين كالللات والعزى تسمى بأسماء الإناث، أو الملائكة، أو مع

^١ الكشاف للزمخشري ٣١٣/١، وتفسير القرآن العظيم لابن كثير (ت ٥٧٧٤هـ) ٥٨٨/١.

^٢ جامع البيان للطبري (ت ٣١٠هـ) ٢٨٠/٥، والمختص لابن جني ١٩٨/١، والبحر المحيط لأبي حيان ٣٥٢/٣، وإيضاح الرموز للقباقبي، ٣٥١، ومعجم القراءات ١٦٤/٢، وفي بعض هذه الكتب اختلافات في نسبة القراءة، وجعلت البحر المحيط أساسا في النسبة.

كل صنم أنثى^١. وجه القول الأول أن الأصنام هي في الحقيقة ميتة لا روح فيها، والقول الثاني متداخل مع باقي الأقوال فإن الأصنام التي كانت تعبد من دون الله، كان منها ما يسمى بأسماء مؤنثة، وزعم المشركون أن الملائكة إناث وعظّموها وتقربوا بذلك إلى الله، وبالتالي فأوجه القراءة الأخرى منها ما يرجع إلى أنثى أو إلى وثن، بالجمع أو بالإنفراد، وبإبقاء واو وثن أو إبدالها همزة، وبإبقاء الضمة وسط الكلمة أو تخفيفها بالتسكين.

فهذه الأوجه من القراءة تدخل في التيسير على القراءة والتخفيف عنهم بأن ينطق كل بما هو أيسر عليه، أو ما اعتاده وألفه، وفيها تأكيد للمعنيين وتثبيت لهما، أن المراد التأنيث أو الوثن.

المثال السادس: قوله تعالى (إذ قال الحواريون يا عيسى بن مريم هل يستطيع ربك أن ينزل علينا مائدة من السماء) [المائدة: ١١٢] قرأ الكسائي (تستطيع) بالتاء (رئك) بالنصب، بمعنى هل تقدر يا عيسى أن تسأل ربك؟ هل تستطيع ذلك؟ وقرأ الباقون من العشرة (يستطيع) بالياء (رئك) بالرفع^٢، على معنى: هل يستجيب لك ربك إن سألته ذلك؟ واختلفت أقوال المفسرين في هذه الآية وفي فهم كلام الحواريين وفحواه، وظهرت لهم ثلاثة اتجاهات فيه:

الأول يرى القائلون به أن الحواريين كانوا مؤمنين صادقين في إيمانهم، وأن مقصد العبارة ليس فيه أي تجاوز أو تجاوز منهم.

الثاني: يرى قائلوه أن الحواريين كانوا ضعيفي الإيمان وفي نفوسهم شك وتردد وأنهم سألوا نبي الله عيسى ذلك السؤال ليذهب ما في نفوسهم من ضعف وتردد.

الثالث: يرى قائلوه أن الحواريين كانوا مدّعين للإيمان ولم يكونوا مؤمنين^٣.

^١ جامع البيان للطبري ٢٨٠/٥، وزاد المسير لابن الجوزي ٢٠٣/٢، والبحر المحيط ٥٢/٣، ومعجم القراءات ١٦٤/٢.

^٢ النجوم المنيرة في القراءات العشر المتوترة، مالك يوسف جليدان، ٤٢٩/١.

^٣ جامع البيان للطبري ٢٨٠/٥، والكشاف للزمخشري ٦٩٣/١، والقراءات وأثرها في التفسير والأحكام لبنا زمول، ص

ونلاحظ في القراءتين تكامل المعنى، وتوضيح الغموض الذي في إحداهما بالأخرى، وهذا مقصد كبير ومهم من مقاصد تعدد الأوجه.

المثال السابع: في لفظ (درست) من قوله تعالى (وكذلك نصرف الآيات وليقولوا درست ولنبينه لقوم يعلمون) [الأنعام: ١٠٥] فيها ثلاث قراءات متواترة هي: دارسَتْ، بألف بعد الدال وفتح الراء وسكون السين وفتح التاء، قرأ بها ابن كثير وأبو عمرو.

درَسَتْ، بفتح الدال والراء والسين وسكون التاء، قرأ بها ابن عامر ويعقوب.

دَرَسَتْ، بفتح الدال والراء والتاء وسكون السين، قرأ بها باقي العشرة.

وورد شاذاً في هذا اللفظ أوجه منها:

دُرِسَتْ، بضم الدال وكسر الراء وفتح السين وسكون التاء، رويت عن ابن عباس وقتادة والحسن وزيد بن علي.

دُرِسَتْ، بضم الدال وكسر الراء وسكون السين وفتح التاء، رويت عن نافع ويحيى بن يعمر.

دَرَسَ، بفتح الدال والراء والسين وبلا تاء، رويت عن ابن مسعود وأبيّ وطلحة.

دُرِسَتْ، بضم الدال وكسر الراء مشددة وسكون السين وفتح التاء، رويت عن أبي العالية ومعاذ القارئ ومورق.

دُرِسَتْ، بفتح الدال وضم الراء وفتح السين وسكون التاء، رويت عن أبيّ والحسن.

دورِسَتْ، بواو بعد الدال وكسر الراء وسكون السين وفتح التاء، ولم تنسب.

دَرَسَتْ، بفتح الدال وفتح الراء مشددة وسكون السين وفتح التاء، ولم تنسب.

دارَسَتْ، بألف بعد الدال وفتح الراء والسين وسكون التاء، نسبت للحسن.

دَرَسَنْ، بفتح الدال وفتح الراء مشددة وسكون السين وفتح النون، ولم تنسب.

دُرَسَنْ، بفتح الدال وضم الراء أو فتحها وسكون السين وفتح النون، رويت عن ابن

مسعود والحسن.

دارسات، بألف بعد الدال والسين وكسر الراء، دون تبيين حركة التاء، والظاهر أن تكون مرفوعة على أنها خبر لمبتدأ محذوف، ولم تنسب.
أدَارَسَتْ، بهمزة وصل وألف بعد الدال المشددة وفتح اراء والسين وسكون التاء، ونسبت لابن عباس^١.

وكل هذه الأوجه تدور حول مادة الدرس والدراسة والمدارسة بمعنى التعلم والمذاكرة، وحول مادة الدروس بمعنى امتحت وعفت ومضت وزالت، وكلا المعنيين مراد هنا، ويكون التنوع في تصريف اللفظ بين الأفراد والجمع، وبين البناء للفاعل والمفعول، وبين إلحاق الضمير وعدمه، وبين موافقة الرسم ومخالفته، ومعظمها موافق للرسم، أو قريب منه، فقراءة درس في حال ضبط المصحف عليها - إن حصل - يوضع فيها على التاء علامة الزيادة فلا تلفظ، وعلى قراءة دورست تلحق الواو في موضعها، وتبقى قراءتا: درسن ودرّسن بعيدتان نسبيا إلا أن يقال إن التاء والنون قريبتان رسما، وهما كذلك إذا كانتا متوسطتين أو مبتدأتين، أما حال تطرفهما فرسهما مختلف، ويمكن ضبطه بوضع علامة عدم اللفظ أو عدم النطق على التاء وفوقها نون لتلفظ بالنون بدل التاء، ويلحظ احتمال حصول التشقيق الزائد لبعض أوجه القراءة من بعضها بسبب شدة تقاربها، ولعدم نسبة بعضها إلى قارئ محدد، أو نسبة أربعة منها إلى قارئ واحد هو الحسن، واثنين منها إلى كل من ابن مسعود وأبي وابن عباس، ولعدم توخي الدقة في ضبط جميع حروفها في كتب التفسير وغيرها، وهذا الموضوع بحاجة إلى مزيد بحث يبين الأوجه مع ضبطها ونسبتها وعلاقتها ببعضها.

المثال الثامن: (سكت) في قوله تعالى: (ولما سكت عن موسى الغضب أخذ الألواح)

[الأعراف: ١٥٤] فيه قراءة متواترة واحدة، وأربع قراءات شاذة كلها مخالفة للرسم هي:

سَكَنْ، بفتح السين والكاف والنون، نسبت لمعاوية بن قرة.

أُسَكِيتَ، بهمزة مضمومة وسكون السين وكسر الكاف وفتح التاء، نسبت لحفصة.

^١ المحتسب لابن جني ٢٢٥/١، وزاد المسير لابن الجوزي ١٠١/٣، والبحر المحيط لأبي حيان ١٩٧/٤، وإيضاح الرموز للقباقبي، ٣٨١، وروح المعاني للألوسي ٢٥٠/١، ومعجم القراءات ٣٠٥/٢، والقراءات في تفسير البحر المحيط، ٩٩٢.

صَبَّرَ، بصاد وباء وراء مفتوحات، نسبت لمصحف عبد الله.
انشَقَّ، بهمزة وصل وفتح الشين والقاف المشددة، نسبت لمصحف أبي^١.
وهي قراءات في الغالب تفسيرية، أو مما حصلت به الرخصة إلى مرحلة ما قبل الرسم،
ويلحظ ما فيها من توضيح للمعنى وتبيين وتأکید له، وكلّ منها يصلح أن تفسر به الآية
الكریمة.

المثال التاسع: (عمل) و(غير) من قوله تعالى: (قال يا نوح إنه ليس من أهلك إنه
عمل غير صالح فلا تسألن ما ليس لك به علم إني أعظك أن تكون من الجاهلين)
[هود: ٤٦] قرأ الكسائي ويعقوب (عَمَلٌ غَيْرٌ)، فيكون الضمير في (إنه) عائدا على الابن،
والعمل غير الصالح الذي عمله هو الشرك بالله، وقرأ باقي العشرة: (عَمَلٌ غَيْرٌ)^٢ فيكون
الضمير في (إنه) عائدا على الابن كذلك، وتقدر ذو قبل العمل، أي إنه ذو عمل غير
صالح، أو وُصف بالمصدر مبالغة، ويحتمل أن تكون الهاء في (إنه) تعود على السؤال؛ أي إن
سؤالك لي عنه عمل غير صالح، ويؤيد هذا القول ما في مصحف ابن مسعود: (إنه عمل
غير صالح [أن تسألني، بدل: فلا تسألن]^٣ ما ليس لك به علم)، وبهذا الوجه تكون كل
قراءة أفادت معنى جديدا، وكلام المفسرين طويل في الحديث عن ابن نوح وهل حصل من
نوح عليه السلام خطأ بسؤاله عن حال ابنه أو لا، وهل يعارض ذلك عصمة النبي الكريم،
ومن خلال قراءة (عَمَلٌ غَيْرٌ) يمكن ترجيح القول بتبيين نوع العمل غير الصالح الذي حصل
من ابن نوح وهو الكفر بالله وليس أنه ليس ابنه من صلبه كما زعمه أناس^٤.

المثال العاشر: (متكأ) من قوله تعالى: (فلما سمعت بمكرهن أرسلت إليهن وأعتدت
لهن متكأ وآتت كل واحدة منهن سكيناً وقالت اخرج عليهن فلما رأينه أكبرنه وقلن حاش

^١ البحر المحيط لأبي حيان ٣٩٨/٤، ومعجم القراءات ٤٠٨/٢. وفيه الإحالة إلى عدد من المراجع.

^٢ المبسوط في القراءات العشر لابن مهران (ت ٣٨١هـ)، ص ٢٣٩.

^٣ تقرأ بإثبات الباء وحذفها ولكنها محذوفة رسماً.

^٤ زاد المسير لابن الجوزي ١١٤/٤، والبحر المحيط لأبي حيان ٢٢٩/٥، والتحرير والتنوير لابن عاشور ٨٤/١٢-٨٨،
والقراءات وأثرها في التفسير والأحكام لها زمول ٣٥٣-٣٥٥

لله ما هذا بشرا إن هذا إلا ملك كريم) [يوسف: ٣١] قرأ أبو جعفر (مُتَّكاً) بلا همز على وزن مَتَّقِيٍّ، وقرأ باقي العشرة بالهمز منونا^١، وتحمل قراءة أبي جعفر على التخفيف بحذف الهمزة.

وفيهما أربع قراءات شاذة هي:

(مُتَّكاً) بسكون التاء غير مهموز، قرأ بها ابن عباس وابن عمر ومجاهد وعاصم الجحدري وقتادة والضحاك والكلبي وأبان بن تغلب والأعمش وأبو رجاء.
(مُتَّكَاءً) بألف بعد الكاف وهمزة بعدها، على أن فتحة الكاف مُدَّت، نسبت للحسن وابن هرمز.

(مُتَّكاً) بفتح الميم، تروى عن عبد الله ومعاذ القارئ.

(مُتَّكاً) مثله ولكن بضم الميم، عن المطوعي والأعرج^٢.

ومعنى المُتَّكأ موضع الاتكاء وما يُستند عليه، ويكون بمعنى الطعام لأن الأكل يتكئ ويستند على شيء حال تناوله الطعام، وهو فعل ورد النهي عنه في الحديث، والمُتَّك كما في المعاجم الأترج^٣، أو هو الطعام الذي يقطع بالسكين^٤، فتكون قراءة الجمهور أفادت معنى تهيئة مكان الاتكاء، وتكون أوجه القراءة الأخرى أفادت معنى الطعام الذي يحتاج إلى سكين لتناوله، وبذلك يكون في أوجه القراءة المتعددة تنويع للمعاني وتبيين لها بشكل متكامل.

المثال الحادي عشر: (وادكر) و(أمة) من قوله تعالى (وقال الذي نجا منهما وادكر بعد أمة أنا أنبئكم بتأويله فأرسلون) [يوسف: ٤٥] قرأ الحسن (وادَّكر) بالذال بدل الدال^٥، وهي توضح معنى القراءة الأخرى، حيث أصل اللفظ: اذتكر على وزن افتعل من التذكر، قلبت التاء ذالا للمجانسة، ثم أدغمت الذال في الذال المبدلة من التاء، وأما قراءة العامة (وادَّكر)،

^١ المزهر في شرح الشاطبية والدرة، للدكتور محمد خالد منصور ومشاركه، ٤٦٧.

^٢ جامع البيان للطبري ١١٩/١٢، والمختسب لابن جني ٣٣٩/١، والبحر المحيط لأبي حيان ٣٠٢/٥، وإيضاح الرموز للقباقبي، ص ٤٥٩.

^٣ تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة ٣٣ و١١٥، وتاج العروس من جواهر القاموس للزبيدي ٤٩٩/١ و٣٢٨/٢٧.

^٤ البحر المحيط لأبي حيان ٣١٤/٥.

فأبدلت فيها التاء دالا، ثم أبدلت الذال دالا وأدغمتا^١، فالقراءتان من أصل واحد والمعنى عليهما نفسه.

ولفظ (أُمَّة) قرأه العشرة بضم الهمزة وشد الميم وتنوين كسر التاء، ومعناه: حين من الزمان، وفيه ثلاث قراءات شاذة هي:

أُمَّه، بفتح الهمزة والميم مخففة وتنوين كسر الهاء، نسبت لابن عباس وابن عمر وعكرمة ومجاهد والضحاك وأبي رجاء وقتادة وشبل بن غرزة والضبي وربيعة بن عمر وزيد بن علي، وهي بمعنى النسيان.

أُمَّه، كالقراءة السابقة لكن بتسكين الميم تخفيفاً، نسبت لمجاهد وعكرمة وشبل، ويلحظ أن القراءة السابقة نُسبت إليهم كذلك.

(إُمَّة) بكسر الهمزة وفتح الميم وشدّها وتنوين كسر التاء، نسبت للأشهب العقيلي، بمعنى النجاة والنعمة^٢.

ويلحظ مما سبق أن لكل قراءة معنى، والجمع بينها يؤدي إلى اكتمال ووضوح المعنى، فهذا الرجل تذكر بعد نسيان، وكان ذلك بعد مدة من الزمان، وبعد نجاته من الخطر، وهذا التكامل في المعنى أدت إليه الأحرف المتعددة لللفظ.

المثال الثاني عشر: (كذبوا) من قوله تعالى (حتى إذا استيأس الرسل وظنوا أنهم قد كذبوا جاءهم نصرنا فنجي من نشاء) [يوسف: ١١٠] قرأ عاصم وحمزة والكسائي وأبو جعفر وخلف البزار (كُذِّبوا) مخففة، وقرأ باقي العشرة بتشديد الذال^٣.

وتحتل القراءة بالتخفيف أوجها في المعنى هي:

وظن الأقوام أن الرسل كذبتهم

وظن الأقوام أن الرسل قد كذبهم مرسلهم

^١ الدر المصون للسمين الحلبي ٥٠٧/٦.

^٢ الدر المصون للسمين الحلبي ٥٠٧/٦ و٥٠٨.

^٣ النشر لابن الجزري ٢٩٦/٢.

وظن الأتباع أن الرسل كذبوهم

وظن الأتباع أن مرسل الرسل أخلفهم

وظن الرسل أن مرسلهم أخلفهم، ومن الواضح أن هذا القول الأخير مشكل، ولم يكن ليذكر لولا فهم عدد من المفسرين الرواية عن ابن عباس أنه يقصد هذا القول، حيث قال: "كُذِّبُوا خفيفة، وذهب بها هناك، وقرأ قوله تعالى (حتى يقول الرسول والذين آمنوا معه متى نصر الله ألا إن نصر الله قريب) [البقرة: ٢١٤]"^١، وهذا النص عن ابن عباس ليس صريحا في تفسير الآية بهذا القول، بل هو قول مجمل يحتمل أن يكون أراد بالضمير الرسل أو أراد أتباعهم.

والقراءة بالتشديد تحتمل معاني هي:

وأيقن الرسل أن المشركين من أقوامهم قد كذبوهم.

وظن الرسل أن أتباعهم كذبوهم وارتابوا بقولهم^٢، وهو مروى عن عروة بن الزبير رضي الله عنهما قال "سألت عائشة رضي الله عنها فُلْتُ أَكْذِبُوا أَمْ كُذِّبُوا قَالَتْ عَائِشَةُ كُذِّبُوا قُلْتُ فَقَدِ اسْتَيْقَنُوا أَنَّ قَوْمَهُمْ كَذَّبُوهُمْ فَمَا هُوَ بِالظَّنِّ قَالَتْ أَجَلٌ لَعَمْرِي لَقَدِ اسْتَيْقَنُوا بِذَلِكَ فَقُلْتُ لَهَا وَظَنُّوا أَنَّهُمْ قَدْ كُذِّبُوا قَالَتْ مَعَاذَ اللَّهِ لَمْ تَكُنِ الرُّسُلُ تَظُنُّ ذَلِكَ بَرِيحًا قُلْتُ فَمَا هَذِهِ الْآيَةُ قَالَتْ هُمْ أَتْبَاعُ الرُّسُلِ الَّذِينَ آمَنُوا بِرَبِّهِمْ وَصَدَّقُوهُمْ فَطَالَ عَلَيْهِمُ الْبَلَاءُ وَاسْتَأْخَرَ عَنْهُمْ النَّصْرُ حَتَّى اسْتَيْسَأَسَ الرُّسُلُ مِمَّنْ كَذَّبَهُمْ مِنْ قَوْمِهِمْ وَظَنَّتِ الرُّسُلُ أَنَّ أَتْبَاعَهُمْ قَدْ كَذَّبُوهُمْ جَاءَهُمْ نَصْرُ اللَّهِ عِنْدَ ذَلِكَ"^٣.

وبذلك يظهر لنا التنوع الواسع الناشئ من تعدد القراءات، فقراءة التخفيف أفادت عدة معان كلها صحيحة مقبولة سوى قول واحد لا يصح، وقد تولى المفسرون ردّه وتبيين بطلانه،

^١ رواه البخاري برقم ٤٥٢٤.

^٢ المحرر الوجيز لابن عطية ٢٨٧/٣-٢٨٨، والبسيط للواحدى ٢٦٧/١٢-٢٧١، والقراءات وأثرها في التفسير والأحكام لها زمول ٣٥٧-٣٦٢.

^٣ رواه البخاري برقم ٤٦٩٥.

وقراءة التشديد أفادت معنيين صحيحين أحدهما يجتمع مع القراءة الأخرى، وبهذا يكون تنوع أوجه القراءة مفتاحاً لتعدد المعاني وتكثيرها.

ويبقى في هذه المسألة تجلية أمرين، أولهما: تبرئة ابن عباس رضي الله عنهما من القول بأن الرسل هو الذين ظنوا أن مرسلهم كذبهم وتخلى عنهم، فالرواية عنه ليست صريحة بذلك، وهو قول يجر إشكالا يَبْزُهُ عنه حبر الأمة، ولذا تتابعت عبارات المفسرين في إنكار هذا القول وإبطاله.

والأمر الآخر: إنكار السيدة عائشة رضي الله عنها القراءة بالتخفيف، ويحمل كلامها على أحد أمرين، أحدهما: أنها لم تنكر القراءة وأنكرت المعنى المخدور فقط، وثانيهما: أنها أنكرت قراءة التخفيف لأنها لم تصلها على أنها حرف يقرأ به، فأنكرتها، ولعلها في ذلك الوقت لم تكن تعلم أنها حرف منزل فأنكرته، وقد ثبت لنا حصول مثل هذا الموقف عن غيرها وهو إنكار الحرف الذي لم يكن يعلمه، فلما علمه زال الإنكار، ولعلها بقيت لا تعلم عن هذا الحرف، أو قالت بعد العلم به كلاماً يزيل كلامها السابق ولم يروه عنها من روى الأول لطول الفصل، أو لسبب آخر^١.

المثال الثالث عشر: (بيأس) من قوله تعالى: (أفلم ييأس الذين آمنوا أن لو يشاء الله لهدى الناس جميعاً) [الرعد: ٣١] فيه قراءة متواترة واحدة، وعن البزي عن ابن كثير وجه بتقديم الهمزة على الياء وإبدالها ألفاً فتصبح (يايس) وهي بمعنى قراءة الباقيين من العشرة^٢، والتقديم والتأخير في الحروف باب واسع، وقرأ علي وابن عباس وابن أبي مليكة وعكرمة وعاصم الجحدري وعلي بن الحسين وزيد بن علي وجعفر بن محمد وأبو يزيد المدني وعبد الله بن يزيد (يتبين)^٣.

^١ القراءات وأثرها في التفسير والأحكام لبازمبول، ٣٦٢.

^٢ البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة لعبد الفتاح القاضي، ص ١٦٦.

^٣ المحتسب لابن جني ٣٥٧/١.

وعلى قراءة الجمهور يحتمل أن يكون اليأس بمعنى العلم، وهو مروى عن ابن عباس وعلي بن أبي طلحة والحسن وقتادة، على أنها لهجة فيه، وأن يكون على أصل معناه، وهو قطع الطمع في الشيء والقنوط من حصوله^١.

ولما كان تكثير المعاني أولى من تحديدها، تكون قراءة (يأس) على أصل معنى هذا الفعل، وتكون القراءة الأخرى أفادت معنى آخر.

وهذا اللفظ مرسوم في المصاحف بألف بعد الياء الأولى، وقد أثبت عليها علامة الزيادة، والهمزة مثبتة على الفسحة بعد الياء الثانية، وعلى رواية البزي تضبط بأسهل من هذا إذ الألف منطوقة ولا همزة فيها، وفي حال ضبط اللفظ على قراءة (يتبين) يوضع على الألف علامة الزيادة، أو يُكتب بلا ألف على قول عند علماء الرسم^٢.

المثال الرابع عشر: (بضنين) من قوله تعالى: (وما هو على الغيب بضنين) [التكوير: ٢٤] قرأ ابن كثير وأبو عمرو والكسائي ورويس عن يعقوب بالطاء، وباقي العشرة بالضاد^٣.

القراءة بالضاد من الضنّ بمعنى البخل فالرسول صلى الله عليه وسلم ليس بخيلاً فيما يوحى إليه، والقراءة بالطاء من الضنّ بمعنى الاتهام، أي أنه ليس بمتهم في أن يزيد أو ينقص على الوحي، ويحتمل أن يكون (بظنين) بمعنى بضعيف مأخوذ من قولهم بئر ظنون أي قليلة الماء^٤.

ويلحظ ما في القراءتين من تكامل في المعنى، فكلاهما تنفي عن الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم الاتهام في التبليغ بنقص أو زيادة أو إخفاء أو ضعف عنه، فهو مؤتمن على الرسالة وقائم بما وبحقها حق القيام، وهذه شهادة من الله تعالى له.

^١ التفسير الوسيط لمحمد سيد طنطاوي ٤٨٢/٧.

^٢ معظم نصوص أئمة الرسم على تأكيد رسمه بالألف، وبعد أن ذكر أبو داود الاختلاف في رسمه أكد رسمه بالألف في جميع المصاحف، وهو كذلك أي بالألف في مجموعة من المصاحف القديمة (معجم الرسم العثماني ٣٥٩٢/٧ و٣٥٩٣).

^٣ تحبير التيسير في القراءات العشر لابن الجزري، ص ٦٠٦.

^٤ القول الثاني ذكره السمين في الدر المصون ٧٠٧/١٠.

وهذا اللفظ مرسوم في المصاحف برسم واحد، وهو بالضاد^١، سوى ما نُقل عن مصحف عبد الله أنه فيه بالطاء^٢، ومع ما بين هذين الحرفين من تقارب في الصورة والنطق إلا أن علماء القراءات والتجويد ينبهون كثيرا على وجوب التفريق بينهما وتمييز أحدهما عن الآخر، حتى وجدت مؤلفات خاصة في هذا الموضوع^٣، وخصهما علماء التجويد بالتنبيه إلى تمييز الضاد من الطاء، وقد يكون المعنى متباعدا بين لفظين أحدهما بالضاد والآخر بالطاء، وكذلك في الرسم هما متقاربان في الصورة والفرق بينهما أن الضاد ساقطة وأن الطاء مشالة^٤، وذكر بعض العلماء أن هذين الحرفين يتقاربان جدا في الرسم إلى درجة التداخل^٥، وهو من أسباب خلط الناس بينهما في النطق.

المثال الخامس عشر: (لتركبن) من قوله تعالى: (لتركبن طبقا عن طبق) [الانشقاق: ١٩] قرأ ابن كثير وحزمة والكسائي وخلف العاشر بفتح التاء، وباقي العشرة بضمها^٦، وتحتل قراءة الفتح أوجها منها:

أن الخطاب للنبي الكريم صلى الله عليه وسلم، ويحتمل ما بعدها عدة معان كذلك، أي لتركبن أحوالا بعد أحوال من الشدائد والابتلاء مع الأعداء، أو لتركبن حالا بعد حال من النصر والفتح والتمكين، أو لتركبن سماء بعد سماء ليلة المعراج.

أن الخطاب للإنسان المتقدم ذكره في السورة قبل آيات مخاطبا بصيغة المفرد (يا أيها الإنسان) [٦] ويكون المعنى: لتركبن أيها الإنسان مرحلة بعد أخرى من الطفولة إلى الشباب

^١ معجم الرسم العثماني ٢٢٧٣/٥ و٢٢٧٤.

^٢ الدر المصون للسمين ٧٠٧/١٠، والمقصود بعبد الله: ابن مسعود رضي الله عنه.

^٣ منها: الفرق بين الضاد والطاء في كتاب الله عز وجل والمشهور من الكلام، لأبي عمرو الداني (ت ٤٤٤هـ)، والاعتماد في نظائر الطاء والضاد، لابن مالك (ت ٦٧٢هـ)، وإعلام السادة النجباء أنه لا تشابه بين الضاد والطاء، للدكتور أشرف محمد فؤاد طلعت.

^٤ توصف الطاء بأنها مشالة لوجود الخط القائم على ظهرها وهو يشبه الألف، مأخوذ من الشَّوْلة، وتوصف الضاد بالساقطة مقابل ذلك لخلوها من هذا الخط.

^٥ كما ذكر السخاوي في الوسيلة، ٢٤٥.

^٦ إيضاح الرموز للقباقبي، ص ٧٢٦.

وما بعدها، أو لتركيبن أحوالا مختلفة في الحياة وتصرفاتها وتغيراتها، أو أحوالا من الشدة والمعاناة إلى الفرج واليسر، أو اتباع الأمم السابقة في التكذيب والإعراض، أو شدائد وأهوال يوم القيامة.

أن تكون التاء للتأنيث لا للخطاب، والمقصود باللفظ السماء، أي سيحصل للسماء أطوار متتابعة، من انشقاق وانفطار وأن تكون وردة كالدهان، وكالمهل.

وعلى القراءة بضم الباء يكون الخطاب للناس ويحتمل المعاني المذكورة في القول الثاني. وإعمالا لمبدأ تقديم تعدد المعاني، يمكن ترجيح القول الأول في قراءة فتح الباء، ليفيد معنى غير معنى القراءة بضمها، وليس بعيدا عن السياق، لحصول مثله في الآيات من خطاب الله تعالى لنبيه أو غيره دون أن يتقدم له ذكر، كما يمكن حمل الخطاب في القراءتين على أنه للإنسان مرة بالإنفراد، ومرة بالجمع لما في التنويع من تأثير، ولما في الخطاب بالإنفراد من تنبيه وأن يعد كل شخص نفسه المقصود بالخطاب، وبهذا يظهر تعدد المعاني وكثرتها من تعدد أوجه القراءة.

ومعنى الطبق يحتمل الأقوال المذكورة، بعضها بحمله على الحقيقة وبعضها بحمله على المجاز، ومعناه: شيء مبسوط على غيره حتى يغطيه^١.

المثال السادس عشر: قوله تعالى: (وما خلق الذكر والأنثى) [الليل: ٣] اتفق القراء

العشرة على قراءته بهذه الكيفية، وفيه أوجه من القراءة في بعضها مخالفة للرسم، هي: (والذكر والأنثى) أي بدون (ما خلق) الموجودة في قراءة الأئمة العشرة، وبكسر (الذَّكْر) على أنه معطوف على ما قبله، نسبت لعلي بن أبي طالب وابن مسعود وأبي الدرداء وابن عباس.

(وما خلق الذَّكْر والأنثى) بكسر الراء، وتكون بمعنى ومخلوق الله الذَّكْر والأنثى، ولم تنسب.

^١ التفسير الكبير للفخر الرازي ١٠٩/٣١، والتسهيل لعلوم التنزيل لابن جزي ٤٦٦/٢، وتفسير القرآن العظيم لابن كثير ٣٥٩/٨-٣٦١.

(والذي خلق الذَّكَرَ والأنثى) بالاسم الموصول بدل (ما)، نسبت لابن مسعود^١.
وتحتمل قراءة (وما خلق) أن تكون (ما) موصولة، أي والذي خلق، فيكون قسماً بالله سبحانه، وقد ورد القسم بالله في آيات أخر على قول في تفسيرها مثل قوله تعالى (والسماء وما بناها والأرض وما طحاها) [الشمس: ٦٥] وقوله تعالى (والشفع والوتر) [الفجر: ٣] على قول في معنى الوتر، وقوله تعالى (وشاهد ومشهود) [البروج: ٣] على قول فيه، ويجوز أن تكون (ما) مصدرية، أي وخلق الذَّكَرَ والأنثى، فتكون على هذا الوجه بمعنى قراءة: (والذَّكَرَ والأنثى)، وحمل القراءتين على معنيين أولى من حملهما على معنى واحد، ويكون في تعدد أوجه القراءة زيادة في المعنى وتنوع فيه وتكثير له^٢.

ويلحظ ما في قراءة (والذَّكَرَ والأنثى) من مخالفة بالنقص من الرسم، فقد تكون من الأحرف التي تركت لمخالفتها الرسم، وقد تكون مما نسخت تلاوته قبل ذلك، وهذا الاحتمال يعارضه ما روي عن علقمة قال: "أشهد أني سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ هكذا، وهؤلاء يريدونني على أن أقرأ (وما خلق الذَّكَرَ والأنثى) والله لا أتابعهم"^٣ ولو نسخت لبلغه ذلك غالباً، ومن الملاحظ أن هذه القراءة منسوبة لعدد من الصحابة، منهم عليٌّ وابنُ مسعود وأبو الدرداء، والقراءة المنقولة عنهم والمسندة إليهم تواتراً تخالفها، فيبقى الاحتمال الأول أنها مما ترك، وإن صح سندها فهي مروية بطريق آحاد والقاعدة في علوم الحديث أن الصحيح إذا خالف أصح منه يكون شاذاً^٤، والتفت الألوسي إلى ملحظ لطيف وهو أن هذه القراءة صحيحة لما كان يُقرأ بها في الصدر الأول^٥، أما الآن بعد أن ثبتت الطرق والروايات فلا يجوز القراءة بها، وتبقى حجة في التفسير.

^١ جامع البيان للطبري ١٢٩/٣٠، والمحتسب لابن جني ٣٦٤/٢، والبحر المحيط لأبي حيان ٤٨٣/٨،

^٢ اللباب في علوم الكتاب لابن عادل ٣٦٩/٢٠، وإرشاد العقل السليم لأبي السعود ١٦٦/٩.

^٣ رواه البخاري برقم ٤٩٤٣، ومسلم برقم ٨٢٤.

^٤ الإرشاد في معرفة علماء الحديث للقرظيني، ص ١٧٦.

^٥ روح المعاني للألوسي ١٨٨/٣٠.

المثال السابع عشر: قوله تعالى: (وامراته حمالة الحطب) [المسد: ٤] قرأ ابن مسعود وابن عباس: (ومُرَيْتُهُ) بضم الميم وبياء بعد الراء وبهمزة مفتوحة، وفي وجه آخر عن ابن عباس: (مُرَيْتُهُ) بإبدال الهمزة ياء وإدغامها في الياء^١، كلاهما من باب التصغير، وفي هذه القراءة زيادة في المعنى حيث قرئ اللفظ بالتصغير الذي يتناسب مع حال ومآل هذه المرأة. وقرأ عاصم (حمالة) بالنصب، وباقي العشرة بالرفع، وقرئ (حاملة الحطب) بالتنوين مع الرفع ونصب ما بعده، نسبت لأبي قلابة، و(حمالة للحطب) بتنوين الرفع وزيادة لام الجر، و(حمالة للحطب) بتنوين النصب مع زيادة لام الجر، ونُسبتا لعباس^٢. ويوجّه النصب على الدم، أي بتقدير فعل نحو أذم، وعلى هذا الوجه يكون الوقف على (وامراته) كافياً، ويجوز النصب على الحال من (وامراته) عند من يميزه من أئمة النحو، وعلى هذا الوجه توصل (وامراته) بما بعدها. ويوجّه الرفع على أنه خبر لـ (وامراته)، أو عطف بيان أو بدل أو نعت لـ (وامراته) الذي هو معطوف على الضمير في (سيصلي)، وعلى هذا الإعراب توصل (وامراته) بما بعدها، ويجوز أن تكون (حمالة) خبراً لمبتدأ محذوف تقديره: هي، وتكون (وامراته) معطوفة على ما قبلها، وعلى هذا الإعراب يوقف على (وامراته)^٣. ومرجع أوجه القراءة غير المتواترة في المعنى إلى القراءتين المتواترتين، وبهذا يظهر لنا ما في اختلاف أوجه القراءة من تكثير للمعاني وتوسيع لها، مع ملاحظة أثر اختيار وجه الإعراب على موضع الوقف.

^١ البحر المحيط لأبي حيان ٥٢٥/٨، واللباب في علوم الكتاب لابن عادل ٥٥٤/٢٠.

^٢ الحجة لابن خالويه، ٧٧٧، والمختص لابن جني ٣٧٥/٢، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٢٣٨/٢٠، والبحر المحيط

لأبي حيان ٥٢٦/٨، والدر المصون للسمين الحلبي ١٤٤/١١-١٤٦، ومعجم القراءات ٢٦٧/٨.

^٣ يُنظر في أوجه الإعراب: الدر المصون للسمين ١٤٥/١١، وفي أوجه الوقف: منار الهدى للأشموني ١٦٩.

الخاتمة

هَدَفَ هذا البحث إلى تأكيد الأثر الكبير والواضح والعميق للأحرف السبعة في معنى الآيات الكريمة، وهو أمر في غاية الوضوح والجلال في مواضع، وبجاجة إلى إيضاح وتبيين وتفصيل في مواضع أخرى، وتأكيد أثر الأحرف السبعة في المعنى يتأكد لنا عظيمُ رحمة الله بعباده في إنزال كتابه بأحرف عديدة، ففيها إثراء المعنى إضافة إلى التيسير والتخفيف عن المتعلمين والمقبلين على كتاب الله، وأرجو أن يكون البحث قد حَقَّقَ هذا الهدف.

وإن كان من توصية في هذا المقام، فهي الدعوة إلى الاعتناء الكبير بهذا الموضوع، بدءاً من تحرير معنى الأحرف السبعة وحل الإشكالات العديدة حوله، مروراً بتجلية المعاني المتنوعة والكثيرة من خلال الأحرف وهي موجودة ومبثوثة في كتب التفسير، وصولاً إلى مراجعة وتصفية وتنقية الكم الهائل المروي في الكتب من أوجه القراءة، وهي رحلة طويلة نظراً لما يحتاجه تتبع أوجه القراءة من تمحيص وتدقيق وانتباه إلى ما يوجد في المصادر والمراجع من تحريف وتصحيف واختلاف في أسماء القراء، وتداخل بين الأوجه، وتساهل في ضبطها وبيانها، ونقل عن السابق دون تأمل ولا تبصر، ولعل هيئة أو مؤسسة علمية تنهض لهذا العمل وتنجزه، خدمة لكتاب الله تعالى وتقرباً إليه سبحانه، وهو ولي التوفيق، وله الحمد أولاً وآخراً، وباطناً وظاهراً.

بحث
أثر الأحرف السبعة في آيات الاعتقاد

الأستاذ الدكتور محمد أحمد لوح
عميد الكلية الإفريقية للدراسات الإسلامية في السنغال

الافتتاحية

الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب ولم يجعل له عوجاً، والصلاة والسلام على سيد ولد آدم وأفضلهم، محمد بن عبد الله الذي حرص على تلقي القرآن وحفظه، فتكفل الله تعالى بجمعه وقرآنه، ووعد ببيانه، فقال جل ذكره: ﴿لَا تُحْرِكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ﴾ ١٦ ﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ﴾ ١٧ ﴿فَإِذَا قَرَأْتَهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ﴾ ١٨ ﴿ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ﴾ ١٩ ﴿القيامة صلى الله عليه وآله وصحبه وأتباع كتابه وسنته.

تلقي الصحابة هذا التنزيل منه وتلقفوه باهتمام بالغ وعناية فائقة، فكانوا إذا تعلموا عشر آيات لم يجاوزوهن حتى يعلموا ما فيهن من العلم والعمل فتعلموا العلم والعمل معاً،^(١) ثم بلغوه لمن بعدهم من التابعين فارتضوا لبان هذا التنزيل ونشأوا وترعرعوا في أكناف ذلك الجيل الفريد المزكى، وصاروا خير خلف لخير سلف، وهكذا فلم يمض قرن من القرون إلا وللقرآن أهله ورجاله الذين باعوا أنفسهم لله - تعالى - في سبيل تعلمه وحفظه وفهمه وإتقانه ونشره، فاستحقوا الخيرية: «خَيْرُكُمْ مَنْ تَعَلَّمَ الْقُرْآنَ وَعَلَّمَهُ»^(٢) وتشرفوا بشرف هذا الكتاب.

ثم إنه يغيب عن أغلب الأذهان ما للقرآن الكريم من مزايا وخبايا من العلوم، ومن أهم تلك العلوم علم القراءات الذي يعدُّ جانباً عظيماً من جوانب إعجاز القرآن الكريم، ومنبعاً صافياً من منابع سقيه ورفده، فهو علم من أهم العلوم، ومفتاح المفاتيح لفهم كتاب الله واستخراج كنوزه ودرره.

فعلم القراءات له اتصال وثيق بالعلوم الشرعية والعلوم العربية، وله آثار طيبة في أبواب شتى من أبواب المعارف الشرعية.

(١) انظر مقدمة جامع البيان. للطبري.

(٢) أخرجه البخاري (٥٠٢٧) وأبو داود (١٤٥)

ومن بين المباحث المهمة التي لازالت تنتظر توسيعا وتعميقا واهتماما أشد، تلك المباحث المتعلقة بتوجيه القراءات، وخصوصا ماله ارتباط بآيات الاعتقاد التي هي لب القرآن وعماده.

من هناك كان من توفيق الله لقسم التفسير والحديث بكلية الشريعة بجامعة الكويت أن دعا إلى هذا المؤتمر بعنوان (نزول القرآن على سبعة أحرف)
كما سرتني غاية السرور دعوة القسم لي إلى هذا المؤتمر المبارك، والمشاركة ببحث عنوان:
(أثر القراءات في آيات الاعتقاد)

المقدمة

لقد تم تقسيم البحث إلى: افتتاح ومقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة، وتحت كل مبحث ثلاثة مطالب .

أما الافتتاحية فقد سبقت، وأما المقدمة فهي هذه، وتنقسم إلى أربعة مطالب، وهي:

المطلب الأول: أهمية الموضوع.

المطلب الثاني: الدراسات السابقة مما له صلة بالموضوع.

المطلب الثالث: مصطلحات البحث.

المطلب الرابع: منهج البحث.

المطلب الأول: أهمية الموضوع.

أهمية هذا البحث تبرز من أربع جهات:

أولاً: لتعلقه بأصول الدين على نحو لم يطرق سابقاً في بحث مفرد حسب علمي.

ثانياً: لتعلقه بالقراءات القرآنية المتواترة.

ثالثاً: ولكونه مدخلا عظيماً من مداخل التفسير إذا عني به وأعطي ما يستحق من

دراسة معمقة.

رابعاً: يمكن أيضاً أن يكون مدخلا إلى نوع جديد من تدبر القرآن، حيث يتوسع فيه

بين القراءات المتواترة، فيتولد من ذلك من العلوم والمعارف ما لا يعلمه إلا الله.

المطلب الثاني: الدراسات السابقة مما له صلة بالموضوع.

إن هذا الموضوع على أهميته لم يحظ بدراسات مستقلة.

لقد اطلع الباحث على عشرات العناوين في علوم القرآن عبر الكتب والمراجع ذات

العلاقة لكن لم يعثر على جهود مستقلة في هذا الموضوع الشريف، أثر القراءات في آيات

الاعتقاد، على الرغم من أهميته ومكانته، وأذكر على سبيل المثال طرفاً من الكتب الدائرة في الموضوعات ذات الصلة:

١. (القراءات القرآنية وأثرها في التفسير) إعداد د. رياض محمود قاسم.
٢. (القراءات وأثرها في التفسير والأحكام) تأليف د. محمد بن عمر باز مول بحث لنيل الدكتوراه في الشريعة.
٣. (الأثر العقدي في تعدد التوجيه الإعرابي لآيات القرآن الكريم) للدكتور محمد بن عبد الله بن حمد السيف.
٤. (أثر القراءات في الفقه الإسلامي) د. صبري عبد الرؤوف عبد القوي.
٥. (القراءات المتواترة وأثرها في الرسم القرآني والأحكام الشرعية). د. محمد حبش، إلى غير ذلك.

فتلك بعض العناوين التي ترتبط بالموضوع إلى حد ما. ويلاحظ أنه لا يوجد من بين هذه الدراسات كتاب مستقل في أثر القراءات في آيات الاعتقاد إلا ما كان من كتاب الدكتور السيف، لكنه ليس في القراءات بل في التوجيه الإعرابي.

المطلب الثالث: مصطلحات البحث.

أولاً: تعريف (القراءات):

وهي في اللغة جمع مفردة قراءة، وهو أصل صحيح يدل على جمع واجتماع... ومنه القرآن كأنه سمي بذلك لجمعه ما فيه من الأحكام والقصص وغير ذلك فالقراءة مأخوذة من قرأ يقرأ قراءة وقرآنًا فهي مصدر من قولك قرأت الشيء إذا جمعته وضممت بعضه إلى بعض. (١)

وفي الاصطلاح العام:

(١) انظر مختار الصحاح مادة (ق ر أ)

القراءة "علم يعرف به كيفية النطق بالكلمات القرآنية وطريق أدائها اتفاقاً واختلافاً مع عزو الناقله. (١)

أما في الاصطلاح الخاص:

فيقصد بها ما يُنسب إلى إمام من أئمة القراءات من حروف.

وأما (الرواية) فيراد بها ما ينسب إلى الآخذ عن هذا الإمام.

بينما يراد ب(طريق) على ما ينسب للآخذ عن الراوي.

وكلمة (اختيار) على ما يختاره القارئ لنفسه من القراءات، يؤثرها على غيرها، ويداوم

عليها، ويلتزم الإقراء بها، ويُشتهر الآخذ بها عنه، فيُعرف بها.

أما (الوجه) فهو الخلاف السائغ الذي يكون على سبيل التخيير والإباحة، فالقارئ مخير

في الإتيان بأي وجه منها غير ملزم بالإتيان بها كلها، كأوجه الوقف على العارض للسكون.

هذا: ويشترط لصحة القراءة ثلاثة شروط (أو أركان):

الأول: موافقة القراءة لوجه من أوجه اللغة العربية.

الثاني: موافقة القراءة للرسم العثماني .

الثالث: صحة السند عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

قال الإمام ابن الجزري في طيبة النشر:

فكل ما وافق وجه نحو

وصحَّ إسناده هو القرآنُ

وحيثما يختل ركنٌ أثبت

ثانياً: تعريف الاعتقاد:

قال في لسان العرب: " العَقْدُ نقيض الحَلِّ عَقَدَهُ يَعْقِدُهُ عَقْدًا وَتَعَقَدًا وَعَقْدَهُ... ومنه

عَقَدَ الْعَهْدَ أَوْ الْيَمِينَ: أَكَدَهُ وَأَحْكَمَهُ، ﴿وَالَّذِينَ عَقَدَتْ أَيْمَنُكُمْ فَآتَوْهُمْ نَسِيهِمْ﴾ النساء

(١) البدور الزاهرة لعبد الفتاح. القاضي ص ٧

واعتقد الشيء صُلْبَ واشتدَّ ونَعَقَدَّ الإخاءُ استحکم مثل تَدَلَّلَ ..^(١)
وأما اصطلاحاً فالعقيدة الإسلامية هي: (ما يجب الإيمان به من أصول الدين في حق
الله النبوة والرسالة) ويطلق عليها أسماء أخرى عند أهل السنة والجماعة، منها: " التوحيد،
والسنة، وأصول الدين، والفقهاء الأكبر، والشريعة، والإيمان.

المطلب الرابع: منهج البحث.

لقد سلكت مسلك الاستقراء والتتبع لاستخراج نماذج من اختلاف القراءات من
الآيات المختارة، حيث أورد الآية وأذكر أوجه القراءات الواردة فيها، معزوةً إلى أصحابها من
خلال كتاب (طيبة النشر في القراءات العشر)، ثم أنقل تفسيرها من أمات التفسير معتمداً
في الغالب على جامع البيان للطبري، وأنتهي بالمقارنة وبيان أثر القراءتين في الاعتقاد.
ويشار هنا إلى أن ما قمت به إنما هو نماذج واختيارات، وليس استقراء تاماً، بل تتبع
جزئي ليبنى عليه ما سواه في دراسات قادمة تكون أوسع نطاقاً، وأكثر عمقاً.

(١) مادة (ع ق د)

المبحث الأول

نماذج من آثار اختلاف القراءات في توحيد الربوبية.

باستقراء نصوص الوحي تبين لدى العلماء أن للتوحيد ثلاثة أقسام، هي:

- ٤ . توحيد الربوبية، ومعناه: إفراد الله تعالى في ملكه وأفعاله.
 - ٥ . توحيد الأسماء والصفات، ومعناه: إفراد الله في ذاته وأسمائه وصفاته،
 - ٦ . توحيد الألوهية، ومعناه: إفراد الله في مقاصد المكلفين وعبادتهم.
- وفي هذا المبحث نتناول ثلاثة نماذج، كل نموذج في مطلب.

المطلب الأول: قوله تعالى: ﴿ قَالَ إِنَّمَا أَنَا رَسُولُ رَبِّكِ لِأَهَبَ لَكِ غُلَامًا زَكِيًّا ﴾ ﴿١٩﴾ مريم

أولاً: تحقيق القراءة: (لأهب) فيها قراءتان متواترتان: الأولى بالهمز فيكون الضمير فيها عائداً إلى جبريل وهذا قراءة الجمهور.

والقراءة الثانية: (ليهب) بالياء مع اتفاق جميع المصاحف العثمانية على كتابتها ألفاً، فيوضع عند الضبط ياء صغيرة وسط الألف مراعاة لمن يقرأ بالياء .

وهي لقالون في وجه، ولورش وجها واحداً، لأبي عمرو ويعقوب البصريين كذلك.
ثانياً: تفسير الحرف وتوجيه القرءتين:

يقول الطبري - رحمه الله : " واختلفت القراء في قراءة ذلك، فقرأته عامة قراء الحجاز والعراق غير أبي عمرو (لأهَبَ لَكِ) بمعنى: إنما أنا رسول ربك: يقول: أرسلني إليك لأهب لك (غُلَامًا زَكِيًّا) على الحكاية، وقرأ ذلك أبو عمرو بن العلاء (ليهب لك غلامًا زكياً) بمعنى: إنما أنا رسول ربك أرسلني إليك ليهب الله لك غلاماً زكياً.^(١)

وقال ابن كثير - رحمه الله -: " فقال لها جبريل - عليه السلام - : إنما أنا رسول ربك لأهب لك غلاماً زكياً، جعل الهبة من قبله لما كان الإعلام بها من قبله . وقرأ ورش عن

(١) جامع البيان عند تفسير الآية ١٩ من سورة مريم.

نافع (ليهب لك) على معنى أرسلني الله ليهب لك . وقيل: معنى (لأهب) بالهمز محمول على المعنى ؛ أي قال: أرسلته لأهب لك . ويحتمل (ليهب) بلا همز أن يكون بمعنى المهموز ثم خففت الهمزة . فلما سمعت مريم ذلك من قوله استفهمت عن طريقه .^(١)

فقراءة (ليهب) واضحة لا غموض في معناها ولا إشكال حيث كان المعنى: أرسلني الله إليك ليهب لك هو - جل في علاه - فهو الوهاب ويده ملكوت كل شيء .

وهو سبحانه المنفرد بحبة الأولاد على حسب مشيئته سبحانه، قال تعالى: ﴿لِلَّهِ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ يَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ إِنْ تَاءَ وَيَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ الذُّكُورَ ۚ أَوْ يُزَوِّجُهُمْ ذُكْرَانًا وَإِنثَاءً وَيَجْعَلُ مَنْ يَشَاءُ عَقِيماً إِنَّهُ عَلِيمٌ قَدِيرٌ﴾ الشورى.

بينما قراءة الهمز فيها إسناد الضمير إلى جبريل - عليه السلام - فاحتاجت إلى توجيه؛ لذا ترى ابن جرير يوجهها ويقول: "على الحكاية" أي أن قول جبريل: (لأهب) ليس عن نفسه ولكنه حكاية وتبليغ عن رب العزة والجبروت .

وقال ابن كثير: "جعل الهبة من قبله لما كان الإعلام بها من قبله ، أي أن المسوغ لنسبة الهبة إلى نفسه كونه المخبر به والمبلغ عن الله - جل ذكره ."

وتلحظ أيضا أن ابن كثير جاء بتوجيه آخر فيبين أن الياء همزة مخففة. وهذا أيضا له ما يؤيده من أصول القراءات، حيث إن الهمزة الواقعة بعد الكسرة أبدلت ياء خالصة في مواضع مختلفة، مثل همزة: (لثلا) في مثل: (لثلا يعلم) فورش يبدل الهمزة ياء فيقرأ هكذا (ليلا يعلم) والأمثلة كثيرة والله أعلم .

ثالثا: إبراز أثر تنوع القراءات هنا:

١. أنه يجوز نسبة العمل إلى من هو الواسطة، وليس في ذلك مس بجناب الرب وربوبيته

تعالى.

(١) تفسير القرآن العظيم عند تفسير الآية ١٩ من سورة مريم.

٢. أنه وإن تبادر إلى الذهن في قراءة الهمز أن الواهب هو جبريل إلا أن القراءة الأخرى أثر في بيان المعنى المراد وفي رفع ما يمكن أن يشكل فبقي جناب التوحيد محفوظا مصونا فلا لبس ولا إشكال.

قال الشيخ السعدي - رحمه الله: فلما رأى جبريل منها الروع والخيفة، قال: ﴿إِنَّمَا أَنَا رَسُولُ رَبِّكِ﴾ أي: إنما وظيفتي وشغلي، تنفيذ رسالة ربي فيك ﴿لَأَهَبَ لَكَ غُلَامًا زَكِيًّا﴾ وهذه بشارة عظيمة بالولد وزكائه، فإن الزكاء يستلزم تطهيره من الخصال الذميمة، واتصافه بالخصال الحميدة. " (١)

٣. ومن الآثار العقدية أن يعلم الواقف على مثل هذا أن لا يطلب الأولاد إلا من الله الذي بيده ملكوت كل شيء، ولا يطلبه من مخلوق أصلا؛ فإن ذلك شرك في الربوبية.

المطلب الثاني: قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُدْفِعُ عَنِ الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ خَوَّانٍ كَفُورٍ﴾ الحج.

أولا: تحقيق القراءة: وفي لفظ (يدافع) قراءتان متواترتان من السبعة والعشر، فقرأ عبد الله بن كثير - رحمه الله - وأبو عمرو ويعقوب (يُدْفَعُ) بحذف الألف وفتح حرف المضارع وسكون الدال .

وقرأ الباقر (يُدافع) بضم حرف المضارع وإثبات الألف، كما قرأ نافع وأبو جعفر ويعقوب: (ولو لا دفاع الله الناس) بكسر الدال وإثبات الألف في الموضعين في البقرة وفي الحج أيضا .

ثانيا: تفسير الآية: قال الإمام البغوي - رحمه الله - : " يريد: يدفع غائلة المشركين عن المؤمنين ويمنعهم عن المؤمنين " (٢).

وقال الإمام القرطبي: يدافع بمعنى يدفع مثل: عاقبت اللص، وعافاه الله " (١).

(١) تفسير السعدي للآية .

(٢) تفسير البغوي للآية ٣٨ من سورة الحج.

ثالثاً: إبراز أثر تنوع القراءة: وبالنظر إلى قراءة يدافع بإثبات الألف قد يسبق إلى الوهم أنه مدافعة من الطرفين هذا يدفع وذاك يدفع، والأمر ليس كذلك لسببين أحدهما: أن صيغة المفاعلة قد تأتي من طرف واحد، كقولهم (عافاه الله) (عاقبت اللص) كما تقدم عن القرطبي.

ثانيهما: وهو الأهم: أن قراءة (يدفع) يفسر بها القراءة الأخرى، وخير ما يفسر به القرآن القرآن .

فتمحض المعنى واتضح أن الله - تعالى - هو الدافع عن المؤمنين بسبب إيمانهم (والله غالب على أمره ولكن أكثر الناس لا يعلمون)، فما شاء كان وما لم يشأ لم يكن فهو المنفرد بالربوبية وهو الخالق والمالك والمدبر سبحانه وتعالى .

فمتى عرف المؤمن أن إيمانه سبب لدفاع الله عنه كان ذلك حاملاً له على تصحيح إيمانه، والعمل على زيادته، وذلك من أعظم الآثار.

وكذلك إذا علم المؤمن أن الله معه فسيزداد إيمانا وتفانيا وثباتاً على الحق؛ فإن نصر الله آتٍ ولو بعد حين.. وهذا من الآثار العظيمة لتفسير قراءة المدافعة بقراءة الدفاع.

المطلب الثالث: قوله تعالى: ﴿وَلِكُلِّ وِجْهَةٍ هُوَ مَوْلِيهَا فَاسْتَبِقُوا الْحَيَاتِ أَيْنَ مَا تَكُونُوا يَأْتِ بِكُمْ اللَّهُ جَمِيعًا إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ ﴿٣٨﴾ البقرة.

أولاً: تحقيق القراءة، ففي لفظ (موليها) قراءتان متواترتان، إحداها بكسر اللام المشددة، وإثبات الياء بعدها، والأخرى بفتح اللام وإثبات ألف بعدها، (مولاها) فالأولى قراءة الجمهور، والثانية قراءة ابن عامر الشامي .

ثانياً: تفسير الآية، وفي معناها قال الطبري رحمه الله: " فمعنى الكلام إذًا: ولكل أهل ملة وجهة، الكل. منهم مولؤها وجوههم. " فالفعل في هذه القراءة من العبد.

(١) تفسير القرطبي للآية ٣٨ من سورة الحج.

وقد روي عن ابن عباس وغيره أنهم قرأوها: " هو مُولاها "، بمعنى أنه مُوجَّهٌ نحوها. ولكلّ ذي ملة وجهةٌ، الله مولّيه إياها، بمعنى: موجَّهه إليها. فيكون فعل التوجيه من الرب سبحانه.

ثالثاً: إبراز أثر القراءة: وبمجموع القراءتين نتعلم أن هناك إرادتين: إرادة الله -تعالى- التي هي الأصل، وهو يوجه بأمره وإرادته من شاء من عباده إلى الجهة التي شاء، كوناً، أو شرعاً. وإرادة العبد التي تأتي بعد إرادة الله، فيتوجه إلى الوجهة التي يوليها ويقبل إليها، فالخلق والأمر له سبحانه وتعالى دون شريك.

وقال السعدي: أي: كل أهل دين وملة، له وجهة يتوجه إليها في عبادته، وليس الشأن في استقبال القبلة، فإنه من الشرائع التي تتغير بها الأزمنة والأحوال، ويدخلها النسخ والنقل، من جهة إلى جهة، ولكن الشأن كل الشأن، في امتثال طاعة الله، والتقرب إليه، وطلب الزلفى عنده، فهذا هو عنوان السعادة ومنشور الولاية .

ومن آثار هذا الباب أن يعلم العبد أن له إرادة واختياراً ومسئولية، لكنها ليست مستقلة بل هي محكومة بإدارة الله الكونية، على كل حال. وإدارة الله الشرعية إذا كانت وجهته إلى الطاعات.

المبحث الثاني

نماذج من أثر القراءات في توحيد الأسماء والصفات.

وهو: "إفراد الله سبحانه وتعالى بما سمي الله به نفسه ووصف به نفسه في كتابه أو على لسان رسوله صلى الله عليه وآله وسلم، وذلك بإثبات ما أثبتته من غير تحريف، ولا تعطيل، ومن غير تكييف، ولا تمثيل". فهذا النوع من التوحيد زلت فيه أقدام وكبت فيه جياذ، فكان الاعتناء به تأصيلاً وتفصيلاً من أوجب الواجبات.

المطلب الأول: قال تعالى: ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ الفاتحة.

أولاً: تحقيق القراءة: في (ملك) قراءتان متواترتان، بإثبات الألف بعد الميم وحذفه . قرأ عاصم، ويعقوب والكسائي وخلف العاشر، (ملك) بحذف الألف، والستة الباقيون، وهم أبو جعفر ونافع وابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وحزمة قرأوا (مالك) بإثبات الألف .

ثانياً: تفسير الآية: وأما تفسيرها: فقد قال ابن جرير رحمه الله: "ولا خلاف بين جميع أهل المعرفة بلغات العرب، أن الملك من المملك " مشتق، وأن المالك من المملك " مأخوذاً.

فتأويل قراءة من قرأ ذلك: (مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ) أن الله المملك يوم الدين خالصاً دون جميع خلقه، الذين كانوا قبل ذلك في الدنيا ملوكاً جبابرة ينازعونه الملك، ويدافعونه الانفراداً بالكبرياء والعظمة والسلطان والجبرية . فأيقنوا بلقاء الله يوم الدين أنهم الصغرة الأذلة، وأن له - من دُونهم، ودون غيرهم - الملك والكبرياء، والعزة والبهاء، كما قال جلّ ذكره وتقدست أسماؤه في تنزيله ﴿يَوْمَ هُمْ بَارِزُونَ لَا يَخْفَىٰ عَلَى اللَّهِ مِنْهُمْ شَيْءٌ لِّمَنِ الْمُلْكُ الْيَوْمَ لِلَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ﴾ غافر.

فأخبر تعالى ذكره أنه المنفرد يومئذ بالملك دون ملوك الدنيا، الذين صاروا يوم الدين من ملوكهم إلى ذلة وصغار، ومن دُنْيَاهُمْ في المعاد إلى خسار. ثم ساق بسنده-

، عن عبد الله بن عباس: (مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ)، يقول: لا يملك أحدٌ في ذلك اليوم معه حكماً ، كملكهم في الدنيا. ثم قال: ﴿يَوْمَ يَقُومُ الرُّوحُ وَالْمَلَكُ صَفًّا لَا يَتَكَلَّمُونَ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ الرَّحْمَنُ وَقَالَ صَوَابًا﴾ ﴿٣٨﴾ النبأ. وقال: ﴿وَحَشَعَتِ الْأَصْوَاتُ لِلرَّحْمَنِ فَلَا تَسْمَعُ إِلَّا هَمْسًا﴾ ﴿٣٩﴾ طه.

وقال: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَى وَهُمْ مِّنْ حَشِيَّتِهِ مُشْفِقُونَ﴾ ﴿٤٠﴾ الأنبياء.

قال أبو جعفر: وأولى التأويلين بالآية، وأصحُّ القراءتين في التلاوة عندي، التأويلُ الأول، وهي قراءة من قرأ "مَلِكٌ" بمعنى "الملك". لأن في الإقرار له بالانفراد بالملك، إيجاباً لانفراده بالملك، وفضيلة زيادة الملك على المالك، إذ كان معلوماً أن لا مَلِكٌ إلا وهو مالكٌ، وقد يكون المالك لا ملكاً. (١)

وهذا الترجيح بين القراءات معروفة لدى ابن جرير - رحمه الله - ولكن يجب أن نعلم أن هذه القراءات المتواترة كان الاتفاق عليها قبل زمن ابن جرير، كما يجب أن نعلم أن القراءات لا تتفاضل وكلها شاف كاف كما قال الصادق المصدوق صلى الله عليه وآله وسلم، ولا مانع أن تكون قراءة أوسع معنى وأشمل بيانا من قراءة أخرى قال أبو عبيدة: "مالك أجمع وأوسع لأنه يقال مالك العبد والطير والدواب ولا يقال ملك هذه الأشياء.

لأنه لا يكون مالكاً لشيء إلا وهو يملكه، وقد يكون ملك الشيء ولا يملكه" (٢)

ثالثاً: إبراز الأثر: فمن القراءتين تعلمنا اسمين جليلين من أسماء الله الحسنى، وهما: مالك وملك كما تضمن كل من الاسمين صفة من صفات الله العلي، فالمالك يتضمن صفة الملك بكسر الميم، وملك يتضمن صفة الملك بضم الميم، وتعدد القراءات بمنزلة تعدد الآيات .

لكل من القراءتين شاهد من القرآن قال تعالى: ﴿فَتَعَلَى اللَّهِ الْمَلِكُ الْحَقُّ لَا إِلَهَ إِلَّا

هُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْكَرِيمِ﴾ ﴿١٧٠﴾ المؤمنون.

كما قال تعالى: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَلِكُ الْمَلِكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَن تَشَاءُ﴾ آل عمران.

(١) تفسير الطبري عند تفسير سورة الفاتحة.

(٢) معالم التنزيل عند تفسير الآية المذكورة.

قال ابن كثير: وقد رجح كلا من القراءتين مرجحون من حيث المعنى، وكلاهما صحيحة حسنة. (١)

والخلاصة أن القراءتين متواترتان، فكل منهما دل على اسم من أسماء الله الحسنى وتضمن صفة من صفاته العلى.

المطلب الثاني: قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ بِالنَّاسِ لَرُءُوفٌ رَحِيمٌ﴾ البقرة.

أولاً: تحقيق القراءة: وفي كلمة (رءوف) وجهان من القراءة، أحدهما: إثبات الواو بعد الهمز، وثانيهما: حذفها، وبالأول قرأ أبو جعفر ونافع وابن كثير وابن عامر وحفص عن عاصم، وبالثاني قرأ الآخرون وهم: البصريان وحمة والكسائي وخلف العاشر وشعبة عن عاصم.

ثانياً: تفسير الآية: أما تفسيرها فقد قال أبو جعفر رحمه الله: " ويعني بقوله جل ثناؤه: "إن الله بالناس لرءوف رحيم": أن الله بجميع عباده ذو رأفة .

و"الرأفة"، أعلى معاني الرحمة، وهي عامة لجميع الخلق في الدنيا، ول بعضهم في الآخرة، وأما "الرحيم": فإنه ذو الرحمة للمؤمنين في الدنيا والآخرة... " ثم بين أن في (الرءوف) لغات فقال: وفي "الرءوف" لغات . إحداها "رؤف" على مثال "فَعَل" ، كما قال الوليد بن عقبة :

وشر الطالبين ولا تكنه
بقاتل عمه، الرؤف الرحيم
وهي قراءة عامة قراء أهل الكوفة .

والأخرى "رءوف" على مثال "فَعول"، وهي قراءة عامة قراء المدينة، و "رئف"، وهي لغة غطفان، على مثال "فَعَل" مثل حذر . و"رأف" على مثال "فَعَل" بجزم العين، وهي لغة لبني أسد . والقراءة على أحد الوجهين الأولين . " (٢)

(١) تفسير القرآن العظيم عند تفسير الآية.

(٢) جامع البيان عند تفسير الآية ١٤٣ من سورة البقرة.

ثالثاً: إبراز الأثر: وأثر تنوع القراءات أثر لفظي لا معنوي، أي أن كلتا القراءتين بمعنى واحد رغم اختلاف اللفظ، ومن المعلوم أن أسماء الله - تعالی - توفيقية أي لا تثبت إلا بنص من الوحي، وهنا ثبت الاسم بلفظين فوجبت إثبات اللفظين: الرؤوف بإثبات الواو وحذفها. لذا لا يجوز استعمال اللغتين الآخرين: رثف على وزن فَعَلَ ورأف على وزن فَعَلَ بسكون العين، على الرغم من ثبوتهما لغة وتضمنهما معنى القراءتين لكنهما لم تثبتا قراءة .
وبناءً على هذا تتقرر قاعدة عظيمة في باب الأسماء والصفات في باب القراءات واللغات العربية وتنوعها، وهي أن: (ثبوت المعنى في القرآن دون اللفظ لا يجعل اللفظ اسماً ولا صفة لله).. وهي شارحة لقاعدة كلية أخرى، وهي: (كل ما ثبت قراءةً فقد ثبت لغةً ولا العكس).

المطلب الثالث: قوله تعالى: ﴿بَلْ عَجِبْتَ وَيَسْخَرُونَ ﴿١٢﴾﴾ الصافات.

أولاً: تحقيق القراءة: ففي كلمة: (عجبت) وجهان ضم التاء (عجبتُ) وفتحها (عجبت)، وبالأول قرأ حمزة والكسائي وخلف العاشر. والثاني قرأ الباقون.
ثانياً: تفسير الآية.: أما معنى الآية فقد قال الطبري رحمه الله: "اختلفت القراء في قراءة ذلك، فقرأته عامة قراء الكوفة: (بل عجبتُ ويسخرون) بضم التاء من عجبت، بمعنى: بل عظم عندي وكبر اتخاذهم لي شريكاً، وتكذيبهم تنزيلي وهم يسخرون.
وقرأ ذلك عامة قراء المدينة والبصرة وبعض قراء الكوفة (بل عجبت) بفتح التاء بمعنى: بل عجبت أنت يا محمد ويسخرون من هذا القرآن .

والصواب من القول في ذلك أن يقال: إنهما قراءتان مشهورتان في قراء الأمصار، فبأيتهما قرأ القارئ فمصيب ... فإن قال قائل: وكيف يكون مصيبا القارئ بهما مع اختلاف معنييهما ؟ قيل: إنهما وإن اختلف معنيهما فكل واحد من معنييه صحيح، قد عجب محمد مما أعطاه الله من الفضل، وسخر منه أهل الشرك بالله، وقد عجب ربنا من عظيم ما قاله المشركون في الله، وسخر المشركون بما قالوه.

فإن قال: أكان التنزيل بإحدهما أو بكليتهما؟ قيل: التنزيل بكليتهما. فإن قال: وكيف يكون تنزيل حرف مرتين؟ قيل: إنه لم ينزل مرتين، إنما أنزل مرة، ولكنه أمر - صلى الله عليه وآله وسلم - أن يقرأ بالقراءتين كليتهما. (١)

قلت: هكذا ابن جرير - رحمه الله - هذه المسألة التي يدور حولها كلام طويل الذيول عند علماء القراءات، والذي يظهر أن الحروف كلها نازلة من عند الله تبارك وتعالى، لقوله - صلى الله عليه وآله وسلم، في حديث ابن عباس رضي الله عنهما: "أقرأني جبريل على حرف فراجعته فزادني فلم أزل أستزيده ويزيدني حتى انتهى على سبعة أحرف" (٢) وحديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعا: "نزل القرآن على سبعة أحرف... (٣) ثالثا: إبراز الأثر:

للقرآيات هنا أثر عظيم وجليل حيث أثبتت صفة العجب لله تعالى، وهي بالإضافة إلى ثبوتها في القرآن فقد ثبتت أيضا في السنة، من ذلك: حديث علي رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: "إن الله ليعجب إلى العبد إذا قال: لا إله إلا أنت إني قد ظلمت نفسي، فاغفر لي ذنوبي إنه لا يغفر الذنوب إلا أنت، قال: عبدني عرف أن له ربا يغفر و يعاقب." (٤) فالعجب صفة ثابتة لله -تعالى- كبقية الصفات، يجب إثباتها واعتقاد معناها دون تكيف ولا تمثيل ولا تعطيل ولا تأويل.

كما أنه صفة للمخلوق أيضا كما في قراءة الفتح على ما يليق بالمخلوق.
ونظير هذا قوله تعالى: ﴿ وَهُوَ الْعَفُورُ الْوَدُودُ ﴿١٤﴾ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ ﴿١٥﴾ ﴾ البروج.
قرأها بالكسر في (المجيد) حمزة والكسائي وخلف والباقون بالضم. (المجيد)

(١) جامع البيان عند تفسير الآية ١٢ من سورة الصافات.

(٢) رواه البخاري برقم: (٣٢١٩) ومسلم برقم: (٨١٩).

(٣) قال الألباني في (الصحيحة ٤/٢٧): "صحيح على شرط الشيخين."

(٤) قال الألباني في (السلسلة الصحيحة: ١٦٥٣): "صحيح"

قال الطبري رحمه الله: "... واختلفت القراء في قراءة قوله: (المَجِيدُ) فقرأته عامة قراء المدينة ومكة والبصرة وبعض الكوفيين رفعًا، ردًّا على قوله: (ذُو الْعَرْشِ) على أنه من صفة الله تعالى ذكره. وقرأ ذلك عامه قراء الكوفة خفضًا، على أنه من صفة العرش. والصواب من القول في ذلك عندنا أنهما قراءتان معروفتان، فبأيتهما قرأ القارئ فمصيب. (١)

وقال ابن كثير: " (ذو العرش) أي صاحب العرش المعظم العالي على جميع الخلائق و (المجيد) فيه قراءتان الرفع على أنه صفة للرب عز وجل والجر على أنه صفة للعرش وكلاهما معنى صحيح. " (٢)

وعلى هذا فقراءة الرفع فيها إثبات اسم (المجيد) لله عز وجل وصفة المجد، فإن أسماء الله تعالى أعلام وأوصاف، تدل على ذات الله تعالى وتتضمن معنى هو صفة كمال الله رب العالمين، بينما قراءة الخفض تدل على عظمة العرش، وعظمة المخلوق دليل أيضا على عظمة الخالق جل وعلا، كما مر عن ابن كثير رحمه الله.

ومما يستفاد من هذه القراءة من الأثر، ما يؤكد القاعدة المعروفة في الأسماء والصفات، وهي أن " الاشتراك في الأسماء لا يقتضي الاشتراك في المسميات " فالمجيد اسم لله تعالى، والمجد صفة له تبارك وتعالى على ما يليق بجلاله، وهما كذلك ثابت للعرش في القراءة الأخرى وهو مخلوق على ما يليق به بصفته مخلوقا للباري عز وجل.. وكذلك يقال في أسمائه تعالى: العليم، والكريم والعزیز ونظائرها.

(١) جامع البيان عند تفسير سورة البروج.

(٢) تفسير القرآن العظيم عند تفسير سورة البروج.

المبحث الثالث

نماذج من أثر القراءات في توحيد الألوهية:

المطلب الأول: قوله تعالى: ﴿بَلَىٰ مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَاطَتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ فَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ

النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴿١٠٠﴾ البقرة.

أولاً: تحقيق القراءة: وفي كلمة (خطيئته) وجهان من القراءة الإفراد، وقرأ به الجمهور، والجمع وقرأ به نافع وأبو جعفر.

ثانياً: تفسير الآية : ومعناها: ليس الأمر كما تمنيتم، ولا كما تشتهون، بل الأمر: أنه من عمل سيئة وأحاطت به خطيئته، وهو من وافى يوم القيامة وليس له حسنة، بل جميع عمله سيئات، فهذا من أهل النار، والذين آمنوا بالله ورسوله وعملوا الصالحات من العمل الموافق للشريعة فهم من أهل الجنة..

وعن ابن عباس: (بلى من كسب سيئة) أي: عمل مثل أعمالكم، وكفر بمثل ما كفرتم به، حتى يحيط به كفره فما له من حسنة. وفي رواية عن ابن عباس، قال: الشرك. قال ابن أبي حاتم: وروي عن أبي وائل، وأبي العالية، ومجاهد، وعكرمة، والحسن، وقتادة، والربيع بن أنس، نحوه.

وقال أبو هريرة، وأبو وائل، وعطاء، والحسن: (وأحاطت به خطيئته) قالوا: أحاط به شركه. (١)

قال السعدي رحمه الله: " ثم ذكر تعالى حكماً ﴿بَلَىٰ﴾ أي: ليس الأمر كما ذكرتم، فإنه قول لا حقيقة له، ولكن ﴿مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً﴾ وهو نكرة في سياق الشرط، فيعم الشرك فما دونه، والمراد به هنا الشرك، بدليل قوله: ﴿وَأَحَاطَتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ﴾ أي: أحاطت

(١) انظر تفسير ابن كثير لهذه الآية.

بعاملها، فلم تدع له منفذاً، وهذا لا يكون إلا الشرك، فإن من معه الإيمان لا تحيط به خطيئته. ﴿فَأَوْلَيْكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ وقد احتج بها الخوارج على كفر صاحب المعصية، وهي حجة عليهم كما ترى، فإنها ظاهرة في الشرك، وهكذا كل مبطل يحتاج بآية، أو حديث صحيح على قوله الباطل فلا بد أن يكون فيما احتج به حجة عليه. (١)

ثالثاً: إبراز أثر القراءة: فقد رأينا أن جمهور السلف والخلف فسروا الخطيئة بالشرك، فمن هنا نعلم أن الخطيئة معناها: الشرك، والشرك ضد التوحيد وضد إخلاص العبادة، فدلّت الآية على هذا الوجه من القراءة على وجوب إخلاص العبادة لله تعالى والابتعاد عن الشرك بكل أشكاله فإن عقابه الخلود في النار، وحتى لو قلنا بأن معناه الكبائر كما قال قتادة وغيره فنقول: إن أكبر الكبائر هو الشرك، وصاحب الكبيرة متوعد بالنار، فهو داخلها ما لم تتداركه رحمة ابتدائية من الله عز وجل.

المطلب الثاني: قوله تعالى: ﴿قُلِ اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا لَيْسُوا لَهُ غَيْبُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ أَبْصِرْ بِهِ وَأَسْمِعْ مَا لَهُمْ مِّنْ دُونِهِ مِن وَلِيٍّ وَلَا يُشْرِكُ فِي حُكْمِهِ أَحَدًا﴾ الكهف.

أولاً: تحقيق القراءة: ففي كلمة (ولا يشرك) قراءتان: إحداهما بالخطاب والجزم (ولا تُشرك) وهو قراءة ابن عامر الشامي، والجمهور يقرأون بالغيبة والإخبار (ولا يُشرك) ثانياً: تفسير الآية، وأما معنى الآية فقال ابن كثير: "وقوله: "(ما لهم من دونه من ولي ولا يشرك في حكمه أحدا) أي: أنه تعالى هو الذي له الخلق والأمر، الذي لا معقب لحكمه، وليس له وزير ولا نصير ولا شريك ولا مشير، تعالى وتقدس. (٢) وقال البغوي رحمه الله: "أي: لا يشرك الله في حكمه أحدا. (٣)

(١) تفسير السعدي للآية ٨١ من سورة البقرة.

(٢) تفسير ابن كثير للآية ٢٦ من سورة الكهف.

(٣) تفسير البغوي للآية نفسها.

وقيل: "الحكم" هنا علم الغيب أي: لا يشرك في علم غيبه أحدا. (١)

وقال السعدي: ﴿وَلَا يُشْرِكُ فِي حُكْمِهِ أَحَدًا﴾ وهذا يشمل الحكم الكوني القدرى، والحكم الشرعي الديني، فإنه الحاكم في خلقه، قضاء وقدرًا، وخلقًا وتدبيرًا، والحاكم فيهم، بأمره ونهيهم، وثوابه وعقابه. ولما أخبر أنه تعالى، له غيب السماوات والأرض، فليس لمخلوق إليها طريق، إلا عن الطريق التي يخبر بها عباده، وكان هذا القرآن، قد اشتمل على كثير من الغيوب. (٢)

ثالثًا: بيان أثر القراءة: وهو أن قراءة ابن عامر بالخطاب نهي عن الإشراك بالله في حكمه، فهو عز وجل نفى أن يكون له شريك في حكمه، ونهى نبيه أن يشرك في ذلك أحداً، ونهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهي لأمته، وهذا فيه حماية لحمى التوحيد؛ لأن تحكيم شرع الله تعالى، والاستسلام لقضائه وقدره عين التوحيد، ومما يزيد المسألة خطورة أنه تعالى وجه خطاب النهي إلى نبيه صلى الله عليه وآله وسلم مع القطع بأنه معصوم، ونظيره قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ الزمر. وهذا من أكبر الدلائل على خطورة الشرك بالله العظيم، وأن من مات عليه لا نجاة له.

فبمجموع القراءتين استفدنا أمرين جليلين وأثرين عظيمين: أولهما: أن الله لا يشرك في حكمه أحدا كائنا من كان، وأن الإيمان لا يصح ما لم يسلم العبد لشرع ربه، في القضاء والحكم، كما قال تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ النساء.

ثانيهما: أن الله لا يرضى لأحد أن يشرك به أحدا كائنا من كان. كما قال تعالى: ﴿إِنْ تَكْفُرُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنْكُمْ وَلَا يَرْضَى لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ﴾ الزمر.

(١) نقله ابن كثير في تفسيره.

(٢) تفسير السعدي للآية.

المطلب الثالث: قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْكُمْ وَأَنْتُمْ مُّعْرِضُونَ ﴿٨٣﴾ البقرة.

أولاً: تحقيق القراءة: ففي كلمة (لا تعبدون) قراءتان: الخطاب وهو قراءة للجمهور، والغيبة لابن كثير وحمزة والكسائي .

ثانياً: تفسير الآية، ومعناها كما قال ابن كثير: " وقوله: (لا تعبدون إلا الله) قال الزمخشري: خبر بمعنى الطلب، وهو أكد.

وقيل: كان أصله: ألا تعبدوا كما قرأها بعض السلف فحذفت (أن) فارتفع، وحكي عن أبي وابن مسعود، رضي الله عنهما، أنهما قرآها: " لا تعبدوا إلا الله." وقيل: (لا تعبدون) مرفوع على أنه قسم، أي: والله لا تعبدون إلا الله. (١)

ونقل هذا التوجيه القرطبي في تفسيره عن سيبويه، وقال: "اختاره المبرد والكسائي والفراء. (٢) قال السعدي رحمه الله: (لا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ) هذا أمرٌ بعبادة الله وحده، ونهيٌ عن الشرك به، وهذا أصل الدين فلا تقبل الأعمال كلها إن لم يكن هذا أساسها، فهذا حق الله تعالى على عباده." (٣)

ثالثاً: إبراز أثر القراءة: وبالنظر إلى القراءتين وجدنا أن كلا منهما يتضمن توكيدا للنهي عن الشرك بالله تعالى سواء قيل بأنها خبر بمعنى الإنشاء، كما يقول الزمخشري، أو قلنا بتقدير الاستحلاف والإخبار بأنهم حلفوا ووافقوا على الميثاق، كما يروى عن سيبويه ومن معه، والحلف كما هو معلوم للتوكيد، فالله تعالى في هذه الآية أمر بإخلاص العبادة ونهي عن الشرك كله بأسلوب يتجلى فيه أمارات العناية والتعظيم كما هو شأن آيات التوحيد في القرآن كله.

(١) تفسير القرآن الكريم للآية ٨٣ من سورة البقرة.

(٢) تفسير القرطبي للآية المذكورة.

(٣) تفسير السعدي للآية.

الخاتمة

وفي آخر هذا البحث القصير، والجهد اليسير نقيده بعض النتائج فيما يلي:

١. إن من أهم علوم القرآن وأعمقها علم القراءات.
 ٢. من الضروري على المفسر أن يكون له نصيب وافرن علم القراءات.
 ٣. أن لتعدد القراءات أثراً عظيماً في اتساع المعاني، وتعدد المعارف القرآنية.
 ٤. لتنوع القراءات تأثير كبير في بناء العقيدة الصحيحة.
 ٥. أنه بإلقاء نظرة فاحصة على النماذج التي أوردناها نجد أنها لا تخرج عن أربعة أنحاء، وبالبحث ظهر للباحث أن تعدد آيات العقيدة بقراءاتها في القرآن الكريم لا تخرج عن تلك الأنحاء الأربعة.. وهي:
 ٥. اختلاف اللفظ مع المعنى، مع ضرورة إرجاع أحد المعنيين إلى الآخر، مثل (لأهب لك) (ليهب لك)
 ٦. اختلاف اللفظ مع ظاهر المعنى، مع ضرورة توجيه ذلك الظاهر ليتفق مع النص، مثل: (يدافع) و (يدفعُ)
 ٧. اختلاف اللفظ و المعنى معاً، مع الإبقاء على الدلالة الخاصة لكل منهما، مثل: (موليها) (مولاها) ومثل: (مالك يوم الدين) (ملك يوم الدين) ومثل: (ولا يُشركُ) (ولا تُشركُ) ومثل: (عجبت) (عجبتُ)
 ٨. اختلاف اللفظ مع اتحاد المعنى، مثل: (رؤوف) (رؤف) ومثل: (خطيئته) (خطيئاته) ومثل: (لا تعبدون) (لا يعبدون)
- توصيات:

١. يجب على الجامعات والمؤسسات الأكاديمية والبحثية مضاعفة الجهود، وزيادة العناية بعلوم القرآن الكريم ولاسيما علم القراءات، وبالأخص ما يخدم منها الجانب العقدي.

٢. ضرورة الاستمرار في عقد مثل هذه اللقاءات العلمية بهدف استجلاء المعارف والجواهر التي ما زالت مكنونة في ثنايا سور الكتاب العزيز وآياتها، بل وألفاظها وحروفها.
٣. وأخيراً: أدعو الجامعات الإسلامية والعربية إلى فتح كراسي للدراسات الإسلامية في الجامعات الإفريقية وخاصة العريقة منها، مثل جامعة داكار التي يبلغ عمرها مائة عام بعد سنة أو سنتين، حيث تأسست ١٩١٩م، ويزيد طلابها اليوم على ٨٠ ألف طالب وطالبة من جميع الجنسيات الإفريقية والأوروبية .

هذا: نسأل المولى الكريم البر الرحيم أن يحفظ دولة الكويت، ويمن عليها بالأمن والاستقرار، ودوام التطور والازدهار.

وصلى الله وسلم وبارك على الرحمة المهداة وعلى آله وصحبه ومن سار على نهجه إلى يوم التناد.

بحث
علاقة الأحرف السبعة بالقراءات

الأستاذ الدكتور مساعد الطيار
أستاذ الدراسات العليا بقسم الدراسات القرآنية
بكلية التربية / جامعة الملك سعود

البحث

الحمد لله الذي أنزل القرآن على سبعة أحرف، والصلاة والسلام على من بلغه إلى أصحابه، فوعوه، ونقلوه إلى الأتباع، وبلغنا خبره أتمّ بلاغ.
أما بعد:

فهذه مشاركة موجزة في موضوع علاقة الأحرف السبعة بالقراءات والرسم. ورأيت أن أبدأ بتعريف القراءات والرسم، ثم أنطلق إلى الخلاف الوارد في الأحرف السبعة، وابين وجه العلاقة على كل قول من الأقوال في الأحرف السبعة، والله الموفق. أما القراءات: فهي الوجوه القرائية التي يُقرأ بها ما بين الدفتين مما نقله القراء بالأسانيد المعروفة عندهم.

وأما الرسم: فهو الخط الذي كتب به الصحابة المصاحف في عهد عثمان بن عفان، وصار يطلق عليه فيما بعد (الرسم العثماني).

وأما الأحرف السبعة، فوقع فيها اختلاف كبير، وقد اختصرها الدكتور عبدالعزيز قاري إلى ستة أقوال جامعة^(١)، وهي التي سأعتمدها في هذا البحث الموجز.

القول الأول: أن هذا الحديث من المشكل المتشابه الذي لا يُعلم معناه ...

القول الثاني: أن حقيقة العدد ليست مراده، وذلك أن لفظ السبعة يطلق في لسان

العرب ويراد الكثرة في الآحاد، كما يطلق لفظ السبعين ويراد الكثرة في العشرات ...

القول الثالث: أن المقصود سبعة أصناف من المعاني والأحكام: الحلال والحرام والأمر

والنهي والمحكم والمتشابه والأمثال.

القول الرابع: أن المراد سبع لغات من لغات الفصحى أنزل القرآن بها، فهي متفرقة

فيه، وبعضها أسعد حظاً من بعض.

(١) ينظر كتاب حديث الأحرف السبعة للدكتور عبدالعزيز بن عبدالفتاح القاري (٥٥ . ٦٤)

القول الخامس: أن هذه اللغات السبع تكون في الكلمة الواحدة في الحرف الواحد باختلاف الألفاظ واتفاق المعاني، كقول القائل: هلم وأقبل وتعال وإيَّ وقصدي ونحوي وقربي.

القول السادس: الانواع التي يقع بها التغاير والاختلاف في الكلمات القرآنية؛ كالاختلاف في الإعراب، والاختلاف في الكلمة التي يغير صورتها وهي بمعنى واحد، والاختلاف في الكلمة التي يغير صورتها ومعناها مختلف، والاختلاف بالتقديم والتأخير، والاختلاف بالزيادة والنقص... إلخ.

وسأرتب العلاقة على هذه الأقوال، فأقول وبالله التوفيق:

أولاً: علاقة القراءات والرسم بالقول الأول في الأحرف السبعة:

إذا كان الحديث من المتشابه، فلن يظهر أي علاقة بين الأحرف السبعة وبين القراءات والرسم؛ لأن ماهية الأحرف . على هذا القول . غير معروفة، ومن ثمَّ، فلا يمكن ربط العلاقة بما هو غير معروف.

ثانياً: علاقة القراءات والرسم بالقول الثاني في الأحرف السبعة:

إذا كانت حقيقة العدد غير مرادة، بل هذ للتكثير، فإن يمكننا أن ندخل كل خلاف قرائي أو خلاف متعلق بالرسم في هذا القول؛ لأنه لا يحُدُّ الاختلاف بحِدِّ، ولا بعددٍ، بل قد يكون كثرة الاختلاف في القراءات من موجبات هذا القول، والله أعلم.

ثالثاً: علاقة القراءات والرسم بالقول الثالث في الأحرف السبعة:

إذا كانت الأحرف السبعة هي سبعة أصناف من المعاني والأحكام، فإنه لن تظهر مدى العلقة بالقراءات والرسم؛ لأنه إذا كانت الآيات الزاجرة حرفاً من الأحرف السبعة، فما علاقتها باختلاف القراءات، وما علاقتها بالرسم؟

لن يظهر هناك أي علاقة يمكن رصدها.

رابعاً: علاقة القراءات والرسم بالقول الرابع من الأحرف السبعة:

إذا كان المراد بالأحرف السبعة سبع لغات من لغات العرب متفرقة في القرآن كله، فإن هذا يعني أن هذه الكلمات هي الأحرف بغض النظر عما يقع من الاختلاف في القراءات أو في الرسم؛ إلا إذا كان الرسم يختلف بين كاتب وكاتب. وتصور هذا يصعب؛ لعدم تفصيل من قال بهذا القول في دخول مثل هذه الاختلافات في قوله؛ ولأن الاختلاف في القراءات أوسع من هذا القول.

خامساً: علاقة القراءات والرسم بالقول الخامس من الأحرف السبعة:

إذا كانت الأحرف السبعة هي اللغات السبع تكون في الكلمة الواحدة في الحرف الواحد باختلاف الألفاظ واتفاق المعاني، كقول القائل: هلم وأقبل وتعال، وأن عثمان أبقي الناس على حرف واحد، وترك بقية الأحرف، فإن كثيراً ممن قال بهذا القول كان كلامه مجملاً بلا تفصيل، ولا يبين من كلامه علاقة الأحرف السبعة بالقراءات أو الرسم، عدا ما قاله الطبري في مقدمة تفسيره، وهو يبين العلاقة بين الأحرف وبين القراءات، فقال: «فأما ما كان من اختلاف القراءة، في رفع حرف وجره ونصبه، وتسكين حرف وتحريكه ونقل حرف إلى آخر، مع اتفاق الصورة، فمن معنى قول النبي صلى الله عليه وسلم: «أمرت أن أقرأ القرآن على سبعة أحرف» بمعزل، لأنه معلوم أنه لا حرف من حروف القرآن، مما اختلفت القراءة في قراءته بهذا المعنى يوجب المرء به كفر المماري به في قول أحد من علماء الأمة. وقد أوجب عليه الصلاة والسلام بالمرء فيه الكفر من الوجه الذي تنازع فيه المتنازعون إليه، وتظاهرت عنه بذلك الرواية، على ما قد قدمنا ذكرها في أول هذا الباب»^(١).

وقد فصل الطبري بين الاختلاف في الأحرف والاختلاف في القراءات، ومؤدى قوله أن هذا الاختلاف في القراءات سيبقى كما هو مع أي حرف من الأحرف السبعة. كما أنه يفهم من قوله أن أي كلمة خالفت المرسوم، وثبتت بطريق صحيح، لكنها ليست مما بين الدفتين، فإنها من الأحرف الستة التي تركها عثمان، وأن الأمر لا يتعدى ترك

(١) تفسير الطبري، تحقيق التركي (١: ٦٠).

كلمة مكان كلمة فحسب، وليس من باب ترك كلمة بالكلية أو ترك آية أو جملة، كما يريد أن يلبس بذلك بعض من ينزع إلى قول الطبري من بعض المنحرفين عن أهل السنة. والطبري لم يُين عن مذهبه كاملاً في تفسيره؛ لأنه كتاب (جامع البان عن تأويل آي القرآن)، وليس لبيان اختلاف القراءة من القراء، وقد يكون أفصح عن ذلك في كتابه جامع القراءات. ويبقى على هذا القول أسئلة تثار، مثل: ما موقفه من القراءات الشاذة التي نقلها عن بعض الصحابة، وفيها زيادات على ما بين الدفتين، هل هي من الأحرف السبعة، ثم تُركت؟ وإذا كانت من الأحرف السبعة، فمعنى ذلك أن هناك نوع من الخلاف في الأحرف لم يُشر إليه، وإنما أشار إلى ما يُسمى (بالترادف)، وأما ما عداه من الخلاف المتعلق بالمرسوم فلم يعرج عليه، مع كثرة روايته لمثل هذا النوع في تفسيره.

سادساً: علاقة القراءات والرسم بالقول السادس من الأحرف السبعة:

إذا كانت الأحرف السبعة هي الانواع التي يقع بها التغير والاختلاف في الكلمات القرآنية؛ كالاختلاف في الإعراب، والاختلاف في الكلمة التي يغير صورتها وهي بمعنى واحد، فإن هذا يتقاطع كلياً مع القراءات ومع الرسم.

وهذا القول هو القول الوحيد. مع اختلاف أصحابه في تعداد وجوه التغير. الذي يُعتبر أسعدها حظاً بعلاقته بالأحرف السبعة؛ لأن هؤلاء بنوا قولهم على أنواع الخلاف الموجودة في القراءات، فرصدوها، وقسموها إلى سبعة أنواع؛ اتفقوا في بعضها واختلفوا في بعضٍ آخر منها. والانطلاق من الاختلاف الكائن في القراءات يُدخل. من حيث الجملة. أنواع الاختلاف فيها، وإهمال بعضها في بعض هذه الأقوال أو إغفاله؛ إنما جاء من كونهم أرادوا موافقة العدد سبعة، ولو أنهم أطلقوا الأنواع ولم يجدوها بالسبعة، ثم قَيّدوا السبعة في اجتماعها في الكلمة الواحدة لكان هو الوجه الأقرب والله أعلم.

ومعنى ذلك أن عدد أنواع الاختلاف والتغير ستزيد على السبعة، لكن لا يجتمع منها في الكلمة الواحد إلا سبعة فقط.

وهذا القول يستوعب الاختلاف الكائن في القراءات، والخلاف المتعلق بالرسم، سواء رجع هذا الاختلاف الرسمي إلى الأداء، أو كان متعلقًا بالزيادة والنقص الثابت في المصاحف العثمانية؛ كقراءتي (تجري تحتها) (تجري من تحتها)، وقراءتي (سارعوا) (وسارعوا)، وأمثالها.

تنبيهان

التنبيه الأول:

لم يكن من مقاصد الصحابة لما نسخوا المصاحف في عهد عثمان أن يشتمل المرسوم على جميع القراءات الواردة عن النبي ﷺ، ومن زعم ذلك فإنه سيصطدم بكثير من الكلمات المقروءة التي لم يُشِر إليها الرسم، ولا يحتملها إلا بتمثُّل، مثل قراءة (بظنين)، وقراءة (ليهب لك).

وبناءً على هذا، فإنه لا يصحُّ ادعاء هذا المقصد للصحابة.

التنبيه الثاني:

لا يصح الانطلاق من مرسوم المصاحف إلى تقرير احتوائه على الأحرف السبعة أو على بعضها؛ لأن الاختلاف الكائن في المرسوم هو جزء من هذه الأحرف، وليس هو كلها ولا أغلبها.

وإنما لما كان المرسوم يحتمل ما يحتمل من أوجه القراءات ظنَّ بعض العلماء أنه يحتوي على الأحرف السبعة، وظن آخرون أن يحتوي على ما بقي منها، على حسب الخلاف الدائر بينهم.

وأما من قال إنه كُتِبَ على حرف واحد، وهم جماعة من العلماء، فإنهم يصح منهم قولهم باعتبار أن هناك قراءات قد أُهملت، واتفق الصحابة على تركها، مثل قراءة (إن كانت إلا زقية)، وقراءة (والذكر والأنثى)، وقراءة (النَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ وَهُوَ أَبٌ لَهُمْ وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ)، فلو كان هذا النوع هو المراد بالأحرف، فإنه يصحُّ قولهم بأنه كُتِبَ على حرف واحد.

وفي الختام أرجو أن أكون قد وفقني الله لبيان علاقة الأقوال في الأحرف السبعة بالقراءات والرسم، وأن ينفعني به، وينفع كل من قرأه؛ إنه سميع مجيب.

بحث
علاقة الأحرف السبعة بالرسم

الأستاذ الدكتور أحمد عيسى المعصراوي

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والعاقبة للمتقين، ولا عدوان إلا على الظالمين، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً، وبعد،،،،

فَعَلَى مَرِّ التَّارِيخِ وَتَعاقُبِ الأَزمانِ لَمْ يَحْظَ كِتابٌ قَطُّ بِعِنايةِ ورِعايةِ وِجْهِ وَمُدَارسَةِ بِمِثْلِ ما حَظِيَ بِهِ القُرآنُ الكَرِيمُ، فَمِنذُ أَنْ أُنزِلَ وَهُوَ مَوْضِعُ اِهتمامِ العِلماءِ، وَمَحَلُّ رِعايَتِهِمْ وَمَحْطُ أنظارِهِمْ، مِنْهُ يَقتَبِسُونَ وَيستنبِطُونَ، وَعِليه يُقَعِّدُونَ وَيؤَصِّلُونَ، وَفي فَلكِ عِلمِهِ يَدُورُونَ، فَكَثُرَتِ المِؤلُفاتُ حَتى أَرَبَّتْ عِلى مِلايينِ الصِّفحاتِ في العِلمِ المِستنبِطَةِ مِنْهُ تَفسِيراً، وإِعراباً، وإِعجازاً، وَتَجوِيداً، وَقِراءاتٍ، وَرِسماً، وَضِبطاً، إِلى غَيرِ ذلكِ مِنْ سائِرِ العِلمِ الِتي تَتَعلَقُ بِهذا الكِتابِ العِظيمِ، وَليسَ في ذلكِ مِنْ عِجبٍ؛ فَهُوَ مِعْجزةُ الإِسلامِ الخالِدةِ الِتي لا تَزِيدُها الأَيامُ إِلا رِسوخاً وَيقِيناً وَتأكِيداً أَنَّهُ كِلامُ رَبِّ العالَمينِ.

وَرِسولُنا صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ بُعثَ بَينَ العَرَبِ، وَهُم مِتَعَدِدِ اللِغاتِ وَمِختَلِفي اللِهجاتِ، وَحِرصاً وَشِفقَةً مِنْهُ ﷺ عِلى أُمَّتِهِ طَلَبَ مِنْ رَبِّهِ سِبحانَهُ وَتَعالى التَّخفيفَ عَلَيهِمْ، وَاستِجابَ اللهُ تَعالى لِرِغْبَةِ حِبيبه وَمِصطِفاه، فَأَنزَلَ القُرآنَ الكَرِيمَ عِلى سِبعَةِ أَحرفٍ، كَلَّها شَافٍ كَافٍ، بِأَيِّ حِرفٍ مِنْها قَرِءوا فَقدَ أَصابوا.

وَإِذا كانَتِ العِلمِ تَفضُّلاً وَتَشَرُّفاً بِحَسَبِ قُرْبِها أَوْ بُعْدِها مِنْ أَشرفِ الكِتابِ: القُرآنِ الكَرِيمِ، فَلا شِكَّ أَنَّ عِلمَ القِراءاتِ القُرآنيةِ هُوَ مِنْ أَجَلِّ العِلمِ قِدرًا، وَأَعالِها مِنزلةً، وَأَسمِها مِكانةً، وَهُوَ مِنْ العِلمِ المِتَعلِقةِ بالقُرآنِ الكَرِيمِ ذِروةُ سَنامِها، وَواسِطةُ عِقدِها، وَبِيتُ قِصيدِها؛ لِأَنَّه يَعلِّمُ النَاسَ كِيفَ يَتَلَوْنَ كِتابَ اللهِ، وَكِيفَ يَرِتلونَهُ، وَيُوقِفيهِمْ عِلى جِانبِ مِنْ جِوانِبِ إِعجازِهِ، وَسِرِّ مِنْ أسرارِ بَيانِهِ، وَيجعَلُ بَينَهُمْ وَبَينَ القِراءِ نِساباً، أُولئِكَ الذِينَ هُمَ عَنِ رِسولِ اللهِ - ﷺ - ناقِلُونَ، وَعِلى آثارِهِ مِهتَدُونَ، وَلِستَنتِهِ في القِراءةِ مِتَبِعُونَ.

ولما كان علم القراءات بهذه المنزلة أردتُ أن أبينَ علاقته بدليل مشروعيته، وهو حديث الأحرف السبعة، ثم بعلم الضبط؛ لتعلقه بالمصاحف العثمانية، وهي المصدر الأصيل بجانب التلقي والمشافهة في ضبط الآداء وإحكام القراءات القرآنية. وكان من الأسباب التي دعيتني إلى الكتابة في هذا الموضوع، إضافة إلى ما تقدم، ما يلي:

١. محاولة الربط بين هذه العناصر الثلاثة، وهي: القراءات، والأحرف السبعة، وعلم ضبط المصحف الشريف.

٢. جدُّة هذا الموضوع، فحسب علمي لم أعثر على من جمع بين هذه العناصر الثلاثة في بحث مستقلِّ.

٣. محاولة التأسيس لبعض المسائل المهمة في هذا الجانب، كالعلاقة الوثيقة بين علم الضبط والقراءات القرآنية، ومحاولة حسم الخلاف في كون الهمزة من الضبط أو الرسم، بذكر من الشواهد النقلية والعقلية على ما ترجَّح لدي.

لكل ما سبق كان هذا البحث والذي هو بعنوان: **علاقة القراءات القرآنية بالأحرف السبعة وعلم ضبط المصحف الشريف.**

وقد اقتضت طبيعة هذا البحث أن يتكوّن من مقدّمة وتمهيد، ومبحثين، وخاتمة. فأما المقدمة: فتحدّثُ فيها عن أهمية الموضوع، وأسباب الكتابة فيه. وأما التمهيد: ففيه حديث موجز عن مفهوم كلِّ من القراءات، والضبط، والمراد بالأحرف السبعة.

المبحث الأول: عَنَوْنْتُ له ب: علاقة القراءات القرآنية بالأحرف السبعة.

المبحث الثاني: وعنوانه: العلاقة بين القراءات القرآنية وعلم ضبط المصحف الشريف ،^(١) وفيه مطلبان:

(١) وقد تحدّثت هنا في هذا البحث عن علاقة القراءات القرآنية بالضبط دون الرسم كما رأيت الدكتور غانم قدوري الحمد قد أحسن في عرض تلك في كتابه: دراسة لغوية تاريخية، ص: ١٤٥ وما بعدها، ٦٧٦ (طبعة اللجنة الوطنية للاحتفال

المطلب الأول: هل الهمزة من الرسم أم من الضبط؟
المطلب الثاني: الألفاظ التي اختلف فيها القراء، والخلاف راجع إلى تبادل الحركات،
وتحتة ستة عناصر.

- الأول: القراءات التي فيها تبادل بين الفتحة والكسرة.
 - الثاني: القراءات التي فيها تبادل بين الفتحة والضممة.
 - الثالث: القراءات التي فيها تبادل بين الضمة والكسرة.
 - الرابع: القراءات التي فيها تبادل بين الكسرة والسكون.
 - الخامس: القراءات التي فيها تبادل بين الفتح والسكون.
 - السادس: القراءات التي فيها تبادل بين الضم والسكون.
- ثم الخاتمة، وذكرْتُ فيها أهم النتائج التي توصلتُ إليها.
وأخيراً: فهرس البحث.

وفي الختام أسأل الله تعالى أن يلهمني الصواب في القول والعمل، وأن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، وأن ينفعني وطلاب العلم به، وأن يُوقِّعَه في قلوب قارئيه وسامعيه موقعاً حسناً، وأن يرزقني فيه القبول، وألا يجرمنا الأجر والثواب، إنه سميع مجيب.

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

بمطلع القرن الخامس عشر الهجري- العراق، ط: الأولى، ١٩٨٢م)، والأجوبة العلمية على أسئلة ملتقى أهل التفسير ص: ٧ وما بعدها، (دار عمار- الأردن، ط: الأولى، ٢٠٠٧م)، وكذا الدكتور بشير دعبس، أستاذ ورئيس قسم القراءات بكلية القرآن الكريم، في بحثه الرائع: الرسم العثماني وعلاقته بالقراءات المتواترة. وأنا أرى أن البحث العلمي قائم على تكملة اللاحق على بناء السابق والإضافة عليه، وإلا فهو إهدار للوقت والجهد.

التمهيد

وفيه حديث موجز عن مفهوم القراءات، والضبط، والمراد بالأحرف السبعة
أولاً: مفهوم القراءات:

في اللغة:

القراءات جمع قراءة، وهي مصدر سماعي للفعل قرأ، ومادة (ق ر أ) معناها المحوري: "تَجْمَعُ الشَّيْءَ (السائل أو المتحرك) في الباطن أو الحيز إلى أجل يُطرح أو يُخْرَج بعده" (١)، فمعناها يدور في لسان العرب حول الجمع والضم، قال الجوهري: "وقرأت الشيء قرآناً: جمعته وضممته بعضه إلى بعض، ومنه قولهم: ما قرأت هذه الناقة سَلَى قط (٢)، وما قرأت جيناً، أي لم تضم رحماً على ولد" (٣). وقال الراغب: "القراءة: ضمُّ الحروف والكلمات بعضها إلى بعض في الترتيل" (٤).

في الاصطلاح:

للعلماء في تعريف القراءات في الاصطلاح عدة أقوال، منها:

١. قال الزركشي: هي اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كُتَبِ الحروف أو كيفيتها، من

تخفيف وتثقيل وغيرهما (٥).

(١) ينظر: المعجم الاشتقاقي المؤصل لألفاظ القرآن الكريم، د. محمد حسن جبل ٤ / ١٧٥٩، (مكتبة الآداب - القاهرة، ط: الأولى، ٢٠١٠ م).

(٢) المراد: أنها لم يطرقها فحل.

(٣) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، للجوهري تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، (دار العلم للملايين - بيروت، ط: الرابعة، ١٩٨٧ م).

(٤) مفردات ألفاظ القرآن، للراغب (قرأ): ٦٦٨، (تحقيق: صفوان داوودي، دار القلم، دمشق، ط: الرابعة، ٢٠٠٩ م). و ينظر: الكليات، لأبي البقاء الكفوي: ٧٠٣، (تحقيق: عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة - بيروت).

(٥) البرهان في علوم القرآن: ٢٢٢، (حققه: أبو الفضل الدمياطي، دار الحديث - القاهرة، ٢٠٠٦ م).

٢. قال ابن الجزري: "القراءاتُ علمٌ بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها معزّوًّا لناقله" (١).

٣. قال القسطلاني: "علمٌ يُعرَف منه اتفاق الناقلين لكتاب الله واختلافهم في الحذف والإثبات والتحريك والإسكان والفصل والاتصال وغير ذلك من هيئة النطق والإبدال من حيث السماع" (٢).

٤. أو: هو علمٌ يعرف منه اتفاقهم واختلافهم في اللغة والإعراب والحذف والإثبات والفصل والوصل من حيث النقل" (٣).

٥. قال الزرقاني: هي "مذهب يذهب إليه إمام من أئمة القراء مخالفاً به غيره في النطق بالقرآن الكريم، مع اتفاق الروايات والطرق عنه، سواء أكانت هذه المخالفة في نطق الحروف أم في نطق هيئاتها" (٤).

وبالنظر إلى هذه التعريفات نلاحظ أن تعريف ابن الجزري هو الأصوب والأوفق في بابه؛ لأنه حدّد ماهيّة علم القراءات، وميّزه عن العلوم القريبة منه كعلوم: التجويد والرسم والضبط والتفسير، فضلاً عن بقية العلوم الأخرى، ولأنه تعلّق باختلافات القراء، ونسبة ذلك إلى قارئه

(١) منجد المقرئين ومرشد الطالبين: ١٣، (مكتبة القدسي - القاهرة، ط: الأولى، ١٩٩٦م). وبنفس هذا المعنى قال القاضي في البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة: ٧، (دار الكتاب العربي - بيروت).

(٢) لطائف الإشارات لفنون القراءات ١ / ٣٥٥، (تحقيق: مركز الدراسات القرآنية، مجمع الملك فهد - المدينة المنورة، ١٤٣٤هـ). هذا التعريف مشهور نسبته إلى البنا الدمايطي، وهو قول القسطلاني. ينظر: إتخاف فضلاء البشر: ٦، (تحقيق: أنس مهرة، دار الكتب العلمية - لبنان، ط: الثالثة، ٢٠٠٦م).

(٣) المصدر السابق.

(٤) مناهل العرفان في علوم القرآن ١ / ٢٨٤، (دار الفكر - بيروت، ط: الأولى، ١٩٩٦). وبنفس التعريف عزّفها مناع القطان: ينظر: مباحث في علوم: ١٧١، (مكتبة المعارف، ط: الثالثة، سنة ٢٠٠٠م). ومثل هذا التعريف جعل بعض المستشرقين يشبهون ويقولون: أن اختلاف القراءات مبناه اختلاف القراء وفق هواهم ومعتقداتهم، وراحوا يقيسون اختلاف الأناجيل على اختلاف الروايات في القراءات.

وناقله، وهذه الاختلافات إما صوتية أو نحوية أو صرفية، وقوله: (واختلافها) يشمل كل هذه النواحي^(١).

ثانياً: مفهوم الضبط:

في اللغة:

الضبط في اللغة: شدة إتقان الشيء، نقل الأزهرى عن الليث أن "الضَبُّ: لزوم شيء لا يُفَارِقُهُ فِي كل شيء" (٢). وقال أبو هلال العسكري: "ضَبُّ الشيء: شدة الحفظ له؛ لئلا يفلت منه شيء" (٣). وقال الزمخشري: "ضَبُّ الشيء: لزومه لزوماً شديداً" (٤). فشدة الحفظ للشيء وتعهدُه وشدة لزومه إحكامٌ له، فهو: إتقان الشيء وإحكامه، من: ضبطتُ الشيء بمعنى: أتقنته وأحكمته وصوبته وحسنته (٥).

أو هو: بلوغ الغاية في إحكام حفظ الشيء (٦)، ومنه ضَبُّ الكتاب، يقال: ضَبَّ الكتاب: إذا أحكم حفظه بما يزيل عنه الإشكال (٧).
في الاصطلاح:

-
- (١) ينظر: محاضرات في تاريخ علم القراءات، د/ عبد الكريم صالح: ٢، (ط: الأولى، ٢٠١٤م)، ومحاضرات في القراءات، د/ سامي هلال: ٩. (ط: الأولى، ٢٠١٦م).
- (٢) تهذيب اللغة (ض ط ب)، ١١ / ٣٣٩، (تحقيق: محمد عوض، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط: الأولى، ٢٠٠١م).
- (٣) معجم الفروق اللغوية: ٣٢٦، (مؤسسة النشر الإسلامي، ط: الأولى، ١٤١٢هـ).
- (٤) أساس البلاغة ١ / ٥٧٣، (تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية- بيروت، ط: الأولى، ١٩٩٨م).
- (٥) ينظر: حلة الأعيان على عمدة البيان للرجاجي، ورقة: ١٧، (مخطوط بالمكتبة الوطنية بتونس، رقم: ١٠٧٨١). وفي معجم اللغة العربية المعاصرة ٢ / ١٣٤٥: "انضبط العمل: فطواع ضبط: أحكم وأتقن... وأضبط: اسم تفضيل من ضبط: أكثر دقةً وإتقاناً.
- (٦) السبيل إلى ضبط كلمات التنزيل، لأحمد أبو زنتحار ص: ١١، (تحقيق: د. ياسر المزروعى، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية- الكويت، ط: الأولى، ٢٠٠٩م).
- (٧) المتخف في ضبط المصحف: ٨، (دار الصحابة - طنطا، ط: الأولى، ٢٠١٣م).

علمٌ يُعرف به ما يدل على عوارض الحرف التي هي الفتح والضم والكسر، والسكون والشدّ والمدّ وغير ذلك، من حيث وضعها وتركها وكيفيتها ولونها^(١).
أو هو: العلم الذي يعالج كيفية استخدام العلامات في رسم المصحف خاصة، ومذاهب العلماء في ذلك^(٢).

ثالثاً: المراد بالأحرف السبعة:

ليس من اليسير علينا الجزمُ مباشرةً بالمراد بالأحرف السبعة، وإلا لَمَا كان هذا الاختلاف الكبير بين فحول العلماء في معناها والمراد منها، والذي سُوِّدَتْ فيه مئات الصفحات^(٣)، فقد ذكر العلماء ما يزيد عن أربعين قولاً^(٤) في المراد بالسبعة في حديث النبي ﷺ، وسأكتفي هنا بذكر أشهر هذه الأقوال، اختصاراً، ومراعاة للمقام؛ لأبني على ما سأذكره هنا ما سيأتي في الصفحات القادمة.

ولكن يحسن بي قبل ذلك أن أصدّر كلامي هنا بذكر إحدى وأشهر روايات حديث الأحرف السبعة، وهي رواية عمر بن الخطاب، فقد أخرج البخاري عن عمر بن الخطاب أنه قال: "سَمِعْتُ هِشَامَ بْنَ حَكِيمٍ بْنِ حِزَامٍ، يَقْرَأُ سُورَةَ الْفُرْقَانِ فِي حَيَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ،

(١) ينظر: دليل الحيران على مورد الظمان، للمارغني: ٣٤٥، (دار الحديث - القاهرة، بدون تاريخ)، وسمير الطالبين في رسم وضبط الكتاب المبين، علي بن محمد الضباع: ٨٦، (المكتبة الأزهرية للتراث - القاهرة، ط: الأولى ١٤٢٠هـ)، والسبيل إلى ضبط كلمات التنزيل: ١١.

(٢) ينظر: محاضرات في علوم القرآن، د. غانم قدوري الحمد، ص: ٨٥، (دار عمار - الأردن، ط: الأولى، ٢٠٠٣م).
(٣) ينظر: على سبيل المثال لا الحصر المصادر التالية: تأويل مشكل القرآن، لابن قتيبة: ٢٩ - ٤٤، (تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت)، والانتصار للقرآن، للباقلاني ١/ ٣٥٣ - ٣٩٣، (تحقيق: د. محمد عصام القضاة، دار الفتح - عَمَّان، دار ابن حزم - بيروت، ط: الأولى، ٢٠٠١م)، والأحرف السبعة للقرآن، للداني: ١ - ٧٧، (تحقيق: د. عبد المهيمن طحان، مكتبة المنارة - مكة المكرمة، ط: الأولى، ١٤٠٨هـ)، والمرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز، لأبي شامة ٨٧ - ١٣٧، (تحقيق: طيار آتي قولاج، دار صادر - بيروت، ١٩٧٥م)، والنشر في القراءات العشر، لابن الجزري ١/ ٢١ - ٣٩، (تقديم: علي الضباع، المطبعة التجارية الكبرى)، والإتقان في علوم القرآن ١/ ١٦٣ - ١٧٧، (تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، طبعة سنة: ١٩٧٤م)، ولطائف الإشارات ١/ ٦٣ - ٨٢.
(٤) ينظر: الإتقان في علوم القرآن ١/ ١٦٤ وما بعدها.

فَاسْتَمَعْتُ لِقِرَاءَتِهِ، فَإِذَا هُوَ يَقْرَأُ عَلَى حُرُوفٍ كَثِيرَةٍ، لَمْ يُقْرِئْنِيهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَكِدْتُ أَسَاوِرُهُ فِي الصَّلَاةِ، فَتَصَبَّرْتُ حَتَّى سَلَّمَ، فَلَبَّيْتُهُ بِرِدَائِهِ، فَقُلْتُ: مَنْ أَقْرَأَكَ هَذِهِ السُّورَةَ الَّتِي سَمِعْتُكَ تَقْرَأُ؟ قَالَ: أَقْرَأْنِيهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقُلْتُ: كَذَبْتَ، فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ أَقْرَأَنِيهَا عَلَى غَيْرِ مَا قَرَأْتَ، فَاَنْطَلَقْتُ بِهِ أَفُوْدُهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقُلْتُ: إِنِّي سَمِعْتُ هَذَا يَقْرَأُ بِسُورَةِ الْقُرْآنِ عَلَى حُرُوفٍ لَمْ تُقْرِئْنِيهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَرْسَلُهُ، اقْرَأْ يَا هِشَامُ» فَقَرَأَ عَلَيْهِ الْقِرَاءَةَ الَّتِي سَمِعْتُهُ يَقْرَأُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَذَلِكَ أَنْزَلْتُ»، ثُمَّ قَالَ: «اقْرَأْ يَا عُمَرُ» فَقَرَأْتُ الْقِرَاءَةَ الَّتِي أَقْرَأَنِي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَذَلِكَ أَنْزَلْتُ، إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ أَنْزَلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ، فَاقْرَأُوا مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ» (١).

وقد نقل الإمام السيوطي في تفسير هذه السبعة عدداً كبيراً من الأقوال (٢)، منها: **أولها:** أن هذا الحديث من المشكل الذي لا يدري معناه، لأن الحرف يصدق لغة على حرف الهجاء، وعلى الكلمة، وعلى المعنى، وعلى الجهة. قاله ابن سعدان النحوي.

الثاني: أنه ليس المراد بالسبعة حقيقة العدد، بل المراد التيسير والتسهيل والسعة، ولفظ (السبعة) يطلق على إرادة الكثرة في الآحاد، كما يطلق السبعون في العشرات، والسبعمائة في المئين، ولا يراد العدد المعين. وإلى هذا جنح عياض ومن تبعه.

ويردّه ما في حديث ابن عباس في الصحيح أن رسول الله ﷺ قال: "أقرأني جبريل على حرف فراجعته فلم أزل أستزيده ويزيدني حتى انتهى إلى سبعة أحرف" (٣)، وفي حديث أبي بن كعب: "إن ربي أرسل إليّ أن أقرأ القرآن على حرف فرددتُ إليه: أن هَوِّنْ على أمتي،

(١) صحيح البخاري ٦/ ١٨٥، (تحقيق: محمد زهير، دار طوق النجاة- بيروت، ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي، ط: الأولى،

١٤٢٢هـ)، باب: أنزل القرآن على سبعة أحرف، حديث رقم: ٤٩٩٢.

(٢) قال السيوطي: "اختُلفَ في معنى هذا الحديث على نحو أربعين قولاً"، وعدّهاها. الإتيقان ١/ ١٦٤.

(٣) صحيح البخاري ٦/ ١٨٤، حديث رقم: ٤٩٩١.

فأرسل إليّ: أن أقرأ على حرفين، فرددتُ إليه: أن هَوِّنْ على أمّتي: فأرسل إليّ أن أقرأه على سبعة أحرف" (١).

وفي لفظ عنه عند النسائي: "إن جبريل وميكائيل أتياني فقعد جبريل عن يميني وميكائيل عن يساري فقال جبريل: اقرأ القرآن على حرف، فقال ميكائيل: استزده ... حتى بلغ سبعة أحرف" (٢)، وفي حديث أبي بكرة عنه: "فنظرت إلى ميكائيل فسكت فعلمت أنه قد انتهت العدة". فهذا يدل على إرادة حقيقة العدد والمحصاره.

الثالث: أن المراد بها سبع قراءات. وتُعقَّب بأنه لا يوجد في القرآن كلمة تُقرأ على سبعة أوجه إلا القليل مثل: ﴿وعبد الطاغوت﴾ و، ﴿فلا تقل لهما أف﴾ .

الرابع: قال ابن قتيبة: أن المراد بها الأوجه التي يقع فيها التغيرات. فأولها: ما يتغير حركته ولا يزول معناه وصورته مثل: {ولا يضار كاتب} بالفتح والرفع. وثانيها: ما يتغير بالفعل مثل: {باعد} و {باعد} بلفظ الماضي والطلب. وثالثها: ما يتغير بالنقط مثل: {ننشرها} و {ننشرها}. ورابعها: ما يتغير بإبدال حرف قريب المخرج مثل: {طلح منضود} و {طلع}. وخامسها: ما يتغير بالتقديم والتأخير، مثل: {وجاءت سكرة الموت بالحق}، و {سكرة الحق بالموت}. وسادسها: ما يتغير بزيادة أو نقصان، مثل: {وما خلق الذكر والأنثى} و {الذكر والأنثى}. وسابعها: ما يتغير بإبدال كلمة بأخرى، مثل: {كالعهن المنفوش} و {كالصوف المنفوش}. وتُعقَّب هذا قاسمٌ بئُ ثابتٌ بأن الرخصة وقعت وأكثرهم يومئذٍ لا يكتب ولا يعرف الرسم، وإنما كانوا يعرفون الحروف ومخارجها. وتُعقِّبه وجية.

الخامس: قال أبو الفضل الرازي في اللوامح: الكلام لا يخرج عن سبعة أوجه في الاختلاف. **الأول:** اختلاف الأسماء من أفراد وتثنية وجمع وتذكير وتأنيث. **الثاني:** اختلاف تصريف الأفعال من ماضٍ ومضارع وأمر. **الثالث:** وجوه الإعراب. **الرابع:** النقص والزيادة.

(١) مسند الإمام أحمد ٣٥/ ١٠٢، (تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وآخرون، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط: الأولى، ١٤٢١هـ)، ١٤٢١هـ، حديث رقم: ٢١١٧١.

(٢) السنن الكبرى للنسائي ٤٨٦/١، (مؤسسة الرسالة - بيروت، ط: الأولى، ١٤٢١هـ)، حديث رقم: ١٠١٥.

الخامس: التقديم والتأخير. **السادس:** الإبدال. **السابع:** اختلاف اللغات كالفتح والإمالة، والترقيق والتفخيم، والإدغام والإظهار ونحو ذلك.

السادس: قال ابن الجزري: قد تتبعت صحيح القراءة وشاذها وضعيفها ومنكرها فإذا هي يرجع اختلافها إلى سبعة أوجه لا يخرج عنها، وذلك إما في الحركات بلا تغيير في المعنى والصورة نحو: {بالبخل} بأربعة، {ويحسب} بوجهين. أو بتغيير في المعنى فقط نحو: {فتلقى آدم من ربه كلمات} . وإما في الحروف بتغيير المعنى لا الصورة نحو: {تبلو} و{تتلو}. أو عكس ذلك نحو: {الصراط}، و{السرائر}. أو بتغييرها نحو: {وامضوا}، {واسعوا}. وإما في التقديم والتأخير، نحو: {فيقتلون ويقتلون}. أو في الزيادة والنقصان نحو: {وصى}، و{أوصى}. فهذه سبعة لا يخرج الاختلاف عنها.

السابع: أن المراد سبعة أوجه من المعاني المتفقة بألفاظ مختلفة، نحو: أقبل وتعال وهلم وعجل وأسرع، وإلى هذا ذهب سفيان بن عيينة وابن جرير وابن وهب وخلائق.

الثامن: أن المراد سبع لغات، وإلى هذا ذهب أبو عبيد وثعلب والأزهري وآخرون، واختاره ابن عطية، وصححه البيهقي في الشعب. وثُعْبِبَ بأن لغات العرب أكثر من سبعة، وأن القائلين بأنها لغات اختلفوا في تعيينها، وأن عمر بن الخطاب وهشام بن حكيم كلاهما قرشي من لغة واحدة وقبيلة واحدة، وقد اختلفت قراءتهما، ومحال أن ينكر عليه عمر لغته، فدل على أن المراد بالأحرف السبعة غير اللغات.

التاسع: أن المراد سبعة أصناف والأحاديث السابقة ترده والقائلون به اختلفوا في تعيين السبعة. فقيل: أمر ونهي وحلال وحرام ومحكم ومتشابه وأمثال، وقيل غير ذلك. قال ابن عطية: هذا القول ضعيف؛ لأن الإجماع على أن التوسعة لم تقع في تحريم حلال ولا تحليل حرام، ولا في تغيير شيء من المعاني المذكورة.

وقال الماوردي: هذا القول خطأ؛ لأنه ﷺ أشار إلى جواز القراءة بكل واحد من الحروف وإبدال حرف بحرف، وقد أجمع المسلمون على تحريم إبدال آية أمثال بآية أحكام.

أما باقي الأقوال التي ذكرها الإمام السيوطي فهي إما ضعيفة ومردود عليها ، وإما لا وجه لها مطلقاً^(٢) .

وأرى أن أرحج ما قيل في معنى الأحرف السبعة من الأقوال السابقة، وأولاها بالقبول هو قول الإمام أبي الفضل الرازي؛ لأنه جعلها أوجه من التغير والاختلاف^(٣) ، وفي الوقت نفسه لم يُهمل اختلاف اللهجات الذي يستوعب أكثر كلمات القرآن الكريم، وربما يكون هو الأحق بإرادة التيسير الذي طلبه النبي ﷺ بقوله أكثر من مرة: "فرددتُ إليه: أن هوّن على أمتي".

أما بقية الأقوال التي رأت أن المراد بها سبعة أوجه من الاختلاف، كما ذهب إليه ابن قتيبة وابن الجزري وغيرهما، فأرى أن إهمال النص فيها على أوجه اختلاف اللهجات كالأظهار والإدغام والفتح والإمالة وباقي أبواب الأصول، من أهم الأسباب في عدم رجحان أيٍّ من هذه الأقوال؛ لعدم ظهور الحكمة من نزول القرآن على سبعة أحرف - وهي التيسير والتخفيف والتوسعة على الأمة - في هذه الأقوال، إذ إن العرب الذين نزل فيهم القرآن كانوا فصحاء بلغاء بسليقتهم، ومثل هؤلاء لا يعجز الواحد منهم، حتى ولو كان شيخاً فانياً، أو عجوزاً، أو غلاماً، أو جارية، أو رجلاً لم يقرأ كتاباً قط، لا يعجز أحد من هؤلاء أن ينطق

(١) مثل قول من قال: أن المراد بما: أمهات الهجاء، أي: حروف أبجد + الراء والعين والغين، أو قال: إنها سبعة علوم هي: الإنشاء والإيجاد، وعلم التوحيد، وصفات الذات، وصفات الفعل، وصفات العفو، والحشر، والنبوات. ينظر: الإتيقان ١ / ١٧٢.

(٢) مثل قول من قال: أن المراد بما أنها سبع قراءات لسبعة من الصحابة: أبي بكر وعمر وعثمان وعلي وابن مسعود وابن عباس وأبي بن كعب - رضي الله عنهم. الإتيقان ١ / ١٧٥.

(٣) والأرجح أن المراد بالأحرف في الأحاديث وجوه في الألفاظ وحدها فقط، بدليل أن الخلاف الذي صورته لنا الروايات المذكورة كان دائراً حول قراءة الألفاظ لا تفسير المعاني، مثل قول عمر إذا هو يقرأها على حروف كثيرة لم يقرئها رسول الله ﷺ، ثم حكم الرسول أن يقرأ كل منهما، وقوله: هكذا أنزلت، وقوله: (أي ذلك قرأتم فقد أصبتم) ونحو ذلك، ولا ريب أن القراءة أداء الألفاظ لا شرح المعاني.

لفظةً بناءً الخطاب وهي قد نزلت أول ما نزلت بياء الغيبة، أو العكس^(١)، ولا يعجز كذلك أن ينطق لفظاً بالرفع وهي قد نزلت أول ما نزلت بالنصب، أو العكس^(٢)، ولا يعجز كذلك أن ينطق لفظاً بالتشديد وهي قد نزلت أول ما نزلت بالتخفيف، أو العكس^(٣)، أو يعجز أن ينطق ويقرأ موضع سورة التوبة: "تجري تحتها الأنهار" بزيادة "من" لاسيما وأنه معتادٌ على ذلك في جميع القرآن، وهكذا باقي أوجه الاختلاف في كل الكلمات الفرشية في جميع القرآن، لكن بعض هؤلاء العرب قد يعجز ولا شك عن أن ينطق بتسهيل المهمزات بعد أن اعتاد على تحقيقها، أو يعجز على إمالة بعض الحروف بعد أن اعتاد على فتحها، أو يعجز على إدغام حرف في آخر بعد أن اعتاد على إظهارها، وهكذا.

يؤيد ويشهد لما ذهبنا إليه قول الإمام ابن قتيبة: "فكان من تيسير الله أن أمر رسوله ﷺ بأن يُقرىء كل قوم بلغتهم وما جرت عليه عادتهم ... والأسديّ يقرأ: تعلمون وتعلم "وتَسَوُدُ وُجُوهُ"، "وَأَمْ إِعْهَدَ إِلَيْكُمْ"، والتَّمِيمِي يهمز، والقُرَشِي لا يهمز. والآخر يقرأ "وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ، "وَعِضَ الْمَاءِ" بإشمام الضم مع الكسر، "وهذه بضاعتنا رُدَّتْ إِلَيْنَا" بإشمام الكسر مع الضم، "وما لك لا تأمّناً" بإشمام الضم مع الإدغام، وهذا ما لا يطوع به كل لسان.

ولو أن كل فريق من هؤلاء، أمر أن يزول عن لغته، وما جرى عليه اعتياده طفلاً وناشئاً وكهلاً لاشتد ذلك عليه، وعظمت المحنة فيه، ولم يمكنه إلا بعد رياضة للنفس طويلة، وتذليل للسان، وقطع للعادة، فأراد الله -برحمته ولطفه- أن يجعل لهم متسعاً في اللغات، ومتصرفاً في الحركات، كتبسيروهم في الدين حين أجاز لهم على لسان رسوله ﷺ أن يأخذوا

(١) مثل القراءات التي اختلف القراء فيها بين الخطاب والغيبة، ك: "عما تعلمون" [البقرة: ٧٤]، "لا يعبدون إلا الله" [البقرة: ٨٣]، ونحوهما.

(٢) مثل القراءات التي اختلف القراء فيها بين الرفع والنصب ك: "ليس البر" [البقرة: ١٧٧]، "وصية" [البقرة: ٢٤٠] ونحوهما.

(٣) مثل القراءتين التاليتين: "بما كانوا يكذبون" [البقرة: ١٠]، "فيضاعفه" [البقرة: ٢٤٥]، وغيرها.

باختلاف العلماء من صحابته في فرائضهم وأحكامهم، وصلاتهم وصيامهم، وزكاتهم وحجهم، وطلاقهم وعتقهم، وسائر أمور دينهم^(١).

فيلاحظ أن كل ما مثل به الإمام ابن قتيبة هنا ينتمي إلى اللهجات، أو ما يسمى ويدخل ضمن أبواب أصول القراءات.

يضاف إلى ما سبق أن ما ذهب إليه ابن الجزري ليس رأيه على الحقيقة، فما هو إلا رأي الإمام الباقلائي مع تغيير فقط في العبارات والألفاظ، حيث ذهب الباقلائي نفس المذهب قبل ابن الجزري بما يزيد عن أربعة قرون، فقال^(٢): "... ومع ذلك قد يمكن أن يقال إنَّ السبعة الأحرف واللغات التي نزل بها القرآن محصورة معروفة بما يقرب أن يكون هو المراد بالخبر ولا يبعد، وأن من هذه الأوجه

الاختلاف في القراءة بالتقديم والتأخير نحو قوله: (وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْمَوْتِ بِالْحَقِّ)، وقد فُرى: "وجاءت سكرة الحق بالموت". والوجه الثاني: أن يكون الاختلاف في القراءتين في الزيادة والنقصان، مثل قوله تعالى: "وما عملت أيديهم" (وَمَا عَمَلَتْهُ أَيْدِيهِمْ).

والوجه الثالث: أن يكون الاختلاف في القراءة اختلافاً يزيد صورة اللفظ ومعناه، وذلك مثل قوله تعالى: (وَطَلَعَ مَنْضُودٌ) (وَمَكَانٌ مَّنْضُودٌ).

والوجه الرابع: أن يكون الاختلاف في القراءتين اختلافاً في حروف الكلمة بما يُعَيَّرُ من معناها ولفظها من السماع ولا يغير صورتها في الكتاب، نحو قوله تعالى: (وَأَنْظُرْ إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ نُنشِئُهَا)، (نُنشِئُهَا). والوجه الخامس: أن يكون الاختلاف بين القراءتين اختلافاً في بناء الكلمة وصورتها بما لا يزيلها في الكتاب ولا يغير معناها، نحو قوله تعالى: (وَهَلْ يُجَازِي إِلَّا الْكُفُورَ)، و (هل يُجَازِي إِلَّا الْكُفُورَ)، وصورة ذلك في الكتاب واحدة، وقوله تعالى: (وَيَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبُخْلِ) بالضمة، و(بِالْبُخْلِ) بالفتح، و (ميسرة) و(ميسرة) بالنصب والضم. و(يعكفون)، و(يعكفون) بالرفع والكسر، والصورة واحدة.

(١) تأويل مشكل القرآن: ٣٢.

(٢) ينظر: الانتصار للقرآن ١/ ٣٨٥ وما بعدها.

والوجه السادس: أن يكون الاختلافُ بين القراءتين بما يغير صورتها ولا يغيّر معناها، نحو قوله: (كَالْعِهْنِ الْمَنْفُوشِ) و"كالصوف المنفوش".

والوجه السابع: أن يكون الاختلاف بين القراءتين للاختلاف في الإعراب للكلمة وحركات بنائها، بما يُغيّر معناها ولا يزيلها عن صورتها في الكتاب، نحو قوله تعالى: (رَبُّنَا بَاعَدَ بَيْنَ أَسْفَارِنَا)، على طريق الخبر، و(رَبُّنَا بَعَدَ بَيْنَ أَسْفَارِنَا)، و(رَبُّنَا بَاعَدَ بَيْنَ أَسْفَارِنَا). ثم قال الباقلاني: "فهذا الذي ذكرناه - والله أعلم - هو تفسيرُ السبعة الأحرف دون جميع ما قدمنا ذكره".

المبحث الأول علاقة القراءات القرآنية بالأحرف السبعة

قبل الحديث عن علاقة القراءات القرآنية بالأحرف السبعة، وهل القراءات التي يقرأ بها اليوم هي جميع الأحرف السبعة أم بعضها؟ لا بُدَّ أن يسبق ذلك حديثٌ عن مسألة أخرى، يُبْنَى عليها الحديث عن موضوع هذا المبحث، ألا وهي:

هل المصاحف العثمانية مشتملة على جميع الأحرف السبعة؟ أم على حرف واحد منها؟ لقد اتفقت كلمة العلماء على أن مراعاة الرسم العثماني ركن من أركان القراءة الصحيحة، وضابط من ضوابط قبولها^(١).

وحيث صارت مراعاة الرسم العثماني شرط في قبول القراءات والحكم بقرآنتها وتواترها، وجب حينئذ أن لا تخرج هذه القراءات المقبولة عما هو موجود في جملة المصاحف العثمانية، وبما أن القراءات القرآنية إنما تستمد شرعيتها من حديث الأحرف السبعة، وحديث الأحرف السبعة نجد تفسيره في هذه الوجوه القرائية المسماة بالقراءات^(٢)، لزم أن تكون المصاحف العثمانية مشتملة على جميع الأحرف السبعة، وهذا هو أحد الآراء في هذه المسألة.

فقد ذهب جماعة من الفقهاء والقراء والمتكلمين^(٣) إلى أن المصاحف العثمانية مشتملة على جميع الأحرف السبعة^(٤)، واستدل هؤلاء بما يلي:

(١) فكل من قال بصحة السند فقط اشترط معه موافقة العربية ورسم المصاحف العثمانية، بخلاف من اشترط التواتر، فشرط موافقة المصحف عنده معصداً وليس ضابطاً أو ركناً.

(٢) ينظر: رسم المصحف دراسة لغوية تاريخية: ١٤٤.

(٣) كالقاضي أبي بكر الباقلائي، وغيره. ينظر: الفتاوى الكبرى لابن تيمية ٤/ ٤١٩، (دار الكتب العلمية- بيروت، ط: الأولى، ١٤٠٨هـ).

(٤) ينظر: الفتاوى ٤/ ٤١٩، والنشر ٣١/١، ودليل الحيران: ٤٤.

١. أنه يحرم على الأمة إهمال شيء من الأحرف السبعة التي نزل القرآن بها، وقد أجمع الصحابة رضي الله عنهم على نقل المصاحف العثمانية من الصُّحُف التي كتبها أبو بكر وعمر - رضي الله عنهما - وإرسال كل مصحف منها إلى مِصْرٍ من أمصار المسلمين، وأجمعوا على ترك ما سوى ذلك ^(١).

٢. أنه لا يجوز أن يُنْهَى عن القراءة ببعض الأحرف السبعة، ولا أن يُجْمَع الصحابة على ترك شيء من القرآن ^(٢). وهذا هو المذهب الأول.
المذهب الثاني:

وهو مذهب الإمام الطبري ^(٣) وابن عبد البرّ والطحاوي، حيث يرون أن المصاحف العثمانية مشتملة على حرف واحد ^(٤)، واستدلوا بما يلي:

١. أن القراءة بالأحرف السبعة لم تكن واجبة على الأمة، وإنما كان ذلك جائزاً لهم ومرحّصاً فيه، وقد لجعل لهم الاختيار في أي حرف قرءوا به كما في الأحاديث الصحيحة، فلما رأى الصحابة أن الأمة تفترق وتختلف وتتقاتل إذا لم يجتمعوا على حرف واحد، اجتمعوا على ذلك اجتماعاً سائغاً، وهم معصومون أن يجتمعوا على ضلالة، ولم يكن في ذلك ترك لواجب ولا فعل لمحظور ^(٥).

٢. قال بعضهم: إن الترخيص في الأحرف السبعة كان في أول الإسلام لِمَا في المحافظة على حرف واحد من المشقة عليهم أولاً، فلما تدلّلت ألسنتهم بالقراءة، وكان اتفاهم على

(١) ينظر: النشر ١ / ٣١، وشرح طيبة النشر للنوري ١ / ١٥٨، (تحقيق: د. مجدي باسلوم، دار الكتب العلمية - بيروت، ط: الأولى، ١٤٢٤هـ).

(٢) ينظر: النشر ١ / ٣١.

(٣) ينظر: تفسير الطبري = جامع البيان في تأويل القرآن ١ / ٥٧، (تحقيق: أحمد شاکر، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط: الأولى، ١٤٢٠هـ).

(٤) ينظر: الفتاوى ٤ / ٤١٩، والنشر ١ / ٣١، ودليل الحيران: ٤٤.

(٥) ينظر: الفتاوى الكبرى ٤ / ٤١٩، ومنجد المقرئين: ٢٨، والنشر ١ / ٣١، ٣٢، وشرح النوري ١ / ١٦٨.

حرف واحد يسيرا عليهم- وهو أوفق لهم- أجمعوا على الحرف الذي كان في العرصة الأخيرة^{(١)(٢)}.

المذهب الثالث:

ونسبه ابنُ الجزريّ إلى جماهير العلماء من السلف والخلف وأئمة المسلمين، وهو أن هذه المصاحف العثمانية مشتملة على ما يحتمله رسمها من الأحرف السبعة فقط، جامعة للعرصة الأخيرة التي عرضها النبي ﷺ على جبريل عليه السلام متضمنة لها لم تترك حرفاً منها^(٣)، وهذا القول متداخل مع القول الثاني، كما أنه لا فرق بين أن تكون المصاحف العثمانية على حرف واحد، أو تكون على حرف واحد واحتمل رسمها أحرفاً أخرى.

يقول ابن الجزري^(٤): "إن المصاحف العثمانية لم تكن محتوية على جميع الأحرف السبعة التي أُبيحت بها قراءة القرآن، كما قال جماعة من أهل الكلام وغيرهم، بناء منهم على أنه لا يجوز على الأمة أن تحمل نقل شيء من الأحرف السبعة... لأننا إذا قلنا إن المصاحف العثمانية محتوية على جميع الأحرف السبعة التي أنزلها الله تعالى كان ما خالف الرسم يُقطع بأنه ليس من الأحرف السبعة، وهذا قول محذور؛ لأن كثيراً مما خالف الرسم قد صح عن الصحابة رضي الله عنهم، وعن النبي ﷺ.

يقول ابن الجزريّ: "وهذا القول هو الذي يظهر صوابه؛ لأن الأحاديث الصحيحة والآثار المشهورة المستفيضة تدل عليه وتشهد له"^(٥).

(١) ينظر: الفتاوى الكبرى ٤/ ٤١٩، ٤٢٠، والنشر ١/ ٣٢.

(٢) وقد تبّه مكّي بن أبي طالب إلى تناقض آراء الطبري، حيث ذكر الطبري في كتابه عن القراءات أن كل ما صحّ من القراءات هو من الأحرف السبعة، وليس لنا أن نخطّي من قرأ به إذا كان ذلك موافقاً لخط المصحف، فإن كان مخالفاً لخط المصحف لم نقرأ به، ووقفنا عنه. مع أنه ورد عنه في تفسيره القول: أن جميع ما اختلف فيه مما يوافق خط المصحف فهو حرف واحد، وإن الأحرف الستة تُرك العمل بها. ينظر: الإبانة عن معاني القراءات: ٥٣، (تحقيق: د. عبد الفتاح شلي، دار نضضة مصر).

(٣) ينظر: النشر ١/ ٣١، ودليل الحيران: ٤٤.

(٤) منجد المقرئين: ٢٧.

(٥) النشر ١/ ٣١.

وهذا هو مقتضى التحقيق، لأن بعض أفراد الأحرف السبعة نسخت تلاوته في العرضة الأخيرة، فلم يقرئ به رسول الله ﷺ بعدها، فلا تعتبر بعد ذلك قرآناً، ولذا لم يكتب في المصاحف العثمانية، لأن عثمان ورهطه رضوان الله عليهم كانوا يتحرّون كتابة ما ثبت في العرضة الأخيرة، ومات رسول الله ﷺ عليها، والحق الذي يعرفه كل محقق، أن ما أثبت في هذه العرضة من أحرف القرآن، والذي يمثل الصيغة الكاملة الأخيرة للقرآن، قد كُتب كله في المصاحف العثمانية ولم يترك منه شيء، وقد اتفق المحققون على أن ما رواه الأئمة العشرة قد استوعب كل هذه الأحرف، واتفقوا على أن ما رواه غيرهم زائداً على ما رووه بجملتهم إما شاذ أو منكر أو ضعيف أو موضوع^(١).

بعد ما سبق، يأتي الحديث عن علاقة القراءات القرآنية بالأحرف السبعة، وهل القراءات التي يقرأ بها اليوم هي جميع الأحرف السبعة أم بعضها؟ فنقول وبالله التوفيق:
إن أصحاب المذهب الأول - بناءً على مذهبهم من اشتمال المصاحف العثمانية على جميع الأحرف السبعة - يزوّن أن العلاقة بين القراءات والأحرف السبعة هي علاقة اتحاد، وأن جميع الأحرف السبعة مستمرة النقل بالتواتر إلى اليوم، وإلا تكون الأمة جميعها عصاة مخطئين في ترك ما تركوا منه، كيف وهم معصومون من ذلك؟!!

والمأمل يرى عدم صواب هذا القول، إذ إن القراءات المشهورة اليوم عن السبعة والعشرة بالنسبة إلى ما كان مشهوراً في العصور الأولى، قِلٌّ مَنْ كَثُرَ وَنَزْرٌ مَنْ بَحْرٌ، فإن من له اطلاع على ذلك يعرف علمه العلم اليقين، وذلك أن القراء الذين أخذوا عن أولئك الأئمة المتقدمين من السبعة وغيرهم كانوا أعماً لا تحصى، وطوائف لا تستقصى، والذين أخذوا عنهم أيضاً أكثر وهلم جرا^(٢).

وأما أصحاب المذهبين الثاني والثالث فعلاقة القراءات القرآنية بالأحرف السبعة عندهم هي علاقة الجزء بالكل، مع الفارق بين القولين، حيث إن القراءات العشر على قول

(١) ينظر: القراءات الشاذة، دراسة لنشأتها ومعاييرها، د/ سامي هلال: ٦٥، (ط: الأولى، ٢٠١٠م).

(٢) ينظر: النشر في القراءات العشر ١/ ٣٣.

أصحاب المذهب الثاني هي بعض حرف^(١)؛ لأن المصاحف العثمانية عندهم مشتملة على حرف واحد.

أما على قول أصحاب المذهب الثالث فإن المصحف وإن كان كُتِبَ على حرف واحد لكنه لما جُرِدَ عن النقط والشكل احتمل أكثر من حرف، إذ لم يترك الصحابة إدغاماً ولا إمالة ولا تسهيلاً ولا نقلاً، ولا نحو ذلك مما هو في باقي الأحرف الستة، وإنما تركوا ما كان قبل ذلك من زيادة كلمة ونقص أخرى ونحو ذلك مما كان مباحاً لهم القراءة به^(٢)، يقول الإمام أبو العباس المهدي: "الحروف السبعة التي أخبر النبي ﷺ أن القرآن نزل عليها يجري على ضربين:

أحدهما: زيادة كلمة ونقص أخرى، وإبدال كلمة مكان أخرى، وتقدّم كلمة على أخرى، وذلك نحو ما روي عن بعضهم "ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلاً من ربكم/ في مواسم الحج" وروي عن بعضهم "حم سق" "وإذا جاء فتح الله والنصر"، فهذا الضرب وما أشبهه متروك لا تجوز القراءة به... لإجماع الأمة على اتباع المصحف المرسوم.

والضرب الثاني: ما اختلف القراء فيه من إظهار وإدغام وروم وإشمام ومد وقصر وتخفيف وشدّ وإبدال حركة بأخرى وياء وبتاء وواو وبفاء وما أشبه ذلك من الاختلاف المتقارب، فهذا الضرب هو المستعمل في زماننا، هذا وهو الذي عليه خط مصاحف الأمصار سوى ما وقع فيه من الاختلاف في حروف يسيرة، فثبت بهذا أن القراءات التي يُقرأ بها هي بعض الحروف السبعة التي نزل عليها القرآن، استعملت بموافقتها المصحف الذي أجمعت عليه الأمة وترك ما سواها من الحروف السبعة؛ لمخالفتها لمرسوم خط المصحف، إذ ليس بواجب علينا القراءة بجميع الحروف السبعة التي نزل عليها القرآن".

وقال مكّي بن أبي طالب: "إن هذه القراءات كلها التي يقرأ الناس بها اليوم وصحت روايتها عن الأئمة إنما هي جزء من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن ووافق اللفظ بها خط

(١) ينظر: منجد المقرئين: ٥٨.

(٢) ينظر: منجد المقرئين: ٥٨.

مصحف عثمان رضي الله عنه الذي أجمع الصحابة ومن بعدهم عليه واطرح ما سواه مما خالف خطه" ^(١).

وقال ابن عبد البر: وهذا الذي عليه الناس اليوم في مصاحفهم وقراءتهم حرف من بين سائر الحروف؛ لأن عثمان جمع المصاحف عليه، وقال: هذا الذي عليه جماعة الفقهاء فيما يقطع عليه وتجوز الصلاة به وبالله العصمة والهدى ^(٢).

وقال ابن الجزري: وأقوال (الأئمة) المعتبرين في ذلك أن القراءات التي عليها الناس اليوم، الموافقة لخط المصحف، إنما هي بعض الأحرف السبعة من غير تعيين ^(٣).

(١) الإبانة: ٣٢.

(٢) ينظر: منجد المقرئين: ٥٨.

(٣) المصدر السابق.

المبحث الثاني

العلاقة بين القراءات القرآنية وعلم ضبط المصحف الشريف، وفيه مطلبان:

المطلب الأول

هل الهمزة من الرسم أم من الضبط؟

شاع في كتابات العلماء الذين كتبوا في علم الرسم العثماني أن الهمز باب من أبواب الرسم، بل عدّوها قاعدة من القواعد الست لعلم رسم المصحف الشريف^(١)، وفي الوقت ذاته تراهم ينصّون صراحة على أن صورة الهمزة محدّثة، وأول من اخترعها هو الخليل بن أحمد^(٢)؛ لذا كان من الضروريّ هنا أن نتطرق لهذا الموضوع، رجاء أن نرفع اللثام، ونكشف الغبار عن حقيقة هذا الموضوع، فنقول وبالله التوفيق:

لعل من الواضح أن الهمزات التي رُسمت في المصاحف على صورة الواو نحو ﴿يُؤْمِنُونَ﴾، أو الألف نحو ﴿أَقْرَأُ﴾، أو الياء نحو ﴿أَوْلِيكَ﴾ لا إشكال فيها، وإنما الإشكال في الهمزات التي لا صورة لها نحو: ﴿السَّمَاءُ﴾، ﴿يَشَاءُ﴾. وعند تفحص أقدم ما وصل إلينا من مخطوطات المصحف الشريف، ومطالعة نصوص علماء القراءات والرسم العثمانيّ وعلوم القرآن سيتضح لنا جلياً أن الهمزة التي لا صورة لها ليست من الرسم العثمانيّ

(١) ينظر على سبيل المثال لا الحصر المصادر التالية: دليل الحيران على مورد الظمان: ٢٣١، ومناهل العرفان ٢٥٦/١، وسمير الطالبين: ٢٣، ٤٠، والمدخل لدراسة القرآن الكريم، محمد أبو شُهبة: ٣٣٩، (مكتبة السنة - القاهرة، ط: الثانية، ٢٠٠٣م)، ودراسات في علوم القرآن، د. محمد بكر إسماعيل: ١٤١، (دار المنار، ط: الثانية، ١٩٩٩م)، وصفحات في علوم القراءات، د. عبد القيوم السندي: ١٧٠، (المكتبة الأمدادية، ط: الأولى - ١٤١٥ هـ).

(٢) ينظر: المحكم في نقط المصاحف، للداني: ٦، (تحقيق: د. عزة حسن، دار الفكر - دمشق، ط: الثانية، ١٤٠٧)، ودليل الحيران على مورد الظمان: ٢٣١، وسمير الطالبين: ٨٦.

الذي رسمه الصحابة الأجلاء ﷺ، بمعنى أنهم لم يرسموا الهمزات في نحو هذه الكلمات:
﴿عَأَنْدَرْتَهُمْ﴾، ﴿الْقُرْآن﴾، ﴿السَّفَهَاء﴾، فكانوا يرسمونها هكذا ^(١):

﴿انْدَرْتَهُمْ﴾ ^(٢)، ﴿الْقُرَان﴾ ^(٣)، ﴿السْفَهَا﴾ ^(٤).

قال الإمام الداني: "فأما ما اجتمع فيه ألفان فنحو: ﴿عَأَنْدَرْتَهُمْ﴾، و ﴿عَأَقْرَرْتُمْ﴾ و ﴿عَأَنْتُمْ أَعْلَمُ﴾، و ﴿عَأَشْفَقْتُمْ﴾، ﴿عَأِذَا مِتْنَا﴾، ﴿عَأَيْلَةٌ مَعَ اللَّهِ﴾، و ﴿عَأُنزِلَ عَلَيْهِ﴾، و ﴿عَأَلْقَى الذِّكْرَ عَلَيْهِ﴾، وشبهه مما تدخل فيه همزة الاستفهام على همزة أخرى. وكذلك كلُّ همزة مفتوحة دخلت على ألف، سواء كانت تلك الألف مبدلة من همزة، أو كانت زائدة نحو: ﴿عَأَمَنُوا﴾، و ﴿عَأَمَنَ﴾، و ﴿عَأَدَمَ﴾ ... وشبهه فرسم ذلك كله بألف واحدة، وهي عندي الثانية" ^(٥).

وقال الإمام أبو داود: "وكتبوا ﴿سَوَاءً﴾ بِأَلْفٍ واحدة من غير صورة للهمزة، اجتمعت على ذلك المصاحف، وعلى ما كان مثله، وكتبوا ﴿عَأَنْدَرْتَهُمْ﴾ بِأَلْفٍ واحدة، وكذلك جميع ما أتى من مثله، مما يُستفهم به؛ كراهة اجتماع ألفين" ^(٦).

(١) مع مراعاة إهمال النقط والشكل طبعاً.

(٢) ينظر: مخطوطة المصحف المنسوب إلى سيدنا عثمان بن عفان ﷺ، نسخة متحف طوب قاي سراي باستانبول، (اللوحة ١/ب)، ومخطوطة المصحف المنسوب إلى عثمان بن عفان ﷺ، أيضاً، نسخة المشهد الحسيني بالقاهرة لوحة (٢/أ)، (تحقيق: د. طيار آلي قولاج، استانبول، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م)، وهما من أقدم نُسخ المصحف الموجودة في العالم.

(٣) نسخة متحف طوب قاي سراي (لوحة ١٧/ب)، ولوحة (٣١/ب) من نسخة المشهد الحسيني.

(٤) نسخة متحف طوب قاي سراي (لوحة ٢/أ)، ولوحة (٢/ب) من نسخة المشهد الحسيني.

(٥) المقنع: ٢٧٣، ٢٧٤. وانظر نصوصاً أخرى له تدل على ذلك في الصفحات التالية: المقنع: ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٢٩ - ٤٣١، ٤٣٤، ٤٣٥.

(٦) مختصر التبيين ٨٥/٢، ٨٦، ١٩٤، ١٩٥. وانظر نصوصاً أخرى له تدل على ذلك في الصفحات التالية: مختصر التبيين ١٠٢/٢، ١٠٣، ١٠٢/٢ - ٤٩، ٥١، ٥٢، ١٩٢ - ١٩٦، ٥٥٢/٣، ٧٢٨/٣، ٨٣٦/٤.

يؤيد ما سبق ويشهد له تفریق الإمام الداني بين أصل الحروف وما أُضيفَ إليها لاحقاً كالحركات والهمزات في لون المداد الذي تُكْتَبُ به المصاحف، فالحروف تُكْتَبُ باللون الأسود، وما أُضيفَ إليها فبالأحمر أو الأصفر، يقول:

"فَأَمَّا نَقْطُ [أَي: صَبَطُ] المصاحف بالسواد من الحبر وغيره فلا أُستجيزه، بل أُنهي عنه وأُنكره؛ اقتداءً بمن ابتداءً النقطة من السلف، واتباعاً له في استعماله لذلك صِبْغاً يخالف لون المداد، إذ كان لا يُحدث في المرسوم تغييراً ولا تخلیطاً، والسواد يُحدث ذلك فيه . ألا ترى أنه ربما زيدَ في التُّقْطَة فتَوَهَّمَتْ - لأجل السواد الذي به ترسم الحروف - أنها حرف من الكلمة، فزيدَ في تلاوتها لذلك، ولأجل هذا وردت الكراهة عمّن تقدم من الصحابة وغيرهم في نَقْط المصاحف . والذي يستعمله نَقَاط أهل المدينة - في قديم الدهر وحديثه - من الألوان في نَقْط مصاحفهم الحُمْرة والصُّفْرة لا غير، فأما الحُمْرة فللحركات والسكون والتشديد والتخفيف، وأما الصُّفْرة فللهمزات خاصة"^(١).

فنصُّه على استعمال اللون الأصفر للهمزات دليل واضح جداً على أن الهمزات ليست من الرسم الذي يستعمل له اللون الأسود، ولو كانت من الرسم كما كان هناك داعٍ ولا مسوغ للتفريق بينها وبين الحروف المرسومة في لون المداد. وما سبق من نُقول واستنتاجات يؤكد أن الهمزة التي لا صورة لها ليست من الرسم الذي رسمه الصحابة الكرام - رضي الله عنهم أجمعين.

المطلب الثاني:

الألفاظ التي اختلف فيها القراء، والخلاف راجع إلى تبادل الحركات

كُتِبَت المصاحفُ العثمانية - وهي التي أمر سيدنا عثمان رضي الله عنه بنسخها، لما بَلَغَهُ اختلاف الناس في القراءة - مجردةً من النقط والشكل؛ لتحتمل ما صحَّ نقله وتواتر من

(١) المحكم في نقط المصاحف: ١٩، وينظر أيضاً ص: ٦٥، ٨٧، وصُبح الأعشى في صناعة الإنشا، للقلقشندي ١٦٤/٣، (المطبعة الأميرية - القاهرة، ١٣٣٢هـ، ١٩١٤م).

(١) القراءات المأذون فيها . وبعد نسخها أمر عثمان رضي الله عنه بإرسالها إلى الأمصار المشهورة، فوجّه بمصحف إلى البصرة، وآخر إلى الكوفة، وثالث إلى الشام، ورابع إلى مكة، وترك مصحفاً بالمدينة، وأمسك لنفسه مصحفاً، وهو الذي يسمى بالإمام، وأرسل سيدنا عثمان مع كل مصحف قارئاً من الصحابة يُقرئهم، فأمر زيد بن ثابت أن يُقرئ بالمديني، وبعث عبد الله بن السائب مع المصحف المكي، والمغيرة بن أبي شهاب المخزومي مع المصحف الشامي، وأبا عبد الرحمن السلمي مع الكوفي، وعامر بن عبد القيس مع البصري.

وبهذه الطريقة من الكتابة أمرُ سيدنا عثمان رضي الله عنه اختلاف الناس في القراءة، فقد أتاحت هذه الكيفية من الكتابة لقراء تلك الأمصار مجالا واسعا للاحتفاظ بقراءاتهم المروية؛ لأن الكتابة المجردة من النقط والشكل قد مكّنت أن تحوز قراءات مختلفة كثيرة ^(٢)، وسمحت هذه الطريقة أن يقرأ الناس ويضبطون مصاحفهم وفق ما تعلموا، ووفق ما سيقرئهم الصحابيُّ الذي أرسله عثمان رضي الله عنه مع كل مصحف، فالقُطْر الذي كان يقرأ (يُمَدُّونَهُمْ) [الأعراف: ٢٠٢] بضم الياء وكسر الميم - (وهي قراءة المدينيين) - سيضبطها هكذا: ﴿يُمَدُّونَهُمْ﴾، والقُطْر الذي يقرأ بفتح الياء وضم الميم - (وهي قراءة الباقيين من القراء العشرة) - سيضبطها هكذا: ﴿يُمَدُّونَهُمْ﴾ ^(٣).

والمصْرُ الذي يقرأ أهله ﴿موهن كيد﴾ [الأنفال: ١٨] بتشديد الهاء والتنوين، ونصب "كيد" - (وهي قراءة المدينيين وابن كثير وأبي عمرو) - سيضبطها هكذا: ﴿مُوَهْنُ كَيْدٍ﴾. والمصْرُ الذي يقرأ بالتخفيف من غير تنوين وخفض "كيد" على الإضافة - (وهي قراءة حفص) - سيضبطها هكذا: ﴿مُوَهْنُ كَيْدٍ﴾. والمصْرُ الذي يقرأ بالتخفيف وبالتنوين،

(١) ينظر: سمير الطالبين: ١٢.

(٢) ينظر: رسم المصحف دراسة لغوية تاريخية: ٦٧٧.

(٣) تُنظَر هاتين القراءتين في: النشر في القراءات العشر ٢ / ٢٧٥.

ونصب "كَيْدٌ" - (وهي قراءة الباقيين) - سيضبطها هكذا: ﴿مُوَهِّنٌ كَيْدٌ﴾^(١). وكذلك فإن المِصْرَ الذي يقرأ ﴿سَتَغْلِبُونَ وَتَحْشَرُونَ﴾ [آل عمران: ١٢] بياء الغيب - (وهي قراءة حمزة والكسائي وخلف من العشرة) - سيضبط هذين الفعلين هكذا: ﴿سيغلبون ويحشرون﴾، والمِصْرُ الذي يقرأهما بقاء الخطاب - (وهي قراءة الباقيين) - سيضبطهما هكذا: ﴿ستغلبون وتحشرون﴾^(٢).

ومنذ ذلك الحين أصبح ضبط المصحف الشريف عاملاً مهماً في تعيين وضبط القراءات القرآنية، يضاف إلى الرواية والنقل الشفهي ويعضده، ويساعد في تلاشي واندثار الخلاف بين عموم المسلمين، وفيما يلي عرضٌ لعدد من القراءات التي يكون الضبط فيها محددًا لكيفية القراءة، والتي اختلفت فيها القراءات بين ضبط الحروف بالحركات المختلفة، وقد قسّمتها إلى خمسة أقسام، على النحو الآتي:

أولاً: القراءات التي فيها تبادل بين الفتحة والكسرة، سواء كانت حركة بناء أم إعراب^(٣)، ومن الأمثلة والنماذج على ذلك القراءات التالية:

١. ﴿حَجَّ الْبَيْتِ﴾ [آل عمران: ٩٧] قرأ أبو جعفر وحمزة والكسائي وخلف وحفص بكسر الخاء، وقرأ الباقون بفتحها.
٢. ﴿وَالْأَرْحَامِ﴾ [النساء: ١] قرأ حمزة بخفض الميم وقرأ الباقون بنصبها.
٣. ﴿فَإِذَا بَرِقَ الْبَصْرُ﴾ [القيامة: ٧] قرأ المدنيان بفتح الراء، وقرأ الباقون بكسرها.
٤. ﴿وَاتَّخَذُوا﴾ [البقرة: ١٢٥]: قرأ نافع وابن عامر بفتح الخاء، وقرأ الباقون بكسرها.
٥. ﴿أَنْ صَدُوكُمْ﴾: قرأ ابن كثير وأبو عمرو بكسر الهمزة، وقرأ الباقون بفتحها.

(١) تُنظَرُ هذه القراءات في: النشر في القراءات العشر ٢/ ٢٧٦.

(٢) تُنظَرُ هاتين القراءتين في: النشر في القراءات العشر ٢/ ٢٣٨.

(٣) المقصود بحركة الإعراب حركة الحرف الأخير فقط في الكلمة، وبحركة البناء ما سوى الحرف الأخير.

٦. ﴿ وَأَرْجَلَكُمْ ﴾ [المائدة: ٦] قرأ نافع وابن عامر والكسائي ويعقوب وحفص بنصب اللام، وقرأ الباقون بالخفض.

٧. ﴿ إِلَّا نَكْدًا ﴾ [الأعراف: ٥٨]: قرأ أبو جعفر بفتح الكاف، وقرأ الباقون بكسرها.

٨. ﴿ لَا أَيْمَانَ لَهُمْ ﴾ [التوبة: ١٢]: قرأ ابن عامر بكسر الهمزة، وقرأ الباقون بفتحها. ثانيا: القراءات التي فيها تبادل بين الفتحة والضمة، سواء كانتا حركة بناء أم إعراب، ومن الأمثلة والنماذج على ذلك القراءات التالية:

١. ﴿ مَيْسِرَةً ﴾ [البقرة: ٢٨٠]: قرأ نافع بضم السين. وقرأ الباقون بفتحها.

٢. ﴿ فَتَذَكَّرَ ﴾ [البقرة: ٢٨٣] قرأ حمزة برفع الراء، والباقون بفتحها.

٣. ﴿ فَتَنْفَعُهُ ﴾ [عبس: ٤] قرأ عاصم بنصب العين، وقرأ الباقون برفعه.

٤. ﴿ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً ﴾ [النساء: ١١] قرأ المدنيان بالرفع. وقرأ الباقون بالنصب.

٥. ﴿ هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ ﴾ [المائدة: ١١٩] قرأ نافع بالنصب في (يوم). وقرأ الباقون بالرفع.

٦. ﴿ مَا نَنْسَخْ ﴾ [البقرة: ١٠٦]: قرأ ابن عامر بضم النون الأولى وكسر السين. وقرأ الباقون بفتح النون والسين.

٧. ﴿ وَلَا تَسْئَلْ ﴾ [البقرة: ١١٩]: قرأ نافع ويعقوب بفتح التاء وجزم اللام. وقرأ الباقون بضم التاء والرفع.

٨. ﴿ لَيْسَ الْبِرَ ﴾ [البقرة: ١٧٧]: قرأ حمزة وحفص بالنصب، وقرأ الباقون بالرفع.

٩. ﴿ سَيَصِلُونَ ﴾ [النساء: ١٠]: قرأ ابن عامر وأبو بكر بضم الياء، وقرأ الباقون بفتحها.

ثالثا: القراءات التي فيها تبادل بين الضمة والكسرة، سواء كانتا حركة بناء أم إعراب، ومن الأمثلة والنماذج على ذلك القراءات التالية:

١. ﴿فَمَنْ اضْطُرَّ﴾ [البقرة: ١٧٣] اختلفوا في ﴿اضْطُرَّ﴾ قرأ أبو جعفر بكسر الطاء حيث وقع وقرأ الباقون بالضم.

٢. ﴿فَصْرَهْنَ﴾ [٢٦٠] قرأ حمزة وأبو جعفر وخلف ورويس بكسر الصاد، وقرأ الباقون بضمه.

٣. ﴿يَعْرِشُونَ﴾ [الأعراف: ١٣٧، والنحل: ٦٨] قرأ ابن عامر وأبو بكر بضم الراء. وقرأ الباقون بكسره.

٤. ﴿ورحمة للذين آمنوا﴾ [التوبة: ٦١]: قرأ حمزة بالخفض، وقرأ الباقون بالرفع.

٥. ﴿والأنصار والذين﴾ [التوبة: ١٠٠]: قرأ يعقوب برفع الراء، وقرأ الباقون بخفضه.

٦. ﴿بالعدوة﴾ [الأنفال: ٤٢]: قرأ ابن كثير، والبصريان بكسر العين، وقرأ الباقون بضمه.

رابعا: القراءات التي فيها تبادل بين الكسرة والسكون، سواء كانتا حركة بناء أم إعراب، ومن الأمثلة والنماذج على ذلك القراءات التالية:

١. ﴿وَلْيُحْكَمْ﴾ [المائدة: ٤٧] قرأ حمزة بكسر اللام ونصب الميم، وقرأ الباقون بإسكان اللام والميم.

٢. ﴿وَلْيُصْنَعْ﴾ [طه: ٣٩] قرأ أبو جعفر بإسكان اللام وحزم العين وقرأ الباقون بكسر اللام والنصب.

٣. ﴿وَلْيُؤْفُوا نُذُورَهُمْ وَلْيَطَّوَّفُوا﴾ [الحج: ٢٩] روى ابن ذكوان كسر اللام فيهما وقرأ الباقون بإسكانها منهما. وروى أبو بكر فتح الواو وتشديد الفاء من ﴿وَلْيُؤْفُوا﴾.

٤. ﴿ فِي أَيِّمٍ نَحْسَاتٍ ﴾ [فصلت: ١٦] قرأ أبو جعفر وابن عامر والكوفيون بكسر الحاء. وقرأ الباقيون بإسكانها.

٥. ﴿ وَأَرْنَا مَنْسَكْنَا ﴾ [البقرة: ١٢٨]: قرأ بإسكان الراء فيها ابن كثير ويعقوب، وأبو عمرو بخلف عنه، والباقيون بكسر الراء.

٦. ﴿ كَسَفَا ﴾ [الإسراء: ٩٢]: قرأ المدنيان، وابن عامر وعاصم بفتح السين، وقرأ الباقيون بإسكان السين.

خامسا: القراءات التي فيها تبادل بين الفتح والسكون، سواء كانت حركة بناء أم إعراب، ومن الأمثلة والنماذج على ذلك القراءات التالية:

١. ﴿ الْمَعْرِ ﴾ [الأنعام: ١٤٣] قرأ ابن كثير والبصريان بفتح العين والباقيون بسكونه.

٢. ﴿ قَطَعَا مِنَ اللَّيْلِ ﴾ [يونس: ٢٧] قرأ ابن كثير ويعقوب والكسائي بإسكان الطاء، وقرأ الباقيون بفتحها.

٣. ﴿ زَهْرَةَ الْحَيَاةِ ﴾ [طه: ١٣١] قرأ يعقوب بفتح الهاء، وقرأ الباقيون بإسكانها.

٤. ﴿ غُرْفَةً ﴾ [البقرة: ٢٤٩] قرأ المدنيان، وابن كثير وأبو عمرو بفتح الغين. وقرأ الباقيون بضمها.

٥. ﴿ خَطْنَا كَبِيرًا ﴾ [الإسراء: ٣١]: قرأ أبو جعفر، وابن ذكوان وهشام بخلف عنه بفتح الحاء والطاء من غير ألف، ولا مد. وقرأ الباقيون - غير ابن كثير - بكسر الحاء وإسكان الطاء.

سادسا: القراءات التي فيها تبادل بين الضم والسكون، سواء كانت حركة بناء أم إعراب، ومن الأمثلة والنماذج على ذلك القراءات التالية:

١. ﴿ هَزْوًا ﴾ أسكن الزاي منه حيث أتى: حمزة وخلف. وقرأ الباقيون بضمه.

٢. ﴿ خَطَوَاتٍ ﴾: أسكن الطاء منه أين أتى: نافع وأبو عمرو وحمزة وخلف وأبو بكر، والبزي بخلف عنه. وقرأ الباقيون بضمه.

٣. ﴿القدس﴾: أسكن الدال منه حيث جاء ابنٌ كثير. وقرأ الباقر بضمه.
٤. ﴿جزءا﴾: ضم الزاي منه حيث وقع أبو بكر. وقرأ الباقر بإسكانه.
٥. ﴿الرعب﴾: ضم العين منه حيث أتى: ابن عامر والكسائي وأبو جعفر ويعقوب. وقرأ الباقر بإسكانه.
٦. ﴿السحت﴾: أسكن الحاء منه نافع وابن عامر وعاصم وحمة وخلف. وقرأ الباقر بضمه.
٧. ﴿الأذن﴾: أسكن الذال منه كيف وقع نافع. وقرأ الباقر بضمه.
٨. فاتضح من خلال ما سبق ذكره من النماذج مدى العلاقة الوثيقة بين القراءات القرآنية وعلم ضبط المصحف الشريف.

الخاتمة

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله ﷺ، وعلى آله وصحبه ومن ولاة، وبعد. فقد ظهر للقارئ الكريم بعد هذه الجولة بين أطراف هذه العلوم الثلاثة مدى العلاقة الوثيقة بين القراءات القرآنية والأحرف السبعة من جانب، وبينها وبين علم ضبط المصحف الشريف من جانب آخر.

وكان من النتائج التي توصل إليها هذا البحث ما يلي:

١. أن القراءات القرآنية إنما تستمد شرعيتها من حديث الأحرف السبعة، وحديث الأحرف السبعة تفسيره في هذه الوجوه القرائية المسماة بالقراءات.
٢. رغم عدم إمكانية الجزم بالمراد من حديث الأحرف السبعة إلا أن الأرجح أنها وجوه قرائية.

٣. أن أولى الأقوال بالقبول هو قول الإمام أبي الفضل الرازي؛ لأنه جعلها أوجها من التغيرات والاختلاف، وفي الوقت نفسه لم يُهمل اختلاف اللهجات الذي يستوعب أكثر كلمات القرآن الكريم، وأن ما ذهب إليه ابن الجزري ي معنى السبعة ليس رأيه على الحقيقة، فما هو إلا رأي الإمام الباقلاني مع تغيير فقط في العبارات والألفاظ.

٤. أن الأرجح هو كون المصاحف العثمانية مشتمة على ما يحتمله رسمها من الأحرف السبعة، وأن علاقة القراءات القرآنية بالأحرف السبعة هي علاقة الجزء بالكل.
٥. أن الأرجح أن الهمزة من الضبط وليس من الرسم العثماني.

٦. أن الضبط لعلاقته الوطيدة بالقراءات كان عاملاً مهماً في تحديد أوجه القراءة بكثير من الألفاظ المختلف في قراءتها.

والله أعلى وأعلم، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

بحث
شبهات المستشرقين حول الأحرف السبعة
دراسة وصفية نقدية

الأستاذ الدكتور محمد خالد منصور
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - جامعة الكويت

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين،،،،

فإن البحث العلمي في الدراسات القرآنية مهم ومبارك، وفيه جهود متميزة للباحثين قديما وحديثا، ومن أهم هذه الدراسات تلكم الدراسات التي تبحث في الأحرف السبعة، من حيث معناها، ودلالاتها، والأحاديث الواردة فيها، والحكمة منها، وعلاقتها بالقراءات والعلوم الأخرى، كما أن جانبا مهما من جوانب البحث في الأحرف السبعة، يحتاج إلى تجلية وتوضيح هو الشبهات التي أوردتها المستشرقين حول الأحرف السبعة، دوافعها، ومنهجها، والرد عليها.

والناظر في الدراسات العلمية في هذا الموضوع بالتحديد - أعني شبهات المستشرقين في الأحرف السبعة - يجدها قليلة، حيث تمحورت الدراسات القرآنية حول الشبهات حول الوحي والقراءات عموما، وجاءت الدراسات الخاصة بالشبهات حول الأحرف السبعة قليلة، مما دعا الباحث، واستجابة للمؤتمر العلمي الجاد المنعقد بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الكويت، في الأحرف السبعة، لدراستها من كافة جوانبها، ومنها: شبهات المستشرقين حول الأحرف السبعة، فكان هذا البحث .

على أنه لا بد من الإشارة إلى شبهات المستشرقين حول الوحي والقرآن والقراءات التفصيلية أكثر بكثير من الشبهات الواردة في الأحرف السبعة وما يتعلق بها من موضوعات، وسيركز البحث على النقطة الأخيرة، مع أنني سأشير إلى إشارات إلى الشبهات حول القرآن والقراءات، ومعلوم أنها ليست مجال البحث المخصص له، ولكنني سأذكره بشكل عام للترتيب المنطقي للبحث فحسب .

ولا بد أولا من تحديد مشكلة الدراسة لتكون الدراسة موجهة نحو أهداف محددة:

أولا: ما معنى الأحرف السبعة، وما الأقوال التي قيلت فيها، وما علاقتها بالقراءات ؟

ثانيا: ما معنى الشبهات، وما معنى المستشرقين ؟

ثالثا: ما أهم الدراسات في شبهات المستشرقين حول الوحي والقراءات عموما والأحرف السبعة بشكل خاص؟

رابعا: ما المنهج الذي سلكه المستشرقون في دراسة الوحي والقرآن عموما، والأحرف السبعة خصوصا؟ وما سلبيات هذا المنهج؟ وكيف يمكن مواجهتها؟

خامسا: ما الشبهات التي أثارها جولدزهيير حول الأحرف السبعة، وما الرد عليها؟

سادسا: ما الشبهات التي أثارها غيره حول الأحرف السبعة، وما الرد عليها؟
الدراسات السابقة:

وجد الباحث العديد من الدراسات في شبهات المستشرقين حول الوحي والقرآن عموما، والقراءات خصوصا، ووجد عددا قليلا من الدراسات في شبهات المستشرقين حول الأحرف السبعة، والرد عليها، وهناك ندوة عقدت في مجمع الملك فهد لطباعة المصحف بعنوان: " القرآن الكريم في دراسات المستشرقين "، ومن ضمنها جملة من الأبحاث القيمة التي استفدت منها، وهي موجودة بكاملها على الشبكة العنكبوتية، ومن أهم الدراسات السابقة: أولا: الرؤية الاستشراقية للأحرف السبعة والقراءات القرآنية، (عرض ونقد)، للدكتور رجب عبد المرزقي عامر، وقد تعرض فيه الباحث للرؤية الاستشراقية للأحرف السبعة وأورد الشبهات الواردة عليها، ورد عليها، وهو أهم بحث في موضوعنا، وسيستفيد منه الباحث استفادة كبيرة.

ثانيا: القراءات في نظر المستشرقين والملحددين للشيخ عبد الفتاح القاضي، وقد توسع فيه الشيخ وحقق ودقق شبهات المستشرقين والملحددين في الطعن في القراءات، وهو من الدراسات الأصيلية في موضوع الرد على الشبهات في القراءات .

ثالثا: رسالة دكتوراه نوقشت في جامعة العلوم الإسلامية في قسم أصول الدين بعنوان: " الاعتراضات الواردة على القراءات العشر المتواترة "، عرض ونقد، للدكتورة ابتهاج راضي، ٢٠١٤م، وقد تناولت اعتراضات النحويين والمفسرين والمستشرقين وأصحاب المذاهب العقدية في اعتراضاتهم على القراءات العشر المتواترة، وخصصت فصلا خاصا للشبهات

العامة للمستشرقين الواردة على القراءات العشر المتواترة، ولم تتعرض بشكل مباشر للشبهات الواردة على الأحرف السبعة على اعتبار أن القراءات المتواترة جزء منها .

رابعا: محمد رشيد زاهد، موقف المستشرقين من جمع القرآن الكريم وكتابته، أبحاث الجامعة الإسلامية العالمية شيتاغوا، وقد بين الباحث فيه تحليل موقف المستشرقين وشبهاتهم حول جمع القرآن الكريم وتدوينه وكتابته، ثم قام بمناقشة آرائهم مناقشة علمية هادئة ودحضها بأدلة دامغة مقنعة.

وقد تكلم في هذا الموضوع عدد من المستشرقين على رأسهم: المستشرق جولد زيهر، ونولدكه، وموير، وكازانوف، والفرنسي ريجي بلاشير، وغيرهم^(١).

خامسا: مناهج المستشرقين البحثية في دراسة القرآن الكريم للدكتور حسن عزوزي، وقد تعرض فيه الباحث لمناهج المستشرقين في دراسة القرآن الكريم بتوسع مفيد.

وسيقوم الباحث بجمع المادة العلمية من العديد من الأبحاث التي عنيت بدراسات المستشرقين للقرآن والقراءات، وهي كثيرة ومتعددة، وسيعتمد الباحث في غالب البحث على المنهج الوصفي، وقد لخصت العديد من تلكم الأبحاث وترتيبها ترتيبا منهجيا .
منهجية الدراسة:

ستقوم الدراسة على المنهج العلمي القائم على:

أولا: استقرار معنى الأحرف السبعة، واستقرار شبهات المستشرقين الواردة حول الأحرف السبعة .

ثانيا: تحليل شبهات المستشرقين الواردة حول الأحرف السبعة .

ثالثا: نقدها، وبيان الطريقة المثلى للرد عليها دفاعا عن القرآن الكريم .

خطة البحث:

يتكون البحث من مقدمة، وأربعة مباحث وخاتمة

المبحث الأول: معنى الأحرف السبعة، وعلاقتها بالقراءات

^١ محمد رشيد زاهد، موقف المستشرقين من جمع القرآن الكريم وكتابته، ص: ١٣٠ .

المبحث الثاني: معنى الشبهات، والمستشرقون، وأهم دراسات المستشرقين في القرآن والأحرف السبعة والقراءات، ومنهج المستشرقين في التعامل مع الوحي والقراءات .

المبحث الثالث: شبهات جولدزبهر في الأحرف السبعة والرد عليها

المبحث الرابع: شبهات بقية المستشرقين في الأحرف السبعة والرد عليها

والله أسأل أن يجعل هذا البحث مفيدا نافعا، وأن يجعله خالصا لوجهه الكريم، إنه ولي ذلك والقادر عليه .

المبحث الأول الأحرف السبعة وعلاقتها بالقراءات

لما كان البحث في شبهات المستشرقين في الأحرف السبعة، فكان لزاماً أن أحرر معنى الأحرف السبعة، وعلاقتها بالقراءات، لأن معرفة حقيقة الأحرف السبعة، والقواعد العلمية المتعلقة بها ستعيننا للرد على الشبهات التي يثيرها المستشرقون حولها، وحول القراءات أيضاً . ويتضمن هذا المبحث مطلبين:

المطلب الأول

معنى الأحرف السبعة

الأحرف السبعة: الأحاديث الواردة فيها، ومعناها^(١)

لما كان البحث في شبهات المستشرقين حول الأحرف السبعة، فإن ذلك يتطلب البحث في الأحرف وعلاقتها بالقراءات، وكان ضرورياً أن نبين معنى الأحرف السبعة عن طريق عرض طرف من الأحاديث الواردة فيها، ثم سرد أقوال العلماء في معناها، مبيناً الرأي الذي أراه راجحاً مع التمثيل له بأمثلة تبين معناها، وإليك بيان ذلك مختصراً محرراً - إن شاء الله تعالى -.

أولاً: بعض الأحاديث الواردة في أن القرآن الكريم نزل على سبعة أحرف:

^١ الأحرف جمع حرف، وهو في اللغة: "حد الشيء وناحيته" وهو مثل فُلْس، وأفْلَس، فعلى الوزن الأول، -وهو حَزَف على وزن فُلْس-: يكون المعنى: على سبعة أوجه من اللغات؛ لأن أحد معاني الحرف في اللغة: الوجه، كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ النَّاسِ مَنْ يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ﴾ [الحج: ١١] وعلى الوزن الثاني: - أي أحرف على وزن أفْلَس - يكون المراد: إطلاق الحرف على الكلمة مجازاً؛ لكونه بعضها، وانظر ما سبق: ابن حجر العسقلاني، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ٢٤/٩، وقال الأزهري: "وكل كلمة تقرأ على وجوه من القرآن تسمى حرفاً، يقرأ هذا في حرف ابن مسعود، أي: قراءة ابن مسعود"، ويرى الداني أن الحرف يطلق على أمرين: الأول: أن معنى الحرف الوجه من اللغات، والثاني: أن معنى الحرف القراءة، وانظر: غانم قدوري، رسم المصحف، دراسة لغوية تاريخية، ص: ١٣٤، نقلاً عن د. عبد الصبور شاهين، تاريخ القرآن، ص: ١٩٥، وما بعدها.

لقد تواترت الروايات الواردة في نزول القرآن على سبعة أحرف عند المحدثين^(١)، ومن ذلك ما يلي:

١. عن ابن عباس -رضي الله عنهما- أنه قال: "قال رسول الله - - صلى الله عليه وسلم -: "أقرأني جبريل على حرف فراجعتة فلم أزل أستزيده ويزيدني حتى انتهى إلى سبعة أحرف"^(٢).

٢. وعن أبي بن كعب -رضي الله عنه-: أن النبي - - صلى الله عليه وسلم - كان عند أضاة بني غفار^(٣) قال: فاتاه جبريل فقال: "إن الله يأمرك أن تقرأ أمثك القرآن على حرف، فقال: أسأل الله معافاته ومغفرته، وإن أمتي لا تطيق ذلك، ثم أتاه الثانية فقال: إن الله يأمرك أن تقرأ أمثك القرآن على حرفين، فقال: أسأل الله معافاته ومغفرته، وإن أمتي لا تطيق ذلك، ثم جاء الثالثة فقال: إن الله يأمرك أن تقرأ أمثك القرآن على ثلاثة أحرف، فقال: أسأل الله معافاته ومغفرته، وإن أمتي لا تطيق ذلك، ثم جاء الرابعة فقال: إن الله يأمرك أن تقرأ أمثك القرآن على سبعة أحرف، فأبى حرف قرؤوا عليه فقد أصابوا"^(٤).

^١ أشار إلى هذا التواتر، ونقل جملة من الأحاديث الواردة في موضوع الأحرف السبعة، الدكتور عبد العزيز بن عبد الفتاح القاري، حديث الأحرف السبعة، دراسة لإسناده ومنتنه، واختلاف العلماء في معناه، وصلته بالقراءات القرآنية، ص: ٢٧.

^٢ رواه البخاري ومسلم، وانظر: ابن حجر العسقلاني، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، في فضائل القرآن، باب أنزل القرآن على سبعة أحرف، ٢٣/٩، والنووي، صحيح مسلم بشرح النووي، في صلاة المسافرين، بيان أن القرآن نزل على سبعة أحرف، ١٠١/٦.

^٣ الأضاة: بوزن القناة والحصاة: الماء المستنقع كالغدير، وأضاة بني غفار موضع بالمدينة، ومنازل بني غفار غربي سوق المدينة، وبالسائلة من أجبل جهينة إلى بطنخان، وانظر: الخطابي، معالم السنن مع سنن أبي داود، ١٦٠/٢، وابن الأثير، النهاية في غريب الأثر، ٥٣/١.

^٤ رواه مسلم، وانظر: النووي، صحيح مسلم بشرح النووي، في صلاة المسافرين، باب: بيان أن القرآن على سبعة أحرف، ١٠٣/٦-١٠٤.

٣. وعن أبي بن كعب -رضي الله عنه- قال: "لقي رسول الله - - صلى الله عليه وسلم - جبريل فقال: يا جبريل إني بُعثتُ إلى أمة أميين^(١): منهم العجوز، والشيخ الكبير، والغلام، والجارية، والرجل الذي لم يقرأ كتاباً قطُّ، قال: يا محمد - - - صلى الله عليه وسلم -- إن القرآن أنزل على سبعة أحرف"^(٢).

وفي رواية أبي داود: "ليس منها إلا شافٍ كافٍ...."^(٣).

٤. وعن عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- قال: "سمعت هشام بن حكيم يقرأ سورة الفرقان في حياة رسول الله - - صلى الله عليه وسلم -، فاستمعت لقراءته فإذا هو يقرؤها على حروف كثيرة لم يقرئها رسول الله - - صلى الله عليه وسلم -، فكذت أن أساوره في الصلاة^(٤)، فانتظرت حتى سلّم، ثم لَبَّيْتُهُ بردائه^(٥)، فقلت: من أقرأك هذه السورة؟ قال: أقرأنيها رسول الله - - صلى الله عليه وسلم - . قلت له: كذبت، فوالله إن رسول الله - - صلى الله عليه وسلم - أقرأني هذه السورة التي سمعتك تقرؤها، فانطلقت أقوده إلى رسول الله - - صلى الله عليه وسلم -، فقلت: يا رسول الله، إني سمعت هذا يقرأ سورة الفرقان على حروف لم تقرئها، وأنت أقرأني سورة الفرقان، فقال رسول الله - - صلى الله عليه وسلم - : أرسله يا عمر، اقرأ يا هشام، فقرأ هذه القراءة التي سمعته يقرؤها، فقال رسول الله - -

^١ الأُتِي: هو الذي لا يكتب، ولا يقرأ، ممن بقي على خلقته لم يتعلم الكتاب، وانظر: الفيروزآبادي، القاموس المحيط، مادة "أمم"، ص: ١٣٩٢.

^٢ رواه الترمذي، وقال: حديث حسن صحيح، وانظر: سنن الترمذي، في كتاب القراءات، باب ما جاء أنزل القرآن على سبعة أحرف، ١٩٤/٥-١٩٥.

^٣ سنن أبي داود، كتاب الصلاة، باب أنزل القرآن على سبعة أحرف، رقم (١٤٧٧)، ١٦٠/٢.

^٤ أي أخذ برأسه في الصلاة، وانظر: ابن حجر العسقلاني، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ٢٥/٩ حديث رقم (٤٩٩٢).

^٥ أي: جمعت عليه ثيابه عند لَبَّيْتِهِ أي موضع نحره، وموضع القلادة من الصدر لئلا يتفلت مني، وأخذت بمجامع رداءه في عنقه، وجرت به، وكان عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- شديداً في الحق، وفي الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وفعل ذلك اجتهداً منه لظنه أن هشاماً قد خالف الصواب، ولهذا لم ينكر عليه النبي - - صلى الله عليه وسلم -، وأمره بإرساله، أي: بتركه، وانظر: المرجع السابق، والنووي، صحيح مسلم النووي، ٩٨/٦، والفيروزآبادي، القاموس المحيط، مادة: "البب"، ص ١٧٠.

صلى الله عليه وسلم - : هكذا أنزلت، ثم قال رسول الله - - صلى الله عليه وسلم - : اقرأ يا عمر، فقرأت القراءة التي أقرأني رسول الله - - صلى الله عليه وسلم - ، فقال رسول الله - - صلى الله عليه وسلم - : هكذا أنزلت، ثم قال رسول الله - - صلى الله عليه وسلم - : "إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف، فاقرؤوا ما تيسر منه" (١).

ثانياً: أقوال العلماء مختصرة في معنى الأحرف السبعة:

قبل البدء باستعراض أقوال العلماء في معنى الأحرف السبعة لابد من طرح التساؤل التالي بين يدي الموضوع توطئة لبيان المعنى الذي أراه راجحاً في معناها ؟ هل نص النبي - - صلى الله عليه وسلم - على معنى الأحرف السبعة ؟ وهل نص أحد من رواة الحديث على ذلك ؟ وهل عرف الصحابة الكرام -رضي الله عنهم، وهم الصدر الأول - معناها ؟ أم أن معناها كان غير واضح لديهم ؟ أما الجواب عن السؤالين الأولين، فهو أن النبي - صلى الله عليه وسلم - لم ينص على معنى الأحرف السبعة، ولا أحد من رواة الحديث كذلك . قال ابن العربي: " لم يأت في معنى هذا السبع نص ولا أثر، واختلف الناس في تعيينها" (٢).

أما أن الصحابة الكرام - رضي الله عنهم - عرفوا معناها أو لم يعرفوا، فنقول بآدى بدء: بأن تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز، ولا شك أن الأمة - وقتئذ - محتاجة لمعرفة معنى الأحرف السبعة لكي تتمكن من الإتيان بالرخصة، وهي القراءة وفق الأحرف السبعة وقد عمل الصحابة بهذه الرخصة.

ولذلك، فإن النبي - صلى الله عليه وسلم - والصحابة الكرام -رضي الله عنهم- لم يبينوا حقيقتها لأحد أمرين لا ثالث لهما:

^١ رواه البخاري ومسلم، وانظر: ابن حجر العسقلاني، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، في فضائل القرآن، باب أنزل القرآن على سبعة أحرف، ٢٣/٩، والنووي، صحيح بشرح النووي، في صلاة المسافرين، باب بيان أن القرآن نزل على سبعة أحرف، ٩٨/٦-١٠١.

^٢ الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ١/٢١٢.

الأمر الأول: أن معنى هذه الأحرف السبعة واضح عندهم مما جعلها غير محتاجة للبيان والتفسير؛ ولذلك لم يرد في شيء من روايات الحديث على تعددها وكثرتها أن أحدا سأل عن معناها، وقد أطلعوا عليها وعملوا بها، وهذا أقرب الأمرين إلى النصوص الواردة في معنى الأحرف السبعة.

الأمر الثاني: أن معنى هذه الأحرف السبعة غير واضح عندهم مع تعسر فهمها لكثرتها، وتشعب فروعها مما احتاج مع ذلك إلى بحث واستقصاء قام به اللاحقون، وهذا قول يتناقض ومعنى الرخصة والتوسعة على الأمة فقد فهموا معناها وعملوا بها، وحصل المقصود منها^(١). ولا بد من التنبيه إلى أن الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن ليست هي القراءات السبع التي اشتهرت في الأمصار باتفاق القراء^(٢)، بل هي جزء منها، بل إن الإمام ابن الجزري نقل كراهية ما فعله ابن مجاهد من تسبيعه القراءة بقوله: "... ولذلك كره كثير من الأئمة المتقدمين اقتصار ابن مجاهد على سبعة ممن القراء، وخطئوه في ذلك، وقالوا: ألا اقتصر على دون هذا العدد أو زاده أو بيّن مراده ليخلص من يعلم من هذه الشبهة..."^(٣).

وهذه أهم الأقوال التي قيلت في معنى الأحرف السبعة وقد بلغت الأربعين قولاً، كما حكى ذلك القرطبي والسيوطي:^(٤)

^١ د. عبد العزيز القارئ، حديث الأحرف السبعة وصلته بالقراءات القرآنية، مجلة كلية القرآن الكريم، الجامعة الإسلامية، العدد (١)، ص: ٧٧-٧٨.

^٢ وهي قراءة نافع المدني، وابن كثير المكي، وابن عامر الشامي، وأبو عمرو البصري، والكوفيون الثلاثة: عاصم وحمزة والكسائي.

^٣ وانظر هذه المسألة عامة كتب القراءات وعلوم القرآن، ومنها: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ٣٦/١، وابن الجزري، منجد المقرئين، ص: ٥٤، ومكي بن أبي طالب، الإبانة عن معاني القراءات، ص: ٣٨، وما بعدها، ومنتاح القطان، مباحث في علوم القرآن، ص: ١٦٢.

^٤ وانظر تفصيل الأقوال في معنى الأحرف السبعة: ابن حجر العسقلاني، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ٢٣/٩، وما بعدها، وابن كثير، فضائل القرآن، ص: ٦٧، والقرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ٣١/١، وما بعدها، والقرطبي، التذكار في أفضل الأذكار من القرآن، ص: ٣٠، والزرکشي، البرهان في علوم القرآن، ٢١٣-٢٢٧، والصفاسي، غيث النفع في القراءات السبع، ص: ٩-١٥، ومكي بن أبي طالب، الإبانة عن معاني القراءات، ص: ٨٠، ود. عبد العزيز بن عبد الفتاح

١. أن هذا الحديث من المشكل المتشابه الذي لا يُعلم معناه، وذلك لأن (الحرف) مشترك لفظي يصدق على معانٍ كثيرة، وهو ينسب إلى ابن سعدان النحوي .
٢. أن حقيقة العدد ليست مرادة لأن لفظ السبعة يطلق في لسان العرب، ويراد به الكثرة في الآحاد، وهو ينسب إلى القاضي عياض.
٣. أن المقصود سبعة أصناف من المعاني والأحكام هي: الحلال والحرام، والأمر والزجر، والمحكم والمتشابه، والأمثال.
٤. أن المراد سبع لغات من لغات العرب الفصحى أنزل القرآن بها فهي متفرقة فيه وهو قول أبي عبيد القاسم بن سلام.
٥. أن المراد هو أنها لغات سبعة تكون في الكلمة الواحدة في الحرف الواحد باختلاف الألفاظ واتفاق المعاني، كقول القائل: هلم، وأقبل، وتعال، وإليّ، وقصدي، وقربي، ونحوي...، وهو قول ابن جرير الطبري.
٦. أن المراد بالأحرف السبعة: الأنواع التي يقع بها التغير والاختلاف في الكلمات القرآنية، ولا يخرج عنها ثم اختلفوا في تعيينها وحصرها، فعند أبي فضل الرازي -مثلا- هي: اختلاف أوزان الأسماء من الواحد والتثنية والجمع والتذكير والمبالغة وغيرها، واختلاف تصريف الأفعال وما تستند إليه نحو الماضي والمستقبل والأمر...، ووجوه الإعراب، والزيادة والنقصان، والتقديم والتأخير، والقلب والإبدال في كلمة بأخرى أو أحرف بأخر، واختلاف اللغات.

"ورغم تعدد وجهات النظر التي يوردها القدماء في معنى الحديث، والتي بلغ بها السيوطي نحواً من أربعين قولاً، فإن الحديث -بمختلف رواياته- لا ينص على شيء منها..، وكذلك فإنه لم يثبت من وجه صحيح تعيين كل حرف من هذه الأحرف، وكثير منها غير معروف النسبة إلى عالم معين (وإنما) هي مجرد استنتاج تحتمله الروايات.... (ثم) إن فهم معنى

القارىء، حديث الأحرف السبعة، دراسة لإسناده ومنتنه، واختلاف العلماء في معناه، وصلته بالقراءات القرآنية، ص: ٧٨ - ٧٩، والزرقاني، مناهل العرفان، ١/١٥٣.

الحديث لا يمكن أن يكون في اتجاهه الصحيح إذا تخطى الدائرة التي تشير إليها روايات الحديث، وهي أن الخلاف كان في حدود ألفاظ التلاوة، وأن الرخصة التي كان يتحدث عنها الحديث لا تتجاوز حدود القراءة.... ومن هنا يمكن القول بأن الرخصة الواردة في الحديث ليست شيئاً سوى هذه الوجوه المختلفة للتلاوة التي ينقلها القراء جيلاً عن جيل حتى تنتهي إلى الصحابة الذين سمعوها من النبي - - - صلى الله عليه وسلم --...^(١).

ثالثاً: الرأي المختار في معنى الأحرف السبعة:

إن الأقوال السابقة لا تخلو من مناقشة وأخذ ورد، ولا أثقل بإيرادها، فليس الكتاب مجاله هذا، ولكنني أوضح الرأي الذي أراه منسجماً ومتوافقاً والأحاديث الواردة في معنى الأحرف السبعة، وهو الذي توصل إليه الدكتور عبد العزيز بن عبد الفتاح القارئ بدقة وتفصيل، بأن الأحرف السبعة: "وجوه متعددة متغايرة منزلة من وجوه القراءة، يمكنك أن تقرأ بأي منها فتكون قد قرأت قرآناً منزلاً، والعدد هنا مراد، بمعنى: أن أقصى حد يمكن أن تبلغه الوجوه القرآنية المنزلة هو سبعة أوجه، وذلك في الكلمة القرآنية الواحدة ضمن نوع واحد من أنواع الاختلاف والتغاير، ولا يلزم أن تبلغ الأوجه هذا الحد في كل موضع من القرآن"^(٢).

وهو قريب مما توصل إليه الدكتور عبد الصبور شاهين بقوله: "ما يمثّل اختلاف اللهجات وتباين مستويات الأداء الناشئة عن اختلاف الألسن وتفاوت التعليم، وكذلك ما يشمل اختلاف بعض الألفاظ وترتيب الجمل بما لا يتغير به المعنى المراد".

ويعلق الأستاذ غانم قدوري على كلام الدكتور عبد الصبور شاهين فيقول: "... ويظل معنى الحديث يشير إلى تلك الرخصة التي جاءت تيسيراً، وحلاً لمشكلة واجهت الجماعة المسلمة، دون تحديد لأبعاد تلك الرخصة، ولكنها لا تخرج عن إطار وجوه القراءات المروية..."^(٣).

^١ غانم قدوري، رسم المصحف، ص: ١٤٢-١٤٤.

^٢ د. عبد العزيز القارئ، حديث الأحرف السبعة، ص: ٧٨-٧٩، وقد توصل إلى النتيجة ذاتها في الجملة د. محمد المجالي في بحثه المنشور في مجلة دراسات في العدد (٢٣)، بعنوان "معنى الأحرف السبعة".

^٣ غانم قدوري، رسم المصحف، ص: ١٤٤.

وقد عرف الدكتور نور الدين عتر الأحرف السبعة اصطلاحاً بقوله: "هي سبعة أوجه فصيحة من اللغات والقراءات أنزل عليها القرآن الكريم" ^(١)، وهو منسجم مع ما توصل إليه الدكتور القارئ أيضاً.

وقد أشار ابن حجر العسقلاني إلى المعنى المتقدم، ونص كلامه: "باب أنزل القرآن على سبعة أحرف: أي على سبعة أوجه جُوز أن يُقرأ بكل وجه منها، وليس المراد أن كل كلمة ولا جملة منه تقرأ على سبعة أوجه، بل المراد أن غاية ما انتهى إليه عدد القراءات في الكلمة الواحدة إلى سبعة" ^(٢).

ودليل القول المختار في معنى الأحرف السبعة مستفاد من معنى الأحاديث الواردة فيه، ومن القراءات القرآنية الثابتة المتواترة، وذلك ضمن النقاط التالية:

١. أن الحرف يراد به الوجه المتعلق بالقراءة، وأنها كصفات لتلاوة الكلمة القرآنية الواحدة، بدليل اختلاف هشام بن حكيم وعمر بن الخطاب -رضي الله عنهما- في الحرف ذاته، واختصامهما عند النبي - - صلى الله عليه وسلم - فيه.

٢. وصفت هذه الأوجه بأنها متعددة؛ لأن القرآن لم يقرأ بوجه واحد. وقوله: "متغايرة": إشارة إلى وجود الاختلاف بين هذه الوجوه سواء في اللفظ فقط مع اتفاق المعنى، مع أنه لا يوجد حرف قرآني يطابق الآخر من جميع الوجوه، ولا بد من زيادة المعنى فإن الزيادة في المبنى يكون معها زيادة في المعنى، أو كان الاختلاف في اللفظ والمعنى، ومن أمثله الواقعة في القرآن ما قرئ في المتواتر: {رَبَّنَا بَاعِدْ بَيْنَ أَسْفَارِنَا} [سبأ: ١٩]، والمعنى في هذا الحرف هو أنهم من عتوهم وطغيانهم طلبوا من ربهم عز وجل أن يباعد بين أسفارهم، وقرئ في حرف آخر: "ربنا بَعَدْ بين أسفارنا"، بالمبالغة في فعل الأمر، ومعنى هذا الحرف: يشير إلى إلحاحهم وإصرارهم على هذا المطلب، وقرئ في حرف متواتر ثالث: "ربنا بَاعَدْ بين أسفارنا" فعلاً

^١ علوم القرآن، ص: ١٣٦.

^٢ ابن حجر العسقلاني، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ٢٣/٩.

ماضياً، ومعناه: فيه إخبار بما وقع منهم من الشكاية والتحسر، لما تحقق ذلك ورأوا ما ترتب عليه من الشدة والمشقة، وهو تباين في المعنى كما هو واضح، كما فيه تباين في اللفظ^(١).
وفيما سبق رد على من قصر الاختلاف بين الوجوه على نوع واحد هو: الترادف، وهو قول ابن جرير الطبري.

٣. أن هذه الأوجه وصفت بأنها منزلة، وهذا دليل على أن الرخصة إنما كانت في القراءة، واستخدام هذه الأوجه عند الحاجة إليها، ولا يعني هذا أبداً أنه يجوز الاستغناء عن شيء منها، لأن هذه الأوجه كلها منزلة، يعلمها جبريل -عليه السلام- رسول الله - صلى الله عليه وسلم -، ويلقنه إياها ثم يبلغها النبي - صلى الله عليه وسلم - إلى الصحابة لكي يحفظوها ويقرئهم إياها، ويتخير لكل منهم ما يشاء حسبما يرى النبي - صلى الله عليه وسلم - من أحوالهم، واستعداداتهم ولغاتهم ولهجاتهم.

٤. قوله: "وجوه القراءة..": لأنه ورد في الحديث كما سبق في قول النبي - صلى الله عليه وسلم - "إن الله يأمرك أن تقرأ أمثك القرآن على سبعة أحرف...". وقول جبريل -عليه السلام-: "إن الله يأمرك ما تيسر منه.."، وهذه الألفاظ صريحة في أن الأحرف شيء يتعلق بالقراءة.

٥. أن الرخصة تتحقق في الأحرف السبعة بالمعنى السابق؛ لأن أصل المشقة إنما يتصور عند القراءة فحسب ولا يتحقق بالتأويلات الأخرى حيث يختار القارئ منها ما يتلاءم وطبيعته ولهجته، فيحصل المقصود.

٦. قوله: "يمكنك أن تقرأ بأي منها، فتكون قد قرأت قرآنا منزلاً..": بدليل قول النبي - صلى الله عليه وسلم -: "فأما حرف قرؤوا فقد أصابوا..". أي أصابوا القرآن، ولا يجوز ترك شيء منها بالرأي أو التحكم الذي قد يفهم من بعض الأقوال التي قيلت في معنى الأحرف السبعة، بمعنى: أنها كلها كافية شافية ولا ترجيح بين شيء منها، إذ هي أبعاض

^١ وانظر هذا التفصيل: د. عبد العزيز القارئ، حديث الأحرف السبعة، ص: ٩٧-٩٩.

القرآن، وهو متكون من مجموعها، ولذلك حرص عثمان-رضي الله عنه- عند كتابتها في المصاحف أن يثبتها برسم واحد حتى لا يتوهم أحد أن هناك ترجيحاً لبعضها على بعض.

٧. قوله: "والعدد هنا مراد..": فقد صرحت الروايات كلها بالعدد سبعة بدليل التدرج في إنزال الأحرف السبعة التي وردت في حديث ابن عباس -رضي الله عنهما- المتقدم، وفيه: "أقرأني جبريل، فلم أزل أستزيده، ويزيدني، حتى انتهى إلى سبعة أحرف.."، وهذا التدرج لا يكون له فائدة إذا لم يكن العدد مراداً، ومراجعة النبي - - صلى الله عليه وسلم - جبريل - عليه السلام- دليل آخر على ذلك.

واستنبط بعض العلماء من قول النبي - - صلى الله عليه وسلم -: "على سبعة أحرف.."، أن استخدام النبي - - صلى الله عليه وسلم - حرف (على) دون غيره مشعر بالشرطية، وتقدير الكلام: أن تقرأ أمتك القرآن بأحرف متعددة على ألا تتجاوز سبعة أحرف....

٨. قوله: "بمعنى أن أقصى حد يمكن أن تبلغه الوجوه القرآنية المنزلة هو سبعة أحرف..": إن الناظر والمتتبع للقراءات القرآنية الصحيحة المتواترة يجدها على نوعين:

١. مواضع الاتفاق: وهي لم يرد فيها إلا وجه واحد، وهو معظم القرآن.
٢. مواضع الاختلاف: وهذه تبدأ من وجهين فأكثر وتصل إلى سبعة أوجه، ولكن باستقراء القراءات المتواترة، وجد بأن أقصى ما يمكن أن تبلغه هو ستة أوجه، وقد تصل في بعض الحالات إلى سبعة أوجه إذا ضم إليها الروايات الشاذة^(١).

٩. قوله: " وذلك في الكلمة القرآنية الواحدة ضمن نوع واحد من أنواع الاختلاف والتغاير " ^(٢): فُئدت السبعة كحد أقصى بالكلمة القرآنية الواحدة ضمن النوع الواحد من أنواع التغاير والاختلاف، وذلك احترازاً من التفرعات التي يفرعها القراء خشية التركيب في

^١ د. عبد العزيز القارئ حديث الأحرف السبعة، وصلته بالقراءات القرآنية، ص: ٧٩-٨٧.

^٢ وانظر هذا القيد مع أمثله التي توضحه بتصرف يسير: د. عبد العزيز القارئ، حديث الأحرف السبعة، ص: ٩٠-٩٣.

الطرق، فقد يكون في الكلمة الواحدة موضعان أو أكثر من مواضع الخلاف، كل موضع منها يندرج ضمن نوع من أنواع التغيرات؛ فإذا جمع ما في ذلك كله من أوجه دون اعتبار للأنواع تولد عدد كبير من الأوجه.

ولمزيد بيان لهذه النقطة نضرب مثالين يوضحان المقصود:

المثال الأول: قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٣-٤]، ففي ياء

"الرحيم" عند الوقف ثلاثة أوجه مقروءة من المد: القصر والتوسط والإشباع.

ثم في ميم: "الرحيم" مع ميم "ملك" وجهان من حيث الإدغام والفتك، مع الوجهين الآخرين في: "ملك" بالألف وبدونها.

فإذا جمعت هذه الأوجه على اعتبار أنها موضع واحد، فمجموع الأوجه سبعة أوجه، ولكن اعتبار هذه المواضع موضعاً واحداً خطأ، فياء: "الرحيم" مد عارض، وهو موضع مستقل بنفسه فيه ثلاثة أوجه، والميمين المتماثلان بين لفظي: "الرحيم" و"ملك" موضع مستقل بنفسه، وفيه وجهان، فلا يجمع أوجه المد العارض مع أوجه الميمين المتماثلين، وكل نوع منهما فيه من الأحرف السبعة باعتبار نوع التغير المستقل عن الآخر.

فالمد العارض نوع من أنواع التغيرات، واجتماع الميمين المتماثلين نوع آخر من أنواع التغيرات، وكذلك الوجهين في: "ملك" نوع آخر من أنواع التغيرات.

المثال الثاني: قوله تعالى: ﴿فَتَلَقَىٰ آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ﴾ [البقرة: ٣٧]، في هذه الآية

عدة مواضع وقع فيها الخلاف: لفظة "آدم" منصوبة مع رفع: "كلمات"، وهي قراءة ابن كثير المكي، وقرأ باقي القراء العشرة برفع: "آدم" ونصب "كلمات"، وهما وجهان صحيحان مقروءان في هذا الموضع.

وكذلك فإن الألف في: "فتلقى" فيها ثلاثة أوجه مقروءة: الوجه الأول: الفتح، والوجه الثاني: التقليل، والوجه الثالث: الإمالة.

وكذلك فإن ألف البدل في "آدم" ثلاثة أوجه مقروءة: القصر والتوسط والإشباع. فإذا جمعت هذه الأوجه كانت عشرة أوجه، ولذلك لا بد من اعتبار كل نوع من أنواع

التغاير على حدة، فالخلاف في فرش كلمتي: " آدم " و " كلمات " بالرفع والنصب والعكس نوع تغاير واحد، والأوجه في " فتلقى " نوع تغاير في الفتح والتقليل والإمالة، وأوجه مد البدل نوع مستقل من أنواع التغاير، ويكون كل نوع منها بمثابة صور متعددة للأحرف السبعة في الكلمة الواحدة ضمن نوع التغاير المستقل، في كل نوع من الأنواع السابقة .

رابعا: أمثلة للأحرف السبعة:

سأكتفي في التمثيل للأحرف السبعة بثلاثة أمثلة يتضح بها المقصود منها، وهي على النحو التالي:

١. قوله تعالى: ﴿ مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ ﴾ [الفاحة: ٤]، فيه قراءتان متواترتان صحيحتان، القراءة الأولى: (مالِك) بالألف بعد الميم، وهي قراءة عاصم والكسائي ويعقوب وخلف، والقراءة الأخرى: (مَلِك) بغير ألف، وهي قراءة نافع وأبي عمرو وابن كثير وابن عامر وحزمة وأبي جعفر^(١).

فهذان الوجهان يعتبران من الأحرف السبعة التي نزلت تخفيفا على الأمة، وبلغت هنا حرفين.

٢. قوله تعالى: ﴿ فَلَا تَقُلْ هُمَا أَفٌّ ﴾ [الإسراء: ٢٣]، فيه ثلاثة أوجه متواترة صحيحة، وهي: الوجه الأول: بشديد الفاء مع كسرها منونة، "أفٌّ"، وهي رواية نافع، وحفص عن عاصم، وأبي جعفر، والوجه الثاني: بفتح الفاء من غير تنوين تخفيفا، "أفّ"، وهي رواية ابن كثير، وابن عامر، ويعقوب، والوجه الثالث: بكسر الفاء من غير تنوين، "أفّ"، وهي قراءة باقي العشرة^(٢).

ففي هذا المثال تعتبر الأوجه الثلاثة من جملة الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن، وبلغت هنا ثلاثة أحرف .

^١ ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ١/٢٧٣، وابن مهران، الغاية في القراءات العشر، ص: ٧٥.

^٢ ابن الجزري، النشر في القراءات العشر ٢/٣٠٦-٣٠٧، وابن الجزري، تحبير التيسير، ص: ١٣٥.

٣. قوله تعالى: ﴿مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ﴾ [البقرة: ٩٨]، فيها خمسة أوجه متواترة صحيحة، ووجهان شاذان غير مقروء بهما، فالمجموع سبعة أوجه.

أما الأوجه المقروء بها، فهي:

الوجه الأول: (جَبْرِيل) بكسر الجيم والراء وحذف الهمزة، وإثبات الياء، وهي قراءة نافع وأبي عمرو وابن عامر وحفص عن عاصم.

الوجه الثاني: (جَبْرِيل) بفتح الجيم وكسر الراء وإثبات الياء من غير همز، وهي قراءة ابن كثير المكي.

الوجه الثالث: (جَبْرِئِيل) بفتح الجيم والراء وإثبات الهمزة مكسورة والياء ساكنة، وهي قراءة حمزة والكسائي وخلف.

الوجه الرابع: "جَبْرِئِيل" وهو الوجه السابق مع حذف الياء بعد الهمزة، وهي رواية يحيى بن آدم عن أبي بكر بن عياش عن عاصم.

الوجه الخامس: وهو الوجه السابق، مع الوقف، وتسهيل الهمزة بين بين - أي بين الهمزة والألف -، وهو وجه حمزة^(١).

وأما الوجهان الشاذان غير المقروء بهما، فالوجه الأول: "جَبْرَائِيل" بألف قبل الهمزة وحذف الياء، وهي رواية الحسن البصري.

والوجه الثاني: "جَبْرِئِيل" بفتح الجيم والراء وهمزة مكسورة، ولام مشددة، وهي رواية ابن محيصن من "المبهج"^(٢).

في المثال السابق يتضح جليا معنى الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن فهي وجوه متعددة، متغايرة نزل بها القرآن تصل في حدها الأعلى سبعة أوجه في الكلمة الواحدة ضمن نوع التغاير الواحد كما تقدم، وتبين أيضا أن أقصى عدد للأحرف الواردة في المتواتر هو:

^١ ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ٢/٢١٩، وابن الجزري، تحبير التيسير، ص: ٩٥، وعبد الفتاح القاضي، البدور

الزاهرة في القراءات العشر المتواترة، من طريقي الشاطبية والدرة، ص: ٣٧.

^٢ عبد الفتاح القاضي، القراءات الشاذة، وتوجيهها من لغة العرب، ص: ٣١.

سنة أحرف، ففي هذا المثال خمسة أوجه متواترة، وهي من جملة الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن، بمعنى: أن كلمة "جبريل" فيها خمس كيفيات للقراءة متواترة، ووجهان آخران شاذان، فمجموع الأوجه سبعة.

وقد ذكر مكّي بن أبي طالب -رحمه الله تعالى- مثالا للأحرف السبعة في سورة الفاتحة وفي ذلك يقول: "مثال لاختلاف القراءة في سورة الفاتحة مما هو جزء من الأحرف السبعة... مما روي عن السبعة المشهورين مما لا يخالف خط المصحف مما قرأت به...."

قرأ عاصم والكسائي: ﴿مَالِكِ يَوْمَ الدِّينِ﴾ بألف، وقرأ باقي القراء ﴿مَالِكِ﴾ بغير ألف.

وقرأ ابن كثير في رواية قبل عنه: ﴿الصِّرَاطِ﴾، وسراط بالسين، وقرأ حمزة في رواية خلف عنه: ﴿الصِّرَاطِ﴾ بين الصاد والزاي. وقرأ ذلك باقي القراء بالصاد خالصة.

قرأ حمزة ﴿عَلَيْهِمْ﴾ بضم الهاء. وكسرها باقي القراء.

قرأ ابن كثير والحلواني عن قالون عن نافع ﴿عَلَيْهِمْ﴾ بضم الميم، ويصلانها بوواو في الوصل خاصة.

قرأ أبو عمرو ﴿الرَّحِيمِ مَالِكِ﴾ بالإدغام، وباقي القراء بالإظهار^(١).

خامسا: الحكمة من نزول القرآن على سبعة أحرف:

يمكن تلخيص حكمة نزول القرآن على سبعة أحرف بما يلي:

١. تيسير القراءة والحفظ على قوم أميين . وهذا واضح في قول النبي - - صلى الله عليه وسلم - المتقدم: "يا جبريل إني بعثت إلى أمة أميين، منهم العجوز، والشيخ الكبير، والجارية، والرجل الذي لم يقرأ كتابا قط".

^١ الإبانة عن معاني القراءات، ص: ١٣١-١٣٥.

٢. إعجاز القرآن للفطرة اللغوية عند العرب على اختلاف لهجاتهم ولغاتهم فتعدد مناحي التأليف الصوتي للقرآن تعددا يكافئ الفروع اللسانية التي عليها فطرة العرب حتى يستطيع كل عربي أن يوقع بأحرفه وكلماته على لحنه الفطري، ولهجة قومه مع بقاء الإعجاز اللغوي للقرآن.

٣. إعجاز القرآن في معانيه وأحكامه، فتقلب الصور اللفظية في بعض الأحرف والكلمات فيه زيادة في المعنى، وفيه دلالة على الأحكام التي يستنبطها الفقهاء^(١).

٤. تعتبر هذه الأحرف من خصائص هذه الأمة، ومن المناقب التي امتازت بها عن غيرها من الأمم لأن كتب الأمم السابقة كانت تنزل على وجه واحد، وإنه من أعظم الخصائص لهذه الأمة أن الله عز وجل تكفل بحفظ كتابها، وهو على خلاف كتب الأمم السابقة، فقد وكل الله تعالى حفظها لهم فحرفوها وضيعوها.

ويترتب عليه: أن الله تعالى تكفل بحفظ سائر الأحرف القرآنية التي أنزلها ؛ لأن كل حرف منها بمثابة الآية فضياع شيء منها واندثاره يعني أن بعض أبعاض القرآن ضاعت، أو اندثرت وهذا يتناقى مع مقتضى الحفظ الرباني للقرآن^(٢).

٥. أن الأحرف السبعة حفظت لغة العرب من الضياع والاندثار، فقد تضمنت خلاصة ما في لغات القبائل العربية من فصيح وأفصح^(٣).

^١ وانظر: الصفاقسي، غيب النفع في القراءات السبع، ص: ١٥، والزركشي، البرهان في علوم القرآن، ٢٢٧/١، ومناع

القطان، مباحث في علوم القرآن، ص: ١٦٩.

^٢ د. عبد العزيز القارئ، حديث الأحرف السبعة، ص: ٩٦.

^٣ د. عبد العزيز القارئ، حديث الأحرف السبعة، وصلته بالقراءات القرآنية، ص: ١٠٢.

المطلب الثاني

علاقة الأحرف السبعة بالقراءات

سأقوم في هذا المطلب ببيان معنى علم القراءات، ثم أركان القراءة الصحيحة، ثم بيان أسماء القراء العشرة الذين تواترت قراءاتهم، مع ذكر رواتهم وطرقهم مع بيان الفرق بين القراءة والرواية والطريق، وذلك كما يلي:

أولاً: تعريف علم القراءات:

أما علم القراءات: "فهو العلم الذي يعنى بكيفية أداء كلمات القرآن، واختلافها معزواً إلى ناقله"^(١)، وموضوع هذا العلم هو: كلمات القرآن من حيث أحوال النطق بها وكيفية أدائها، واستمداده من النقول الصحيحة المتواترة عن علماء القراءات الموصولة إلى رسول الله - - صلى الله عليه وسلم -، والمقرئ: من علم بما أداء ورواها مشافهة، فلو حفظ كتاباً امتنع إقراؤه بما فيه إن لم يشافهه من شيوخه مشافهة، والقارئ المبتدئ: من أفرد إلى ثلاث روايات، والمنتهى من نقل منها أكثرها^(٢).

ثانياً: أقسام القراءات:

بناء على ما تقدم: فقد نشأ مفهوم القراءات القرآنية، وهي تنقسم عند القراء إلى قسمين في الجملة^(٣):

القسم الأول: القراءة المتواترة^(٤).

^١ ابن الجزري، منجد المقرئين ومرشد الطالبين، ص: ٣ .

^٢ وانظر هذه المقدمة في علم القراءات: ابن الجزري، منجد المقرئين، ص: ٣-٥، وعبد الفتاح القاضي، البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة، ص: ٧، والشيخ إبراهيم عطوه عوض، من مقدمة تحقيق شرح الشاطبية، إبراز المعاني لأبي شامة، ص: ١٢ .

^٣ انظر: ابن الجزري، منجد المقرئين، ص: ١٥، وما بعدها .

^(٤) التواتر عند الأصوليين يعني: "خبر عدد يمتنع معه لكثرتة تواطؤ على الكذب عن محسوس، أو خبر عن عدد كذلك إلى أن ينتهي إلى محسوس"، وانظر: ابن النجار الفتوحى، شرح الكوكب المنير، ٣٢٤/٢ .

وهي القراءة التي توفرت فيها ثلاثة أركان: موافقة وجه صحيح في اللغة العربية، وموافقة أحد المصاحف التي أرسلها عثمان بن عفان -رضي الله عنه- للأمصار، وحصول التواتر وهو رأي جمهور القراء وهو قول الأصوليين والفقهاء^(١).

وخالف في ذلك مكّي بن أبي طالب، وابن الجزري في اشتراط التواتر ركنا في القراءة الصحيحة، وقالوا: إن صحة الإسناد مع الاشتهار تكون كافية لإثبات القراءة القرآنية، إضافة إلى الركنين الآخرين وهما موافقة سنن العربية وموافقة الرسم العثماني^(٢).

ووجه الفرق بين الفريقين بالنسبة للركنين الآخرين سوى التواتر: أن الركنين الآخرين عند القائلين بالتواتر، هما ركنان لازمان للتواتر، بمعنى: أن القراءة المتواترة لا بد فيها من تحقق الشرطين الآخرين بطريق التبع.

بخلاف القائلين: بأن التواتر ليس شرطا في صحة القراءة فإن الركنين الآخرين يعتبران ضروريين لاعتبار صحة القراءة فكون القراءة وردت بطريق الأحاد لا يكفي لاعتبار صحة القراءة بالحرف المروي.

(١) الصفاقسي - وبعضهم يضبطها: السَّقَائِسِيّ -، غيث النفع في القراءات السبع، ص: ١٧، والشيخ عبد الفتاح القاضي، القراءات الشاذة وتوجيهها من لغة العرب، ص: ٧، والأمدي، الإحكام في أصول الأحكام، ١/١٦٠، وابن الحاجب، منتهى الوصول والأمل، ص: ٤٦، وابن السبكي، جمع الجوامع مع حاشية العطار عليه، ١/٢٩٧، والتفتازاني، شرح التلويح على التوضيح على متن التنقيح، ١/٢٦-٢٧، والغزالي، المستصفى، ١/١٠١، وعبد العلي الأنصاري، فواتح الرحموت، ١/٧، والشوكاني، إرشاد الفحول، ص: ٣٠.

(٢) وانظر: مكّي بن أبي طالب، الإبانة عن معاني القراءات، ص: ٥٧، وما بعدها، وابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ١/١٤، ولذلك قال ابن الجزري:

فكُلُّ ما وافقَ وَجْهَ نَحْوٍ وكانَ للرُّسْمِ احتمالاً يَجْوي
وصحَّ إسنادا هو القرآنُ فهذه الثلاثَةُ الأركانُ

وانظر: طيّبة النشر، ص: ٩، وانظر: الشيخ عبد الفتاح القاضي، حول القراءة الشاذة والأدلة على حرمة القراءة بها، ص:

وحينئذ يظهر: أن الخلاف بين الفريقين خلاف مؤداه واحد، ذلك أن الفريقين يشترطان التواتر لاعتبار إثبات القراءة وبيان ذلك: أن القائلين بالتواتر يعتبرون الشرطين الآخرين بمثابة تحصيل الحاصل وتابع لتواتر الرواية، وكذلك الحال بالنسبة للقائلين بصحة السند مع الاشتهار، مع موافقة الوضع العربي والرسم العثماني، فإن هذين الشرطين يعطيان الرواية الصحيحة المشتهرة قوة التواتر فيألف الكلام حينئذ ولا يختلف.

وقد شذذ جمهور القراء قول مكّي وابن الجزري حيث قال الصَّفَاقُسيّ: "مذهب الأصوليين وفقهاء المذاهب الأربعة والمحدثين والقراء: أن التواتر شرط في صحة القراءة، ولا تثبت بالسند الصحيح غير المتواتر، ولو وافقت رسم المصاحف العثمانية... وهو قول محدث لا يعول عليه، ويؤدي إلى تسوية غير القرآن بالقرآن" (١).

وعليه: فالقراءة الصحيحة المتواترة، هي القراءة التي توافرت فيها الأركان الثلاثة المتقدمة، وأنه بناء عليها تعتبر هذه الرواية قراءة قرآنية، تصح القراءة بها في الصلاة، وفي خارجها، ولا خلاف عند العلماء في ذلك كما تقدم من قول الصفاقسي: "أنه قول عامة العلماء".

قال ابن عابدين: "القرآن الذي تجوز به الصلاة بالاتفاق هو المضبوط في مصاحف الأئمة التي بعث بها عثمان -رضي الله عنه- إلى الأمصار، وهو الذي أجمع عليه الأئمة العشرة، وهذا هو المتواتر جملة وتفصيلاً فما فوق السبعة إلى العشرة غير شاذ، وإنما الشاذ ما وراء العشرة وهو الصحيح" (٢).

القسم الثاني: القراءة الشاذة:

القراءة الشاذة في مفهوم العلماء: ما اختلف فيها ركن من أركان القراءة الثلاثة المتقدمة، غير أن جمهور القراء يعتبرون الشاذ ما كان غير متواتر، فالأحاد عندهم في حكم الشاذ، وهي القراءة التي اختلف فيها ركنها الركين وهو التواتر، وهذا الركن يعتبر الركن الأهم، والمعول عليه في اعتبار إثبات قرآنية الرواية .

(١) الصفاقسي، غيث النفع في القراءات السبع، ص: ١٧، وانظر: ابن النجار الفتوحى، شرح الكوكب المنير، ١٣٦/٢.

(٢) رد المختار، ٤٨٦/١.

ومن هذا النوع الروايات التي ينقلها الأئمة الأربعة ابن محيصة ويحيى اليزيدي والحسن البصري والأعمش حيث إن هذه الروايات لم تنقل بالتواتر -وسياقي التعريف بهم تفصيلا-.

وهناك أنواع أخرى تعتبر قراءة شاذة من باب أولى، وهي كما يلي:

النوع الأول: ما ورد آحادا وصح سنده، ولكنه خالف رسم المصحف أو خالف قواعد العربية أو لم يشتهر الاشتهار الذي اشترطه مكّي وابن الجزري -رحمهما الله تعالى-، ومثال هذا النوع: ما أخرجه الحاكم من طريق عاصم الجحدري عن أبي بكر: أن النبي - - صلى الله عليه وسلم - قرأ: "متكئين على رفارف خضر، وعباقري حسان"، وأخرج من حديث أبي هريرة -رضي الله عنه- أنه - - صلى الله عليه وسلم - قرأ: "فلا تعلم نفس ما أخفي لهم من قرات أعين"، وغيرها من الأمثلة^(١).

النوع الثاني: ما لم يصح إسناده، ومن ذلك قراءة "مَلَك يوم الدين" بصيغة الماضي، ونصب "يوم"، و"إياك يُعبد" ببناء للمفعول.

النوع الثالث: وهو الموضوع الكذب المختلق المصنوع على النبي - - صلى الله عليه وسلم -، كقراءات الخزاعي^(٢).

النوع الرابع: القراءات التفسيرية، وهي التي سيقّت على سبيل التفسير وهو يشبه من أنواع الحديث المدرج^(٣)، مثل قراءة سعد بن أبي وقاص "وله أخت من أم"، وكقراءة ابن عباس: "ليس عليكم أن تبتغوا فضلا من ربكم في مواسم الحج"، وغيرها^(٤)، وقد كانوا

(١) السيوطي، الإتيان في علوم القرآن، ١/ ١٦٨، ومكي بن أبي طالب، الإبانة عن معاني القراءات، ص: ٨٥-٨٩. والعلوي الشنقيطي، نشر البنود على مراقي السعود، ١/ ٨٣.

(٢) السيوطي، الإتيان في علوم القرآن، ١/ ١٦٨، ومكي بن أبي طالب، الإبانة عن معاني القراءات، ص: ٨٥-٨٩.

(٣) والمدرج عند الحديثين: ما تزد لفظة في متن الحديث، أو سنده من كلام الراوي، فيحسبها من يسمعا مرفوعة في الحديث، وهو محرم إذا كان المدرج متعمدا إلا أن يكون على سبيل التفسير والتوضيح فلا بأس به، والأولى أن ينص الراوي على الكلمات التي أدرجها، وانظر: أحمد محمد شاكر، الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث لابن كثير، ص: ٦٩-٧٣.

(٤) السيوطي، الإتيان في علوم القرآن، ١/ ١٦٨.

يدخلون هذا النوع في التفسير ؛ لأنهم محققون لما تلقوه عن النبي - - صلى الله عليه وسلم -، وهم الذين حضروا التنزيل وهم أولى الناس بتأويله.

قال أبو عبيد القاسم بن سلام: "المقصد من القراءة الشاذة: تفسير القراءة المشهورة، وتبيين معانيها كقراءة عائشة، وحفصة - رضي الله عنهما -: "والصلاة الوسطى، صلاة العصر"، وقراءة ابن مسعود - رضي الله عنه -: "فاقطعوا أيمانكما"، وقراءة جابر - رضي الله عنه -: "فإن الله من بعد إكراههن لهن غفور رحيم"، فهذه الحروف، وما شاكلها قد صارت مُفسَّرةً للقرآن، وقد كان يروى مثل هذا عن التابعين في التفسير فيستحسن، فكيف إذ روي عن كبار الصحابة، ثم صار في نفس القراءة فهو أكثر من التفسير وأقوى فأدنى ما يستنبط من هذه الحروف معرفة صحة التأويل" (١).

وقد اتفق القراء جميعاً بعد ذلك: على أن ما وراء القراءات العشر التي جمعها القراء العشرة والواردة في طيبة النشر لابن الجزري شاذ، أي: غير متواتر، ولا يجوز اعتقاد قرآنيته، ولا تصح الصلاة به (٢).

مما سبق يتبين أن القراءات الشاذة لا تعتبر قرآناً ولا يجوز اعتقاد قرآنيته ولذلك لا تجوز قراءتها في الصلاة وفي خارجها، ولكنه يجوز تعلمها وتعليمها وتدوينها في الكتب، وبيان وجهها من حيث اللغة والإعراب (٣).

كما أن القراءة الشاذة حجة عند الأصوليين في استنباط الحكم الشرعي وإثباته بها (٤).
ثالثاً: تقسيم القراءات إلى أصول وفرش (٥):

(١) نقلاً عن: السيوطي، الإتيان في علوم القرآن، ١/ ١٦٨.

(٢) الصفاقسي، غيث النفع في القراءات السبع، ص: ١٨، وهو المفهوم من قول الفقهاء والأصوليين، وانظر مثلاً: ابن عابدين، رد المختار، ١/ ٤٨٦، وابن السبكي، جمع الجوامع، ومعه حاشية العطار عليه، ١/ ٢٩٩.

٣ عبد الفتاح القاضي، القراءات الشاذة وتوجيهها في لغة العرب، ص: ١٠.

٤ وانظر: د. محمد خالد منصور، حكم الاحتجاج بالقراءة الشاذة عند الأصوليين، ص: ١٣، وما بعدها بحث منشور في مجلة دراسات الجامعة الأردنية، المجلد (٢٦)، العدد (٢)، شهر (٧)، ١٩٩٩ م.

٥ وانظر: أحمد بن الجزري، شرح طيبة النشر، ص: ١٦٧-١٦٨، وابن القاصح، سراج القارىء، ص: ١٤٧-١٤٨، وأبو شامة، إبراز المعاني، ص: ٣١٧-٣١٩.

يقسم القراء القراءات إلى قسمين:

القسم الأول: الأصول، أي: أصول القراءات، أو أصول القراءة، وهي تعني القواعد المضطربة التي تنطبق على كل جزئيات القاعدة، والتي يكثر دورها، وتطرده، ويدخل في حكم الواحد منها الجميع، بحيث إذا ذكر حرف من حروف القرآن الكريم، ولم يقيد يدخل تحته كل ما كان مثله، فالتفخيم للراء المفتوحة المتحركة مثلا يكون مضطربا في كلمة ترد في القرآن مفتوحة .

وإنما سميت الأصول أصولا لأنها يكثر دورها ويطرد حكمها على جزئياتها .

والأصول التي يذكرها علماء القراءات هي: الاستعاذة والبسملة وسورة أم القرآن والإدغام الكبير وهاء الكناية والمد والقصر والهمزتين من كلمة ومن كلمتين والهمز المفرد ونقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها والسكت على الساكن قبل الهمز وغيره ووقف حمزة وهشام على الهمز والإدغام الصغير والكلام في ذال: " إذ " ودال " قد " وتاء " التأنيث ولام " هل وبل " وحروف قربت مخارجها وأحكام النون الساكنة والتنوين والفتح والإمالة بين اللفظين وإمالة هاء التأنيث وما قبلها في الوقف ومذاهب القراء في الراءات واللامات والوقف على أواخر الكلم والوقف على مرسوم الخط والبيئات الزوائد .

القسم الثاني: الفرش، وهو الكلمات التي يقل دوره وتكراره من حروف القراءات المختلف فيه في القرآن الكريم، ولم تطرد، وقد أطلق عليه القراء فرشا لانتشاره كأنه انفرش وتفرق في السور وانتشر ؛ ولأنها لما كانت مذكورة في أماكنها من السور فهي كالمفروشة . فإن الفرش إذا ذكر فيه حرف فإنه لا يتعدى أول حرف من تلك السورة إلا بدليل أو إشارة أو نحو ذلك، ويبدىء القراء بذكر الفرش من أول سورة البقرة إلى آخر سورة الناس، وقد سمي بعضهم الفرش فروعا مقابلة للأصول .

ومثاله ما ورد في سورة البقرة في قوله تعالى: "وما يخذعون إلا أنفسهم " (البقرة: ٩)، فقد قرأ الكوفيون الثلاثة: عاصم وحمزة والكسائي، وابن عامر وأبو جعفر ويعقوب: " يَخْدَعُونَ "، وقرأ الباقون من العشرة: يَخَادِعُونَ " .

وأما علاقة الحروف السبعة بالقراءات، فنتبين حينما جمع القرآن الكريم في عهد النبي - صلى الله عليه وسلم - في الصدور وعلى أدوات الكتابة الأولية، وهي اللخف والعسب وجريد النخل وغيرها من أنواع الورق المتوفرة عندهم، ولم يكن القرآن الكريم آنذاك مجموعا في مكان واحد، بل كان مفرق الآيات والسور، أو مرتب الآيات فقط وبالأحرف السبعة.

ثم جمع القرآن في عهد أبي بكر -رضي الله عنه- بسبب خوف الفاروق عمر -رضي الله عنه- على ذهاب القرآن باستشهاد حفاظه، وقد أمر أبو بكر -رضي الله عنه- زيد بن ثابت -رضي الله عنه- أن يجمع القرآن، ذلك أن زيدا كان من حفاظ القرآن ومن كتاب الوحي، وهو ممن شهد العرضة الأخيرة للقرآن الكريم، وقد كان القرآن في عهد أبي بكر في مصحف واحد مرتب الآيات مشتملا على الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن^(١).

ولما اتسعت الفتوحات الإسلامية وتفرق القراء في الأمصار، وأخذ كل صحابي يقرئ أهل البلدة التي ينزل فيها ما تعلمه من النبي - - صلى الله عليه وسلم - على وفق الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن، ولكن دخول الأعاجم في الإسلام وسماعهم للقرآن على هذا النحو أدى إلى دخول الشك في نفوس الناشئة الذين لم يدركوا رسول الله - - صلى الله عليه وسلم -.

واشتد الأمر حينما كان غزو "أرمينية"، وغزو "أذربيجان" من أهل العراق، وكان فيمن غزاها حذيفة بن اليمان -رضي الله عنه-، فرأى اختلافا كثيرا في وجوه القراءة، وكان بعض ذلك خارجا عن سنن القراءة الصحيحة المتلقاة عن النبي - صلى الله عليه وسلم - وبلغ الأمر بهم إلى تكفير بعضهم بعضا، ففزع حذيفة إلى عثمان بن عفان -رضي الله عنه- يخبره بالأمر، فأمر عثمان - رضي الله عنه - أن يُجمع القرآن على وفق العرضة الأخيرة ؛ دروا للفتنة، وأن ينسخوه من الصحف التي كانت عند أبي بكر - رضي الله عنه - في جمعه الأول للقرآن الكريم.

^١ مناع القطان، مباحث في علوم القرآن، ص: ١١٨-١٢٨، وغانم قدوري، رسم المصحف، دراسة لغوية تاريخية، ص ٩٥-١٠٧، وما بعدها، وانظر: مناع القطان، مباحث في علوم القرآن، ص: ١٢٨، وما بعدها.

وفعلًا قام عثمان -رضي الله عنه- بجمع الناس على القراءات القرآنية الثابتة عن النبي -صلى الله عليه وسلم- في العرصة الأخيرة برسم واحد في غالبه على حرف ولغة قريش، ويحتمل الأوجه المختلفة، واطرح ما سواها لكونه نُسخ في العرصة الأخيرة؛ أو لكونه يُعدُّ تفسيرًا وشرحًا للآيات الكريمة من قبل الصحابة الكرام، وقد شارك في جمع القرآن زيد بن ثابت، وعبد الله بن الزبير، وسعيد بن العاص بن أمية، وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام المخزومي -رضي الله عنهم-^(١).

قال الحافظ ابن الجزري: "والحق ما تحرر من كلام الإمام محمد بن جرير الطبري وأبي عمرو بن عبد البر وأبي العباس المهدوي ومكي بن أبي طالب القيسي وأبي القاسم الشاطبي، وابن تيمية وغيرهم، وذلك أن المصاحف التي كتبت في زمن أبي بكر -رضي الله عنه- كانت محتوية على جميع الأحرف السبعة، فلما كثر الاختلاف، وكاد المسلمون أن يكفر بعضهم بعضًا أجمع الصحابة على كتابة القرآن العظيم على العرصة الأخيرة التي قرأها النبي -صلى الله عليه وسلم- على جبريل عام قبض، وعلى ما أنزل الله تعالى دون ما أذن فيه.... فكتبوا المصاحف على لفظ لغة قريش والعرصة الأخيرة، وما صح عن النبي -صلى الله عليه وسلم-.... وجرّدوا المصاحف عن النقط والشكل لتحتمله صورة ما بقي من الأحرف السبعة كالإمالة والتفخيم والإدغام والهمز والحركات وأضداد ذلك مما هو باقي الأحرف السبعة غير لغة قريش...." ^(٢).

ونسخ عثمان -رضي الله عنه- مجموعة من المصاحف وأرسلها إلى الأمصار حيث قام بجمع القرآن الذي تلقاه النبي -صلى الله عليه وسلم-، والذي كان يتنزل بوجوه متعددة ومتغايرة مُنزلة من أوجه القرآن الكريم، وهي أوجه تتعلق بالتلاوة والقراءة كما تبين جليا من خلال استعراض الأحاديث الواردة في نزول القرآن على سبعة أحرف، ومن خلال المعنى المختار للأحرف السبعة.

^١ غانم قدوري، رسم المصحف، ص: ١٠٧، وما بعدها.

^٢ منجد المقرئين، ص: ٢١٠٢٢.

وقد ذهب جماهير العلماء من السلف والخلف وأئمة المسلمين إلى أن هذه المصاحف العثمانية مشتملة على ما يحتمله رسمها من الأحرف السبعة فقط جامعة العرضة الأخيرة التي عرضها النبي - - صلى الله عليه وسلم - على جبريل - عليه السلام - متضمنة لها لم تترك منها حرفاً، وهو القول الذي يظهر صوابه من خلال الأحاديث الصحيحة، والآثار المشهورة المستفيضة^(١).

وقد حسم عثمان بذلك الخلاف بين المسلمين في وجوه قراءة القرآن، وحملهم على ما نزل من القرآن بكيفياته المختلفة، وأجمع الصحابة - رضي الله عنهم - على الرسم الذي كتب به عثمان القرآن مشتملاً على المستقر من الأحرف السبعة في العرضة الأخيرة، ولا ريب في أن إجماع الصحابة حجة قطعية حسمت مادة الخلاف بين المسلمين، وأوجب العمل بالرسم العثماني^(٢).

ويميل بعض الكاتبين المعاصرين في علوم القرآن إلى أن عثمان - رضي الله عنه - قد جمع الناس على حرف واحد وهو لغة قريش واطرح ما سواها^(٣).

وهذا الرأي يمكن أن يفهم من جهتين: فإن أرادوا أن عثمان بن عفان - رضي الله عنه - قد ألزم المسلمين بالقراءة بحرف قريش فحسب، وترك الأحرف الأخرى التي نزل بها القرآن، فهذا قول ضعيف لأمرين:

^١ هذا هو القول المشهور، وذهبت طائفة من الفقهاء والقراء إلى أن المصاحف العثمانية مشتملة على جميع الأحرف السبعة؛ لأن الأمة لا يجوز لها أن تحمل شيئاً منها، وذهب طائفة أخرى إلى أن المصاحف العثمانية لا تشتمل إلا على حرف واحد، وهو قول ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ٣١/١، وابن الجزري، منجد المقرئين، ص: ٢١، والطبري، تفسير: الطبري، وانظر الطبري، ٦٤/١.

^٢ وانظر سبب جمع القرآن في عهد عثمان - رضي الله عنه -، مناع القطان، مباحث في علوم القرآن، ص: ١٢٨، وما بعدها.

^٣ منهم محمد طاهر الكردي، ود. عبد الفتاح شلي، ود. عبده الراجحي، وانظر هذه المسألة: غانم قدوري، رسم المصحف، ص: ١٤٦-١٤٧.

الأمر الأول: أن هذا القول يتعارض والمعنى الأقرب لمعنى الأحرف السبعة، فالأحرف السبعة كما تقدم هي كصفات ووجوه متعددة متغايرة لكلمات القرآن الكريم، وهذه الوجوه مشتملة على حرف قريش وغيره .

الأمر الثاني: أن في هذا القول هدر لجملة من القراءات القرآنية التي نزلت على النبي - صلى الله عليه وسلم - وثبتت في العرصة الأخيرة .

ويتمسك القائلون بأن عثمان -رضي الله عنه- جمع الناس على حرف واحد: بأن الأحرف السبعة رخصة فيسوغ أخذ حرف منها دون سائر الأحرف.

ويؤيد على هذا الدليل: بأن التخيير إنما كان في قراءة ما هو مُتَلَقَى لا في نقل الروايات القرآنية، ولذلك كانت الرخصة في قراءة هذه الأحرف السبعة، أو قراءة بعضها، لا أن الأمة مخيرة أن تنقل ما تشاء منها، وتترك ما تشاء، فهذا مما لم تتناوله الرخصة سيما أن القرآن محفوظ كله بسائر الأحرف التي نزل بها.

ثم إن الصحابة الكرام قاموا بنقل ما تلقوه من النبي - صلى الله عليه وسلم - من الأوجه القراءة موافقا للرسم العثماني لضبط الأوجه المقروء بها، ذلك أن الخبر بالرسم العثماني يدرك بأنه يحتل وجوها كثيرة فخوفا من تسرب ما لم يثبت قرآنا، عُني الصحابة - رضي الله عنهم - والتابعون، ومن بعدهم على ضبط روايات القرآن الكريم، واشتهر طائفة من نقلة هذه الروايات بالضبط والإتقان، وعرفوا بها، واشتهروا بنقلها، فنشأ مفهوم القراءات القرآنية أو علم القراءات.

وأما إذا أرادوا بقولهم السابق: أن رسم المصحف كان بحرف قريش فقد، وأن رسمه يحتل ما ثبت في العرصة الأخيرة، فهو رأي فيه وجهة لولا أنه يشكل عليه ما ورد في صحيح الإمام البخاري من حديث أنس بن مالك قال: " فأمر عثمان زيد بن ثابت وسعيد بن العاص وعبد الله بن الزبير وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام أن ينسخوها في المصاحف،

وقال لهم: إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت في عربية من عربية القرآن فاكتبوها بلسان قريش ؛ فإن القرآن أنزل بلسانهم، ففعلوا " ^(١)، فالأثر السابق يستفاد منه الأمور التالية:

الأمر الأول: أن غالب القرآن نزل بلسان قريش، لقول عثمان - رضي الله عنه - : " فإن القرآن نزل بلسانهم "، أي: أن غالب القرآن نزل بلسان قريش ؛ بدليل قوله تعالى: ﴿قُرْءَانًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِي عَوَجٍ﴾ [الزمر: ٢٨]، وقوله تعالى: ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾ [الشعراء: ١٩٥]، فالآيتان الكرمتان تدلان على أن القرآن الكريم نزل بلغة العرب جميعا ؛ وإن كان غالبها نزل بلغة قريش .

الأمر الثاني: أن الأثر السابق يدل صراحة على أن رسم المصحف رسم بلغة قريش، وغيرها بدليل قول عثمان - رضي الله عنه - : " إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت في عربية من عربية القرآن فاكتبوها بلسان قريش "، فهو يدل على أن بعض الأحرف كانت تكتب بلغة غير لغة قريش.

والذي أراه في هذه الجزئية - والله تعالى أعلم - : أن القرآن الكريم قد رسم في غالبه بلغة قريش، مع هذا لا يمنع من رسم طائفة من الحروف بلغة غيرها ؛ لأن رسم المصحف قد احتوى على ما استقر من الحروف القرآنية في العرصة الأخيرة .

صلة القراءات القرآنية العشر المتواترة بالأحرف السبعة:

اتضح جليا من العرض السابق: أن الذي استقر عليه الأمر هو تواتر القراءات العشر، وأنها جملة ما بقي في العرصة الأخيرة، وهي جملة ما بقي من الأحرف السبعة، وهو الصورة النهائية لكتاب الله عز وجل، ولذلك يمكن وضع القاعدة التالية: "كل قراءة صحيحة متواترة هي من الأحرف السبعة، وليس كل شيء من الأحرف السبعة متواترا؛ لكونه قد نسخ شيء منها في العرصة الأخيرة".

^١ وانظر: ابن حجر العسقلاني، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ٩-٨/٩ .

قال ابن الجزري: "إن المصاحف العثمانية لم تكن محتوية على جميع الأحرف السبعة التي أبيحت بها قراءة القرآن كما قال جماعة من أهل الكلام غيرهم، بناء منهم على أنه لا يجوز على الأمة أن تحمل نقل شيء من الأحرف السبعة".

وقال: "لأننا إذا قلنا إن الأحرف السبعة التي أنزلها الله تعالى كان ما خالف الرسم يُقَطَّع بأنه ليس من الأحرف السبعة وهذا قول محذور لأن كثيراً مما خالف الرسم قد صح عن الصحابة، -رضي الله عنهم-، وعن النبي - - صلى الله عليه وسلم -" (١).

ثم علق الدكتور القارئ على قول ابن الجزري المتقدم بقوله: "هذا مقتضى التحقيق لأن بعض أفراد الأحرف السبعة نُسخت تلاوته في العرصة الأخيرة، فلم يقرئ به رسول الله - - صلى الله عليه وسلم - بعدها فلا يعتبر بعد ذلك قرآناً ولذا لم يكتب في المصاحف العثمانية لأن عثمان -رضي الله عنه-، ورهطه -رضوان الله عليهم- كانوا يتحرون كتابة ما ثبت في العرصة الأخيرة... والحق الذي يعرفه كل محقق، أن ما أثبت في هذه العرصة من أحرف القرآن، والذي يمثل الصيغة الكاملة الأخيرة للقرآن قد كتب كله في المصاحف العثمانية، ولم يترك منه شيء، وقد اتفق المحققون على أن ما رواه الأئمة العشرة قد استوعب كل هذه الأحرف، واتفقوا على أن ما رواه غيرهم زائدٌ على ما رووه بجملتهم إما شاذ أو منكر أو ضعيف أو موضوع" (٢).

وقال ابن الجزري: "الباب السادس: في أن العشرة بعض الأحرف السبعة، وأنها متواترة أصولاً وفرشاً... وفيه فصلان الفصل الأول: في أن العشرة بعض الأحرف السبعة، الذي لا شك فيه أن قراءة الأئمة السبعة والعشرة والثلاثة عشر وما وراء ذلك بعض الأحرف السبعة من غير تعيين... " (٣).

^١ منجد المقرئين، ص: ٢١.

^٢ حديث الأحرف السبعة، وصلتها بالقراءات القرآنية، ص: ١٢٣-١٢٤.

^٣ منجد المقرئين، ص: ٥٤.

وقد قال ابن الجزري: "وقول من قال: إن القراءات المتواترة لا حد لها، إن أراد في زماننا تغيير صحيح، لأنه لا يوجد اليوم قراءة متواترة وراء العشر، وإن أراد في الصدر الأول، فيحتمل - إن شاء الله- " (١).

وقال الإمام مكّي بن أبي طالب: " إن هذه القراءات كلها التي يقرأ بها الناس اليوم، وصحت روايتها عن الأئمة إنما هي جزء من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن، ووافق اللفظ بما خط المصحف، مصحف عثمان الذي أجمع الصحابة وَمَنْ بعدهم عليه، وأطرح ما سواه مما يخالف خطه... وجمع المسلمين عليها، ومنع من القراءة بما خالف خطها، وساعده في ذلك زهاء -أي قدر- اثني عشر ألفاً من الصحابة والتابعين، واتبعه على ذلك جماعة من المسلمين بعده، وصارت القراءة عند جميع العلماء بما يخالف بدعة وخطاً وإن صحت ورؤيت " (٢).

وقال الإمام البغوي: "المصحف الذي استقر عليه الأمر هو آخر العروض على رسول الله - - صلى الله عليه وسلم -، فأمر عثمان بنسخه في المصحف وجمع الناس عليه وأذهب ما سوى ذلك قطعاً لمادة الخلاف، فصار ما يخالف خط المصحف في حكم المنسوخ والمرفوع كسائر ما نسخ ورفع، فليس لأحد أن يعول في اللفظ إلى ما هو خارج عن الرسم " (٣).

وقد لقد لخص الإمام أبي عمرو الداني - رحمه الله تعالى - جملة ما يجب على المسلم اعتقاده في الأحرف السبعة والقراءات القرآنية وتاريخ المصحف مما ينبغي للمسلم أن يكون اعتقاده في هذه المسألة الهامة والحساسة والحاسمة في موضوع القرآن الكريم، وسأقوم بذكر كلمات الإمام أبي عمرو الداني بنصها لأهميتها على النحو التالي:

^١ منجد المقرئين، ص: ١٦.

^٢ الإبانة عن معاني القراءات، تحقيق: د. عبد الفتاح شلي، ص: ٣٣-٣٥.

^٣ ابن حجر العسقلاني، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ٣٠/٩.

قال أبو عمرو الداني: " وجملة ما نعتقده من هذا الباب، وغيره: من إنزال القرآن، وكتابته، وجمعه، وتأليفه، وقراءته، ووجوهه، ونذهب إليه ونختاره، أن القرآن مُنَزَّل على سبعة أحرف: كلها شاف كاف، وحق وصواب، وأن الله تعالى قد حَيَّرَ القراء في جميعها، وَصَوَّبَهُمْ إذا قرؤوا بشيء منها .

وأن هذه الأحرف السبعة المختلف في معانيها تارة، وألفاظها تارة مع اتفاق المعنى، ليس فيها تضاد، ولا تناف للمعنى، ولا إحالة ولا فساد، وأنا لا ندرى حقيقة أي هذه السبعة الأحرف كان آخر العرض، أو آخر العرض كان ببعضها دون جميعها .

وأن جميع هذه السبعة أحرف، قد كانت ظهرت، واستفاضت عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم -، وضبطتها الأمة على اختلافها عنه، وتلقتها منه، ولم يكن شيء منها مشكوكا فيه، ولا مرتابا به .

وأن أمير المؤمنين عثمان بن عفان - رضي الله عنه -، ومن بالحضرة من جميع الصحابة، قد أثبتوا جميع تلك الأحرف في المصاحف، وأخبروا بصحتها، وأعلموا بصوابها، وخيروا الناس فيها، كما كان صنع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - .

وأن من هذه الأحرف حرف أبي بن كعب، وحرف عبد الله بن مسعود، وحرف زيد بن ثابت، وأن عثمان رحمه الله تعالى والجماعة؛ إنما طرحوا حروفا وقراءات باطلة، غير معروفة، ولا ثابتة، بل منقولة عن الرسول - صلى الله عليه وسلم -، نقل الأحاديث، التي لا يجوز إثبات قرآن وقراءات بها .

وأن معنى إضافة كل حرف مما أنزل الله تعالى إلى من أضيف من الصحابة كأبي، وعبد الله، وزيد، وغيرهم من قبيل أنه كان أضبط له، وأكثر قراءة، وإقراء به، وملازمة له، وميلا إليه، لا غير ذلك .

وكذلك إضافة الحروف والقراءات إلى أئمة القراءة بالأمصار، المراد بها أن ذلك القارئ، وذلك الإمام احتار القراءة بذلك الوجه من اللغة، وآثره على غيره، وداوم عليه ولزمه، حتى

اشْتُهِرَ وَعُرِفَ بِهِ، وَقُصِدَ فِيهِ، وَأُخِذَ عَنْهُ. فَلذَلِكَ أُضِيفَ إِلَيْهِ دُونَ غَيْرِهِ مِنَ الْقُرَاءِ، وَهذِهِ الْإِضَافَةُ إِضَافَةُ اخْتِيَارٍ وَدَوَامٍ وَلِزُومٍ، لَا إِضَافَةُ اخْتِرَاعٍ وَرَأْيٍ وَاجْتِهَادٍ .

وَأَنَّ الْقُرْآنَ لَمْ يَنْزَلْ بِلُغَةِ قُرَيْشٍ فَقَطْ، وَإِنْ كَانَ مَعْظَمُهُ نَزَلَ بِلُغَةِ قُرَيْشٍ، وَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - سَنَّ جَمْعَ الْقُرْآنِ، وَكُتَابَتَهُ، وَأَمَرَ بِذَلِكَ، وَأَمَلَاهُ عَلَى كِتَابَتِهِ، وَأَنَّهُ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - لَمْ يَمْتَحِنْ حَتَّى حَفِظَ جَمِيعَ الْقُرْآنِ جَمَاعَةً مِنْ أَصْحَابِهِ، وَقَدْ حَفِظَ الْبَاقُونَ مِنْهُ جَمِيعَهُ مَتَفَرِّقًا، وَعَرَفُوهُ وَعَلِمُوا مَوَاقِعَهُ وَمَوَاضِعَهُ، عَلَى وَجْهِ مَا يَعْرِفُ ذَلِكَ الْيَوْمَ، مَنْ لَيْسَ مِنَ الْحَفَاطِ لِجَمِيعِ الْقُرْآنِ .

وَأَنَّ أَبَا بَكْرَ الصِّدِّيقَ، وَعَمَرَ الْفَارُوقَ، وَزَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ -، وَجَمَاعَةَ مِنَ الْأُمَّةِ، أَصَابُوا فِي جَمْعِ الْقُرْآنِ بَيْنَ لَوْحَيْنِ، وَتَحْصِينِهِ، وَإِحْرَازِهِ، وَصِيَانَتِهِ، وَجَزَوْا فِي كِتَابَتِهِ عَلَى سُنَنِ الرَّسُولِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -، وَسُنَّتِهِ، وَأَنَّهُمْ لَمْ يَشْتَبِأْ مِنْهُ شَيْئًا غَيْرَ مَعْرُوفٍ، وَلَا مَا لَمْ تَقُمْ الْحُجَّةُ بِهِ، وَلَا رَجَعُوا فِي الْعِلْمِ بِصِحَّةِ شَيْءٍ مِنْهُ، وَثَبُوتِهِ إِلَى شَهَادَةِ الْوَاحِدِ وَالْإِثْنَيْنِ، وَمَنْ جَرَى مَجْرَاهَا، وَإِنْ كَانُوا قَدْ أَشْهَدُوا عَلَى النُّسخَةِ الَّتِي جَمَعُوهَا، عَلَى وَجْهِ الْإِحْتِيَاظِ، مِنَ الْغَلَطِ، وَطَرَّقَ الْحُكْمَ - أَي تَوَهَّمَهُ - .

وَأَنَّ أَبَا بَكْرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَصَدَ فِي جَمْعِ الْقُرْآنِ إِلَى تَثْبِيْتِهِ بَيْنَ اللَّوْحَيْنِ فَقَطْ، وَرَسَمَ جَمِيعَهُ، وَأَنَّ عَثْمَانَ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى -، أَحْسَنَ وَأَصَابَ، وَوَفَّقَ لِفَضْلِ عَظِيمٍ، فِي جَمْعِ النَّاسِ عَلَى مِصْحَفٍ وَاحِدٍ، وَقُرَاءَاتٍ مَحْصُورَةٍ، وَالْمَنْعِ مِنْ غَيْرِ ذَلِكَ . وَأَنَّ سَائِرَ الصَّحَابَةِ، مِنْ عَلِيٍّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - وَمَنْ غَيْرِهِ، كَانُوا مُتَبَعِينَ لِرَأْيِ أَبِي بَكْرٍ وَعَثْمَانَ، فِي جَمْعِ الْقُرْآنِ، وَأَنَّهُمْ أَخْبَرُوا بِصَوَابِ ذَلِكَ، وَشَهِدُوا بِهِ . وَأَنَّ عَثْمَانَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - لَمْ يَقْصِدْ قَصْدَ أَبِي بَكْرٍ فِي جَمْعِ نَفْسِ الْقُرْآنِ بَيْنَ لَوْحَيْنِ، وَإِنَّمَا قَصَدَ جَمْعَ الصَّحَابَةِ عَلَى الْقُرَاءَاتِ الثَّابِتَةِ الْمَعْرُوفَةِ عَنِ الرَّسُولِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -، وَأَلْقَى مَا لَمْ يَجْرَ بِجُرَى ذَلِكَ، وَأَخَذَهُمْ بِمِصْحَفٍ، لَا تَقْدِيمَ فِيهِ وَلَا تَأْخِيرَ .

وَأَنَّهُ لَمْ يَسْقُطْ شَيْءٌ مِنَ الْقُرَاءَاتِ الثَّابِتَةِ عَنِ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -، وَلَا مَنَعَ مِنْهَا، وَلَا حَظَرَ الْقِرَاءَةَ بِهَا ؛ إِذْ لَيْسَ إِلَيْهِ، وَلَا إِلَى غَيْرِهِ أَنْ يَمْنَعَ مَا أَبَاحَهُ اللَّهُ تَعَالَى

وأطلقه، وحكم بصوابه، وحكم الرسول - صلى الله عليه وسلم - للقارئ به أنه محسن مُجْمِلٌ في قراءته .

وأن القراء السبعة ونظائرهم من الأئمة متبوعون في جميع قراءاتهم الثابتة عنهم، التي لا شذوذ فيها، وأن ما عدا ذلك مقطوع على إبطاله وفساده، وممنوع من إطلاقه والقراءة به . فهذه الجملة التي نعتقدها ونختارها في هذا الباب، والأخبار الدالة على صحة جميعها كثيرة^(١) .

^١ أبو عمرو الداني، الأحرف السبعة للقرآن، ص: ٦٠-٦٣ .

المبحث الثاني

معنى الشبهات، والمستشرقون، وأهم دراسات المستشرقين في القرآن والأحرف السبعة والقراءات، ومنهج المستشرقين في التعامل مع الوحي والأحرف السبعة والقراءات

أما الشبهات، فجمع شبهة، والشبهة هي: جملة من الوجوه التي يطلقها صاحبها ليشكك بها في قضية من القضايا، ليزعزع الثقة بها .

وأما المستشرقون: فهم العلماء الغربيون غير المسلمين الذين يدرسون الإسلام، وعلومه، وموضوعاته بغرض الطعن في الإسلام في غالب الحال، وأحيانا بدافع العلم والتوصل إلى الحقيقة، وهم قلة موجودون في تاريخ الاستشراق^(١) .

والاستشراق مأخوذ من الشرق، وهو اتجاه علمي يدرس الشرق وعلومه ولغته، ومنه الدراسات القرآنية، والمستشرقون: هم الباحثون الذين نذروا أنفسهم لدراسات الشرق القديم والمعاصر، ومعناه: الاشتغال بالدراسات الشرقية عامة، والدراسات الإسلامية والعربية خاصة^(٢) .

والاستشراق: اتجاه فكري يعني بدراسة الإسلام والمسلمين، ويشمل كل ما يصدر عن الغربيين من دراسات تتناول قضايا الإسلام والمسلمين في العقيدة والسنة والشريعة واللغة والتاريخ وغيرها من مجالات الدراسات الإسلامية الأخرى^(٣) .

^١ مثل ما ذكره الدكتور حسن عزوزي في مناهج المستشرقين البحثية في دراسة القرآن الكريم، حيث ذكر بعض الأعمال المفيدة التي قدمها زمرة من المستشرقين في مجال تحقيق ونشر النصوص المتعلقة بالدراسات القرآنية، مثل نشر ((التيسير)) و((المقنع)) وكلاهما للداني (ت ٤٤٤هـ) وغاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري (ت ٨٣٣هـ) وبعض كتب شواذ القراءات ومعاني القرآن وغيرها. ويرجع لتلامذة نولدكه الألمان أكبر الفضل في ارتياد تحقيق النصوص القرآنية ونشرها، مع ما يعترى هذه التحقيقات من أخطاء علمية وتحقيقية ظهرت فيما بعد حينما حققت من قبل باحثين متخصصين في القراءات، ص: ٧

^٢ الدكتور إدريس حامد محمد مقبول، آراء المستشرقين حول مفهوم الوحي، عرض ونقد، ص: ١٦- ١٧ .

^٣ الدكتور محمد بن سعيد السرحاني، الأثر الاستشراقي في موقف محمد أركون من القرآن الكريم، ص: ٣.

وهي نظرة الدارسين الغربيين (مؤسسات وأفراداً) تجاه الشرق، وبخاصة دين الإسلام فيه بجميع جوانبه، وجلهم غير مسلمين، فهم مستشرقون ذوو أغراض متعددة، يسلكون إليها بدراساتهم المسماة بالاستشراق، حسب المتغيرات^(١).

وما زال تكتسب الدراسات الاستشراقية طابع العداء للإسلام والظعن فيه منذ الحروب الصليبية، إلى يومنا هذا، وإن كانت جذوره العدائية كانت بادية منذ الظعن في الإسلام في بداياته، وما حاوله الكفار والمشركون من النيل من الإسلام وثوابته، ويعد القرنان الثامن عشر والتاسع عشر العصران الذهبيان لتطور الدراسات الاستشراقية، وخاصة بإنشاء كراسي علمية للغة العربية في الجامعات: " فيينا، كامبردج، وأكسفورد، والسوربون، وروما " وغيرها^(٢).

ولقد قام المستشرقون بدراسة الإسلام من كل ناحية، ولم يتركوا مجالاً من مجالاته إلا كتبوا وألفوا فيه، و القرآن الكريم . المصدر الأول للتشريع الإسلامي .: وتناولوه من جميع جوانبه، بالتصويب إليه والظعن واللغو فيه مصدره وجمعه وتدوينه وقراءته وتفسيره وأسلوبه وناسخه ومنسوخه إلى، ونزوله غير ذلك مما وعلومه له، ومنه القراءات القرآنية^(٣).

"وواضح أن المنهج الاستشراقي العام في دراسة تاريخ القرآن وعلومه يكاد يكون غير علمي، ومفصلاً عن سياق الموضوعية والحياد المطلوبين في كل بحث، وبالتالي في كل منهج علمي، لقد اهتم المستشرقون بدراسة علوم القرآن والتفسير اهتماماً بالغاً على اعتبار كونها علوماً خادمة للقرآن ومعينة على فهم مقاصده وأغراضه، ولاشك أن القرآنيات تشكل المجال الخصب الذي تواردت عليه أقلام كثير من المستشرقين سواء بالدراسة والبحث أو بالتحليل والنقد. ولقد بات من المؤلف أن كل ما تعلق بالقرآن في دراسات القوم لا يمكن الاعتداد به

^١ الدكتور رجب عبد المرضي عامر، الرؤية الاستشراقية للأحرف السبعة والقراءات القرآنية، عرض ونقد، ص: ٤ .

^٢ ابتهاج راضي، الاعتراضات الواردة على القراءات العشر المتواترة - عرض ونقد -، ص: ٣٠٥، ولمزيد من التوسع في دوافع الاستشراق يرجع إلى: أحمد عبد الحميد غراب، رؤية إسلامية للاستشراق، طبع المكتب الإسلامي، ط ٢ .

^٣ محمد رشيد زاهد، موقف المستشرقين من جمع القرآن الكريم وكتابته، ص: ٢١١، أبحاث الجامعة الإسلامية العالمية شيتاغو ISSN ١٨١٣-٧٧٣٣ المجلد الرابع ، ٢٠٠٧ ديسمبر (١) م (١٤٤-٢١١) .

ألبتة؛ لأنه لا محالة محطم للمُسلّمات التي يجزم بها المسلمون، ومشكك في البدهيات التي يؤمنون بها، وأصبح في حكم اليقين أن عالم المشرقيات عندما يتأهب لدراسة القرآن الكريم يضع نصب عينيه دعوى بشرية القرآن؛ محتملاً أن يكون مصدره من كل جهة إلا من السماء، وبالتالي، وبناء على هذا الاعتقاد الذي يصبح عند الرجل مُسلّمة بديهية، تأتي كل أبحاثه وجميع دراساته قد استوت على أساس غير صحيح، وانحرفت عن المنهج الصائب الذي يفرض نوعاً من التعاطف، أو على الأقل نوعاً من الاحترام النسبي للمصدر العيّبي الذي ينسب عليه الوحي القرآني. إلا أن هذا لا يمنع من الاطلاع على ما يقال في حق القرآن الكريم، وبالتالي تبين مناهج وآليات البحث لدى القوم^(١).

و"تقوم الخطة الاستشرافية الدائمة على الطعن في القرآن الكريم، بإثارة الشكوك حول جميع جوانبه، بدءاً بمصدره، وكيفية تلقيه وتلقيه، وروايته وتدوينه، وكذلك محتواه وتأثيره، وانتهاء بما عسى أن يظنه المستشرقون ثغرة لسهام مطاعنهم، تلك التي يتابع بها آخريهم وأولهم"^(٢).

وأما سبب عناية المستشرقين بالقراءات القرآنية لإثارة الشبهات في نفوس المسلمين، ولتشكيكهم بكتاب ربهم تبارك وتعالى، وكان ذلك واضحاً في أمرين جليين:

الأمر الأول: الصلة الوثقى بين القرآن والأحرف السبعة والقراءات، فالقرآن الكريم هو كل ما نزل قلب الحبيب المصطفى - صلى الله عليه وسلم - بمضمن العرضة الأخيرة، والأحرف السبعة تعد الأساس الشرعي في تعدد القراءات القرآنية وربانية مصدرها الإلهي، وهي كل ما نزل على قلب الحبيب المصطفى - صلى الله عليه وسلم -^(٣)، والقراءات هي أوجه الاختلافات في الكلمات القرآنية معزوا إلى ناقله، ولهذا الصلة الوثقى بينهما حاول المستشرقون النفاذ على القراءات لتسهيل الطعن بالقرآن الكريم.

^١ الدكتور حسن عزوزي، مناهج المستشرقين البحثية في دراسة القرآن الكريم، ص: ١-٢ .

^٢ الدكتور رجب عبد المرضي عامر، الرؤية الاستشرافية للأحرف السبعة والقراءات القرآنية، عرض ونقد، ص: ١٨ .

^٣ الدكتور رجب عبد المرضي عامر، الرؤية الاستشرافية للأحرف السبعة والقراءات القرآنية، عرض ونقد، ص: ٢ .

الأمر الثاني: أن موضوع القراءات موضوع خاص ومتخصص ودقيق، وقل من يطلع عليه من أبناء المسلمين، ومن أصحاب الثقافة الدينية، وعامة المسلمين يطلعون على الثقافة الشرعية العامة، وهو موضوع متخصص جدا، قل من يعرفه، ويعرف أصوله وقواعده، وهذا سهل على المستشرقين النفاذ بعناية للتشكيك في القراءات مع استغلال عدم معرفة عامة المسلمين بهذا العلم، تحت ستار البحث العلمي، والتدقيق العلمي، فوجدوها ثغرة يمكن النفاذ إليها بسهولة (١).

وتقوم الخطة الاستشراقية في الطعن في القرآن والقراءات بإثارة الشكوك حول جميع جوانبه بدءا بمصدره، وكيفية تلقيه وتلقيه، وروايته وتدوينه، ومحتواه، والبحث عن الثغرات للنفاذ إليه من أجل التشكيك فيه، وإثارة الشبهات في سبيل ذلك، ولقد ادعى المستشرقون قيامهم بدراسات علمية موضوعية محايدة، وهي في حقيقتها تخلو من قواعد البحث العلمي الرصين، والمستند إلى البيانات الموثقة والصحيحة، ونقدها بأسلوب علمي حقيقي متوازن يعظم البراهين ويعتمد عليها؛ لا افتراض الإشكالات بعيدا عن قواعد علم القراءات وحقائقه، وهناك مخاضات خاضها المستشرقون في جوانب القراءات القرآنية سواء في مصدرها، وتأصيلها الشرعي، ووضعها اللغوي، ونقلها التاريخي، فلم يسلم جانب من هذه الجوانب المستقرة والثابتة من الطعن والغمز واللمز وإثارة الشبهات حولها، وقد ظنوها قاذحة في أصل القراءات الشرعي ومصدريتها، وطريقة نقلها، وتشكيكا في الوحي عن المعصوم - صلى الله عليه وسلم - وأنها " كذلك أنزلت"، ووسائل حفظها ونقلها وروايتها في كل عصر (٢).

ولقد حاول المستشرقون جاهدين الطعن في هذه الجوانب مجتمعة بأقصى قدر من التدليس وإخفاء الحقائق وتنكيس البراهين مما جعل صنيعهم ظاهرا في الفساد، ومنتقضا وفق المناهج العلمية الرصينة في البحث العلمي والنقد الصحيح المستند للدليل العلمي السليم.

^١ ابتهاج راضي، الاعتراضات الواردة على القراءات العشر المتواترة - عرض ونقد -، ص: ٣٠٦-٣٠٧.

^٢ الدكتور رجب عبد المرضي عامر، الرؤية الاستشراقية للأحرف السبعة والقراءات القرآنية، عرض ونقد، ص: ١٩-٢٠.

ولقد تناولت الرؤية الاستشراقية الطعن في أصل الوحي وتلقي النبي - صلى الله عليه وسلم - القرآن الكريم، ومصدريته، وأصل القراءات، لتساءل حول ثبوته حقيقته لنبي - صلى الله عليه وسلم -، وتلقيه إياه، وهو ما ينكره مثل لامارتين الفرنسي، وشاركو، كما يتعصب ضد النبي - صلى الله عليه وسلم - وتلقيه الوحي بعد إثباته مثل: وليم موير الإنجليزي، وماسينيون الفرنسي، وغيرها (١).

ثم تجاوزت نظرة المستشرقين إنكارهم الوحي وثبوته والقراءات إلى الطعن في نصه فزعموا اضطرابه، وتناقضه، وادعاء حرية قراءاته بالمعنى حسب تعدد وجوه القراءات (٢)، وغيرها من الأسباب التي انطلق منها المستشرقون للطعن في القرآن والقراءات، والتي تنم عن جهل كبير في حقيقة القرآن والقراءات وطريقة ثبوته ونقله، وحفظه، والعمل به .

وقد توجهت الشبهات والطعونات في القرآن الكريم، والقراءات نحو:

١. مصدر القراءات القرآنية واستنادها للوحي المعصوم، فطعنوا في أصل القراءات، وهو الأحرف السبعة، والبحث متخصص في بيان شبههم في الأحرف السبعة التي هي أصل القراءات القرآنية .

٢. نقلة القراءات أنفسهم، حيث هم أوعية الحفظ والنقل الضابطين لها المتقين للقرآن والقراءات رواية ودراية، فطعنوا في تلقي الصحابة القرآن والقراءات عن النبي - صلى الله عليه وسلم - ومن بعدهم من النقلة .

٣. بقية أركان القراءات وسيلة ناقلة بالكتابة واللغة (٣) .

والناظر في دراسات المستشرقين في القرآن الكريم يجد أن أكثرهم تأثيراً في هذه الدراسات هو تيودور نولدكه (ت ١٩٣١م) Th Noldeke في هذا المجال كتابه الشهير ((تاريخ القرآن)) Geschichte des Qorans، الذي يعد دستور المستشرقين في

^١ ابتهاج راضي، الاعتراضات الواردة على القراءات العشر المتواترة - عرض ونقد -، ص: ٣٠٨ .

^٢ الدكتور رجب عبد المرزقي عامر، الرؤية الاستشراقية للأحرف السبعة والقراءات القرآنية، عرض ونقد، ص: ١٩-٢٠،

وابتهاج راضي، الاعتراضات الواردة على القراءات العشر المتواترة - عرض ونقد -، ص: ٣٠٧ .

^٣ ابتهاج راضي، الاعتراضات الواردة على القراءات العشر المتواترة - عرض ونقد -، ص: ٣٠٨ .

معرفة تاريخ القرآن، حتى أضحى الكتاب أبرز المصادر التي لا يستغني عنها الباحثون الغربيون في ميدان القرآنيات، فهو عرض تاريخي مفصل لكل المسائل والموضوعات التي تتصل بتاريخ القرآن الكريم وعلومه ومختلف مباحثه وقضاياها، منذ نزول الوحي إلى عصر المؤلف، ولقد حاول نولدكه اتباع المنهج العلمي ظاهرياً في المجتمعات الأوربية، بيد أنه أساء في توظيف الأدوات البحثية على نحو مبيت، وظهور الخلل والقصور في منهجه المطروق، ولا يمكن أن ننسى بهذا الصدد دور مدرسة نولدكه الألمانية في حقل القرآنيات، وهي مدرسة اشتهرت وبزّت غيرها من المدارس الأوروبية؛ حيث برز فيها ثلاثة رواد رابعهم شيخهم نولدكه الذي عهد إلى هؤلاء التلامذة شفالي Schwally، وأوتو برتزل O.Pretzel، وبرجشتراسر Bergstrasser مهمة تنقيح الكتاب والتعليق عليه، وهو ما حصل فعلاً عندما تم إخراج جزأين منه عام ١٩١٩م، في حين تم إصدار الجزء الثالث عام ١٩٢٦م^(١).

غير أن المستشرق الذي يدرس القرآن ولا يؤمن بكونه من عند الله تعالى مهما حاول التجرد من الهوى والتزام شيء من الموضوعية والحياد، فإنه واقع لا محالة في أخطاء فظيعة ونظريات واهية تتأرجح بين سوء الفهم تارة، وسوء النية تارة أخرى، فهذا نولدكه نفسه لا يتردد في الحكم على نبينا محمد صلى الله عليه وسلم بقوله _ وبئس القول _ : ((صاغ غير موهوب لسور قرآنية مشوشة الأسلوب))^(٢).

وإن تناول المستشرقين لحقل القرآنيات شديد التعقيد والتداخل لا يمكن حصره وتصنيفه بيسر؛ لاختلاف مناهج المستشرقين وخلفياتهم الفكرية والثقافية التي ينطلقون منها في دراساتهم، وترجع صعوبة التصنيف أيضاً إلى تنوع مداخل وطرق تناول الموضوعات المرتبطة بالقرآن حسب تطبيقهم لها في الزمان والمكان^(٣).

^١ الدكتور حسن عزوزي، مناهج المستشرقين البحثية في دراسة القرآن الكريم، ص: ٤-٥.

^٢ الدكتور حسن عزوزي، مناهج المستشرقين البحثية في دراسة القرآن الكريم، ص: ٥.

^٣ الدكتور حسن عزوزي، مناهج المستشرقين البحثية في دراسة القرآن الكريم، ص: ٦.

وأما أهم دراسات المستشرقين في القرآن الكريم والأحرف السبعة والقراءات، فهي على النحو الآتي:

١. مدخل تاريخي نقدي للقرآن، من تأليف اليهودي جوستاف فايل، (١٨٠٨-١٨٨٩).
 ٢. تاريخ القرآن، نشر سنة ١٨٦٠م، تأليف تيودور نولكه الألماني (١٨٣٦-١٩٣٠)، وله رسالة دكتوراه عنونها: "أصل وتركيب سور القرآن".
 ٣. التطور التاريخي للقرآن، بحث بالإنجليزية لأدوارس.
 ٤. مذاهب التفسير الإسلامي، والعقيدة والشريعة في الإسلام، للمستشرق اليهودي المجري إجناتس جولد زيهر I.Goldziher (١٨٥٠-١٩٢١م).
 ٥. جمع القرآن، تأليف جون جلوكر.
 ٦. المدخل إلى القرآن، للفرنسي ريجيس فلاشير، إضافة لما قام به طائفة من المستشرقين على مقدمات كتبهم، مثل شيفالي، برجستر اسر، وبرتزل، وآرثر جيفري، وكازانوف^(١).
- وذكر الدكتور إدريس مقبول طائفة كبيرة من دراسات المستشرقين للقرآن، أذكرها نقلا عنه لمزيد الفائدة^(٢):

قائمة بالدراسات الاستشراقية الألمانية حول القرآن الكريم:

- ♦ ((أسرار التأويل وأنوار التنزيل))، للبيضاوي، تحقيق المستشرق الألماني فرايتاج (١٧٨٨-١٨٦١م)، ط. ليبزيغ عام ١٨٤٥م.
- ♦ ((نجوم الفرقان في أطراف القرآن))، للمستشرق الألماني جوستاف فلوجل ١٨٠٢-١٨٧٠م، طبع لأول مرة في ليبزيغ ١٨٤٢م.
- ♦ تحقيق كتاب ((المحتسب)) لابن جني، منشورات المجمع العلمي البافاري بميونخ

^١ الدكتور رجب عبد المرزعي عامر، الرؤية الاستشراقية للأحرف السبعة والقراءات القرآنية، عرض ونقد، ص: ٢٠-٢١، وابتهاج راضي، الاعتراضات الواردة على القراءات العشر المتواترة - عرض ونقد -، ص: ٣٠٩.

^٢ الدكتور إدريس مقبول، الدراسات الاستشراقية للقرآن الكريم في رؤية إسلامية، ص: ٧-٩.

- ١٩٣٣م. ◆ ((المتشابه في القرآن)) للكسائي، بتحقيق المستشرق الألماني بريتل ١٨٩٣-١٩٤١م. ◆
- ١٩٤١م. ◆ ((معاني القرآن)) لابن منظور، تحقيق المستشرق الألماني بريتل، نشر بمجلة إسلاميكا.
- ١٩٣١م. ◆ ((الأسماء والأعلام في القرآن))، للمستشرق الألماني يوزف هوروفيتش (١٨٧٤-١٩٣١م). ◆
- ١٩٤١م. ◆ ((اشتقاق لفظ القرآن))، للمستشرق الألماني يوزف هوروفيتش. ◆
- ١٩٣٠م. ◆ ((تاريخ القرآن)) (أصل وتركيب سور القرآن) للمستشرق الألماني تيودور نولدكه (١٨٣٦ - ١٩٣٠م)، جوتنجن ١٨٥٦م. ◆
- ١٩٣٠م. ◆ ((تاريخ القرآن))، للمستشرق الألماني برجشتراسر. ◆
- ١٩٣٠م. ◆ ((تاريخ علم قراءة القرآن))، للمستشرق الألماني بريتل. ◆
- ١٩٣٠م. ◆ ((تاريخ النص القرآني))، للمستشرق الألماني تيودور نولدكه، جوتنجن ١٨٦٠م. ◆
- ١٩٣٠م. ◆ ((ترجمة القرآن للعربية))، للمستشرق شنيجر النورمبرجي ١٦١٦م. ◆
- ١٩٣٠م. ◆ ((ترجمة القرآن إلى الألمانية)) للمستشرق بويسن ١٧٧٣م وأعادها فاهل ١٨٢٨م. ◆
- ١٩٣٠م. ◆ ((ترجمة القرآن للألمانية))، للمستشرق أوهلمان ١٨٤٠م. ◆
- ١٩٣٠م. ◆ ((ترجمة القرآن للألمانية)) لجوستاف فلوجل ١٨٤١م. ◆
- ١٩٣٠م. ◆ ((ترجمة القرآن للألمانية)) لرودي بارت، ترجمها فيما بين ١٩٦٣ و ١٩٦٦م. ◆
- ١٩٣٠م. ◆ ((دليل القرآنية))، للمستشرق الألماني مالير ١٨٥٧ - ١٩٤٥م، الطبعة الثانية، باريس ١٩٢٥م. ◆
- ١٩١٢م. ◆ ((فهرست تفسير الطبري))، للمستشرق الألماني هوسلاتير، ستراسبورج ١٩١٢م. ◆
- ١٩٤٩م. ◆ ((القرآن))، للمستشرق الألماني كاله، بحث نشر بصحيفة دراسات الشرق الأدنى ١٩٤٩م. ◆
- ١٩٤٩م. ◆ ((القرآن الرسمي بالنظر إلى قراءة أهل مصر)). للمستشرق تيودور نولدكه، نشر بالمجلد العشرين من مجلة الإسلام.

- ♦ ((القرآن والعربية))، للمستشرق الألماني كاله، نشر بمناسبة ذكرى جولد تسيهر ١٩٤٨م.
- ♦ ((الكلمات الأجنبية في القرآن))، رسالة دكتوراه للمستشرق الألماني فرانكيل، ليدن ١٨٧٨م.
- ♦ ((مدخل تاريخي نقدي إلى القرآن))، للمستشرق الألماني جوستاف فايل (١٨٠٨ - ١٨٨٩م).
- ♦ ((مذهب الطبيعة الواحدة النصراني في القرآن))، للمستشرق الألماني بومشتارك، نشر بمجلة الشرق المسيحي ١٩٥٣م.
- ♦ ((مراجع القرآن وعلومه))، للمستشرق الألماني بريتل.
- ♦ ((مشروع لاستعمال أسلوب النقد في نشر القرآن))، بقلم المستشرق الألماني براجشتراسر، عام ١٩٣٠م.
- ♦ ((معجم قراء القرآن وتراجمهم))، للمستشرق الألماني براجشتراسر، نشر عام ١٩١٢م.
- ♦ ((النبوة في القرآن))، للمستشرق الألماني هورفيتش ١٨٧٤ - ١٩٣١م.
- ♦ ((النصرانية واليهودية في القرآن))، للمستشرق الألماني بومشتارك، نشر بمجلة الإسلام ١٩٢٧م.
- وذكر الدكتور السرحاني جملة كبيرة من دراسات المستشرقين في القرآن الكريم يمكن الرجوع إليها^(١).
- وأما منهج المستشرقين في التعامل مع الوحي والأحرف السبعة والقراءات، فتتمثل في النقاط الآتية:
- أولاً: اعتمادهم على روايات شاذة وضعيفة لا تصح، وعدم تمييزهم بين الروايات الصحيحة من غيرها لجهلهم بعلم الرواية والدراية.

^١ الدكتور محمد بن سعيد السرحاني، الأثر الاستشراقي في موقف محمد أركون من القرآن الكريم، ص: ١١-١٦.

ثانياً: إطلاق العنان لأفلامهم للاستنتاج كما شاؤا وأن يفهموا كما شاؤا دون النظر إلى الأسس الصحيحة والمعايير السليمة للرواية الصحيحة، والأسس الصحيحة والمناسبة لدراسة هذه الروايات .

ثالثاً: انطلاقهم في التشكيك في القراءات والأحرف السبعة لفكرتين حاولوا تعزيزهما: وهما: الحرية الفردية الفكرية للصحابي أن يضع أفكاره موضع التنفيذ، وخصوصية الخط العربي، وخط النساخ في الكتابة وأنهما أساس في اختيار الصحابة للقراءات في زعمهم، وكتابتهم المصحف^(١) .

وقد استقرأ الدكتور حسن عزوزي المناهج التي استند إليها المستشرقون في دراسة القرآن الكريم في المناهج الآتية - أذكرها باختصار لئلا يخرج البحث عن موضوعه الأساسي -^(٢)، ويرجع من يريد التوسع إلى البحث مفصلاً:

أولاً: منهج التشكيك فيما هو قطعي: بالتشكيك بالوقائع التاريخية الثابتة، والروايات الصحيحة المرتبطة بتاريخ القرآن وعلومه .

ثانياً: منهج الانتقاء في استعمال المصادر: وفي إطار البحث الاستشراقي يتبين أن المنهج المتبع في انتقاء المصادر المعينة على بحث الموضوعات المرتبطة بالقرآنيات يتنوع ويختلف تبعاً لطبيعة الموضوعات المطروقة من جهة، ومدى موضوعية المستشرق وأمانته العلمية أو حياده على الأقل في توظيف تلك المصادر والنقل عنها من جهة ثانية .

ثالثاً: منهج الأثر والتأثر، وهذا المنهج يعني الأخذ بالتزعة التأثيرية، وهي نزعة دراسية يأخذ بها معظم المستشرقين الذين اعتادوا رد كل عناصر منظومة الإسلام بعد تجزئتها إلى اليهودية والنصرانية.

رابعاً: المنهج الافتراضي: الذي يقوم على الافتراض المزعوم فهم في أخذهم بالمنهج الافتراضي يصدقون ما هو أدنى وأقرب إلى الكذب، ومنه على ما سيأتي زعم بعض

^١ ابتهاج راضي، الاعتراضات الواردة على القراءات العشر المتواترة - عرض ونقد -، ص: ٣٠٨ .

^٢ الدكتور حسن عزوزي، مناهج المستشرقين البحثية في دراسة القرآن الكريم، ص: ٨ وما بعدها .

المستشرقين أن الأحرف السبعة من صناعة الصحابة كذبا وزورا، وافترضوا باطلا، ومنه ما أورده المستشرقون من افتراض اتباع الصحابة الخط والشكل في افتراض القراءات، وترتيب السور والآيات .

خامسا: المنهج الإسقاطي: وهو تفسير الوقائع والنصوص بالإسقاط أمر دأب المستشرقون على توظيفه في أبحاثهم القرآنية، ونعني بالمنهج الإسقاطي إسقاط الواقع المعيش على الحوادث والوقائع التاريخية، إنه تصور الذات في الحدث أو الواقعة التاريخية .

سادسا: التركيز على المرحلة التأسيسية للحقل القرآني: وهو الاهتمام الدقيق والمفصل بالمرحلة التأسيسية للعلوم القرآنية وعلى رأسها علم التفسير .

سابعا: منهج النفي في تناول المستشرقون للمرويات الصحيحة المرتبطة بالدراسات القرآنية وعلوم القرآن على وجه الخصوص.

وقد توصل الباحث إلى نتيجة حاسمة خلاصتها: عقم المناهج الاستشراقية في دراسة القرآن الكريم وعلومه؛ لأنها مناهج تعالج الظواهر والوقائع وفق منظور مادي وعقلي محض، وهذا ما لا يتناسب ودراسة القرآن الكريم التي لا تخضع لمنهج التجربة ولا يمكن أن تطوع لأحكام العقل، وإذا كان علماء الأديان الغربيون قد درسوا التوراة والأنجيل وفق تلك المناهج المادية في إطار من الدراسات الدينية المقارنة فإن أمر القرآن الكريم يختلف عن ذلك، فهو وحي إلهي لم تمسه تحريفات الإنسان أو تغييرات الزمان^(١) .

وقام الدكتور رجب عامر باستقراء منهج المستشرقين في التعامل مع الأحرف السبعة والقراءات، وخلاصة ما ذكره لا يخرج في جملة عما ذكره غيره، من تعمد المستشرقين الاعتماد على منهج التشكيك في الثوابت في الوقائع التاريخية والروايات القرآنية الثابتة، والاعتماد على مصادر غير أصيلة، إضافة لتعمد الدس والكذب، غير أن ما ذكره الدكتور كان متوجها نحو منهج المستشرقين في التعامل مع الأحرف السبعة والقراءات بشكل خاص،

^١ الدكتور حسن عزوزي، مناهج المستشرقين البحثية في دراسة القرآن الكريم، ص: ٤٩-٥٠ .

وغيره كان لاحظ منهجهم في التعامل مع الدراسات القرآنية بعامة، ومنها: دراسة الأحرف السبعة والقراءات (١).

وقد أفرد الدكتور رجب جزءاً كبيراً من بحثه في الرؤية الاستشرافية للقراءات القرآنية في ضوء الضوابط العلمية، وقد عرض نقده لمنهج التشكيك لدى المستشرقين للقراءات من جهة الثبوت، واختيار الصحابة للقراءات وفق رأيهم، وحرية الاختيار وفق الكتابة، وهو الذي رددنا عليه سابقاً، (٢)، واستعرض شبهات المستشرقين حول أركان القراءة الثلاثة المعروفة، وهي الطعن في ركن القراءات الأول (السند)، حيث شككوا في أمانة الصحابة، وكتابة الوحي منهم خاصة، ووصموا جهودهم في مجال القرآن والقراءات بتغليب النزغات النفسية كالغيرة، وحب التملك، وتقديم المصالح المشتركة، ونحو ذلك مما في أقوال بلاشير، وغولد زيهير فيما نقله عن: كازانوف، ونولدكه، وشيفالي، وغيرهم كثيرون (٣).

وعرض الدكتور الطعن في ركن القراءات القرآنية الثاني (رسم المصحف)، وذلك وفق مزاعم غولد زيهير أن السبب في ظهور القسم الأكبر من القراءات هو خاصية الخط العربي، فالرسم الواحد للكلمة الواحدة قد يقرأ بأشكال مختلفة تبعاً للنقط فوق الحروف أو تحتها، كما أن عدم وجود الحركات النحوية وفقدان الشكل في الخط العربي يمكن أن يجعل للكلمة حالات مختلفة من ناحية موقعها من الإعراب مما يؤدي إلى اختلاف دلالتها.. كل ذلك كان السبب الأول لظهور حركة اختلاف القراءات وتعددتها كما زعم كثير من المستشرقين (٤).

^١ في بحثه: الرؤية الاستشرافية للأحرف السبعة والقراءات، ص: ٢١-٢٢.

^٢ الرؤية الاستشرافية للأحرف السبعة والقراءات، ص: ٣٢، وما بعدها.

^٣ الدكتور رجب عبد المرضي عامر، الرؤية الاستشرافية للأحرف السبعة والقراءات القرآنية، عرض ونقد، ص: ٤٣، وما بعدها.

^٤ الدكتور رجب عبد المرضي عامر، الرؤية الاستشرافية للأحرف السبعة والقراءات القرآنية، عرض ونقد، ص: ٤٧، ٥١.

واستعرض الطعن في الركن الثالث من أركان القراءات القرآنية وهو موافقة اللغة العربية، ولو بوجه ما، وهي كلها تدور بين الفصيح والأفصح، إما مجمعاً عليه أو مختلفاً فيه، وقد حاول المستشرقون التقاط بعض اعتراضات النحويين على بعض القراءات (١).

ويذكر الدكتور زيد عمر العيص أن المستشرقين كانوا يعتمدون في دراستهم للقرآن وعلومه على إنكار الوحي، وأنهم يتابع بعضهم بعضاً، فهم ناقلون مقلدون، أكثر من كونهم باحثين ناقدين. فإن عامة المستشرقين تابعوا كبارهم، أمثال: جولدزيهر، وكازانوف، ونولدكه، وبلاشير (٢).

ويؤكد الدكتور أبو بكر كافي على منهج المستشرقين يقوم على: التشكيك في المسلمات الثابتة في موضوعات القرآن، وجمعه في بحثه الموسوم بـ مواقف المستشرقين من جمع القرآن الكريم ورسمه وترتيبه. عرض ونقد، في ادعاء غموض تاريخ القرآن، وعدم صحة الروايات الواردة في الجمع، وادعاء تأخر تدوين القرآن الكريم، وضياع فقرات من القرآن، وادعاء وجود أشياء في القرآن ليست منه، وقد رد الدكتور على هذه الشبهات رداً وافياً شافياً (٣).

ويؤكد هذه الحقيقة أيضاً الدكتور أحمد معاذ حقي في بحثه: "نقض دعوى المستشرقين بتحريف القرآن الكريم من خلال المقارنة مع كتب أهل الكتاب"، حيث يبين أن طريقتهم في الهجوم على كتاب الله تعالى في محاور هي: المساواة بين القرآن الكريم وكتب أهل الكتاب في الظروف التي أحاطت بالكتب السابقة، وأدت إلى تحريفها، والظروف التي هيأها الله سبحانه وتعالى لحفظ كتابه وإهمال حفظ القرآن في الصدور حين الحديث عن حفظ القرآن، والتشكيك في مرحلة جمع القرآن في زمن عثمان - رضي الله عنه، وأنها نقطة تحول في النزاهة

^١ الدكتور رجب عبد المرطي عامر، الرؤية الاستشراقية للأحرف السبعة والقراءات القرآنية، عرض ونقد، ص: ٦٠، وما بعدها.

^٢ علم المكّي والمدني في عيون المستشرقين، عرض ونقد، ص: ٣٤.

^٣ ص: ٤.

النص القرآني، ووضع المستشرقون نصب أعينهم تحريف القرآن، ثم بحثوا عن أدلة لدعم مزاعمهم، وتطبيق منهج الأثر والتأثير^(١).

كما أن الدكتور إدريس حامد يحدد منهجهم بكونه يقوم على تحكيم الهوى ونزعات العداة للإسلام والمسلمين، مع التعصب لما ينتمون إليه، ووضع الفكرة مقدماً ثم البحث عن أدلة تؤيدها مهما كانت ضعيفة واهية، وتفسير النصوص والوقائع تفسيرات لا تتفق مع دلالاتها الحقيقية، ولا مع نتائجها المثبتة تاريخياً، وتصيد الشبهات، والإكثار من الفرضيات، والاعتماد على الضعيف والشاذ من الأقوال، ورفض الحق، ومنه إثبات الوحي، بالنفي المجرد الذي لا يدعمه دليل صحيح مقبول في المنهج العلمي السليم^(٢).

وأما الدكتور إدريس مقبول، فقد وضع المنهج الذي سلكه المستشرقون في الدراسات القرآنية، وفي نظرهم للأحرف السبعة والقراءات في كونهم يعاملون القرآن بوصفه لا يختلف عن باقي الأعمال الإنسانية، و باعتباره واقعة تاريخية، وموضوعاً للدراسات العقلية الوضعية، وأن أساس هذه الانحرافات المنهجية زعمهم أن القرآن الكريم من ادعاء النبي - صلى الله عليه وسلم -، وكونه عملاً أدبياً بشرياً - حاشاً وكلاً -، وادعاؤهم أن القرآن لم يدون إلا في العهد المدني، وادعاؤهم أن القرآن ناقص ومحرّف، وقد رد الدكتور على هذه المزاعم بالتفصيل في ثنايا بحثه القيم^(٣).

وكذلك تابع الحدائون العرب من أمثال الدكتور محمد أركون، المستشرقين، ومنم أيضاً: والطيب تيزيني في كتابه: ((النص القرآني أمام إشكالية البنية والقراءة))، وعابد الجابري في كتابه: ((التراث والحدائة))، ومترجم كتب محمد أركون: هاشم صالح في: ((القرآن من التفسير الموروث إلى تحليل الخطاب الديني))، وفي عدد من مؤلفات علي حرب ك ((نقد النص))، و((نقد الحقيقة))، وفي مجموعة من مؤلفات: نصر حامد أبو زيد، مثل: ((الخطاب

^١ ص: ٥-٦.

^٢ الدكتور إدريس حامد محمد، آراء المستشرقين حول مفهوم الوحي، عرض ونقد، ص: ٢٣.

^٣ الدكتور إدريس مقبول، الدراسات الاستشراقية للقرآن الكريم في رؤية إسلامية، ص: ١١، وما بعدها.

والتأويل))، و((مفهوم النص))، وأدونيس في كتابه: ((الثابت والمتحول))، وتركي علي الربيعو في كتابه: ((الإسلام وملحمة الخلق الأسطورة))، ورشيد الخيون في كتابه: ((جدل التنزيل))، وتلميذ محمد أركون: رمضان بن رمضان في كتابه: ((خصائص التعامل مع التراث))، ومحمد أحمد خلف الله في كتابه: الفن القصصي في القرآن، ومحمد شحرور في كتابه: ((الكتاب والقرآن: قراءة معاصرة))، وصادق جلال العظم في كتابه: ((نقد الفكر الديني))، وعبدالهادي عبدالرحمن في كتابه: ((سلطة النص))، وأمين الخولي في مادة تفسير في دائرة المعارف (الإسلامية)، وحسن حنفي في كتابه: دراسات إسلامية، ومفهوم النص.

وهؤلاء جميعاً أثاروا الشبهات حول القرآن والقراءات والأحرف السبعة، وقد فصل الدكتور السرحاني منهج محمد أركون في متابعته المستشرقين في ذلك في الزعم بتاريخية النص القرآني، ودعوى الأسطورة في كتاب الله ومشاهدة التوراة والإنجيل، ونفي المصدر التشريعي للقرآن الكريم، والتشكيك في القصص القرآني، والطعن في منهج السلف في التفسير، والتشكيك في جمع القرآن الكريم، والطعن فيما ورد من أخبار الغيب في القرآن الكريم، ويتابع في ذلك محمد أركون ريجي بلاشير وغيره من المستشرقين في هذه الترهات، والشبهات الساقطة^(١).

وقد خصص الدكتور محمد عامر مظاهري بحثه بتناول منهج الإسقاط في الدراسات القرآنية لدى المستشرقين، وهو تأثرهم بالمشاعر والانطباعات الخاصة في تفسير الظواهر العلمية، متأثرين بخلفياتهم العقديّة وموروثاتهم الفكرية ومندفعين بدافع نفسي يهدف إلى زعم القرآن الكريم بما ثبت في حق كتبهم المقدّسة ودياناتهم المحرّفة، محاولين بذلك الانتقاص من قدر هذا الكتاب الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، والذي - لا محالة - يشهد له في كل عصر شهوداً جُددٌ بالإعجاز والعظمة.^(٢)

^١ الدكتور محمد بن سعيد السرحاني، الأثر الاستشراقي في موقف محمد أركون من القرآن الكريم، ص: ١٦، وما بعدها.

^٢ الدكتور محمد عامر مظاهري، منهج الإسقاط في الدراسات القرآنية عند المستشرقين، ص: ١٠-١١.

وبما أن البحث في متوجه إلى شبهات المستشرقين في الأحرف السبعة بشكل خاص، فلا يمنع في إيراد ملخص اعتراضات المستشرقين وشبهاتهم على القراءات العشر المتواترة، وهي جزء من الأحرف السبعة كما تقدم في البحث المتقدم في معنى الأحرف السبعة وعلاقتها بالقراءات.

وقد قامت الباحثة ابتهاج راضي باستقصاء القراءات المتواترة التي اعترض عليها المستشرقون في رسالتها للدكتوراه الموسومة باعترضات المستشرقين على القراءات المتواترة - عرض ونقد -، وقد أجادت الباحثة - وكنت ممن ناقشها في رسالتها - في استقراء الشبهات التي أوردتها المستشرقون على القراءات العشر المتواترة، وخصصت لذلك فصلاً خاصاً أسمته: "اعتراضات المستشرقين على القراءات المتواترة"، وقد عدتها واحدة واحدة، مقسمة لها قسمين: اعتراضات عامة، واعتراضات نقلها المستشرقون عن النحاة والمفسرين، وقد ردت الباحثة رداً مفصلاً عن كل آية اعترض عليها المستشرقون، بإثبات تواتر القراءة، وبيان دليلها من طيبة النشر، ثم الرد التفصيلي على هذه الشبهات، وأكثرها منقول عن نولدكه، وجولدزبير، وواحدة لأثر جفري، وقد استفاضت الباحثة في تحديد كلامهم، ونقده نقداً علمياً، ينقض كلامهم ببيان تلاعبهم بالنصوص تارة، وعدم فهمهم لها تارة أخرى، وقد نقلت عن كبار علماء القراءات والمفسرين القدامى والمعاصرين في الرد عليهم بما ينقض هذه الشبهات، ويدحضها.

كما أنها أحالت في مبحث الشبهات التي تابع فيها المستشرقون بعض النحاة والمفسرين إلى الردود المفصلة التي قامت بها في فصل الاعتراضات الواردة على القراءات العشر المتواترة من النحاة والمفسرين.

وقد استفادت الباحثة من تحقيقات كثيرة، وأبحاث قيمة لعشرات الباحثين في الدراسات القرآنية، كانت قد كتبت في الرد على اعتراضات المستشرقين وشبهاتهم على القراءات المتواترة

مثل ردود الشيخ عبد الفتاح القاضي، والأستاذ الدكتور فضل عباس، والأستاذ الدكتور جمال أبو حسان وغيرهما من المحققين^(١).

وأظن أن البحث الذي قامت به الباحثة في استعراض الشبهات الواردة القراءات العشر المتواترة - عرض ونقد - كاف وواف، وأغنانا عن الدخول في تفصيلاتها، ولكن الشبهات الواردة من قبل المستشرقين على الأحرف السبعة لم تنل العناية الكافية للباحثة ولا غيرها، كان لزاما أن يكون البحث مركزا عليها، مع الإشارة إلى أن الرد التفصيلي على الشبهات الواردة على القراءات العشر المتواترة قد وفي حقه بحثا علميا مفصلا في هذه الرسالة القيمة، ويبقى الجهد في استقراء ما وقع من شبه أوردها هؤلاء المستشرقين على الأصل الشرعي لهذه القراءات، وهي الأحرف السبعة.

ومن خلال ما أورته الباحثة الكريمة وغيرها في استعراض الشبهات الواردة على القراءات العشر المتواترة يمكن تسجيل جملة من الملاحظات، تعتبر كنتائج لما قام به هؤلاء الباحثون في استقراء شبهات المستشرقين حول القراءات العشر المتواترة، وأهم أسبابها، وأهم الأسس التي استندت إليها هذه الردود؛ لئلا يخلو هذا البحث من استكمال النظر في صنيع المستشرقين وشبهاتهم حول القراءات العشر المتواترة، وأصلها، وهو الأحرف السبعة، التي حاول المستشرقون الطعن في أصلها وورودها على ما سيأتي بيانه^(٢):

أولا: أن عامة ما أورده المستشرقون من اعتراضات يرجع إلى جهلهم أو تجاهلهم أن الأصل في القرآن والقراءات هو التلقي والوحي، وليس للاجتهاد فيه مدخل البتة، وكذلك النبي - صلى الله عليه وسلم - تلقى القرآن من لدن حكيم خبير، ولم يغير فيه حرفا واحدا، وهكذا فعل الصحابة - رضي الله عنهم - إذ نقلوا القرآن والقراءات نقلا أميناً يبنني على

^١ ابتهاج راضي، الاعتراضات الواردة على القراءات العشر المتواترة - عرض ونقد -، من ص: ٣٠١، وما بعدها.

^٢ استفدت هذه الملاحظات من خلال قراءتي لرسالة الباحثة ابتهاج، وخاصة الاستفادة من خاتمتها، ص: ٥٠٨ - ٥١٠، إضافة لإضافة بعض الملاحظات من خلال الاطلاع على المصادر الأخرى.

دقة النقل وتواتره أمينا كما تلقوه، وهذا هو الرد الأقوى لأي اعتراض للمستشرقين على أي قراءة من حيث اختيار الصحابة لرسم معين بطريقة معينة.

ثانيا: أن اعتراضات المستشرقين على القراءات المتواترة التي اعترضوا عليها ابتداء أو وافقوا فيها اعتراض بعض النحويين والمفسرين تزيد عن الأربعين موضعا.

ثالثا: أن عامة الشبهات التي اعتمد عليها المستشرقون في طعنهم في القراءات العشر المتواترة إضافة إلى الأسباب السابقة، اعتمدهم على شبهات بعض النحويين والمفسرين واعتراضاتهم التي انطلقت من ظن بعض النحويين أن القراءة فيها مجال للظن والاجتهاد، وتحكيم بعض القواعد النحوية وتقديمها على القراءة الصحيحة الثابتة، وعدم إحاطتهم باللهجات العربية، وانفرد المستشرقون باعتمادهم واعتقادهم أن مصدر القراءات هو الرسم القرآني، ومعلوم أن التلقي والمشاهدة والنقل هو الأساس في قبول القراءات، وإثبات قرآنيتهما، وأن الرسم وعاء لهذا التلقي، وهو وسيلة وقائية تحفظ لنا القراءة وكذلك اللغة، والخلط الذي وقع عند المستشرقين في اعتبار الرسم أساسا يعتمد عليه في إثبات القراءة باختيار الصحابة أوقعهم في هذا الوهم الكبير، بدليل وجود قراءات تخالف الرسم وتقرأ بوجه واحد، مما يرد على دعوى المستشرقين أن أساس القراءات هو اعتمادها على الرسم فقط، كما أن جهلهم بقواعد البحث العلمي في القراءات والقرآن، وتزويرهم للحقائق والنقول أدى أيضا إلى إثارتهن لهذه الشبهات، وأن شبهاتهن تعوزها الدقة العلمية في النقل والعزو إلى القراء، وتليبسهم على عامة الناس في القراءات لعدم تخصص عامة الناس في هذا الفن الدقيق، فيلتبس عليهم الأمر.

رابعا: أن اعتراضات اللغويين والمفسرين على القراءات بحسن نية، فتح الباب للمستشرقين للخوض، وأخذ هذه الاعتراضات، وتزويرها، وإخراجها عن سياقها العلمي والتاريخي، وأسهمت في بناء المستشرقين لهذه الشبهات في الطعن في هذه القراءات.

وقد استكملت الباحثة اعتراضات المستشرقين وشبهاتهم في أكثر من مائة وخمسين صفحة، غير أني باستقراي لهذه الشبهات التفصيلية في الطعن في القراءات العشر المتواترة لم أجد أن الباحثة قد نصت على اعتراض على الأحرف السبعة بشكل خاص، مما يجعل

تخصيص البحث بطعن المستشرقين في الأحرف السبعة مهما، ولقلة البحث فيها، وهي أصل القراءات لكونه إتماماً لهذا المجهود العلمي الذي قامت الباحثة الكريمة.

واستكمالاً للفائدة في سياق البحث فسيعرض الباحث - باختصار شديد - بعض الشبهات التي أثارها المستشرقون على القراءات العشر المتواترة، والرد عليها اختصاراً لبيان المعاني السابقة التي ذكرتها، وأترك التفصيل لرسالة الباحثة الكريمة في مواضعها:

١. في قوله تعالى: "شهد الله أنه لا إله إلا هو والملائكة وأولو العلم قائماً بالقسط" سورة آل عمران، الآية: ١٨، "فقد قال جولد زيهر معترضاً على قراءة: "شهد" حيث قال: "إن بعضهم أدرك ما يثيره شهادة الله لنفسه، لا سيما مع قرن ذكره بالملائكة وأولي العلم على أنهم شاهدون معه، فاستعانوا على علاج ذلك بالاستعاضة على قراءة الفعل: "شهد الله" بصيغة الجمع: "شهداء لله" رابطين ذلك بالسياق بالآية السابقة على أن يكون المعنى: "الصابرين والصادقين والقانتين والمنفقين والمستغفرين بالأسحار... شهداء لله....."، والرد الصريح على هذه الشبهة: أن قراءة شهداء لله ليست من القراءات السبع ولا الثلاث المكتملة، بل وليست من الشواذ أيضاً، وهناك ردود معنوية أخرى لا أطيل فيها يرجع لها في مكانها (١).

٢. في قوله تعالى: "ويعلمه الكتاب والحكمة" سورة آل عمران، الآية: ٤٨، فقد قال آرثر جفري في قراءة: "وَيُعَلِّمُهُ": "وكانت هذه المصاحف خالية من النقط والشكل، فكان على القارئ نفسه أن ينقط ويشكل هذا النص على مقتضى معاني الآيات، ومثال ذلك يعلمه كان يقرؤها الواحد: "يُعَلِّمُهُ والآخر نعلمه، أو تعلمه أو بعلمه، فكان حينئذ لكل قارئ اختيار في الحروف، وكذلك اختيار في الشكل..."، وواضح نظرة المستشرقين لأصل اختلاف القراءات على أنها اختيار القارئ بحسب الهوى والرأي، ونقطه وشكله للقراءة،

^١ ابتهاج راضي، الاعتراضات الواردة على القراءات العشر المتواترة - عرض ونقد -، ص: ٣١٥-٣١٦.

وهو مردود بأن القراءة عشرية متواترة صحيحة، حيث قرأ نافع وعاصم وأبو جعفر بالياء، وقرأ الباقون بالنون، وقراءتي تعلمه ويعلمه قراءات شاذة^(١).

٣. قوله تعالى: " وهو الذي يرسل الرياح بشرا بين يدي رحمته " سورة الأعراف، الآية: ٥٧، وفي سورتي الفرقان، الآية: ٤٨، والنمل، الآية: ٦٣، وفيها قراءات صحيحة، فقد قرأ عاصم بالياء الموحدة المضمومة، وإسكان الشين في الثلاثة، وقرأ ابن عامر بالنون مضمومة وأسكن الشين وهي مضمومة، وهي مخففة من قراءة الضم، وقرأ حمزة والكسائي وخلف بالنون المفتوحة وسكون الشين، وقرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو وأبو جعفر ويعقوب بضم النون والشين.

واعترض جولدزيهر على قراءة: " بشرا "، حيث ذكر أن نشأة قسم كبير من هذه الاختلافات ترجع إلى خصوصية الخط العربي "، ومعلوم سقوط مثل هذه الشبهة لمخالفتها القراءة الصحيحة الثابتة، أن الرسم تبع لها^(٢).

وقد نسب نولدكه الخطأ في الكتابة في جملة من القراءات، ومنها الاختلاف في: " ضنين "، " ظنين "، وهو جهل واضح بعلم الرواية^(٣).

وقد تابع نولدكه النحويين في اعتراضهم على بعض القراءات فقال: " وعلى أي حال رفض النحويون القراءات التالية صراحة، وذكر جملة من هذه القراءات، ويرجع إليها في مواضعها^(٤).

من العرض السريع لجملة القراءات التي اعترض عليها المستشرقون نجد أن الاعتراضات على القراءات كانت تفصيلية، غير أن الاعتراض على الأحرف السبعة كان أقل تفصيلاً على ما سيأتي في البحث القادم.

^١ ابتهاج راضي، الاعتراضات الواردة على القراءات العشر المتواترة - عرض ونقد -، ص: ٣١٦-٣١٧.

^٢ ابتهاج راضي، الاعتراضات الواردة على القراءات العشر المتواترة - عرض ونقد -، ص: ٣٦٢.

^٣ ابتهاج راضي، الاعتراضات الواردة على القراءات العشر المتواترة - عرض ونقد -، ص: ٤١٢.

^٤ ابتهاج راضي، الاعتراضات الواردة على القراءات العشر المتواترة - عرض ونقد -، ص: ٤٢٠.

المبحث الثالث

شبهات جولديزهر ونولدكه في الأحرف السبعة والرد عليها

سأقسم هذا المبحث إلى مطلبين، وسأركز فيهما على أهم قطبين من أقطاب إثارة الشبهات حول القرآن والقراءات، والأحرف السبعة من المستشرقين، أولهما المستشرق المجري جولديزهر في كتابه: "مذاهب التفسير الإسلامي"، والمستشرق الألماني نولدكه في كتابه: "تاريخ القرآن"، وذلك على النحو الآتي:

المطلب الأول

شبهات جولديزهر في الأحرف السبعة والرد عليها

في مطلع هذا المطلب المهم في بحثنا لابد من تقرير حقيقة قررها الإمام الشيخ عبد الفتاح القاضي في كتابه: "القراءات في نظر المستشرقين والملحدين" عن كتاب مذاهب التفسير الإسلامي لجولديزهر: "وقد تبين لي - بعد البحث الهادئ، والتمحيص المترث - أن جولديزهر في بحثه في القراءات قد حاد عن الجادة، وتنكب الصراط السوي، وجانبه التوفيق فيما كتب، وتورط في أخطاء ما كان ملثله - وهو واسع الاطلاع كما يصفه بعض من ترجم له - أن ينزلق فيها" (١).

ولابد اعترافا بالفضل أن أقول: بأن الدكتور رجب عبد المرضي عامر هو الوحيد فيما أطلعت قد أفرد الشبهات التي أوردها المستشرقون حول الأحرف السبعة في بحثه الموسوم بالرؤية الاستشراقية للأحرف السبعة والقراءات (٢)، مع قلة الدراسات في ذلك، وبل وندرتهما، لكون أكثر الشبهات الموجه تكون للقراءات تفصيلا، وأما إثارة الشبهات حول الأحرف السبعة، فقد كان جولديزهر أكثر من أثار الشبهات حول الأحرف السبعة لذلك

١ ص: ٨ .

٢ ص: ٢٥ .

سأخصه بالذكر في هذا المطلب، وبيان شبهه حولها، والرد عليه، ومدى التزامه بالضوابط العلمية حينما تناولها، وذلك على النحو الآتي:

وأساس البحث في، " مصدر القراءات القرآنية في الأحرف السبعة التي نزل عليها القرآن، وهي تستند إلى الوحي من قول النبي صلى الله عليه وسلم عنها: ((كذلك أنزلت))، قد طعن بها المستشرقون تارة في صحة الحديث، وأخرى في غموض دلالاته - كما زعموا - وثالثة بقطع الصلة بتاتاً بينه وبين القراءات، وغير ذلك من مزاعم منتقضة " (١)، هذه البهات سأعرضها على النحو الآتي:

الشبهة الأولى: وصف الحديث الوارد في الأحرف السبعة بالشذوذ وعدم الإسناد: قال غولدزبير عن حديث " إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف فاقروا ما تيسر منه " ما يلي: " روي في مجاميع السنة المعتد بها، على الرغم من أن ثقة مثل أبي عبيد القاسم ابن سلام (توفي ٢٢٤هـ - ٨٣٧م) دمجها بأنه شاذ غير مسند، انظر: ألف باء البلوي، ج ١، ص ٢١٠ " (٢).

وقد رد عليها الدكتور رجب بقوله: " نعم إن الحديث مروى في مجاميع السنة المعتد بها، كما يقول جولد زبير، ويتناقض في قوله، إذ كيف والحالة هذه لمسلم - ثقة أو غيره - أن يدمغه بأنه شاذ غير مسند؟ " وهي دعوى باطلة، وفرية ظاهرة، فإن أبا عبيد لم يقل بصحة الحديث وشهرته فحسب، بل صرح بتواتره كما نقله عنه جميع العلماء " ولكن جولد زبير قد زور هذا النقل إلى نقيضه، ثم نسبه موثقاً إلى كتاب " ألف باء البلوي، ج ١، ص ٢١٠، وكذب عليه فيما نقله عنه. فالمؤلف يوسف بن محمد الأندلسي المالكي المعروف بالبلوي يذكر في نفس الموضع من كتابه (ألف باء) (٣) هذا، أن أبا عبيد قد صحح حديث: " إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف فاقروا ما تيسر منه ". فهو - كما يذكره الثقة أبو

^١ الدكتور رجب عبد المرزقي عامر، الرؤية الاستشراقية للأحرف السبعة والقراءات القرآنية، عرض ونقد، ص:

(٢) مذاهب التفسير الإسلامي، ص ٥٤.

(٣) المطبوع قديماً في مصر من جزأين عام ١٢٨٧هـ بالمطبعة الوهبية، وقد نشرت بيروت دار عالم الكتب، ١٤٠٥هـ، (طبعة ثانية) صورة عنه.

عبيد، وينقله عنه البلوي وكل العلماء والمسلمين - صحيح فضلاً عن أن يدمغه أحد بالشذوذ وعدم الإسناد، كما يدعي أو يتناقض جولدزيهير.

ثم هناك حديث آخر يذكره البلوي بلفظ: " أنزل القرآن على سبعة أحرف حلال وحرام، وأمر ونهي، وخبر من كان قبلكم، وخبر ما هو كائن بعدكم وضرب الأمثال " ثم يذكر قول أبي عبيد عنه: " ولسنا ندرى ما وجه هذا الحديث لأنه شاذ غير مسند ". فهذا قول أبي عبيد عن هذا الحديث الآخر، ويتفق معه قول غيره أيضاً عنه: إن الحديث مردود لا يحتج به " (١).

وقد تقدم في البحث في الأحرف السبعة، وأوردت فيها الأحاديث التي دلت على ثبوتها، بل وتواترها بما يجعل كلام جولدزيهير يخالف المتواتر الثابت في الأحاديث النبوية الشريفة، وهو دأب المستشرقين في نقض المسلمات، ولكونه لو نقض الأصل فسينقض القراءات تبعاً، وهو أمر بين في الضعف.

الشبهة الثانية: أنه لا صلة بين الأحرف السبعة واختلاف القراءات، وإذا كان كذلك فالقراءات اختيار للقراء، وليست الأحرف السبعة أصلاً شرعياً ثابتاً مستقراً لها ترجع إليها: وهو ما يقره جولد زيهير: فبعد أن قال إن هذا الحديث - أنزل القرآن على سبعة أحرف - قال " صار نقطة البدء وحجر الأساس لإحقاق علم القراءات الذي ازدهر فيما بعد "، أرفده بقوله عن الحديث: " وهو في معناه الصحيح ... لا علاقة له في الأصل بتاتاً باختلاف القراءات "، ثم بعد بضعة أسطر أيضاً يقول إن الحديث استخدم " في الدلالة على التصويب المقيد ببعض النظم والشروط للقراءات السائدة، وذلك لما روي من أن الرسول أصدر هذا المبدأ الأساسي، حينما عرضت عليه اختلافات في قراءة نص القرآن " (٢).

ورد عليه الدكتور رجب بقوله: " وهو فيما يذكره هنا يقطع صلة القراءات القرآنية بمصدرها الإلهي - الأحرف السبعة -، ويسند تصويبها كلها إلى مبدأ أصدره الرسول - صلى

^١ الدكتور رجب عبد المرزعي عامر، الرؤية الاستشراقية للأحرف السبعة والقراءات القرآنية، عرض ونقد، ص: ٢٦ .

^(٢) مذاهب التفسير الإسلامي: غولدزيهير، ص ٥٣-٥٤، متابعاً زعيمه نولدكه كما يقول.

الله عليه وسلم-، بعد إسناد ازدهار علمها - فيما بعد - إلى نقطة البدء في الحديث، ليغفل الجانب الأعظم المنصوص عليه في روايات الحديث كلها، وهو جانب الوحي الذي أنزل به القرآن على سبعة أحرف، تلقاها وأقرأها وقال عنها الرسول صلى الله عليه وسلم: ((كلها شاف كاف))، ((كذلك أنزلت)) فهي حق وصواب، ولكن ليس له فيها إلا التلقي والإبلاغ، لا يجيد عنه قيد شعرة، فلم يصدر من تلقاء نفسه أمراً بالتصويب المقيد ببعض النظم والشروط للقراءات السائدة، كما يقول جولدزيهر، بل أُوحي إليه فسأل ربه المعافاة فأجيب بالتيسير، فبلغه كله وصوب وفق ما تلقى (١).

وقد وضحت العلاقة الوثيقة بين الأحرف السبعة التي نزلت على قلب النبي - صلى الله عليه وسلم - وأن القراءات العشر المتواترة هي جملة ما ثبت في العرصة الأخيرة من جملة ما بقي من الأحرف السبعة، وهي جزء من الأحرف السبعة، وأن القراءات الشاذة هي تلكم القراءات التي نسخت أو لم تتحقق فيها أركان القراءة الصحيحة.

قال الشيخ عبد الفتاح القاضي: " فإن هذا الحديث هو الأصل والعمدة في بيان إنزال القرآن على هذه القراءات المختلفة، وهذا إجماع من علماء الإسلام، لا خلاف بينهم في ذلك، فكيف لا يكون له علاقة باختلاف القراءات " (٢).

كما أن الشيخ عبد الفتاح القاضي يقرر أن ما ذكره جولدزيهر منتقض حيث قال: " فقولوه: إن هذا الحديث لا علاقة له في الأصل بتاتاً باختلاف القراءات، قد توسط بين قولين من كلامه، كل واحد منهما ينقضه، ويأتي على بنيانه من القواعد " (٣).

ويرى الدكتور رجب أن غولد زيهر بذلك التناقض مع الضوابط العلمية يهدف إلى تعليل تعدد القراءات بأسباب رآها هو، ليس من بينها الوحي والإنزال الإلهي على سبعة أحرف، مراعاة لعموم الأمة في كتابها، وعالمية الرسالة في دعوتها، ولكن جولدزيهر يعللها -

١ الدكتور رجب عبد المرضي عامر، الرؤية الاستشرافية للأحرف السبعة والقراءات القرآنية، عرض ونقد، ص: ٢٧ .

(٢) الشيخ عبد الفتاح القاضي، القراءات في نظر المستشرقين والملحدن، ص: ١٩٣-١٩٤ .

(٣) الشيخ عبد الفتاح القاضي، القراءات في نظر المستشرقين والملحدن، ص: ١٩٣-١٩٤ .

متواترة أو شاذة - في مواضع من كتابه بأكثر من علة، فمرة بالخط بقوله: " وترجع نشأة قسم كبير من هذه الاختلافات إلى خصوصية الخط العربي " (١) ومرة بالإضافة الموضحة فيقول: " وطائفة أخرى من القراءات الظاهرة في هذه الدائرة تنشأ من إضافة زيادات تفسيرية، حيث يستعان أحياناً على إزالة غموض في النص بإضافة تمييز أدق، يحدد المعنى المبهم، ودفعاً لاضطراب التأويل " (٢)، وثالثة: بما يحلله من دلالة الألفاظ ويراه خشية استعمال عبارات غير لائقة كما يقول: "وهنا أراد بعض القراء استبعاد هذا التخوف بتغيير يسير في النص " (٣). على طريقة اليهود أجداده، ورابعة: بما يزعمه من "إهمال الناسخ...، أو خطأ كتابي وقع فيه ناسخ غير يقظ " (٤)، وهي افتراضات واهية ساقطة، ومعارضة للثابتات والمستقرات في العلاقة بين الأحرف السبعة والقراءات، وهو أن كل منهما وحي من الله تبارك وتعالى، ثبت منها ما ثبت في العرصة الأخيرة، وجملة نسخت، وجملة منها لم ثبت قرآنيتهما، وهي الشاذة (٥).

الشبهة الرابعة: وصف جولدزيهر حديث الأحرف السبعة بغموض الدلالة، وعدم وضوح موقف العلماء منه (٦).

والرد على هذه الشبهة من عدة وجوه:

أولاً: أنه لا يستقيم هذا الوصف مع تمام اعتنائهم بالقرآن الكريم وما يتصل به أيما اعتناء، بلغ بعضهم إلى حد أفراد الأحرف السبعة بالتأليف، وما كثرة الأقوال المنقولة

(١) جولدزيهر، مذاهب التفسير الإسلامي: ص ٨.

(٢) جولدزيهر، مذاهب التفسير الإسلامي، ص ١٥-١٦، ٢١.

(٣) جولدزيهر، مذاهب التفسير الإسلامي، ص ٣٢.

(٤) جولدزيهر، مذاهب التفسير الإسلامي، ص ٤٦.

° الدكتور رجب عبد المرضي عامر، الرؤية الاستشرافية للأحرف السبعة والقراءات القرآنية، عرض ونقد، ص: ٢٨-٢٩.

(٦) جولدزيهر، مذاهب التفسير الإسلامي، ص ٥٣.

عن العلماء في المراد بالأحرف السبعة، والتي عددها هو نفسه هنا ٣٥ وجهاً إلا دليلاً يعلمه غولد زيهير على ذلك، فينتقض به قوله، أو ينقضه هو بقوله - بعد ذلك - (١).
ثانياً: أن كثرة الأقوال الواردة في معنى الأحرف السبعة كما تقدم يدل على شدة عنايتهم بها، ولكونها القضية الأساسية في القراءات، وقد سبق استقراء الأقوال التي قيلت فيها، وتحرير القول فيها، والوصول لمعنى يتفق مع الأحاديث الواردة، والتي بلغت حد التواتر، وموافقة معناها لما عمل به النبي - صلى الله عليه وسلم - والصحابة - رضي الله عنهم - ومن بعدهم من التابعين إلى يومنا هذا.

ثالثاً: لو كان غامض الدلالة لما عمل به النبي - صلى الله عليه وسلم - ومن بعده.
رابعاً: دلالة الأحاديث كلها واضحة الدلالة كون الأحرف السبعة وجه من أوجه الأداء للكلمة القرآنية الواحدة في نوع الاختلاف تصل إلى سبعة أوجه، وقد تقدم أيضاً.
الشبهة الخامسة: وصف جولدز يهر حديث الأحرف السبعة بأنه يبدي شبهاً كبيراً برأي التلمود في نزول التوراة بلغات كثيرة في وقت واحد، وهو في هذا المطعن ينزع عن أصله اليهودي^(٢)، كما نزع عنه في غير هذا الموضوع^(٣)، ثم هو يتناقض فيما يشته به، كدأبه المتعمد^(٤).

والرد على هذه الشبهة واضح في أن تشبيه حديث الأحرف السبعة بنزول التوراة بلغات كثيرة في وقت واحد تشبيه مخترع لا يمت إلى الواقع والحقيقة بصلة، فالمدعى يحتاج لإثبات أولاً، ولا يدرى أين هي لغات التوراه؛ ثم إنه يشير إلى إخضاع القرآن الكريم وتشبيهه بالتوراه المحرفة.

^١ الدكتور رجب عبد المرضي عامر، الرؤية الاستشراقية للأحرف السبعة والقراءات القرآنية، عرض ونقد، ص: ٢٩.

^(٢) جولدزيهير، مذاهب التفسير الإسلامي، ص ٥٣.

^(٣) انظر: ص ٣٢، ٥٥، ٥٦، من كتابه مذاهب التفسير الإسلامي.

^٤ الدكتور رجب عبد المرضي عامر، الرؤية الاستشراقية للأحرف السبعة والقراءات القرآنية، عرض ونقد، ص: ٢٩-٢٠.

الشبهة السادسة: أسند جولدزيهر اعتبار تصويب القرآن إلى الخليفة عمر، فهو الذي قرر: "أن القرآن صواب كله، وفي رواية: كاف شاف ما لم تجعل آية رحمة عذاباً، وآية عذاب رحمة، طبري ج ١ ص ١٠" (١)، انتهى كلام جولدزيهر الذي نسبه إلى الطبري في تفسيره، فتعمد التحريف بالكذب عليه فيما أسنده هو من متن الحديث إلى رواية عمر بن الخطاب رضي الله عنه، كأن تصويب القرآن قرار أصدره الخليفة عمر بعد، مع أنه هو الذي اختلف مع هشام بن حكيم حين سمع قراءته، ورجعا للنبي - صلى الله عليه وسلم - وفصل بينهما، وصوب كل واحد منهما، وأن المرجع في ذلك ليس تصويب عمر؛ إنما تصويب النبي - صلى الله عليه وسلم - المستند للوحي الرباني، المستند إلى الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن الكريم (٢).

"وبهذا يعلم أن ما ذهب إليه جولد زيهر رأي قديم عند العلماء، تأباه الأحاديث الصحيحة، والآثار القوية" (٣)

الشبهة السابعة: الطعن في عدد الأحرف السبعة، مرة من جهة تحديده، وثانية أن له فعلاً سحرياً في نفوس الساميين (٤).

والرد على هذه الشبهة: أن هذا الكلام مما لا يتفق وطبيعة الأحرف السبعة، من حيث الاعتقاد الديني بها، فضلاً عن إرادة العدد، الذي هو ظاهر في النصوص النبوية، أو عدم إرادته كما اختاره بعض علماء المسلمين (٥).

(١) غولد زيهر: مذاهب التفسير الإسلامي: ص ٤٩.

(٢) الدكتور رجب عبد المرضي عامر، الرؤية الاستشراقية للأحرف السبعة والقراءات القرآنية، عرض ونقد، ص: ٣١.

(٣) الشيخ عبد الفتاح القاضي، القراءات في نظر المستشرقين والملحدين، ص ١٩٥.

(٤) انظر: مذاهب التفسير الإسلامي، غولد زيهر، ص ٥٤.

(٥) الدكتور رجب عبد المرضي عامر، الرؤية الاستشراقية للأحرف السبعة والقراءات القرآنية، عرض ونقد، ص: ٣١.

المطلب الثاني

شبهات نولدكه في الأحرف السبعة والرد عليها

وثيودور نولدكه مستشرق ألماني (١٨٣٦-١٩٣٠)، قدم رسالته الدكتوراه باللغة اللاتينية بعنوان: " حول نشوء وتركيب السور القرآنية " (١)، وحقق الجزء الأول منها الدكتور رضا محمد الدقيقي، وقد خصص نولدكه من الجزء الأول: حول نصوص وحي محمد - صلى الله عليه وسلم - وذكر منها: "الأحرف السبعة والقراءات"، وهو الذي ستركز البحث فيه في هذا المطلب.

وقد أورد نولدكه في كتابه العديد من الشبهات حول الأحرف السبعة، وسأقوم باستعراضها على النحو الآتي:

الشبهة الأولى: كون الأحرف السبعة هي من تحسين النبي - صلى الله عليه وسلم - للقراءات، وأن ذاكرته لم تستطع حفظها، حيث قال: " لكن بعض القطع رواها محمد على أناس مختلفين بصيغ مختلفة، إما لأنه أراد أن يحسنها، أو- وهذا أكثر حدوثاً - لأن ذاكرته عجزت عن حفظها من دون تعديل " (٢).

ويؤكد ما قاله نولدكه، ويمثل له بزعمه، وبأسلوبه الإسقاطي التأثري بقوله: " وثمة ما يروى حول هذا الموضوع، أشهره أن عمر وهشام بن الحكيم اختلفا في قراءة سورة الفرقان (٢٥)، فاحتكما إلي النبي الذي حكم بصواب القراءتين بحسب التنزيل، معلنا أن القرآن نزل " على سبعة أحرف " كل منهما حسن، ويذكر أن أبي بن كعب سمع مرة أحدهم يقرأ القرآن في المسجد بطريقة، كان هو يجهلها، فرفضها، لكن شخصاً آخر قرأ كالذي قبله. حينئذ

^١ مقدمة تاريخ القرآن ترجمة وقراءة نقدية، الجزء الأول، الوحي إلى محمد - صلى الله عليه وسلم - بين الإنكار والتأثير النفسي، ط٢، ٢٠١١، للدكتور رضا محمد الدقيقي، في رسالته للدكتوراه في الأزهر الشريف وجامعة جوتنجن الألمانية، دار النوادر، قطر، مطبوعات وزارة الأوقاف القطرية، ص: ٢٢ .

^٢ نولدكه، تاريخ القرآن، ٤٤/١ .

ذهب أبي إلى النبي الذي أقر هذه القراءة، فأصاب ابيا الذعر، وخاف أن ينعت بالكذب، فطمأنه النبي على غرار طمأن عمر وهشام " (١).

وهذا الكلام ينطوي على عدة مغالطات مخالفة للحقائق حيث نسب نولدكه التغيرات في القراءات، وهي من جلة الأحرف السبعة، وهو أراد بالصيغ المختلفة الأحرف السبعة، أنه أراد - صلى الله عليه وسلم - أن يحسنها، وهذه فرية يكذبها الواقع، حيث إن النبي - صلى الله عليه وسلم - كان يعرض جبريل في كل سنة مرة، لثبيت الحفظ، ونقل ما أنزل عليه - صلى الله عليه وسلم -، في العام الأخير من وفاته - عرضه مرتين، ودائما ما يقول النبي - صلى الله عليه وسلم - هكذا أنزل.

كما أن اتهامه - صلى الله عليه وسلم - أن الاختلاف في الأحرف السبعة هو بسبب ضعف الذاكرة التي لم تستطع حفظها، وهذا اتهام مخالف للواقع والقرآن الكريم، الذي نص على حفظ الله عز وجل للقرآن الكريم، فقد قال الله تعالى لنبيه الكريم: " لا تحرك به لسانك لتعجل به، إن علينا جمعه وقرآنه، فإذا قرأناه فاتبع قرآنه، ثم إن علينا بيانه " سورة القيامة، الآية: ١٦-١٩، والله تعالى قال: " إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون " سورة الحجر، الآية: ٩.

الشبهة الثانية: يذكر نولدكه أن الاختلاف في معنى الأحرف السبعة يسبب للمسلمين مشقة بالغة، حيث قال: " هذا الاختلاف الذي نستطيع تفسيره بسهولة، يسبب للمسلمين مشقة بالغة، وقد بذلوا جهدا كبيرا، وخاصة من أجل إيضاح الكلمات القائلة: " إن هذا القرآن نزل بسبعة أحرف "، أو كما يرد في صيغة أخرى، " خمسة أحرف "، كثيرة هي الروايات التي تساق لهذا الغرض، وقد استطاع أبو حاتم محمد بن حيان البستي (٣٥٤ هـ) أو يجمع ما يتراوح (٣٥) و(٤٠) صنفا مختلفا من الإيضاحات التي نجدها جميعا، على الأقل أهمها في مختلف الكتب، وقد كتب أبو شامة (حوالي سنة ٦٥٠) كتابا خاصا حول أصناف هذه الإيضاحات المختلفة، وبالنظر إلى معظم هذه الإيضاحات عديم القيمة، لا بل

^١ نولدكه، تاريخ القرآن، ٤٤/١-٤٥.

مضحك، ويناقض نص الروايات، يكفي أن نسوق منها بعض النماذج فقط: الأحرف السبعة تعني بحسب هذه الرواية المواضيع السبعة التي ترد في القرآن وهي القصص والتشريع والتحرير الخ، أو سبعة معان مختلفة (معنى ظاهرا وستا باطنة) أو أنماط القراءة للقراء السبعة اللاحقين أو سبع لغات مختلفة ترد كلمات منها في القرآن الخ، ويستغني بعض الشيعة العناء فيرفضون الرواية بأسرها^(١).

والنص الذي ذكره نولدكه في محاولة التعامل مع حديث الأحرف السبعة في الكلام السابق يتضمن جملة من المغالطة لحقائق، وبعضها ورد في تفسير علماء الإسلام لمعنى الأحرف السبعة، على ما سيأتي:

- ما ذكره نولدكه من أن التفسير للأحرف السبعة يسبب مشقة كبيرة للمسلمين، في الواقع أن النبي - صلى الله عليه وسلم - والصحابة الكرام عملوا بمقتضى الأحرف السبعة، وقد فهموا مقام الرخصة المنزلة من لدن العزيز الحكيم، ولم يكن ثمة إشكال في التعامل مع أحاديث الأحرف السبعة، وعلى اعتبار أنها كصفات متعددة لأداء الكلمة القرآنية الواحدة.

- ما ذكره من جهد العلماء في تفسير معنى الأحرف السبعة ذكرت في البحث المتقدم أهم الأقوال التي قيلت فيها، وناقشتها، وللأمانة فإن بعض الأقوال بعيد عن نص الروايات ككونها الخلال والحرام، وقد رجحت فيما سبق أنها أوجه متعددة لأداء الكلمة القرآنية الواحدة ضمن وجه التباين والاختلاف.

- وقوله وبالنظر إلى معظم هذه الإيضاحات عديم القيمة، لا بل مضحك، ويناقض نص الروايات، يكفي أن نسوق منها بعض النماذج فقط: الأحرف السبعة تعني بحسب هذه الرواية المواضيع السبعة التي ترد في القرآن وهي القصص والتشريع والتحرير الخ، وهذا الوجه بينت ضعفه، أو سبعة معان مختلفة (معنى ظاهرا وستا باطنة)، وهذا المعنى بعيد أيضا لأنه الأحرف السبعة أوجه أداء قد تتباين في المعنى لا على وجه التناقض، وقوله: أو أنماط القراءة للقراء السبعة اللاحقين: يخالف الواقع والحقيقة فالأحرف السبعة تختلف تماما عن

^١ نولدكه، تاريخ القرآن، ٤٥/١-٤٦.

القرء السبعة واختيار ابن مجاهد، وهو يدل على جهل منه بحقيقة الأحرف السبعة وعلاقتها بالقرءات والقرء، فالقرءة اختيار لزوم لأوجه ثبتت تنزلاً ربانياً، لا إضافة رأي بدون تأييد من الوحي.

- وأما قوله: سبع لغات مختلفة ترد كلمات منها في القرآن الخ، فقد رددت عليه أنه مخالف لمقتضى الأحاديث وفعل النبي - صلى الله عليه وسلم -، وأما قوله: يستغني بعض الشيعة العناء فيرفضون الرواية بأسرها: فيقرر ما ذكره الشيعة، والأحاديث متواترة كما هو مقرر.

- "ورغم تعدد وجهات النظر التي يوردها القدماء في معنى الحديث، والتي بلغ بها السيوطي نحواً من أربعين قولاً، فإن الحديث -بمختلف رواياته- لا ينص على شيء منها..، وكذلك فإنه لم يثبت من وجه صحيح تعيين كل حرف من هذه الأحرف، وكثير منها غير معروف النسبة إلى عالم معين (وإنما) هي مجرد استنتاج تحتمله الروايات.... (ثم) إن فهم معنى الحديث لا يمكن أن يكون في اتجاهه الصحيح إذا تخطى الدائرة التي تشير إليها روايات الحديث، وهي أن الخلاف كان في حدود ألفاظ التلاوة، وأن الرخصة التي كان يتحدث عنها الحديث لا تتجاوز حدود القرءة.... ومن هنا يمكن القول بأن الرخصة الواردة في الحديث ليست شيئاً سوى هذه الوجوه المختلفة للتلاوة التي ينقلها القرءة جيلاً عن جيل حتى تنتهي إلى الصحابة الذين سمعوها من النبي - صلى الله عليه وسلم -... " (١).

الشبه الثالثة: أن الرقم سبعة غير مراد ببناء على قول بعض علماء المسلمين، أو هو مجهول، مما أدى بالنبي - صلى الله عليه - إلى الاختيار، وكذلك أدى إلى اختيار من بعده، وفي ذلك يقول: " وقد سبق لبعض المسلمين أن أعلنوا ألا قيمة لرقم سبعة في الروايات، وأن هذا الرقم هنا، كما في مواضع أخرى، يشير إلى عدد مجهول، بصرف النظر عما إذا كان محمد نفسه قد حدده أو أضيف لا حقاً إلى النص. حرف تعني أيضاً قرءة، ما يعني أن القرآن تجوز قرءته بطرق مختلفة، وقد يكون الاختلاف كبيراً جداً، ويؤدي إلى حذف آيات

^١ غانم قدوري، رسم المصحف، ص: ١٤٢-١٤٤.

كاملة أو إضافتها، وهذا ما يعترف به بعض المسلمين، إذ يذكرون أنه كان من الجائز استبدال كلمات مفردة بسواها، تؤدي المعنى نفسه"^(١).

وأما الرد على هذه الشبهة فمن وجوه:

الأول: أن العدد سبعة مراد ن لا كما قال نولدكه متابعا بعض المفسرين للحديث، وقد سبق أن بينت في البحث في الأحرف السبعة أن: العدد هنا مراد..": فقد صرحت الروايات كلها بالعدد سبعة بدليل التدرج في إنزال الأحرف السبعة التي وردت في حديث ابن عباس -رضي الله عنهما- المتقدم، وفيه: "أقرني جبريل، فلم أزل أستزيده، ويزيدني، حتى انتهى إلى سبعة أحرف.."، وهذا التدرج لا يكون له فائدة إذا لم يكن العدد مرادا، ومراجعة النبي - صلى الله عليه وسلم - جبريل -عليه السلام- دليل آخر على ذلك.

واستنبط بعض العلماء من قول النبي - - صلى الله عليه وسلم -: "على سبعة أحرف.."، أن استخدام النبي - - صلى الله عليه وسلم - حرف (على) دون غيره مشعر بالشرطية، وتقدير الكلام: أن تقرأ أمتك القرآن بأحرف متعددة على ألا تتجاوز سبعة أحرف.

مما يدل على أن كلام نولدكه جانب الصواب في حقيقة الأحرف السبعة.

الثاني: جعل نولدكه الأحرف السبعة عدد غير مراد أراد بذلك نقض التلقي، والتنزيل الرباني لها، ولذلك قال: " بصرف النظر عما إذا كان محمد نفسه قد حدده أو أضيف لا حقا إلى النص. حرف تعني أيضا قراءة، ما يعني أن القرآن تجوز قراءته بطرق مختلفة، وقد يكون الاختلاف كبيرا جدا، ويؤدي إلى حذف آيات كاملة أو إضافتها، وهذا ما يعترف به بعض المسلمين، إذ يذكرون أنه كان من الجائز استبدال كلمات مفردة بسواها، تؤدي المعنى نفسه"، وهذا نقض للرواية الثابتة وأن الأحرف السبعة ليست أوجها متلقاه بل هي حصيلة إضافة النبي - صلى الله عليه وسلم - أو إضافة من بعده من الصحابة، مما أدى إلى اختلاف القراءات، وهي شبهة أسس عليها المستشرقون نظرهم للقرآن وشككوا في أصل

^١ نولدكه، تاريخ القرآن، ٤٥/١-٤٦.

الوحي، وأنها من اختيار بشر، والواقع والحقيقة على خلاف ذلك، فالأحرف السبعة كيفيات متلقاة، لا يجوز لأحد أن يضع منها حرفا بدون تلقى كما سبق في بحث الأحرف السبعة، وحرية الاختيار منهج شائع لدى المستشرقين كما سبق من قبل.

الشبهة الرابعة: ادعاء نولكه أن التفسير الشائع لمعنى الأحرف السبعة أنها لهجات سبعة، وأن النبي - صلى الله عليه وسلم - ترك حرية الاختيار المطلق، وفي ذلك يقول: " ما ينبغي رفضه بلا ريب هو التفسير المتكرر القائل إن الأحرف السبعة تعني: سبع لهجات عربية مختلفة. إن محمدا ترك بالتأكيد لكل شخص أن يقرأ القرآن بحسب لهجته، لكن الاختلاف الناشئ عن ذلك لم يكن كبيرا إلى درجة أن يؤدي إلى نشوب الخلاف بين الصحابة حوله"^(١).

وواضح النزعة النفسية التي ينطلق منها نولدكه كون الأحرف السبعة هي من اختيار النبي - صلى الله عليه وسلم - والصحابة من بعده، وتعاموا عن كون هذا الاختلاف منضبط بالوحي، وهي قراءة ملتزمة بما نزل، ولم يغادروا منه حرف واحد كما سبق.

^١ نولدكه، تاريخ القرآن، ٤٧/١ .

المبحث الرابع

شبهات بقية المستشرقين في الأحرف السبعة والرد عليها

أولاً: تعرض المستشرق "بلاشير ريجي (Blachere)" إلى دراسة القرآن في العديد من الكتب التي قام بترجمتها إلى اللغة الفرنسية. وقام بدراسات تناولت القرآن وكيفية جمعه وترتيبه، فأشار إلى المراحل المختلفة التي مرت بها كتابة القرآن: المرحلة الأولى منها: مرحلة حفظ القرآن في صدور المسلمين، والتي استمرت حسب قوله عشرين سنة. ونفى "بلاشير" أن يكون هناك قرآن مكتوب بمكة قبل هجرة الرسول إلى المدينة مع تشديده على معرفة العرب لكتب المقدسة الأخرى المكتوبة ويرى "بلاشير" أن بدء كتابة القرآن قد أصبحت ضرورة بعد هجرة الرسول إلى المدينة فدون على العصب واللخاف والرقاع وعظام الأكتاف والأضلاع وقد وافق الرسول على هذه الخطوة دون أن يفرضها على المسلمين.

ويرى أن جمع القرآن وتدوينه بهذه الطريقة قد خلق العديد من المشاكل؛ لأن التدوين لم يكن صحيحاً تماماً، فسقطت آيات كثيرة منه، يضاف إلى ذلك أن أدوات الكتابة وما كان مكتوباً عليها قد تم بدون ضبط أو نظام.

أما المرحلة الثانية لتدوين القرآن فقد بدأت بعد وفاة الرسول في عهد الخليفة أبي بكر، وقد جمع القرآن من صدور الحفاظ ومن الأدوات التي كتب عليها إلا أن هذا الجمع لم يتعد المبادرة الشخصية للخليفة.

ثم يستطرد قائلاً: إن الخطوة الحاسمة التي اتخذت في هذا الصدد كان مرجعها إلى قيام الخليفة الثالثة - عثمان - بجمع القرآن بطريقة منظمة وعلمية وأكثر شمولاً واتساعاً. إلا أنه نظراً لغياب أدوات النقط والرسم؛ فإنه لا يزال اختلاف في قراءته. وبالرغم من اختراع طريقة الأحرف السبعة، والقراءات السبع لوحدة النص القرآني، فإن هذه الطريقة أضافت وخلقت خلافات جديدة بين المسلمين.

وأخيرا يذهب "بلاشير" إلى القول: بأن المرحلة النهائية لتدوين النص القرآني حصلت إبان العهد الأموي وذلك عندما نقلت عاصمة المسلمين إلى دمشق، ولعب العراق دورا كبيرا في الحياة الروحية والثقافة للأمة الإسلامية فاقضى الأمر اتخاذ التدابير اللازمة نحو النص القرآني خاصة فيما يتعلق برسم القرآن ونقطه، فقام الخليفة عبد الملك بن مروان بهذا الدور بناء على اقتراح واليه القوي بالعراق - الحجاج بن يوسف ضبط القرآني (١).

وواضح أن الذي يهتما في النص السابق قوله: " وبالرغم من اختراع طريقة الأحرف السبعة، والقراءات السبع لوحدة النص القرآني، فإن هذه الطريقة أضافت وخلقت خلافات جديدة بين المسلمين"، أن الخلط الواقع عنده كان من عدة نواح هي:
أولا: قوله اختراع طريقة، والأحرف السبعة وردت الأحاديث المتواترة الدالة على صحتها، فليست اختراعا كما يزعم، بل قد دلت الأدلة العلمية والنقلية القاطعة لصدقية نزول القرآن على سبعة أحرف، وصلتها بكيفيات نزول القرآن على النبي - صلى الله عليه وسلم -.

ثانيا: تخليطه وعدم معرفته العلمية الدقيقة في عدم التفريق بين الأحرف السبعة والقراءات السبع، وهو خلط لا يقع فيه إلا من جهل الفرق البين الواضح بينهما.
ثالثا: زعمه أن الأحرف السبعة والقراءات السبع خلفت خلافات جيدة، بالعكس فالترام الرسم العثماني بما تضمنته العرضة الأخيرة وحد الأمة حول القرآن الكريم والوحي الرباني، وأزال الخلافات، وهذا الواقع المشاهد في تلكم الفترة من جمع القرآن الكريم.
وعليه: فقد وجدنا أن المستشرقين يبحثون عن كلام مفكك ومتهاو لينوا عليه نظريات لا أساس لها من الصحة، ويعتمدون على الآراء المرجوحة والأسانيد الضعيفة لها من التاريخ الصحيح ولا من الواقع، وقد تبلور أماننا بأن المسلمين قد سلكوا المناهج العلمية الصارمة في جمع القرآن وتحقيقه وتمحيصه على أحدث ما وصل إليه البحث

محمد رشيد زاهد، موقف المستشرقين من جمع القرآن الكريم وكتابه، ص: ١٣٠-١٣١ .

العلمي الصحيح، ونستنتج من ذلك آلية صحة جمع القرآن وتدوينه ووصوله إلينا متواترا دون أدنى شك وريبة، ولم يحدث أن أصاب هذا القرآن أي تغيير أو تبديل أو تحريف على مدى تاريخه الطويل، وهذه ميزة فريدة انفرد بها القرآن الكريم وحده من بين الكتب السماوية مصداقا لقوله تعالى " إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون " سورة الحجر، الآية: ٧٥ " (١).

وإذا طبقنا هذه القواعد السابقة في الأحرف السبعة نجدها منطبقة تماما على نقض ما ذهب إليه بلاشير في زعمه في معنى الأحرف السبعة ونشأتها.

ثانيا: ذهبت دائرة المعارف الإسلامية في موادها التعريفية مادة "القرآن"، وقد كتبها المستشرق الدانماركي " ف.بول"، وأسهم فيها إسهاما كبيرا جولدزيهر، إلى عرض الكتاب في هذه المادة في ثلاث عشرة صفحة ذكر في أولها أن القرآن هو كتاب المحمديين المقدس، ثم قسّم حديثه عن القرآن إلى عدة أقسام جعلها على شكل فقرات مرقمة بلغت اثنتين وعشرين فقرة، وجاء فيها ما يشير إلى التشكيك بالأحرف السبعة، وأنها منسوبة للنبي - صلى الله عليه وسلم -، وأن الرقم سبعة محبب، وهو منهج المستشرقين الانتقائي، والقائم على التشكيك في الحقائق، وذكر الالتباس الذي وقع بين الأحرف السبعة والقراءات السبع (٢).

وهي شبهة باطلة؛ إذ الأحرف السبعة هي الأوجه القرائية للقرآن الكريم التي نزلت على قلب النبي - صلى الله عليه وسلم -، وهي كلام الله تعالى، وليست من انفتاء النبي - صلى الله عليه وسلم - كما زعمت دائرة المعارف الإسلامية.

وقد ذكر الكاتب بعض الكتب التي اعتنت بموضوع القراءات، وقال: إن أول كتاب نقدي للقراءات وضعه يهودي اعتنق الإسلام.

بعد ذلك أشار إلى القراءات العشر، وجعل سبب حصرها بالعشر هو الاتجاه إلى الحد من عدد الثقات؛ لأن المعايير التي وضعت للقراءات كانت غير محددة وليست واضحة،

^١ محمد رشيد زاهد، موقف المستشرقين من جمع القرآن الكريم وكتابه، ص: ١٣٨ .

^٢ الدكتور حميد بن ناصر الحميد، القرآن الكريم في دائرة المعارف الإسلامية، ص: ١٦ .

لتكون فعالة فعلاً حقيقياً" ثم قال: " لقد كان الرقم سبعة مرغوباً ومحبوياً بصفة خاصة، وقد وُجد سند لذلك في حديث يُنسب إلى النبي -صلى الله عليه وسلم- عن الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن، والتي لجميعها مصدر إلهي، إلا أن اعتبار الأحرف السبعة هي القراءات المختلفة غير جائز، لأن هذا الاعتبار لا يستند إلى دليل، ولكنه وجد قبولاً على نطاق واسع خاصة بعدما حدد أبو بكر بن مجاهد سبعة قراء، وجعلهم القراء المعتمدين، وجعل لكل قارئ منهم اثنين من الرواة"، بعد ذلك أشار الكاتب إلى القبول الواسع للقراء السبعة ورجع ليطعن في طريقة اختيارهم، وجعل اختيارهم عشوائياً أو اعتباطياً، ثم أشار إلى زمن انتشار القراءات السبع، وإلى القراءات الأخرى، وإلى القاعدة التي سار عليها الأقدمون في اختيار القراءات، وإلى القراءات المنتشرة في الوقت الحاضر^(١).

والرد واضح على هذه الشبهة كما تقدم في الشبهات الأخرى؛ فإن حديث الأحرف السبعة يستند إلى حديث متواتر، وهو معتمد على التلقي لا على الاختيار المطلق من القارئ كما زعمت دائرة المعارف هنا، ويظهر الانطباع الذاتي، وهو كون الرقم سبعة محبب، لذلك اختير، وهو منهج إسقاطي سبق نقضه، وبيان تناقضه وضعفه.

^١ الدكتور حميد بن ناصر الحميد، القرآن الكريم في دائرة المعارف الإسلامية، ص: ٣٠-٣١.

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد،، فقد تبين للباحث جملة من النتائج يمكن تلخيصها فيما يأتي:

أولاً: لقد تواترت الروايات الواردة في نزول القرآن على سبعة أحرف عند المحدثين، ومن ذلك حديث ابن عباس -رضي الله عنهما-، وحديث أبي بن كعب -رضي الله عنه -، وحديث عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - وغيرهم من الأحاديث التي تثبت قطعية ثبوت الأحرف السبعة.

ثانياً: أن النبي - صلى الله عليه وسلم - لم ينص على معنى الأحرف السبعة، ولا أحد من رواة الحديث كذلك، وأما أن الصحابة الكرام - رضي الله عنهم - فقد عرفوا معناها وعملوا بها ؛ لأنها رخصة، ولا شك أن الأمة -ووقتئذ- محتاجة لمعرفة معنى الأحرف السبعة لكي تتمكن من الإتيان بالرخصة، وهي القراءة وفق الأحرف السبعة وقد عمل الصحابة بهذه الرخصة، وأن الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن ليست هي القراءات السبع التي اشتهرت في الأمصار باتفاق القراء، بل هي جزء منها.

ثالثاً: الرأي المختار أن الأحرف السبعة: "وجوه متعددة متغايرة منزلة من وجوه القراءة، يمكنك أن تقرأ بأي منها فتكون قد قرأت قرآنا منزلا، والعدد هنا مراد، بمعنى: أن أقصى حد يمكن أن تبلغه الوجوه القرآنية المنزلة هو سبعة أوجه، وذلك في الكلمة القرآنية الواحدة ضمن نوع واحد من أنواع الاختلاف والتغاير، ولا يلزم أن تبلغ الأوجه هذا الحد في كل موضع من القرآن"، وقد أشار ابن حجر العسقلاني إلى المعنى المتقدم، ونص كلامه: "باب أنزل القرآن على سبعة أحرف: أي على سبعة أوجه جُوز أن يُقرأ بكل وجه منها، وليس المراد أن كل كلمة ولا جملة منه تقرأ على سبعة أوجه، بل المراد أن غاية ما انتهى إليه عدد القراءات في الكلمة الواحدة إلى سبعة".

رابعاً: تتبين صلة القراءات القرآنية العشر المتواترة بالأحرف السبعة بأن الذي استقر عليه الأمر هو تواتر القراءات العشر، وأنها جملة ما بقي في العرصة الأخيرة، وهي جملة ما بقي من الأحرف السبعة، وهو الصورة النهائية لكتاب الله عز وجل، ولذلك يمكن وضع القاعدة التالية: "كل قراءة صحيحة متواترة هي من الأحرف السبعة، وليس كل شيء من الأحرف السبعة متواتراً؛ لكونه قد نسخ شيء منها في العرصة الأخيرة".

خامساً: الشبهة هي: جملة من الوجوه التي يطلقها صاحبها ليشكك بها في قضية من القضايا، ليزعزع الثقة بها، والمستشرقون: هم العلماء الغربيون غير المسلمين الذين يدرسون الإسلام، وعلومه، وموضوعاته بغرض الطعن في الإسلام في غالب الحال، وأحياناً بدافع العلم والتوصل إلى الحقيقة، وهم قلة موجودون في تاريخ الاستشراق.

والاستشراق: اتجاه فكري يعنى بدراسة الإسلام والمسلمين، ويشمل كل ما يصدر عن الغربيين من دراسات تتناول قضايا الإسلام والمسلمين في العقيدة والسنة والشريعة واللغة والتاريخ وغيرها من مجالات الدراسات الإسلامية الأخرى.

وتقوم الخطة الاستشراقية الدائمة على الطعن في القرآن الكريم، بإثارة الشكوك حول جميع جوانبه، بدءاً بمصدره، وكيفية تلقيه وتلقيه، وروايته وتدوينه، وكذلك محتواه وتأثيره، وانتهاء بما عسى أن يظنه المستشرقون ثغرة لسهام مطاعنهم، تلك التي يتابع بها آخريهم أولهم.

خامساً: أن سبب عناية المستشرقين بالقراءات القرآنية لإثارة الشبهات في نفوس المسلمين، ولتشكيكهم بكتاب ربهم تبارك وتعالى، من خلال الصلة الوثقى للمسلمين بالقرآن الكريم، ولأن موضوع القراءات موضوع خاص ومتخصص ودقيق، وقل من يطلع عليه من أبناء المسلمين، ومن أصحاب الثقافة الدينية، وعامة المسلمين يطلعون على الثقافة الشرعية العامة، وهو موضوع متخصص جداً، قل من يعرفه، ويعرف أصوله وقواعده، وهذا سهل على المستشرقين النفاذ بعناية للتشكيك في القراءات مع استغلال عدم معرفة عامة المسلمين بهذا العلم، تحت ستار البحث العلمي، والتدقيق العلمي، فوجدوها ثغرة يمكن النفاذ إليها بسهولة.

سادسا: تقوم الخطة الاستشراقية في الطعن في القرآن والقراءات بإثارة الشكوك حول جميع جوانبه بدءا بمصدره، وكيفية تلقيه وتلقيه، وروايته وتدوينه، ومحتواه، والبحث عن الثغرات للنفوذ إليه من أجل التشكيك فيه، وإثارة الشبهات في سبيل ذلك، وهناك مخاضات خاضها المستشرقون في جوانب القراءات القرآنية سواء في مصدرها، وتأصيلها الشرعي، ووضعها اللغوي، ونقلها التاريخي، فلم يسلم جانب من هذه الجوانب المستقرة والثابتة من الطعن والغمز واللمز وإثارة الشبهات حولها، وقد ظنوها قادحة في أصل القراءات الشرعية ومصدريتها، وطريقة نقلها، وتشكيكا في الوحي عن المعصوم - صلى الله عليه وسلم - وأنها " كذلك أنزلت "، ووسائل حفظها ونقلها وروايتها في كل عصر.

سابعا: توجهت الشبهات والطعونات في القرآن الكريم، والقراءات نحو:

١. مصدر القراءات القرآنية واستنادها للوحي المعصوم، فطعنوا في أصل القراءات، وهو الأحرف السبعة، والبحث متخصص في بيان شبههم في الأحرف السبعة التي هي أصل القراءات القرآنية.

٢. نقلة القراءات أنفسهم، حيث هم أوعية الحفظ والنقل الضابطين لها المتقنين للقرآن والقراءات رواية ودراية، فطعنوا في تلقي الصحابة القرآن والقراءات عن النبي - صلى الله عليه وسلم - ومن بعدهم من النقلة.

٣. بقية أركان القراءات وسيلة ناقلة بالكتابة واللغة .

ثامنا: هناك العديد من دراسات المستشرقين في الطعن بالوحي والقرآن والقراءات، عددها البحث للتسهيل على الباحثين الرجوع إليها وتعميق الدراسات فيها.

تاسعا: هناك دراسات معاصرة كثيرة من قبل الباحثين المسلمين، تناولت شبهات المستشرقين في القرآن والقراءات، وقد استعرضها البحث وعددها، واستفاد منها اعترافا لفضلهم وسبقهم في دراسة شبهات المستشرقين حول الأحرف السبعة والقراءات.

عاشرا: تمحور منهج المستشرقين في التعامل مع الوحي والأحرف السبعة والقراءات، فتمثل في النقاط الآتية:

أولاً: اعتمادهم على روايات شاذة وضعيفة لا تصح، وعدم تمييزهم بين الروايات الصحيحة من غيرها لجهلهم بعلم الرواية والدراية.

ثانياً: إطلاق العنان لأقلامهم للاستنتاج كما شاؤا وأن يفهموا كما شاؤا دون النظر إلى الأسس الصحيحة والمعايير السليمة للرواية الصحيحة، والأسس الصحيحة والمناسبة لدراسة هذه الروايات.

ثالثاً: انطلاقهم في التشكيك في القراءات والأحرف السبعة لفكرتين حاولوا تعزيزهما: وهما: الحرية الفردية الفكرية للصحابي أن يضع أفكاره موضع التنفيذ، وخصوصية الخط العربي، وخط النساخ في الكتابة وأنهما أساس في اختيار الصحابة للقراءات في زعمهم، وكتابتهم المصحف.

رابعاً: اتباعهم مناهج مختلفة في الطعن في الأحرف السبعة والقراءات، منها:

- منهج التشكيك فيما هو قطعي: بالتشكيك بالوقائع التاريخية الثابتة، والروايات الصحيحة المرتبطة بتاريخ القرآن وعلومه.
- منهج الانتقاء في استعمال المصادر.
- منهج الأثر والتأثر، وهذا المنهج يعني الأخذ بالنزعة التأثيرية، وهي نزعة دراسية يأخذ بها معظم المستشرقين الذين اعتادوا رد كل عناصر منظومة الإسلام بعد تجزئتها إلى اليهودية والنصرانية.
- المنهج الافتراضي: الذي يقوم على الافتراض المزعوم فهم في أخذهم بالمنهج الافتراضي يصدقون ما هو أدنى وأقرب إلى الكذب
- المنهج الإسقاطي: وهو تفسير الوقائع والنصوص بالإسقاط أمر دأب المستشرقون على توظيفه في أبحاثهم القرآنية، ونعني بالمنهج الإسقاطي إسقاط الواقع المعيش على الحوادث والوقائع التاريخية، إنه تصور الذات في الحدث أو الواقعة التاريخية.
- حادي عشر: تبين من خلال مناهج المستشرقين في دراسة القرآن الكريم وعلومه؛ أنها مناهج تعالج الظواهر والوقائع وفق منظور مادي وعقلي محض، وهم يعاملون القرآن

بوصفه لا يختلف عن باقي الأعمال الإنسانية، و باعتباره واقعة تاريخية، وموضوعا للدراسات العقلية الوضعية وذلك واضح من جهة الثبوت، واختيار الصحابة للقراءات وفق رأيهم، وحرية الاختيار وفق الكتابة، وشبهات المستشرقين حول أركان القراءة الثلاثة المعروفة، وهي الطعن في ركن القراءات الأول (السند)، حيث شككوا في أمانة الصحابة، وكتبة الوحي منهم خاصة، ووصموا جهودهم في مجال القرآن والقراءات بتغليب النزعات النفسية كالغيرة، وحب التملك، وتقديم المصالح المشتركة، والطعن في ركن القراءات القرآنية الثاني (رسم المصحف)، وأن السبب في ظهور القسم الأكبر من القراءات هو خاصية الخط العربي، والطعن في الركن الثالث من أركان القراءات القرآنية وهو موافقة اللغة العربية، ولو بوجه ما، وهي كلها تدور بين الفصيح والأفصح، إما مجمعاً عليه أو مختلفاً فيه، وقد حاول المستشرقون التقاط بعض اعتراضات النحويين على بعض القراءات.

ثاني عشر: النتيجة الحاسمة من خلال البحث أن شبهات المستشرقين كانت تفصيلية وواسعة في الطعن في القراءات العشر المتواترة، واستخدام بعض القراءات الشاذة، وتوظيفها على اعتبار أنها صحيحة، بخلاف الدراسات والبحث في الشبهات حول الأحرف السبعة فقد كانت محدودة، وعامة، ويرجع ذلك لكون القراءات تفصيلية، والبحث في الأحرف السبعة كان بحثاً عاماً لكونه أصل القراءات.

ثالث عشر: رأى الباحث أن يستعرض خلاصة ما ذكره المستشرقون في الشبهات المثارة حول القراءات، لكونه جزءاً مهماً متمماً للبحث، وإن لم يكن هو الأصل.

رابع عشر: وجد الباحث دراسة على مستوى الدكتوراه للباحثة ابتهاج راضي قامت باستقصاء القراءات المتواترة التي اعترض عليها المستشرقون في رسالتها الموسومة باعترضات المستشرقين على القراءات المتواترة - عرض ونقد -، وقد أجادت الباحثة - وكنت ممن ناقشها في رسالتها - في استقراء الشبهات التي أوردها المستشرقون على القراءات العشر المتواترة، وخصصت لذلك فصلاً خاصاً أسمته: " اعتراضات المستشرقين على القراءات المتواترة "، وقد عدتها واحدة واحدة، مقسمة لها قسمين: اعتراضات عامة، واعتراضات

نقلها المستشرقون عن النحاة والمفسرين، وقد ردت الباحثة ردا مفصلا عن كل آية اعترض عليها المستشرقون، بإثبات تواتر القراءة، وبيان دليلها من طيبة النشر، ثم الرد التفصيلي على هذه الشبهات، وأكثرها منقول عن نولدكه، وجولدزيهر، وواحدة لآثر جفري، وقد استفاضت الباحثة في تحديد كلامهم، ونقده نقدا علميا، ينقض كلامهم ببيان تلاعبهم بالنصوص تارة، وعدم فهمهم لها تارة أخرى، وقد نقلت عن كبار علماء القراءات والمفسرين القدامى والمعاصرين في الرد عليهم بما ينقض هذه الشبهات، ويدحضها.

كما أنها أحالت في مبحث الشبهات التي تابع فيها المستشرقون بعض النحاة والمفسرين إلى الردود المفصلة التي قامت بها في فصل الاعتراضات الواردة على القراءات العشر المتواترة من النحاة والمفسرين.

وأظن أن البحث الذي قامت به الباحثة في استعراض الشبهات الواردة القراءات العشر المتواترة - عرض ونقد - كاف وواف، وأغنانا عن الدخول في تفصيلاتها، ولكن الشبهات الواردة من قبل المستشرقين على الأحرف السبعة لم تنل العناية الكافية للباحثة ولا غيرها، كان لزاما أن يكون البحث مركزا عليها، مع الإشارة إلى أن الرد التفصيلي على الشبهات الواردة على القراءات العشر المتواترة قد وفي حقه بحثا علميا مفصلا في هذه الرسالة القيمة، ويبقى الجهد في استقراء ما وقع من شبه أوردها هؤلاء المستشرقين على الأصل الشرعي لهذه القراءات، وهي الأحرف السبعة.

ومن خلال ما أورته الباحثة الكريمة وغيرها في استعراض الشبهات الواردة على القراءات العشر المتواترة يمكن تسجيل جملة من الملاحظات، تعتبر كنتائج لما قام به هؤلاء الباحثون في استقراء شبهات المستشرقين حول القراءات العشر المتواترة، وأهم أسبابها، وأهم الأسس التي استندت إليها هذه الردود:

أولا: أن عامة ما أورده المستشرقون من اعتراضات يرجع إلى جهلهم أو تجاهلهم أن الأصل في القرآن والقراءات هو التلقي والوحي، وليس للاجتهاد فيه مدخل البتة، وكذلك النبي - صلى الله عليه وسلم - تلقى القرآن من لدن حكيم خبير، ولم يغير فيه حرفا واحدا،

وهكذا فعل الصحابة - رضي الله عنهم - إذ نقلوا القرآن والقراءات نقلا أميناً بيني على دقة النقل وتواتره أميناً كما تلقوه، وهذا هو الرد الأقوى لأي اعتراض للمستشرقين على أي قراءة من حيث اختيار الصحابة لرسم معين بطريقة معينة.

ثانياً: أن اعتراضات المستشرقين على القراءات المتواترة التي اعترضوا عليها ابتداءً أو وافقوا فيها اعتراض بعض النحويين والمفسرين تزيد عن الأربعين موضعاً.

ثالثاً: أن عامة الشبهات التي اعتمد عليها المستشرقون في طعنهم في القراءات العشر المتواترة إضافة إلى الأسباب السابقة، اعتمدهم على شبهات بعض النحويين والمفسرين واعتراضاتهم التي انطلقت من ظن بعض النحويين أن القراءة فيها مجال للظن والاجتهاد، وتحكيم بعض القواعد النحوية وتقديمها على القراءة الصحيحة الثابتة، وعدم إحاطتهم باللهجات العربية، وانفرد المستشرقون باعتمادهم واعتقادهم أن مصدر القراءات هو الرسم القرآني، ومعلوم أن التلقي والمشاهدة والنقل هو الأساس في قبول القراءات، وإثبات قرآنتها، وأن الرسم وعاء لهذا التلقي، وهو وسيلة وقائية تحفظ لنا القراءة وكذلك اللغة، والخلط الذي وقع عند المستشرقين في اعتبار الرسم أساساً يعتمد عليه في إثبات القراءة باختيار الصحابة أوقعهم في هذا الوهم الكبير، بدليل وجود قراءات تخالف الرسم وتقرأ بوجه واحد، مما يرد على دعوى المستشرقين أن أساس القراءات هو اعتمادها على الرسم فقط، كما أن جهلهم بقواعد البحث العلمي في القراءات والقرآن، وتزويرهم للحقائق والنقول أدى أيضاً إلى إثارهم لهذه الشبهات، وأن شبهاتهم تعوزها الدقة العلمية في النقل والعزو إلى القراء، وتليبهم على عامة الناس في القراءات لعدم تخصص عامة الناس في هذا الفن الدقيق، فيلتبس عليهم الأمر.

رابعاً: أن اعتراضات اللغويين والمفسرين على القراءات بحسن نية، فتح الباب للمستشرقين للخوض، وأخذ هذه الاعتراضات، وتزويرها، وإخراجها عن سياقها العلمي والتاريخي، وأسهمت في بناء المستشرقين لهذه الشبهات في الطعن في هذه القراءات.

رابع عشر: من خلال استقراء الشبهات التي أثارها المستشرقون حول الأحرف السبعة، وجد الباحث أنها قليلة نسبياً، ولم يتعمق المستشرقون في الطعن فيها، وذلك عائد لجهلهم

بها، ولكونها تنطلق من قواعد شرعية دقيقة لم يحفل بها هؤلاء المستشرقون، وغاية ما يثرونه هو ادعاء اختيار النبي - صلى الله عليه وسلم لها - على ما اتضح في العرض التفصيلي لها. خامس عشر: قسمت البحث في الشبهات التفصيلية حول الأحرف السبعة إلى قسمين كبيرين:

القسم الأول: شبهات جولدزيهر ونولدكه في الأحرف السبعة والرد عليها: ولا بد اعترافا بالفضل أن أقول: بأن الدكتور رجب عبد المرضي عامر هو الوحيد فيما أطلعت قد أفرد الشبهات التي أوردها المستشرقون حول الأحرف السبعة في بحثه الموسوم بالرؤية الاستشراقية للأحرف السبعة والقراءات، مع قلة الدراسات في ذلك، وبل وندرتهما، لكون أكثر الشبهات الموجه تكون للقراءات تفصيلا، وأما إثارة الشبهات حول الأحرف السبعة، فقد كان جولدزيهر أكثر من أثار الشبهات حول الأحرف السبعة وأساس البحث في، " مصدر القراءات القرآنية في الأحرف السبعة التي نزل عليها القرآن، وهي تستند إلى الوحي من قول النبي صلى الله عليه وسلم عنها: ((كذلك أنزلت))، قد طعن بها المستشرقون تارة في صحة الحديث، وأخرى في غموض دلالته - كما زعموا - وثالثة بقطع الصلة بتاتا بينه وبين القراءات، وغير ذلك من مزاعم منتقضة " وقد أورد جولدزيهر جملة شبهات تدور حول المعنى السابق، هي: وقد رددت عليها، وأثار نولدكه أربع شبهات رئيسية في الأحرف السبعة، وتم الرد عليها أيضا

الشبهة الأولى: وصف الحديث الوارد في الأحرف السبعة بالشذوذ وعدم الإسناد. الشبهة الثانية: أنه لا صلة بين الأحرف السبعة واختلاف القراءات، وإذا كان كذلك فالقراءات اختيار للقراء، وليست الأحرف السبعة أصلا شرعيا ثابتا مستقرا لها ترجع إليها. الشبهة الرابعة: وصف جولدزيهر حديث الأحرف السبعة بغموض الدلالة، وعدم وضوح موقف العلماء منه

الشبهة الخامسة: وصف جولدرز يهر حديث الأحرف السبعة بأنه يبدي شبهاً كبيراً برأي التلمود في نزول التوراة بلغات كثيرة في وقت واحد، وهو في هذا المطعن ينزع عن أصله اليهودي، كما نزع عنه في غير هذا الموضوع، ثم هو يتناقض فيما يشته به، كدأبه المتعمد .

الشبهة السادسة: الطعن في عدد الأحرف السبعة، مرة من جهة تحديده، وثانية أن له فعلاً سحرياً في نفوس الساميين.

وأورد نولدكه شبهات تدور حول حرية الاختيار في القراءة عموماً، وقد رد عليها الباحث.

القسم الثاني: شبهات بقية المستشرقين في الأحرف السبعة والرد عليها، وقد أوردت فيها شبهة بلاشير، ودائرو المعارف الإسلامية البريطانية، ورد الباحث عليها.

وقد اتضح للباحث أن معظم الشبهات التي يثيرها المستشرقون حول الأحرف السبعة عامة، وتدل على جهلهم بالرواية، وثبوت القراءة بالرواية، وعدم دخول جانب الرأي البشري والاختيار فيها.

والحمد لله رب العالمين

قائمة بأهم المراجع والمصادر

- ◆ محمد رشيد زاهد، موقف المستشرقين من جمع القرآن الكريم وكتابته، أبحاث الجامعة الإسلامية العالمية شيتاغو ٧٧٣٣-١٨١٣ ISSN المجلد الرابع، ٢٠٠٧ ديسمبر (١) م (١٤٤ - ٢١١).
- ◆ غانم قدوري، رسم المصحف، دراسة لغوية تاريخية.
- ◆ الدكتور عبد العزيز بن عبد الفتاح القاري، حديث الأحرف السبعة، دراسة لإسناده ومنتنه، واختلاف العلماء في معناه، وصلته بالقراءات القرآنية.
- ◆ ابن حجر العسقلاني، فتح الباري بشرح صحيح البخاري.
- ◆ الزركشي، البرهان في علوم القرآن.
- ◆ د. عبد العزيز القارئ، حديث الأحرف السبعة وصلته بالقراءات القرآنية، مجلة كلية القرآن الكريم، الجامعة الإسلامية، العدد (١).
- ◆ ابن الجزري، النشر في القراءات العشر.
- ◆ ابن الجزري، منجد المقرئين .
- ◆ مكّي بن أبي طالب، الإبانة عن معاني القراءات.
- ◆ مناع القطان، مباحث في علوم القرآن.
- ◆ ابن كثير، فضائل القرآن.
- ◆ القرطبي، الجامع لأحكام القرآن.
- ◆ القرطبي، التذكار في أفضل الأذكار من القرآن.
- ◆ الصفاقسي، غيث النفع في القراءات السبع.
- ◆ الزرقاني، مناهل العرفان.
- ◆ عبد الفتاح القاضي، القراءات الشاذة، وتوجيهها من لغة العرب.

- ◆ د. محمد خالد منصور، حكم الاحتجاج بالقراءة الشاذة عند الأصوليين، وما بعدها بحث منشور في مجلة دراسات الجامعة الأردنية.
- ◆ الدكتور إدريس حامد محمد مقبول، آراء المستشرقين حول مفهوم الوحي، عرض ونقد، الإنترنت.
- ◆ الدكتور محمد بن سعيد السرحاني، الأثر الاستشراقي في موقف محمد أركون من القرآن الكريم، الإنترنت.
- ◆ ابتهاج راضي، الاعتراضات الواردة على القراءات العشر المتواترة - عرض ونقد - رسالة غير منشورة جامعة العلوم الإسلامية - الأردن.
- ◆ أحمد عبد الحميد غراب، رؤية إسلامية للاستشراق، طبع المكتب الإسلامي، ط ٢.
- ◆ الدكتور حسن عزوزي، مناهج المستشرقين البحثية في دراسة القرآن الكريم، الإنترنت.
- ◆ الدكتور رجب عبد المرضي عامر، الرؤية الاستشراقية للأحرف السبعة والقراءات القرآنية، عرض ونقد، الإنترنت.
- ◆ الدكتور حسن عزوزي، مناهج المستشرقين البحثية في دراسة القرآن الكريم، الإنترنت.
- ◆ الدكتور إدريس مقبول، الدراسات الاستشراقية للقرآن الكريم في رؤية إسلامية، الإنترنت.
- ◆ الدكتور إدريس حامد محمد، آراء المستشرقين حول مفهوم الوحي، عرض ونقد، الإنترنت.
- ◆ الدكتور إدريس مقبول، الدراسات الاستشراقية للقرآن الكريم في رؤية إسلامية، الإنترنت.
- ◆ الدكتور محمد عامر مظاهري، منهج الإسقاط في الدراسات القرآنية عند المستشرقين، الإنترنت.
- ◆ الشيخ عبد الفتاح القاضي، القراءات في نظر المستشرقين والملحددين الإنترنت.
- ◆ مقدمة تاريخ القرآن ترجمة وقراءة نقدية، الجزء الأول، الوحي إلى محمد - صلى الله عليه وسلم - بين الإنكار والتأثير النفسي، ط ٢، ٢٠١١، للدكتور رضا محمد الدقيقي، في رسالته للدكتوراه في الأزهر الشريف وجامعة جوتنجن الألمانية، دار النوادر، قطر، مطبوعات وزارة الأوقاف القطرية.
- ◆ نولدكه، تاريخ القرآن، الإنترنت.

بحث
شبهات السابقين حول الأحرف السبعة والقراءات

الأستاذ الدكتور علي بن ذريان الجعفري العنزي
الأستاذ المشارك بقسم التفسير والحديث
كلية الشريعة - جامعة الكويت

المقدمة

الحمد لله حمداً يبلغ بالحمد منتهاه، والصلاة والسلام الدائمان المتلازمان على رسول الله، الرحمة المهداة، والنعمة المسداة، والنسمة المحبّاة، وعلى آله وصحبه ومن والاه، وبعد، لم تزل الأحرف السبعة محلّ نظر عميق، وتأمّل كبير عند المهتمين بالدراسات القرآنية منذ صدر الإسلام إلى يومنا هذا، واستشكل الأوائل جملة من المسائل المتعلقة بها، كما أثار بعض السابقين وكثير من المتأخرين والمعاصرين من المسلمين ومن غيرهم جملةً من الشبهات المشكّكة أو المستشكّلة حول الأحرف السبعة وحول القراءات القرآنية التي تعد الثمرة الباقية لغراس الأحرف السبعة والصادرة عنها، وهي - إن جاز التعبير - الوريث الشرعي لميراث الأحرف السبعة.

ويحسن في هذا المقام أن أسوق إمّاحةً عابرة وإمّاعةً خاطفة في نوعي مصادر الشبهات والمثيرين لها، والدوافع والمبررات لإثارة الشبهات في الأحرف السبعة والقراءات القرآنية: فتنقسم مصادر الشبهات والدوافع والمبررات عند من يثير الشبهات عموماً وفي مسألتنا خصوصاً إلى قسمين:

القسم الأول: دوافع مبنية على سوء النية وخبث الطوية، وهي قصد وإرادة الطعن في القرآن الذي هو منبع الإيمان والإسلام والمعجزة الكبرى للنبي العدنان ﷺ، وإثارة الشكوك حول مصدريّة هذا الكتاب، وهذا يكثر عند المستشرقين المعروف عنهم العداء المستحکم والبغض الظاهر من أفواههم للإسلام وأهله، وما تخفي صدورهم أكبر.

القسم الثاني: دوافع مبنية على حسن نية لا بقصد الطعن في الإسلام، بل مردها هو تساؤلات واستشكالات مبنية على توهمات أو حقائق حصل اللبس والخلط والخبط في فهمها فأدت إلى إثارة الشبهة، ومردها كذلك القلب بين الدليل والمدلول، كجعل أقوال اللغويين وقواعد النحاة حجةً على القراءة الصحيحة المتواترة، والصحيح أن القراءة المتواترة

حجة على أقوال اللغويين وقواعد النحاة ؛ لأن القرآن نزل بلسان عربي مبين، فمنه تُستخلص قواعد اللغة، وتفهم قوانين اللسان العربي.

وهنا تنبيه مهم، وهو أن الذي ساعد على استحكام الشبهات أو تزيينها - في نظري - هو الغموض المعرفي الحقيقي المكتنف لتفسير حقيقة الأحرف السبعة، والذي لا نستطيع أن نتجاهله، وعدم وجود التفسير القاطع الساطع الفاعل لمعناها الذي يفصل في الخلاف ويحسم الجدل والنزاع بالرغم من قطعية الثبوت.

فإن الأحاديث المتواترة في الأحرف السبعة - على كثرتها وتنوع ألفاظها وتعدد مناسباتها وتفارق زمانها المكاني والمدني - أثارت شغل العلماء قديماً وحديثاً، وثاروا في تفسير معناها، لذلك تعددت أقوالهم فيها، وجاوزت حاجز الأربعين قولاً وتفسيرا تفاوتت بين الضعيف البعيد وبين الوجيه القريب.

ويُعدُّ تفسير الأحرف السبعة من غوامض الأسئلة في الشريعة عموماً وفي القرآن خصوصاً، ولا يضاهيه في الغموض إلا تفسير الحروف المقطعة، فهما للغزان الأكثر غموضاً بالرغم من قطعية النصوص فيهما وتواترها، فالحروف المقطعة آيات قرآنية متواترة، والأحرف السبعة ثبتت بأحاديث نبوية متواترة، ومن التوافق اللطيف هو تعدد الأقوال في تفسيرهما والتي بلغت الأربعين قولاً !!

وهذا هو الذي دفع الكثير من العلماء إلى اختيار مذهب التوقف و(اللا أدريّة) في تفسير الأحرف السبعة، وعبر بعضهم بأن الكلام فيها (شائك وشائق) كما قال الشيخ عبد العظيم الزرقاني صاحب «مناهل العرفان» عن أحاديث الأحرف السبعة: «هذا مبحث طريف وشائق غير أنه مخيف وشائك»^(١).

وشائكية المسألة مع التشويق فيها جعل الإمام ابن الجزري شيخ القراء وشمس الأئمة يقول بعبارة عميقة (ولا زلت أستشكل هذا الحديث وأفكر فيه، وأمعن النظر من نيف

(١) مناهل العرفان في علوم القرآن، الشيخ محمد عبدالعظيم الزرقاني (٨١/١).

وثلاثين سنة حتى فتح الله عليّ بما يمكن أن يكون صواباً إن شاء الله^(١). واختياره كذلك رحمه الله لم يسلم من الوضع تحت مجهر النقد والتعقيب.

- وقد سئل الشيخ محمد الجكني الشنقيطي رحمه الله عن الرأي الذي ترجح له في معنى حديث الأحرف السبعة فأجاب (الذي ترجح لدي أني لا أعرف معناه)^(٢)

- فهذه الشبهات المثارة من بعض المسلمين علماء كانوا أو باحثين، متقدمين كانوا أو متأخرين قد نفهمها ولا نتفهمها، أي نفهم هذه الشبهات ونعرف محل نشوئها وسبب ظهورها وليس بالضرورة أن نتفهمها بالتبرير لها وقبولها والتساهل معها.

- وسأسرد لكم سرداً عابراً لما تيسر إيراده وتحمياً لإعداده من أبرز وأشهر الشبهات التي وجدتها محلاً للإثارة والاشتباه في الأنظار والاشتباك بين الأفهام، وهي على النحو التالي:

١. شبهة مخالفة القراءات لقواعد اللغة العربية.
٢. شبهة عدم تواتر القراءات.
٣. شبهة جواز القراءة بالمعنى.
٤. شبهة مخالفة القراءات للرسم العثماني.
٥. شبهة مخالفة القراءات للحقائق الشرعية في القرآن والسنة.
٦. شبهة مخالفة القراءات للعقل الصريح.
٧. شبهة وجود التعارض بين القراءات.
٨. شبهة جواز القراءة الموافقة للمصحف غير المسندة أو غير المتواترة.
٩. شبهة جواز القراءة المسندة المخالفة لرسم المصحف.
١٠. شبهة إزالة بعض الأحرف السبعة من المصحف الشريف.
١١. شبهة إنكار قرآنية الأحرف السبعة والقراءات وأن مصدرها اللهجات لا الوحي.
١٢. شبهة المطابقة بين الأحرف السبعة والقراءات السبع.

(١) النشر في القراءات العشر لابن الجزري ١ / ٢٦

(٢) حديث الأحرف السبعة د. عبد العزيز القارئ ص ٥

١٣. شبهة وجوب التزام القراءة على جهة التعبد لا الرواية.

ودونكم أبرز هذه الشبهات المثارة مع أبرز الردود عليها، وتقديراً للوقت وضناً به أكتفي ببيان وتفنييد الشبهات الثلاث الأولى بذكرها، وبيان المراد بها، وبيان القائلين بها، وأبرز مرتكزاتهم وأدلّتهم التي استندوا إليها، ثم أحرر الردود العلمية في تفنييد الشبهة وردّها، مرجئاً التفصيل في بقية الشبهات لمناسبة أخرى أو في أبحاث أخرى بتيسير المولى وتسديده وتوفيقه.

خطة البحث

يتضمن البحث مقدمة، وثلاثة مباحث، وخاتمة تشمل النتائج وقائمة بمصادر البحث. وهو على النحو التالي:

المقدمة: وتتضمن بيان أهمية الموضوع وخطة البحث.

المبحث الأول: شبهة مخالفة القراءات لقواعد اللغة العربية، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: أمثلة المطاعن والاعتراضات اللغوية على القراءات والأحرف القرآنية من المفسرين واللغويين.

المطلب الثاني: الردود العلمية على شبهة مخالفة القراءات لقواعد اللغة العربية.

المبحث الثاني: شبهة عدم تواتر القراءات، ويشتمل على مطلبين:

المطلب الأول: القائلون بشبهة إنكار تواتر القراءات ومراتبهم في الإنكار.

المطلب الثاني: الردود العلمية على شبهة إنكار تواتر القراءات.

المبحث الثالث: شبهة جواز القراءة بالمعنى، ويشتمل على مطلبين:

المطلب الأول: القائلون بشبهة جواز القراءة بالمعنى وأدلّتهم.

المطلب الثاني: الردود العلمية على شبهة جواز القراءة بالمعنى.

الخاتمة: وتشمل أبرز النتائج المستخلصة، وقائمة بمصادر ومراجع البحث.

المبحث الأول

شبهة مخالفة القراءات لقواعد اللغة العربية

لقد تبني هذه الشبهة وأثارها بعض اللغويين المبرزين في النحو والصرف كأبي العباس المبرّد والزجاج والفراء والأخفش وأبي علي الفارسي وغيرهم، وتبعهم بعض كبار المفسرين المتقدمين كالإمام ابن جرير الطبري شيخ المفسرين، والإمام جار الله الزمخشري وابن عطية بعدهم، وذلك في معرض نقدهم لبعض القراءات المتواترة في تفاسيرهم، بحجة مخالفتها لقواعد وقوانين اللغة، وسأذكر أمثلة نقدهم اللغوي وطعنهم للقراءات المتواترة، وألحقه بالجواب العام الداخض لهذه الشبهة، علماً بأن كتب التوجيه والاحتجاج للقراءات وبعض المفسرين المحققين ممن انتصروا للقراءات قد تولوا حشد الردود اللغوية على هذه الشبهات والاستشكالات.

المطلب الأول: أمثلة المطاعن والاعتراضات اللغوية على القراءات والأحرف

القرآنية من المفسرين واللغويين:

الفرع الأول: اعتراضات كبار المفسرين المتقدمين على بعض القراءات المتواترة بحجة

المخالفة اللغوية:

أولاً: موقف الإمام الطبري من بعض القراءات في تفسيره الجامع لتأويل القرآن:

الإمام أبو جعفر الطبري من أعظم علماء الإسلام، وتفسيره الجامع لتأويل القرآن يعتبر عمدة التفاسير، وكذلك تاريخه، وهو إمام حاذق، مفسر ومحدث وفقيه واسع متفنن، مجتهد متقن، إلا أن مواقفه مع القراءات المتواترة تذبذبت واستغربها كثير من العلماء والقراء والفقهاء.

وقد نبه الإمام ابن الجزري والإمام الشاطبي - عميدا هذا الفن وإماماه - على ذلك، حيث قال ابن الجزري: (ولم يبلغنا عن أحد من السلف رضي الله عنهم على اختلاف مذاهبهم وتباين لغاتهم وشدة ورعهم أنه أنكر على ابن عامر شيئاً من قراءته، ولا طعن فيها،

ولا أشار إليها بضعف ولقد كان الناس بدمشق وسائر بلاد الشام حتى الجزيرة الفراتية وأعمالها لا يأخذون إلا بقراءة ابن عامر، ولا زال الأمر كذلك إلى حدود الخمسمائة، وأول من نعلمه أنكر هذه القراءة، وغيرها من القراءات الصحيحة وركب هذا المحذور ابن جرير الطبري بعد الثلاثمائة، وقد عُدَّ ذلك من سقطات ابن جرير^(١).

ونقل الإمام ابن الجزري تنبيه الإمام الشاطبي على ذلك لتلميذه السخاوي فقال: (قال السخاوي: قال لي شيخنا أبو القاسم الشاطبي: إياك وطعن ابن جرير على ابن عامر)^(٢).

وقال الإمام محمد زاهد الكوثري في مقالاته:

(وأما كلام ابن جرير في بعض قراءات ابن عامر فهفوة باردة، وكذلك ما وقع للزخشي في كشفه نسأل الله السلامة، ولم يكن ابن جرير من الحذاق في علم القراءات، ولا من المتفرغين لدراسته وتدريسه، وهذا هو مصدر أخطائه كما نبه على ذلك الحذاق من أهل هذا العلم)^(٣)

وقد صُنِّفت مصنفات في موقف الطبري من القراءات منها ما كتبه الأستاذ لبيب سعيد في كتابه المسمى (دفاع عن القراءات المتواترة أمام الطبري المفسر)^(٤)

ومن أمثلة نقد الطبري واعتراضه على القراءات المتواترة:

١- تعليق ابن جرير على القراءة المتواترة (رُهْن) في قوله تعالى ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَىٰ سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهَنَّ مَقْبُوضَةً ﴾ [البقرة: ٢٨٣] وقد قرأ ابن كثير وأبو عمرو (فُرُهْن)^(٥)، ومع أنها متواترة إلا أن ابن جرير يَرُدُّ قراءة (رُهْن) وهي جمع رُهْن ويعلل ردّه بما يعلله اللغويون فيقول

(١) النشر في القراءات العشر لابن الجزري ٢ / ٢٦٤

(٢) المصدر السابق

(٣) مقالات الكوثري ص ٢٦ - ٢٧

(٤) آيات الصفات ومنهج ابن جرير الطبري في تفسير معانيها، رسالة دكتوراه مقدمة من د. حسام حسن صرصور، ص ٧٣-٧٤

(٥) النشر في القراءات العشر لابن الجزري ٢ / ٢٣٧

(فأما جمع الفعل على الفعل أو الفعل فشاذا قليل) (١).

٢- حكم ابن جرير بشذوذ القراءة المتواترة (قطعا) بسكون الطاء في قوله تعالى ﴿وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ يَمْثِلُهَا وَيَتَرَهَّقُهَا ذَلَّةٌ مَّا لَهُمْ مِنَ اللَّهِ مِنْ عَاصِرٍ كَأَنَّمَا أَغَشِيَتْ وَجُوهُهُمْ قِطْعًا مِّنَ اللَّيْلِ مُظْلِمًا أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [يونس: ٢٧] وعدم تجويزه لها، ووصفه لها بالفساد، مع كونها قراءة متواترة قرأ بها ابن كثير والكسائي ويعقوب من العشرة وقرأ الباقر بفتح الطاء (٢)، قال ابن جرير: (وَالْقِرَاءَةُ الَّتِي لَا يَجُوزُ خِلَافُهَا عِنْدِي قِرَاءَةٌ ذَلِكَ بِفَتْحِ الطَّاءِ، لِاجْتِمَاعِ الْحُجَّةِ مِنْ قُرْءِ الْأَمْصَارِ عَلَى تَصْوِيبِهَا، وَشُدُودِ مَا عَدَاهَا، وَحَسْبِ الْأُخْرَى دَلَالَةً عَلَى فَسَادِهَا، خُرُوجِ قَارِئِهَا عَمَّا عَلَيْهِ قُرْءُ أَهْلِ الْأَمْصَارِ وَالْإِسْلَامِ) (٣)

٣- طعن ابن جرير في قراءة ابن عامر المتواترة (زَيْن) و (قتل أولادهم شركائهم) في قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاءَهُمْ لِيَرُدُّوهُمْ وَلِيَلْبِسُوا عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا فَعَلُوهُ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ﴾ [الأنعام: ١٣٧] وعدم تجويزه لها، ووصفه لها بالقبح وعدم الفصاحة، قال ابن جرير: (وَقَرَأَ ذَلِكَ بَعْضُ قُرْءِ أَهْلِ الشَّامِ: (وَكَذَلِكَ زَيْنٌ بِضَمِّ الزَّايِ، لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ) بِالرَّفْعِ (أَوْلَادَهُمْ) بِالنَّصْبِ، (شُرَكَائِهِمْ) بِالْحَقْفِ، بِمَعْنَى: وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ شُرَكَائِهِمْ أَوْلَادَهُمْ، فَفَرَّقُوا بَيْنَ الْحَافِضِ وَالْمَحْفُوضِ بِمَا عَمِلَ فِيهِ مِنَ الْإِسْمِ، وَذَلِكَ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ قَبِيحٌ غَيْرٌ فَصِيحٌ) (٤)، ثم قال عن قراءة الجمهور: (وَإِنَّمَا قُلْتُ: لَا أَسْتَحِيزُ الْقِرَاءَةَ بغيرها لِاجْتِمَاعِ الْحُجَّةِ مِنَ الْقُرْءِ عَلَيْهِ، وَأَنَّ تَأْوِيلَ أَهْلِ التَّأْوِيلِ بِذَلِكَ وَرَدَّ، فَفِي ذَلِكَ أَوْضَحُ الْبَيَانِ عَلَى فَسَادِ مَا خَالَفَهَا مِنَ الْقِرَاءَةِ) (٥)

٤- تكرر ابن جرير للألفاظ والعبارات التي توحى برفض بعض القراءات، فيكثر تعليقه

(١) تفسير الطبري ١٢٤ / ٥

(٢) النشر في القراءات العشر لابن الجزري ٢ / ٢٨٣

(٣) تفسير الطبري ١٢ / ١٦٨

(٤) تفسير الطبري ٩ / ٥٧٦

(٥) تفسير الطبري ٩ / ٥٧٧

على القراءات بقوله: (القراءة التي لا أستجيز غيرها) ^(١) أو (القراءة التي لا يجوز خلافها عندي) ^(٢).

هذه أمثلة في موقف الإمام الجليل ابن جرير الطبري من بعض القراءات المتواترة، وقد وصفها بعض العلماء، فقال: «هذه هَنَّةٌ من هَنَاتِهِ»، ثم قال: «هذا الرجل كبير ولكن الحق أكبر منه» ^(٣) رحم الله الإمام الطبري وغفر له زلاته، ورحم الله القراء الكرام وأجزل لهم المثوبة وجزاهم عن الإسلام والقرآن خير الجزاء وأوفاه وأتمه وأعلاه.

ثانياً: موقف الإمام الزمخشري من بعض القراءات المتواترة في تفسيره الكشاف:

أما الإمام الزمخشري فإن موقفه لا يقلُّ حِدَّةً عن الإمام الطبري، وقد جرى اللغويين والنحويين ونهج نهمهم في رد بعض القراءات القرآنية التي خالفت قواعدهم اللغوية وطعن فيها، ومن أمثلة ذلك:

١- الطعن في قراءة الجزم وإدغام الراء في اللام المتواترة (فيغفر لمن يشاء) في قوله تعالى:

﴿لِلَّهِ مَا فِي السَّمٰوٰتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَإِنْ تُبٰدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفَوْهُ يُحَاسِبِكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرْ لِمَنْ يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَآءُ وَاللَّهُ عَلٰى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٨٤]

وقد قرئت متواترة (فيغفر) و(يعذب) مجزومة لنافع وابن كثير وأبي عمرو البصري وحمزة والكسائي وخلف، وقرأ الباقر بالرفع، وقرأ أبو عمرو بإدغام الراء في اللام ^(٤)، وشنَّع الزمخشري على قراءة إدغام الراء في اللام ووصفها بالخطأ الفاحش!

قال الزمخشري: (قرئ (يغفر ويعذب) مجزومين عطفاً على جواب الشرط، ومرفوعين على (فهو يغفر ويعذب)، فإن قلت: كيف يقرأ الجازم؟ قلت: يظهر الراء ويدغم الباء ومدغم

(١) تفسير الطبري (٣٧٦/١)

(٢) تفسير الطبري ٥٧٧/٩ - ٦٧٧/٩ - ١١/١١ - ٦٤١ - ١٤/٣٠ - ٢١٦/١٧ - ٥٦/١٦ - ١١٢/٢١ - ٤٦٥/٢٣

(٣) آيات الصفات ومنهج الطبري في تفسير معانيها د. حسان حسن صرصور، ص ٧٤

(٤) النشر في القراءات العشر لابن الجزري ٢/٢٣٧

الراء في اللام لاحن مخطئ خطأً فاحشاً، وراويه عن أبي عمرو مخطئ مرتين ؛ لأنه يَلْحَن وينسب إلى أعلم الناس بالعربية ما يؤذن بجهل عظيم، والسبب في نحو هذه الروايات قلة ضبط الرواة، والسبب في قلة الضبط قلة الدراية ولا يضبط نحو هذا إلا أهل النحو^(١).

٢- الطعن في قراءة ابن عامر المتواترة (قتل أولادهم شركائهم) في قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاءَهُمْ لِيُزِدُوهُمْ وَلِيَلْبِسُوا عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا فَعَلُوهُ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ﴾ [الأنعام: ١٣٧]

ويعلق الزمخشري تعليقا يطعن فيه على قراءة ابن عامر، فيقول:

(وأما قراءة ابن عامر: (قتل أولادهم شركائهم) برفع القتل ونصب الأولاد وجرّ الشركاء على إضافة القتل إلى الشركاء، والفصل بينهما بغير الظرف، فشيء لو كان في مكان الضرورات وهو الشعر، لكان سَجْجاً مردوداً، كما سُمِّجَ وُرْدٌ (زَجَّ القُلُوصَ أبي مزادة)^(٢)

فكيف به في الكلام المنثور، فكيف به في القرآن المعجز بحسن نظمه وجزالته، والذي حمه على ذلك أن رأى في بعض المصاحف شركائهم مكتوباً بالياء، ولو قرأ بجر الأولاد والشركاء- لأن الأولاد شركاؤهم في أموالهم- لوجد في ذلك مندوحة عن هذا الارتكاب^(٣) وسبقه أبو علي الفارسي الذي قال عن القراءة: (والمعنى: قتل شركائهم أولادهم ففصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول به، وهذا قبيح، قليل في الاستعمال)^(٤).

أقول: أليس ابن عامر هو أقرب القراء العشرة إلى عهد الصحابة وهو أقدمهم مولداً؟! فقد ولد في العام الثامن للهجرة ! ألم يأخذ قراءته تلقياً عن أبي الدرداء الصحابي الجليل

(١) تفسير الكشاف للزمخشري ١ / ٣٣٠

(٢) يريد بيت الشعر القائل: فَزَجَّجْتُهُ مُتَمَكِّتًا ... زَجَّ القُلُوصَ أبي مزادة لأنه من حجج قراءة ابن عامر في جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه

(٣) تفسير الكشاف للزمخشري ٢ / ٧٠

(٤) الحجة في القراءات السبع لأبي علي الفارسي ٣ / ٤١١

رضي الله عنه الذي قرأ على عثمان بن عفان الذي قرأ على رسول الله ﷺ بالسند المتواتر والمتصل بينهم؟! أيعقل أن يقال عن قراءته (وهذا قبيح)؟! سبحانك هذا بهتان عظيم.

قال الإمام الألوسي في تفسيره روح المعاني تعليقا وردًا على الزمخشري في طعنه بقراءة ابن عامر: «وقد ركب في هذا الكلام عمياء وتاه في تيهاء، فقد تخيل أن القراء أئمة الوجوه السبعة اختار كل منهم حرفا قرأ به اجتهادا لا نقلا وسماعا كما ذهب إليه بعض الجهلة، فلذلك غلط ابن عامر في قراءته هذه، وأخذ يبين منشأ غلظه، وهذا غلط صريح يخشى منه الكفر والعياذ بالله تعالى، فإن القراءات السبعة متواترة جملة وتفصيلا عن أفصح من نطق بالضاد ﷻ، فتغليط شيء منها في معنى تغليط رسول الله ﷺ، بل تغليط الله عز وجل نعوذ بالله سبحانه من ذلك»^(١).

٣- الطعن في قراءة (ليكة) باللام والتاء المفتوحتين في موضعي الشعراء و ص في قوله

تعالى: ﴿وَنُمُودُ وَقَوْمٌ لُوطٍ وَأَصْحَبُ لَيْكَةِ أُولَئِكَ الْأَحْزَابُ ﴿١٣﴾﴾ [ص: ١٣] وهي قراءة متواترة قرأ بها نافع وابن كثير وابن عامر وأبو جعفر^(٢).

قال الزمخشري في موضع الشعراء: (ومن قرأ بالنصب وزعم أن ليكة بوزن ليلة- اسم بلد - فتوهّم قاد إليه خط المصحف، حيث وُجِدَت مكتوبةً في هذه السورة وفي سورة ص بغير ألف... وقد كُتِبَت في سائر القرآن على الأصل، والقصة واحدة، على أن (ليكة) اسم لا يُعرَف)^(٣)

وتبعه ابن عطية في تفسيره وضعّف هذه القراءة المتواترة فقال: (وهي قراءة ضعيفة، ويدل على ضعفها أن سائر القرآن غير هذين الموضعين مُجمَع فيه على «الأليكة» بالهمز والألف والخفض)^(٤)

(١) تفسير روح المعاني للألوسي ٤/ ٢٧٧

(٢) النشر في القراءات العشر لابن الجزري ٢/ ٣٣٦

(٣) تفسير الكشاف للزمخشري ٣/ ٣٣٢

(٤) المحرر الوجيز لابن عطية ٤/ ٢٤٢

وذكر أبو حيان جملة من اللغويين الطاعنين في هذه القراءة فقال: (وَقَدْ طَعَنَ فِي هَذِهِ الْقِرَاءَةِ الْمُبَرِّدُ وَابْنُ فُتَيْبَةَ وَالزَّجَّاجُ وَأَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيُّ وَالنَّحَّاسُ، وَتَبِعَهُمُ الرَّحْمَشَرِيُّ وَوَهْمُوا الْقِرَاءَةَ) ^(١) ثم أخذ يدفع هذه الشبهة ويرفع الطعن عن القراءة ببراعة العالم الراسخ فقال: (وَهَذِهِ نَزْعَةٌ اغْتِزَالِيَّةٌ، يَعْتَقِدُونَ أَنَّ بَعْضَ الْقِرَاءَةِ بِالرَّأْيِ لَا بِالرِّوَايَةِ، وَهَذِهِ قِرَاءَةٌ مُتَوَاتِرَةٌ لَا يُمَكِّنُ الطَّعْنَ فِيهَا، وَيَقْرَبُ إِنكَارُهَا مِنَ الرَّدِّ، وَالْعِيَادُ بِاللَّهِ. أَمَّا نَافِعٌ، فَقَرَأَ عَلَى سَبْعِينَ مِنَ التَّابِعِينَ، وَهُمْ عَرَبٌ فُصَحَاءٌ، ثُمَّ هِيَ قِرَاءَةٌ أَهْلِ الْمَدِينَةِ قَاطِبَةً. وَأَمَّا ابْنُ كَثِيرٍ، فَقَرَأَ عَلَى سَادَةِ التَّابِعِينَ مِمَّنْ كَانَ بِمَكَّةَ، كَمُجَاهِدٍ وَعَبْدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَلَاءِ، وَسَأَلَهُ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: أَقْرَأْتَ عَلَى ابْنِ كَثِيرٍ؟ قَالَ: نَعَمْ، حَتَّمْتُ عَلَى ابْنِ كَثِيرٍ بَعْدَ مَا حَتَّمْتُ عَلَى مُجَاهِدٍ، وَكَانَ ابْنُ كَثِيرٍ أَعْلَمَ مِنْ مُجَاهِدٍ بِاللُّغَةِ. قَالَ أَبُو عَمْرٍو: وَلَمْ يَكُنْ يَبِينُ الْقِرَاءَتَيْنِ كَبِيرٌ يَعْنِي خِلَافًا. وَأَمَّا ابْنُ عَامِرٍ فَهُوَ إِمَامٌ أَهْلِ الشَّامِ، وَهُوَ عَرَبِيٌّ فُحٌّ، قَدْ سَبَقَ اللَّحْنُ، أَخَذَ عَنْ عُثْمَانَ، وَعَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ وَعَبْدِ بْنِ هَمَّانٍ. فَهَذِهِ أَمْصَارٌ ثَلَاثَةٌ اجْتَمَعَتْ عَلَى هَذِهِ الْقِرَاءَةِ: الْحَرَمَانِ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةَ وَالشَّامَ) ^(٢)

الفرع الثاني: اعتراضات كبار اللغويين المتقدمين وطعنهم على بعض القراءات المتواترة

بحجة المخالفة اللغوية

المثال الأول: طعن الزجاج في قراءة (البيوت) بكسر الباء في قوله تعالى ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَيِّجُ وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنِ اتَّقَى وَأَتُوا الْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَابِهَا وَأَتَقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: ١٨٩] وفيها قراءتان متواترتان الضم والكسر للباء، وقراءة الكسر لابن كثير وابن عامر والكسائي وحمة وخلف وقالون عن نافع وشعبة عن عاصم، فهي قراءة أكثر العشرة، وقراءة الضم للباقيين ^(٣).

(١) البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي ١٨٥ / ٨

(٢) البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي ١٨٦ / ٨

(٣) النشر في القراءات العشر لابن الجزري ٢ / ٢٢٦

وطعن الزجاج في قراءة الكسر فقال في كتابه (معاني القرآن وإعرابه): (من ضم البيوت فعلى أصل الجمع: بيت وبيوت، مثل قلب وقلوب، وفلس وفلوس، ومن قرأ بالكسر وإنما كسر للياء التي بعد الباء وذلك عند البصريين رديء جداً ؛ لأنه ليس في كلام العرب (فِعول) بكسر الفاء) (١).

وهذا الكلام من الزجاج خطير وقبيح، فإنه يصف قراءة الجمهور من القراء العشرة بأنها (ردیئة جداً)، وأما (ليست من كلام العرب)، وقد قرأ بها النبي العربي ﷺ وهذا الطعن والإنكار منه مردود مذموم.

وقراءة الكسر عربية فصيحة، يقول الإمام ابن الجوزي: (سمعت شيخنا أبا منصور اللغوي يقول: إذا كان الجمع على فُعول، وثانيه ياءٌ جاز فيه الضم والكسر، تقول: بُيوت، وبيوت، وشيوخ وشيوخ، وفُيود وفُيود) (٢).

المثال الثاني: تقديم الفراء قراءة شاذة على متواترة بحجة أنها أقوى الوجهين في اللغة في قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا رَأَيْنَهُ أَكْبَرْنَهُ وَقَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ وَقُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ مَا هَذَا بَشَرًا ﴾ [يوسف: ٣١]

اتفق القراء على قراءة لفظ (بشراً) منصوبة، إلا أن الفراء يَضَعِفُ هذه القراءة المتفق عليها ويرى أن هذه القراءة هي لغة أهل الحجاز، أما لغة أهل نجد فإنهم يرفعون الكلمة، ويصف هذا الوجه من اللغة بأنه أقوى الوجهين في اللغة (٣)، فيقدم وجهها لغويًا على قراءة متواترة، وليته قدم قراءة متواترة على أخرى، وإنما قدم قراءة شاذة على متواترة متفق عليها. ويتولى الزجاج الردَّ على الفراء فيقول: (وزعم بعضهم أن الرفع في قولك: (مَا هَذَا بَشَرًا) أقوى الوجهين، وهذا غلط، لأن كتاب الله ولغة رسول الله ﷺ أقوى الأشياء وأقوى اللغات،

(١) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤ / ٣٨

(٢) تفسير ابن الجوزي (زاد المسير في علم التفسير) ١٥٣/١

(٣) معاني القرآن للفراء ٢ / ٤٢

ولعة بني تميم: ما هذا بشر، ولا تجوز القراءة بها إلا برواية صحيحة، والدليل على ذلك إجماعهم على: (مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ)، وما قرأ أحد: ما هُنَّ أُمَّهَاتُهُمْ^(١).

المثال الثالث: اعتراض الأخفش على قراءة (عشيرات) في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ﴾ [التوبة: ٢٤] قرأ شعبة في روايته عن عاصم (عشيراتكم) بالجمع وقرأ الجمهور بالإفراد^(٢)، فقال الأخفش عن قراءة الجمع: (لا تكاد العرب تجمع عشيرة: عشيرات، وإنما يجمعونها على عشائر)^(٣).

وهذه القراءة المتواترة حجة على الأخفش، فإن الله عز وجل علّم نبيه ﷺ هذا القرآن، وأوحى إليه عن طريق جبريل عليه السلام هذه الكلمة (عشيراتكم)، وقد أخبرنا أن القرآن نزل بلسان عربي مبين، فهل يعقل أن تكون هذه الكلمة شاذة في لغة العرب على رأي الأخفش وغير متداولة؟! ثم يُقَدِّمُ عليها كلمة أخرى لم تُقرأ في الآية البتة، ولم ترد عن أحد من القراء تواتراً أو شذوذاً وهي (عشائر) ويقول هي الأقرب للغة والأصح! سبحانك هذا بهتان عظيم!!

ويتولى أبو علي الفارسي الجواب عن ذلك فيقول: (وجه الجمع أن كل واحد من المخاطبين له عشيرة فإذا جمعت قلت: عشيراتكم)^(٤).

المثال الرابع: طعن المبرّد والزجاج وأبي علي الفارسي وتبعهم ابن عطية وجماعة في قراءة (والأرحام) بالجر في قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ [النساء: ١] وقد ورد في لفظ (الأرحام) قراءتان متواترتان أشهرهما قراءة النصب، وقرأ حمزة الكوفي بالجر^(٥)، لكن المبرّد أول من شنّع على حمزة في هذه القراءة، وحرّم القراءة بها، فقال: (لا تحل

(١) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١٠٨ / ٣

(٢) النشر في القراءات العشر لابن الجزري ٢٧٨ / ٢

(٣) التفسير البسيط للواحدى ١٠ / ٣٤٢ زاد المسير لابن الجوزي ٢٤٥ / ٢ تفسير الرازي ١٦ / ١٧

(٤) الحجة في القراءات السبع لأبي علي الفارسي ٤ / ١٨٠

(٥) النشر في القراءات العشر لابن الجزري ٢ / ٢٤٧

القراءة بها^(١)، وحكى أبو علي الفارسي أن الميرد قال: (لو صليتُ خلف إمام يقرأ (واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام) بالجر، لأخذت نعليّ ومضيتُ)^(٢).

وكذلك الزجاج الذي لم يرضَ عن هذه القراءة، وحكم عليها (بالخطأ اللغوي والديني) ولم يجوزها إلا في ضرورة الشعر!!

قال الزجاج: (فأما الجر في الأرحام فخطأ في العربية لا يجوز إلا في اضطرار الشعر، وخطأ أيضاً في أمر الدين عظيم، لأن النبي ﷺ قال: " لا تحلفوا بأبائكم " فكيف يكون تساءلون به وبالرحم على ذاق)^(٣)

ومثلهما أبو علي الفارسي الذي أنكر قراءة الجر وضعفها وجعل الأولى عنده هو تركها.

قال أبو علي الفارسي: (وأما من جرّ الأرحام فإنّه عطفه على الضمير المجرور بالباء، وهذا ضعيف في القياس، وقليل في الاستعمال، وما كان كذلك فترك الأخذ به أحسن)^(٤)

ونقل بعض المفسرين كالشوكاني وغيره عن البصريين قولهم عنها: هي لحن لا تجوز القراءة بها، وعن الكوفيين قولهم: هي قراءة قبيحة^(٥).

ومن تولوا الرد عليهم الإمام السيوطي في حاشيته على تفسير البيضاوي حيث قال رداً على الميرد: (وهذا القول غير مرضي منه؛ لأنه قد رواها إمام ثقة، فلا سبيل إلى رد نقل الثقة، مع أنه قد قرأ بها جماعة من غير السبعة كابن مسعود وابن عباس وإبراهيم النخعي والأعمش والحسن البصري وقتادة ومجاهد، فإذا صحت الرواية لم يكن سبيل إلى ردها)^(٦)

(١) تفسير روح المعاني للألوسي ٣٩٥ / ٢

(٢) تفسير الشوكاني (فتح القدير) ٤٨٠ / ١

(٣) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٦ / ٢

(٤) الحجة في القراءات السبع لأبي علي الفارسي ١٢١ / ٣

(٥) تفسير الشوكاني (فتح القدير) ٤٨٠ / ١

(٦) حاشية السيوطي على تفسير البيضاوي (نواهد الأبيكار وشواهد الأفكار) ١١٩ / ٣

المطلب الثاني: الردود العلمية على شبهة مخالفة القراءات لقواعد اللغة العربية:

تضخ الردود على هذه الشبهة من خلال الإضاءات التالية:

الإضاءة الأولى: عربية القرآن بقراءاته هي وحي إلهي:

القراءة القرآنية وحي إلهي، وسنة متبعة، فمتى ثبت تواترها عن رسول الله ﷺ ثبتت قرآنيته، وحين تثبت قرآنية القراءة يجب الجزم بصحتها اللغوية لسبب بدهي واضح وهو أن القرآن العظيم نزل بلسان عربي مبين، وقد تواترت وتكاثرت الآيات المؤكدة لعربية القرآن، وهي في حدود الإحدى عشرة آية، ويمكن استحضارها كما يلي: ست آيات بلفظ (قرآنا عربيا)^(١)، وثلاث آيات بمفردة اللسان العربي رفعا وجرا ونصبا (لساناً عربي - بلسانٍ عربي - لسانا عربيا)^(٢)، وواحدة بلفظ (حكما عربيا)، والمراد بالحكم هنا أي بالقانون الحاكم للسان العربي، وواحدة بنفي العجمة عن القرآن^(٣)

(١) قال تعالى: ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾ [يوسف: ٢] ﴿ إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾ [الزخرف: ٣] ﴿ قُرْآنًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِي عِوَجٍ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ ﴾ [الزمر: ٢٨] ﴿ وَكَذَلِكَ أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا وَصَرَّفْنَا فِيهِ مِنَ الْوَعِيدِ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ أَوْ يُحْدِثُ لَهُمْ ذِكْرًا ﴾ [طه: ١١٣] ﴿ وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لِتُنذِرَ أُمَّ الْقُرَى وَمَنْ حَوْلَهَا وَتُنذِرَ يَوْمَ الْجُمُعِ لَا رَيْبَ فِيهِ فَرِيقٌ فِي الْجَنَّةِ وَفَرِيقٌ فِي السَّعِيرِ ﴾ [الشورى: ٧] ﴿ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴾ [فصلت: ٣]

(٢) قال تعالى: ﴿ وَلَقَدْ نَعَلْنَا أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ لِسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِيٌّ وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ ﴾ [النحل: ١٠٣]

(٣) قال تعالى: ﴿ وَلَوْ جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا أَعْجَمِيًّا لَقَالُوا لَوْلَا فُصِّلَتْ آيَاتُهُ ءَأَعْجَمِيٌّ وَعَرَبِيٌّ قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا هُدًى وَشَفَاءٌ وَالَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ فِي ءَأَادَانِهِمْ وَقُرْ وَهُوَ عَلَيْهِمْ عَمًى أُولَٰئِكَ يُنَادُونَ مِنْ مَّكَانٍ بَعِيدٍ ﴾ [فصلت: ٤٤] ومراد الشرط: لكننا لم نجعله أعجميا بل جعلناه عربيا .

بل جاء التأكيد على فصاحة وصراحة وبيان عربيته حين وصف الله تعالى عربية القرآن بالمبينة ﴿يَلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ ﴿١٩٥﴾﴾ [الشعراء: ١٩٥] ﴿وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ ﴿١٣٣﴾﴾ [النحل: ١٠٣]

وجاء كذلك النفي المؤكد لاعوجاج لغته فقال ﴿فَرَأَانَا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِي عِوَجٍ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ ﴿٢٨﴾﴾ [الزمر: ٢٨] وهذا فيه تأكيد واضح لنفي الوجوه الضعيفة والمهجورة والركيكة عن اللسان الذي نزل به القرآن، وما القراءات المتواترة إلا وجوه وروايات هذا التنزل العربي للقرآن العظيم.

وذكرت عربية القرآن في هذه الآيات المباركة له دلالتان عظيمتان ينبغي التنبه لهما، وعدم الإغفال عنهما، وهما:

أولاً: بيان لغة التنزل القرآني وأنها اللغة العربية الفصيحة الصريحة، وهو الذي يعيننا هنا في هذا السياق، فهي تؤكد أن ألفاظه وعباراته وأساليبه أفراداً وتركيباً هي فصيحة مبينة باللسان العربي، وهي الحجة في اللغة على كل ما سواها من أنواع الكلام، فالكلام العربي الإلهي حجة على الكلام العربي البشري.

ثانياً: بيان مرجعية اللسان العربي في تفسير القرآن، فعربية القرآن هي عربية منهج إبانة وتفسير ودراية كما أنها عربية مصدر تنزل ورواية، فلما نزل القرآن بلغة العرب كان من الطبيعي والمنطقي أن يفهم القرآن بفهم اللغة التي نزل بها^(١)، ومما يؤكد هذا الوجه الإشارات المستنبطة من الآيات المؤكدة لعربية القرآن، ومنها:

(١) وبحسن في هذا السياق ذكر احتجاج أبي عبيدة على الأصمعي في تفسير القرآن باللغة: لما وضع أبو عبيدة كتاب "المجاز في القرآن"، وقع الأصمعي فيه وعاب عليه تأليف هذا الكتاب، وقال: يفسر القرآن برأيه! فسأل أبو عبيدة عن مجلس الأصمعي في أي يوم هو، فركب حماره ومر بحلقته، فسلم عليه، ثم قال له: يا أبا سعيد، ما تقول في الخبز أي شيء هو؟ فقال: هو الذي تحبزه وتأكله. فقال أبو عبيدة: قد فسرت كتاب الله برأيك؛ قال الله تعالى: ﴿إِنِّي أَرَأِيكُمْ فَوقَ رَأْسِي خُبْرًا﴾ [يوسف: ٣٦]! فقال له الأصمعي: هذا شيء بان لي فقلته ولم أفسره برأيي، فقال أبو عبيدة: وهذا الذي

أ- الإشارة الأولى في ختم بعض الآيات بقوله (لعلكم تعقلون) كقوله تعالى (إنا جعلناه قرآنا عربيا لعلكم تعقلون) ومثلها (إنا أنزلناه)، وختمها كذلك بقوله (لعلهم يتقون) كقوله تعالى (قرآنا عربيا غير ذي عوج لعلهم يتقون) وختمها كذلك بقوله (لقوم يعلمون) كقوله (قرآنا عربيا لقوم يعلمون) ففيها إشارة إلى حكمة نزوله بالعربية، وهي لتعقله وفهمه والعلم به الذي يحقق التقوى، فتحقيق التعقل والتفهم والعلم والتقوى يكون بفهم معاني القرآن، ونزوله بالعربية طريق لتعقل وتفهم المعاني.

ب- الإشارة الثانية في وصف عربية القرآن بالمبينة (وهذا لسان عربي مبين) (بلسان عربي مبين)، والمبين هو الواضح في نفسه أو الموضح لغيره، وعلى كلا المعنيين تظهر حكمة نزوله بالعربية ليُفهم ويتضح معناه للناطقين بها والسامعين لها.

الإضاءة الثانية: القراءات القرآنية حجة على القواعد النحوية الوضعية وليس العكس: يترتب على ثبوت عربية القرآن أمر مهم للغاية يحسم هذا التوهم ويقطع الطريق على هذه الشبهة، وهي كون القراءة المتواترة الثابتة الصريحة الفصيحة في عربيتها هي الحجة في اللغة، وهي مصدر اللغة وقواعدها، وليست قواعد النحاة الاجتهادية الوضعية ومذاهبهم اللغوية هي الحجة على القراءات وأحرف القرآن؛ لأن عربية القراءات أثبت طريقا وسندا، وأوثق وأرسخ فهما، وأصرح وأفصح لسانا من عربية النحاة واللغويين؛ لأنها إلهية المصدر والتنزل، نبوية النقل والرواية، وإن وجدت قراءة متواترة وظن أحد مخالفتها للغة العربية فإن المخالفة ترجع إلى عدم معرفته التامة بأساليب اللغة العربية؛ لأنه لا يمكن أن تكون ثابتة عن رسول الله ﷺ وتخالف العربية؛ لأن القرآن نزل بلسان عربي مبين.

تعبه علينا كله شيء بان لنا فقلناه ولم نفسره برأينا، وقام فركب حماره وانصرف. وفيات الأعيان لابن خلكان ٥/ ٢٣٧، تاريخ آداب العرب للرافعي ١/ ٢٦٣

قال الإمام أبو عمرو الداني: «وأئمة القراء لا تعتمد في شيء من حروف القرآن على الأفضى في اللغة، والأقيس في العربية، بل على الأثبت في الأثر، والأصح في النقل والرواية»^(١).

وقال الشيخ الزرقاني في كتابه مناهل العرفان: «فإن علماء النحو إنما استمدوا قواعده من كتاب الله تعالى وكلام رسوله ﷺ وكلام العرب، فإذا ثبتت قرآنية القرآن بالرواية المقبولة كان القرآن هو الحكم على علماء النحو وما قعدوا من قواعد، ووجب أن يرجعوا هم بقواعدهم إليه، لا أن نرجع نحن بالقرآن إلى قواعدهم المخالفة نحكمها فيه، وإلا كان ذلك عكساً للآية وإهمالاً للأصل في وجوب الرعاية»^(٢).

فالأصل أن يُحتج للنحو وقواعده واللغة ومذاهبها وعلمائها ورجالها بالقراءات، لا أن يُحتج لإثبات صحة القراءات بأقوال النحاة وشواهد اللغة، لما توافر للقراءات من الضبط والوثوق والدقة والتحري شيء لم يتوافر بعضه لأوثق شواهد النحو^(٣).

قال الإمام الفخر الرازي كلاماً دقيقاً مهما في هذا السياق: «إذا جَوَزْنَا إثبات اللغة بشعر مجهول منقول عن قائل مجهول فجواز إثباتها بالقرآن العظيم أولى، وكثيراً ما أرى النحويين يتحيرون في تقرير الألفاظ الواردة في القرآن، فإذا استشهدوا في تقريرها ببيت مجهول فرحوا به، وأنا شديد التعجب منهم؛ فإنهم إذا جعلوا ورود ذلك البيت المجهول على وفقها دليلاً على صحتها فلأن يجعلوا القرآن دليلاً على صحتها كان أولى»^(٤).

وقال الإمام أبو حيان الأندلسي: (وَأَعْجَبُ لِعَجْمِي ضَعِيفٍ فِي النَّحْوِ يَرُدُّ عَلَيَّ عَرَبِيٍّ صَرِيحٍ مَخْضَ قِرَاءَةٍ مُتَوَاتِرَةٍ مَوْجُودٍ نَظِيرَتِهَا فِي لِسَانِ الْعَرَبِ فِي غَيْرِ مَا بَيْتٍ، وَأَعْجَبُ لِسُوءِ ظَنِّ

(١) النشر في القراءات العشر لابن الجزري ١/١٠.

(٢) مناهل العرفان في علوم القرآن للزرقاني ١/٤٢٢.

(٣) انظر: مقدمة تحقيق كتاب حجة القراءات لأبي زرة، للمحقق سعيد الأفغاني ص ١٨-١٩.

(٤) تفسير الرازي (مفاتيح الغيب) ٩/٤٠١.

هذا الرَّجُلِ بِالْقُرْآنِ الْأَيْمَّةِ الَّذِينَ تَخَيَّرْتَهُمْ هَذِهِ الْأُمَّةُ لِنَقْلِ كِتَابِ اللَّهِ شَرْقًا وَعَرَبًا، وَقَدْ اعْتَمَدَ المسلمون على نقلهم لضبطهم ومعرفتهم وديانتهم^(١)

الإضاءة الثالثة: اختلاف القراءات المتواترة اختلاف تنوع، وكله حق، ولا يخرجها عن

الجودة العربية والفصاحة اللغوية، بخلاف الاختلافات الاجتهادية في فروع الشريعة:

هناك من العلماء من يهَوِّنُ أمر الطعن في القراءات ظَنًّا منه أن الخلاف في القراءات كالخلاف في الفقه واجتهاداته، وهذا خطأ فادح وقياس غير صحيح ؛ لأن مصدر الاختلاف بين القراءات هو الوحي، بينما مصدر الاختلاف في الفقه هو الاجتهاد المبني على النظر الذي قد يصيب وقد يخطئ.

قال أبو جعفر النحاس: «السلامة عند أهل الدين إذا صحت القراءتان عن الجماعة ألا يقال: إحداهما أجود من الأخرى لأنهما جميعًا عن النبي ﷺ، فيأثم من قال بذلك، وكان رؤساء الصحابة رحمهم الله ينكرون مثل هذا^(٢) وذلك لأن اختلاف القراء عند المسلمين صواب بإطلاق، وليس كاختلاف الفقهاء صوابًا يحتمل الخطأ، ولا نعلم أحدًا من الصحابة من كان يفضِّل قراءة على قراءة، بل ينكرون تفضيل قراءة على قراءة من أي وجه، فلئن كان المرَّحَّح لقراءة على قراءة آثمًا، فما بالك بالذي يطعن ويرد قراءة متواترة^(٣).

وقال ثعلب: (إذا اختلف الإعرابان في القراءات [والمقصود بالإعرابين أي التوجيهين للقراءتين] لم أفضل إعرابًا على إعراب، فإذا خرجت إلى كلام الناس فضلت الأقوى)^(٤)

(١) تفسير البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي ٤ / ٦٥٨ قالها في معرض رده على الزمخشري حين طعن بقراءة ابن عامر (قتل أولادهم شركائهم)

(٢) إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس ٥ / ٤٣

(٣) القراءات القرآنية وموقف المفسرين منها، د. محمد علي حسن عبدالله، ضمن أبحاث مجلة البحوث الإسلامية، العدد (٣٥) ص ٢٢٢.

(٤) الإتيقان في علوم القرآن للسيوطي ١ / ٢٨١

وقال أبو شامة المقدسي: (أكثر المصنفون في القراءات والتفاسير من الكلام في الترجيح بين قراءتي (مالك) و(مالك) حتى إن بعضهم يبالغ في ذلك إلى حد يكاد يسقط وجه القراءة الأخرى، وليس هذا بمحمود بعد ثبوت القراءتين)^(١)

الإضاءة الرابعة: علم توجيه القراءات والاحتجاج لوجهها له دور بالغ في رد المطاعن اللغوية على القراءات:

من أسباب نشأة وتطور علم توجيه القراءات والاحتجاج لها الدفاع عن القراءات والرد على شبهات الطاعنين في عربيتها، وذلك حين ظهر النقد من بعض النحاة واللغويين والمفسرين ممن لم يقصدوا الطعن في الإسلام ولم يحملوا الحقد في نفوسهم عليه كما هو الدافع لبعض المستشرقين، فأثاروا شبهات بانتقادهم لبعض القراءات ووضعوها تحت مقاييسهم ظناً منهم أنها تفتقد إلى مرجع نحوي لغوي وتحالف القياس عندهم، فتجرد العلماء والنحاة واللغويون والمفسرون الذين لم يتجهوا هذا الاتجاه الخاطئ ولم يسلكوا هذا المسلك الخطير تجردوا للرد على شبهات وانتقادات المعترضين من خلال تصانيفهم في علم الاحتجاج والتوجيه للقراءات، فقابلوا شبهاتهم بالردود الدامغة انتصاراً لكتاب الله وتصحيحاً للمسار الذي ساروا عليه، وواجهوهم بأسلحتهم وأقيستهم ذاتها التي طعنوا بها في القراءات، وكتب التوجيه والاحتجاج تزخر بهذا الدفاع والتصدي والانتصار لكتاب الله^(٢).

وأنوه هنا إلى أمر مهم وهو أن الكشف عن معاني القراءات والاحتجاج لها بوجه اللغة ليس بالضرورة معناه التوثيق لها باللغة وإثباتها، ولذلك فإن تحفظ المحقق سعيد الأفغاني رحمه الله^(٣) على مؤلفات القدامى في احتجاجهم للقراءات المتواترة بالنحو وشواهدة، وقوله أن

(١) إبراز المعاني من حزر الأماني (شرح الشاطبية) لأبي شامة المقدسي ص ٧٠

(٢) انظر: صفحات في علوم القراءات، د. عبد القيوم السندي (ص ١٩١)

(٣) الأستاذ سعيد الأفغاني رحمه الله حقق كتاب حجة القراءات لأبي زرة وقال في مقدمة التحقيق: «قدمت كل هذا من تاريخ القراءة والمقرئين لأؤيد ما كنت ذهبت إليه منذ أكثر من عشرين سنة من أن تأليف المؤلفين القدامى الذين يحتاجون للقراءات المتواترة بالنحو وشواهدة عكس للوضع الصحيح، وأن السلامة في المنهج والسداد في المنطق العلمي

هذا الاحتجاج عكسٌ للوضع الصحيح، هذا التحفظ في محله إن كان المقصود بالاحتجاج هو التوثيق والإثبات، أما غير ذلك فلا مسوغ لوجود هذا التحفظ وقد نبّه إلى ذلك الدكتور محمود أحمد الصغير في كتابه القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي، وبين أن علماء القراءات ومؤلفي كتب الاحتجاج على علم ودراية بمحاذير هذا التحفظ، فنجده يعلق على تحفظ الأفغاني فيقول: «فالغاية إذًا هي الكشف عن الوجوه النحوية وتبيين مراتبها، لا الاحتجاج بمعنى الإثبات كما حُيِّل إلى بعضهم، ونحن - والكلام للدكتور محمود الصغير - لا نجد في هذا الصنيع أيضًا غضاضةً أو عكسًا للوضع الصحيح (وهو رأي سعيد الأفغاني)، الذي يفترض الاحتجاج بالقراءة على قواعد النحو؛ لأن علماء الاحتجاج كانوا على علم بمحاذير هذا النهج، وعلى علم أيضًا بأن وجه القراءة ثابت مهما كان بعيدًا أو ضعيفًا، ولذلك كانوا متحفظين في هذا الشأن، فهم - أي علماء الاحتجاج - على بينة مما يصنعون، وهو أن الاحتجاج للقراءة إنما كان يعني الكشف لا التوثيق أو التقوية، وأن العودة إلى النحو وغيره ما هي إلا بيان للقراءة وتوضيحها^(١).

قال الكواشي المؤصلي: (وفائده - أي علم الاحتجاج - أن يكون دليلاً على حسب المدلول عليه، أو مرجحًا، إلا أنه ينبغي التنبيه على شيء وهو أنه قد تُرَجِّح إحدى القراءتين على الأخرى ترجيحًا يكاد يسقطها وهذا غير مرضٍ لأن كلاهما متواتر)^(٢).

التاريخي يقضيان بأن يُحتج للنحو ومذاهبه وقواعده وشواهد هذه القراءات المتواترة، لما توافر لها من الضبط والوثوق والدقة والتحرري شيء لم يتوافر بعضه لأوثق شواهد النحو»

(١) القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي، د. محمود أحمد الصغير ص ٢٠٦ - ٢٠٧ بتصرف واختصار.

(٢) الإتقان في علوم القرآن للسيوطي ١ / ٢٨١

المبحث الثاني شبهة عدم تواتر القراءات

المطلب الأول: القائلون بشبهة إنكار تواتر القراءات ومراتبهم في الإنكار:

هذه الشبهة صرح بها بعض العلماء، وألح إليها بعض المشتغلين بعلم القراءات والحديث كأبي شامة المقدسي وابن الحاجب والشوكاني وغيرهم، وربما دفعهم إلى ذلك أمور منها:

١- عدم تمكنهم من استيعاب طرق القراءات، وظنهم أن طرق القراء العشرة هي المعول عليها فقط في إثبات تواتر القراءات .

٢- التعصب المذموم للسنة، ومحاولة تقريب القوة الإسنادية للسنة من القوة الإسنادية للقرآن .

وتفاوت هذا الفريق في إقرار القدر غير المتواتر من القراءات على مذاهب واتجاهات أشهرها:

١- التفريق بين تواتر القرآن بمجمله وتواتر القراءات المتواترة بطرقها، فأثبتوا الأول، ولم يثبتوا الثاني^(١).

٢- التفريق بين حال اتفاق القراء واجتماعهم وبين انفرادهم فقال بتواتر الأول دون الثاني^(٢).

(١) انظر: منجد المقرئين ومرشد الطالبين لابن الجزري ١ / ٢١

(٢) وهو قول الإمام أبي شامة المقدسي وصرح به في كتابه المرشد الوجيز حيث قال: (وقد شاع على ألسنة جماعة من المقرئين المتأخرين وغيرهم من المقلدين أن القراءات السبع كلها متواترة أي في كل فرد ممن روى عن هؤلاء الأئمة السبعة قالوا: والقطع بأنها منزلة من عند الله تعالى واجب. قال: ونحن بهذا نقول لكن فيما اجتمعت على نقله عنهم الطرق واتفقت عليه الفرق من غير نكير له مع أنه شاع واشتهر واستفاض فلا أقل من اشتراط ذلك إذا لم يتفق التواتر في بعضها)

المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز ص ١٧٦-١٧٧

وعلق على كلامه الإمام ابن الجزري قائلاً: (فانظر يا أخي إلى هذا الكلام الساقط الذي خرج من غير تأمل المتناقض في غير موضع في هذه الكلمات اليسيرة أوقفت عليها شيخنا الإمام ولي الله تعالى أبا محمد محمد بن محمد بن محمد الجمالي

٣- التفريق بين تواتر فرش القراءات وتواتر أصول القراءات مما كان من قبيل الأداء كالممدود والإمالة وغيرها، فقالوا بتواتر الأول وعدم تواتر الثاني^(١).

٤- التفريق بين القراءات السبع وبين القراءات الثلاث المتممة للسبع، فأثبت بعضهم تواتر السبع، وأنكر تواتر القراءات الثلاث (قراءة أبي جعفر المدني ويعقوب الحضرمي وخلف البزار الكوفي)، وقال بأن القراءات الثلاث هي قراءات مشهورة مستفيضة ولا تصل في ثبوتها إلى حد التواتر كتواتر القراءات السبع.

وأنبه هنا إلى ضرورة التفريق بين مسألة التشكيك في تواتر القراءات جميعها وبين مسألة إثبات قرآنية القراءة بغير المتواتر، وهذه الأخيرة محل خلاف مشهور عند القراء أنفسهم، فمنهم من يرى جواز اعتبار القراءة بصحة الإسناد دون التواتر، مع تعضيد شرط الصحة بشرطين آخرين وهما موافقة الرسم العثماني تحقيقاً أو تقديراً وموافقة اللغة ولو بوجه معتبر فيها، وأشهر القائلين بهذا المذهب إمام القراء وشمس الأئمة ابن الجزري، وأبياته في ذلك مشهورة وهي قوله:

وكل ما وافق وجهه نحو
وكان للرسم احتمالاً يحوي
وصح إسناداً هو القرآن
فهذه الثلاث الأركان
وحيثما يحتل شرط أثبت
شذوذه لو أنه في السبعة^(٢)

أما شرط التواتر فلا حاجة معه للشرطين الآخرين - أعني موافقة الرسم واللغة - لأنه

رضي الله عنه فقال: ينبغي أن يعدم هذا الكتاب من الوجود ولا يظهر البتة وأنه طعن في الدين. قلت: ونحن - يشهد الله - أنا لا نقصد إسقاط الإمام أبي شامة - إذ الجواد قد يعثر، ولا نجعل قدره بل الحق أحق أن يتبع - ولكن نقصد التنبيه على هذه الزلة المزلّة ليحذر منها من لا معرفة له بأقوال الناس ولا اطلاع له على أحوال الأئمة)

منجد المقرئين ومرشد الطالبين لابن الجزري ١ / ٧٦-٧٧

(١) وينسب هذا التفريق لابن الحاجب المالكي، ونقل ابن الجزري قول ابن الحاجب: (القراءات السبع متواترة فيما ليس من قبيل الأداء كالممدود والإمالة وتخفيف الهمزة ونحوه) ثم أجاب عن ذلك جواباً مطوّلاً في منجد المقرئين ص ٧٢ وما بعدها.

(٢) نظم طيبة النشر، لابن الجزري، بيت (٥٦).

ثبت بالاستقراء التام المطرد أن كل قراءة متواترة لا بد أن تكون موافقة للرسم واللغة، والعكس غير صحيح، وإنما كانت الحاجة للشرطين مع شرط صحة الإسناد لمزيد التوثيق والضبط والرعاية للقراءات، لورود احتمال مخالفة القراءة صحيحة الإسناد للرسم أو اللغة أو لهما معا بخلاف المتواترة .

نعود للمقصود وهو تواتر القراءات، فقد ورد القول بعدم تواترها عن الإمام الشوكاني في تفسيره (فتح القدير) عند تعليقه على قراءة حمزة (والأرحام) بالجر في قوله تعالى: ﴿وَأَتَقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ [النساء: ١] وذلك حين ردّ القراء على الطاعنين بالقراءة، فأجابوا عن ذلك بكونها متواترة، وهذا يكفي في إثباتها، فقال الشوكاني رحمه الله:

(ولا يخفى عليك أن دعوى التواتر باطلة، يعرف ذلك من يعرف الأسانيد التي رووها بها، ولكن ينبغي أن يحتج للجواز بورود ذلك في أشعار العرب) ^(١) وتكرر منه ذلك، ففي تعليقه على قراءة ابن عامر المتواترة (قتل أولادهم شركائهم) قال رحمه الله: (دعوى التواتر باطلة بإجماع القراء المعبرين) ^(٢) وإبطال التواتر هنا غريب والأغرب منه هو دعوى إجماع القراء المعبرين على بطلانه !!

المطلب الثاني: الردود العلمية على شبهة إنكار تواتر القراءات:

والجواب عن هذه الشبهة من وجوه:

أولاً: تواتر القراءات لازم لتواتر القرآن وتواتر القرآن لازم لتحقيق حفظه الموعود به:
- لقد أخبرنا الحق سبحانه أن هذا الكتاب محفوظ من كل دواعي التبديل والتحرير والزيادة والنقصان وذلك في آية الحفظ الخالدة: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ ^(١)

(١) تفسير الشوكاني (فتح القدير) ١ / ٤٨٠ وقد يحمل قول الشوكاني بعدم التواتر على عدم تواتر انفرادات القراء لا عدم التواتر عند اجتماع القراء فيكون قوله كقول أبي شامة المقدسي الذي حصر تواتر القراءات في حال اجتماع القراء لا انفرادهم كما سبق التنبيه له .

(٢) تفسير الشوكاني (فتح القدير) ٢ / ١٨٩

[الحجر: ٩] والمؤكّدة بالمؤكّدات الثلاثة: (حرف التوكيد (إِنَّ) المكررة، واللام المقترنة بجوابها، وضمير الفصل نحن) وأخبرنا كذلك أن الباطل ممنوع من التسلسل للقرآن بكل صور البطلان، فقال جل مجده وتعالى في علاه: ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَطْلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ [فصلت: ٤١- ٤٢]

فإذا كان ذلك كذلك فإن التواتر هو أوثق طرق الثبوت وأعلهاها، فلا يمكن أن يتحقق كمال الحفظ وتمامه إلا بتحقق تواتر نقله الذي يستحيل معه تخلف شيء من القرآن أو تبدله ؛ لأن التواتر يفيد القطع والعلم اليقيني، بخلاف الآحاد الذي يفيد الظن أو الظن الغالب، وثبوت القرآن يكون بالقطع واليقين لا بغيره، فكان القول بتواتر القرآن لازم للقول بحفظ القرآن .

- وقد أفرد الإمام بدر الدين الزركشي في كتابه البرهان في علوم القرآن فصلا أسماء (معرفة وجوب تواتره) نص فيه على تواتر القرآن واستدل له، فقال: (لا خلاف أن كل ما هو من القرآن يجب أن يكون متواترا في أصله وأجزائه)^(١) والقراءات جزء منه، ثم قال: (فمستحيل ألا يكون متواترا في ذلك كله، إذ الدواعي تتوافر على نقله على وجه التواتر، وكيف لا وقد قال تعالى: {إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون} والحفظ إنما يتحقق بالتواتر، وقال تعالى: {يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك وإن لم تفعل فما بلغت رسالته} والبلاغ العام إنما هو بالتواتر، فما لم يتواتر مما نُقِلَ آحادا قطعُ بأنه ليس من القرآن)^(٢)

- وإذا عُلم ذلك وثبت ثبوتا لا ريب فيه عُلم معه أن روايات القرآن التي وصلت إلينا وتلقتها الأمة بالقبول وكانت سببا في حفظ القرآن لا بد أن تكون متواترة ؛ لأن القراءات هي أجزاء وأبعاض القرآن، وهي مجموعها تمثل القرآن الكريم، فلما ثبت تواتر جميع القرآن ثبت تواتر أبعاضه وأجزائه التي هي رواياته، فلو قُدِّرَ عدم تواتر القراءات لترتب على ذلك

(١) البرهان في علوم القرآن للزركشي ٢ / ١٢٥

(٢) المصدر السابق

عدم تواتر القرآن ؛ لأنها جزء منه، فانتفاء تواتر الجزء انتفاء لتواتر الكل لكن انتفاء التواتر عن القرآن باطل كما سبق بيانه فبطل ما أدى إليه وهو انتفاء تواتر القراءات، وثبت نقيضه وهو ثبوت التواتر للقراءات^(١) .

ثانياً: استفاضة النصوص في تواتر القراءات عن الأئمة والعلماء في الأصول والفقهاء والحديث مع أئمة القراءات، ومنها:

أ- نصوص القراء وعلماء القراءات:

١- عقد الإمام ابن الجزري في كتابه: (منجد المقرئين) باباً مستقلاً لبيان تواتر القراءات العشر وسماه (الباب الرابع: في سرد مشاهير من قرأ بالعشرة وأقرأ بها في الأمصار إلى يومنا هذا)، ثم قام بسرد ست عشرة طبقة من طبقات الشيوخ الذين تحقق أنهم قرأوا بالقراءات العشر، وأثبت تواترها جميعاً، دون تفريق بين القراءات السبع والقراءات الثلاث المتممة لها^(٢). ثم أفرد فصلاً لتواتر الفرش والأصول من العشر جميعاً وهو: (الفصل الثاني: في أن القراءات العشر متواترة فرشاً وأصولاً حال اجتماعهم وافتراقهم)^(٣) .

ثم أكد رحمه الله بعد تحقيق التواتر للعشر أن ما وراء القراءات العشر محكوم عليه بالشذوذ، سواء أكان من القراءات الأربع الشواذ أم من غيرها، فقال: «والذي جمع في زماننا هذه الأركان الثلاثة هو قراءة الأئمة العشرة التي أجمع الناس على تلقيها بالقبول... فقراءة أحدهم كقراءة الباقين في كونها مقطوعاً بها... أما قول من قال: إن القراءات المتواترة لا حد لها فإن أراد القراءات المعروفة في زماننا فغير صحيح، لأنه لا يوجد اليوم قراءة متواترة وراء القراءات العشر، وإن أراد ما يشمل قراءات الصدر الأول فيحتمل إن شاء الله»^(٤) .

وقال أيضاً رحمه الله: «فالذي وصل إلينا متواتراً وصحيحاً ومقطوعاً به هو قراءات

(١) ذكر مثل ذلك الدكتور شعبان محمد إسماعيل حيث أفرد مبحثاً بعنوان (تواتر القراءات العشرة) في كتابه (القراءات أحكامها ومصدرها) ص ٨١

(٢) منجد المقرئين ومرشد الطالبين لابن الجزري ص ٢٩

(٣) منجد المقرئين ومرشد الطالبين لابن الجزري ص ٧٢

(٤) منجد المقرئين ص ١٨

الأئمة العشرة ورواهم المشهورين، هذا الذي تحرر من أقوال العلماء وعليه الناس اليوم بالشام والعراق ومصر والحجاز»^(١).

٢- ونقل أبو القاسم النويري - شارح الطيبة - الإجماع على تواتر القراءات العشر، وحصر التواتر فيها، وذلك في شرح طيبة النشر في القراءات العشر، وأفرد فصلاً سماه: (حصر المتواتر في العشر) وقال: (أجمع الأصوليون والفقهاء على أنه لم يتواتر شيء مما زاد على القراءات العشر، وكذا أجمع عليه القراء أيضاً إلا من لا يُعتبرُ بخلافه)^(٢).

٣- ونقل الإجماع كذلك البنا الدمياطي في كتابه إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، حيث قال: «وأجمعوا على أنه لم يتواتر شيء مما زاد على العشرة المشهورة»^(٣).

٤- وقال الزُّرقاني في مناهل العرفان: «والتحقيق الذي يؤيده الدليل هو أن القراءات العشر كلها متواترة، وهو رأي المحققين من الأصوليين والقراء»^(٤).

ب- نصوص الفقهاء والمفسرين على تواتر القراءات العشر وشذوذ ما سواها: وليس هذا ما اتفق عليه علماء القراءات فقط، فقد نص عليه الفقهاء والمفسرون، وأفتوا بفتاوى مشهورة في تواتر القراءات العشر، والحكم بالشذوذ على ما سواها، ومن ذلك: ١- نص الإمام ابن عابدين الحنفي على ذلك بقوله:

«القرآن الذي تجوز به الصلاة بالاتفاق هو المضبوط في مصاحف الأئمة التي بعث بها عثمان رضي الله عنه إلى الأمصار، وهو الذي أجمع عليه الأئمة العشرة، وهذا هو المتواتر جملة وتفصيلاً، فما فوق السبعة إلى العشرة غير شاذ، وإنما الشاذ ما وراء العشرة، وهو الصحيح»^(٥).

(١) منجد المقرئين ص ٢٤

(٢) شرح طيبة النشر للنويري ٧٩/١

(٣) إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر للبنا الدمياطي ٨/١

(٤) مناهل العرفان في علوم القرآن للزرقاني ٤٤١/١

(٥) رد المختار لابن عابدين ٤٨٦/١

٢- وقال الإمام القرطبي في الجامع لأحكام القرآن: «وقد أجمع المسلمون في جميع الأمصار على الاعتماد على ما صح عن هؤلاء الأئمة -أي العشرة- فيما رواه ورأوه من القراءات، وكتبوا في ذلك مصنفات، واستمر الإجماع على الصواب، وحصل ما وعد الله به من حفظ الكتاب، وعلى هذا الأئمة المتقدمون، والفضلاء المحققون، كابن جرير الطبري والقاضي أبي بكر بن أبي الطيب وغيرهما»^(١).

٣- فتوى الإمام ابن السبكي الشهيرة في تواتر القراءات العشر، ونصّه على شذوذ ما سواها:

أفتى الإمام عبدالوهاب بن السبكي بتواتر القراءات العشر، وذلك عندما حاوره الإمام ابن الجزري في لقاء مشهور تم بينهما وكان سبب اللقاء هو قول الإمام ابن السبكي بتواتر السبع بالاتفاق ووقوع الخلاف في القراءات الثلاث، وقد ناقشه ابن الجزري وأثبت له تواتر الثلاث أيضاً باتفاق، فأقرّ الإمام ابن السبكي بتواتر القراءات العشر، وقد أورد الإمام ابن الجزري هذه المناقشة العلمية المهمة في كتابيه منجد المقرئين^(٢) والنشر^(٣).

- ثم كتب ابن الجزري لابن السبكي استفتاءً يعلم الأجيال المسلمة عموماً وطلبة العلم خصوصاً سمو الأدب عند الخلاف بين علماء الأمة، ويكشف لنا عن الرقي الذي حظي به أسلافنا، وكيف أنهم كانوا رجاعين للحق، طالبين له، متجردين لقبوله، فقال في نص الاستفتاء: «ما تقول السادة العلماء أئمة الدين في القراءات العشر التي يُقرأ بها اليوم، هل هي متواترة أم غير متواترة؟ وهل كل ما انفرد به واحد من العشرة بحرف من الحروف متواتر أم لا؟ وإذا كانت متواترة فما يجب على من جردها أو جحد حرفاً منها؟».

فأجاب الإمام ابن السبكي بقوله:

(١) تفسير القرطبي ٤٦/١-٤٧

(٢) منجد المقرئين ص ٥٠-٥١.

(٣) النشر ٤٢/١، وقد نقل الإمام ابن الجزري نص المحاوراة العلمية بينهما، ثم نقل نص فتوى الإمام ابن السبكي في كتابه النشر في القراءات العشر بطولها، وأوردت منها ما يحقق المراد.

«الحمد لله، القراءات السبع التي اقتصر عليها الشاطبي، والثلاث التي هي قراءة أبي جعفر وقراءة يعقوب وقراءة خلف متواترة معلومة من الدين بالضرورة، وكلُّ حرف انفرد به واحد من العشرة معلوم من الدين بالضرورة أنه منزل على رسول الله ﷺ، لا يكابر في شيء من ذلك إلا جاهل، وليس تواتر شيء منها مقصوداً على من قرأ بالروايات، بل هي متواترة عند كل مسلم يقول: أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمداً رسول الله ﷺ، ولو كان مع ذلك عامياً جلفاً لا يحفظ من القرآن حرفاً، ولهذا تقرير طويل وبرهان عريض، لا يسع هذه الورقة شرحه، وحظُّ كلِّ مسلم وحقُّه أن يدين لله تعالى ويجزَم نفسه بأن ما ذكرناه متواتر معلوم باليقين، لا يتطرَّقُ الظنونُ ولا الارتياحُ إلى شيء منه، والله أعلم .

كتبه عبدالوهاب بن السبكي الشافعي»^(١) .

٤- وقال الإمام المحدث أبو عمرو بن الصلاح: (لا يجوز القراءة إلا بما تواتر نقله عن النبي ﷺ واستفاض، وتلقته الأمة بالقبول، كهذه السَّبْع، فإن الشَّرْط في ذلك اليقينُ والقطعُ على ما تقرر في الأصول)^(٢)

ثالثاً: التفريق بين تواتر القراءات على وجه الحقيقة، وبين اشتهار أسانيدها عن القراء المشهورين دون غيرهم من قراء زمانهم .

الحقيقة التي قد تغيب عن بعض الناس وربما بعض طلبة العلم كما غابت عن من قال بهذه الشبهة هي أن ورود القراءات المتواترة عن الأئمة العشرة المشهورين لا يعني عدم ورودها عن غيرهم ممن أخذوها في زمانهم وفي بلادهم، فقد انتشرت وتواترت قراءاتهم التي رويت عنهم في بلدانهم وأخذها أهل كل بلد عن قراء ذلك البلد، وكان من الصعب استقصاء وحصر كل الذين قرءوا بهذه القراءة المتواترة وحصر أسانيدهم فيها، وليُعلم أن الاقتصار على أسانيد الأئمة العشرة المشهورين هو اقتصار ترشيح لتوثيق القراءة المتواترة لا اقتصار حصر لها ؛ لأنها ليست محصورة فيهم، ولو استقصيت أسانيد قراءة كل إمام على حدة لُجِّم الحد الذي تبلغ

(١) النشر في القراءات العشر لابن الجزري ٤٢/١

(٢) فتاوى ابن الصلاح ١/ ٢٣١ فتوى رقم (٧٨) منجد المقرئين لابن الجزري ١/ ٢٠

به التواتر بل زادت عليه أضعافاً كثيرة، وعزو القراءة لأحد الأئمة المشهورين من العشرة لا يعني انحصار سندها فيه، بل كان اختياره دون غيره من قراء عصره وبلده هو لأسباب أبرزها هي تجرده للقراءة والإقراء، ولزومها لها، مع ما عُرف عنه من العدالة والضبط والإتقان، والورع والاستقامة .

وقد نبه الإمام ابن الجزري لمورد هذه الشبهة وأجاب عنه فقال:

(والشبهة دخلت عليهم من انحصار أسانيدنا في رجال معروفين وظنوها كاجتهاد الآحاد، وقد سألت شيخنا إمام الأئمة أبا المعالي^(١) رحمه الله تعالى عن هذا الموضوع، فقال: انحصار الأسانيد في طائفة لا يمنع مجيء القرآن عن غيرهم، فلقد كان يتلقاه أهل كل بلد يقرؤه منهم الجم الغفير عن مثلهم، وكذلك دائماً، والتواتر حاصل لهم، ولكن الأئمة الذين تصدوا لضبط الحروف وحفظوا شيوخهم منها وجاء السند من جهتهم، وهذه الأخبار الواردة في حجة الوداع ونحوها أجلى، ولم تزل حجة الوداع منقولةً عن من يحصل بهم التواتر عن مثلهم في كل عصر، فهذه كذلك، وقال: هذا موضع ينبغي التنبيه له)^(٢)

وقال في موضع آخر: (وتعيينهم إما لكونهم تصدوا للإقراء أكثر من غيرهم، أو لأنهم شيوخ المعين كما تقدم، ومن تمَّ كرهه من كرهه من السلف أن تُنسب القراءة إلى أحد، روى ابن أبي داود عن إبراهيم النخعي قال: كانوا يكرهون سند فلان وقراءة فلان، قلت: وذلك خوفاً مما توهمه أبو شامة من أن القراءة إذا نُسبت إلى شخص تكون آحادية، ولم يدر أن كل قراءة نسبت إلى قارئ من هؤلاء كان قراؤها زمن قارئها وقبله أكثر من قرائها في هذا الزمان وأضعافهم، ولو لم يكن انفراد القراء متواتراً لكان بعض القرآن غير متواتر)^(٣)

(١) هو الشيخ أبو المعالي محمد بن أحمد المعروف بابن اللبان الدمشقي توفي عام ٧٧٦هـ

(٢) منجد المقرئين ومرشد الطالبين لابن الجزري ١ / ٨١

(٣) منجد المقرئين ومرشد الطالبين لابن الجزري ١ / ٧٩-٨٠

المبحث الثالث شبهة جواز القراءة بالمعنى

المطلب الأول: القائلون بشبهة جواز القراءة بالمعنى وأدلتهم:

ذهب بعض المفسرين واللغويين إلى جواز القراءة بالمعنى مما يوافق قواعد اللغة العربية ولغات العرب ولهجاتهم، ولا يخالف معنى الآية، وإن لم تثبت به الرواية . وهو قول بعض المفسرين ومنهم الزمخشري^(١) واللغويين كابن جني^(٢)، والمتكلمين كما نقله عنهم القاضي أبو بكر الباقلاني في الانتصار والزرکشي في البرهان والسيوطي في الإتيان^(٣)، ونسبه الفخر الرازي لأبي حنيفة^(٤).

وتلقفه بعض المستشرقين كالمستشرق الفرنسي (ريجي بلاشير) المتوفى عام ١٩٧٣م، والمهتم باللغة العربية والأدب، وصرح به في كتابه (المدخل إلى القرآن)، وتابعه الدكتور

- (١) قال به في تفسير الكشاف ٤ / ٢٨١ عند تفسير آية ﴿ إِنَّ شَجَرَةَ الزُّقُومِ ﴿٣٦﴾ طَعَامٌ الْأُنْيَمِ ﴿٣٧﴾ ﴾ [الدخان: ٤٣ - ٤٤] فبعد ذكر الأثر الوارد عن أبي الدرداء أنه صوب قراءة من قرأ (طعام الفاجر) لقوله (طعام الأنيم) قال الزمخشري: (وهذا يستدل على أن إبدال كلمة مكان كلمة جائز إذا كانت مؤدية معناها).
- (٢) احتسب في تبين وجوه شواذ القراءات لابن جني ٢ / ١٥ - ٢ / ٣٣٦ ورد عليه الإمام الفخر الرازي في تفسيره ٣٠ / ٦٨٦ والزرکشي في البرهان ٣ / ٣٨٨

فالفخر الرازي عند قوله تعالى (إِنَّ نَاشِئَةَ اللَّيْلِ هِيَ أَشَدُّ وَطْأً وَأَقْوَمُ قِيلاً) [المزمل: ٦] ذكر رواية أنس حين قرأ (وأصوب قِيلاً) فقيل له: يا أبا حمزة إنما هي (وأقوم قِيلاً) فقال: وَأَصُوبٌ وَأَهْيَأُ وَاجِدٌ، قَالَ ابْنُ جَنِّيٍّ، وَهَذَا يُدَلُّ عَلَى أَنَّ الْقَوْمَ كَانُوا يَغْتَبِرُونَ الْمَعَانِي، فَإِذَا وَجَدُوهَا لَمْ يَلْتَفِتُوا إِلَى الْأَلْفَاطِ وَنَظِيرُهُ مَا رُوِيَ أَنَّ أَبَا سَوَّارٍ الْعَنْبُؤِيَّ كَانَ يَقْرَأُ: (فَحَاسُوا خِلَالَ الدِّيَارِ) بِالْحَاءِ غَيْرِ الْمُعْجَمَةِ، فَقِيلَ لَهُ: إِنَّمَا هُوَ جَاسُوا، فَقَالَ: حَاسُوا وَجَاسُوا وَاحِدًا

وقال الزرکشي: (وهذا الذي قاله ابن جني غير مستقيم ولا يحل لأحد أن يقرأ إلا بالرواية. وقوله: "إنهما بمعنى واحد" لا يوجب القراءة بغير الرواية كما ظنه أبو الفتح) البرهان في علوم القرآن ٣ / ٣٨٨

- (٣) البرهان في علوم القرآن للزرکشي ٢ / ١٢٦ الإتيان في علوم القرآن للسيوطي ١ / ٢٦٧ غيث النفع للصفاسي ص ٢١٨ القراءات القرآنية تاريخ وتعريف د. عبد الهادي الفضلي ص ٨٢ المدخل لدراسة القرآن الكريم د. محمد أبو شهبه ص ٢٠٠ - ٢١١

(٤) تفسير الفخر الرازي ٢٧ / ٦٦٤ حيث قال: (مذهب أبي حنيفة أن قراءة القرآن بالمعنى جائز)

(مصطفى مندور) في رسالته (الشواذ)، وهي رسالة تكميلية لنيل درجة الدكتوراة من كلية الآداب بجامعة باريس، ولرأيه من اسم رسالته أوفر الحظ والنصيب، فهو رأي شاذ لا يُعَوَّل عليه ولا يُلتفت إليه، والملاحظ اهتمام الأخيرين بالأدب وتخصُّصهما فيه بعيدا عن علوم الشريعة فضلا عن علوم القرآن والقراءات، وأحسن الدكتور عبد الصبور شاهين رحمه الله في الرد عليهما وتفنيدهم مزاغتهما في كتابه (تاريخ القرآن)^(١).

قال الإمام ابن الجزري: (وأما القراءة بالمعنى من غير أن ينقل قرآنا، فليس ذلك من القراءات الشاذة أصلاً، والمجتزئ على ذلك مجتزئ على عظيم، وضال ضلالاً بعيداً، فيُعزَّر ويُمنع بالحبس ونحوه)^(٢)

وقال الإمام الزركشي: (وقال قومٌ من المتكلمين: إنه يسوغُ إعمال الرأْي والاجتهاد في إثبات قراءة وأوجه وأحرف إذا كانت تلك الأوجه صواباً في اللغة العربية وإن لم يثبت أن النبي ﷺ قرأها، بخلافِ مُوجِبِ رَأْيِ الْقِيَّاسِيِّينَ وَاجْتِهَادِ الْمُجْتَهِدِينَ، وأبى ذلك أهل الحق وأنكروه وخطأوا من قال بذلك وصار إليه)^(٣)

ويبين الإمام الأصولي المالكي ابن الحاجب أن القراءة بالمعنى أشدُّ تحريماً من القراءة الشاذة وهي أولى بالتحريم منها، لافتقارها للسند أصلاً، والتي مبنها الاجتهاد المحض فقال: (لا يجوز أن يُقرأ بالقراءة الشاذة في صلاة، ولا غيرها عالماً كان بالعربية أو جاهلاً، وإذا قرأ بها قارئ، فإن كان جاهلاً بالتحريم عُرف به، وأمر بتركها، وإن كان عالماً أُدب بشرطه، وإن أصرَّ على ذلك أدب على إصراره وحبس إلى أن يرتدع عن ذلك، وأما تبديل "آتنا" بـ"أعطنا" و"سوّلت" بـ"زيّنت" ونحوه فليس هذا من الشواذ، وهو أشدُّ تحريماً والتأديب عليه أبلغ، والمنع منه أوجب)^(٤)

(١) تاريخ القرآن د. عبد الصبور شاهين ص ٨٦

(٢) منجد المقرئين ومرشد الطالبين لابن الجزري ١ / ٢٠

(٣) البرهان في علوم القرآن ٢ / ١٢٦

(٤) منجد المقرئين ومرشد الطالبين لابن الجزري ١ / ٢٠

وقال الإمام ابن الصلاح في فتاواه: (وأما القراءة بمجرد المعنى من غير تقييد بنقل من ذكره عن من تقدمه فذلك إفراط في الزيغ زائد، وكان ما وقع من ابن شنبوذ وابن مفسّم ووثب عليهما الإنكار من أهل العلم بالقرآن واستتيا وكفى، فليقت الله الجليل عظم جلاله، ولا يستجري على كتابه فقد علم ما علم على المحرف له والله أعلم) (١).

واستندوا إلى بعض الروايات الموهمة لجواز ذلك ومنها:

١- عن أبي بن كعب، رضي الله عنه، قال: قرأت آية وقرأ ابن مسعود خلافها، فأنتيت النبي ﷺ فقلت: ألم تقرني آية كذا وكذا؟ قال: «بلى»، فقال ابن مسعود: ألم تقرنيها كذا وكذا؟ فقال: «بلى، كلا كما محسن مجمل» قال: فقلت له، فضرب صدري، فقال: «يا أبي بن كعب، إني أقرت القرآن فقل لي: على حرف أو على حرفين؟ قال: فقال الملك الذي معي: على حرفين، فقلت: على حرفين، فقال: على حرفين أو ثلاثة؟ فقال الملك الذي معي: على ثلاثة، فقلت: على ثلاثة، حتى بلغ سبعة أحرف، ليس منها إلا شاف كاف، إن قلت: (غفوراً رحيماً) أو قلت: (سميعاً عليماً) أو قلت: (عليماً سميعاً) فالله كذلك، ما لم تحتّم آية عذاب برحمة، أو آية رحمة بعذاب) (٢)

(١) فتاوى ابن الصلاح ١/ ٢٣٣

(٢) أخرجه أحمد (٢١١٤٩) وأبو داود (١٤٧٧) والبيهقي في السنن الكبرى (٣٩٨٩) والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٣١١٣) وإسناده صحيح صححه ابن عبد البر في التمهيد ٨/ ٢٨٣ والسيوطي في الإتقان ١/ ١٦٧ والألباني في صحيح أبي داود (١٤٧٧) والسلسلة الصحيحة ٢/ ٤٩٩ والارناؤوط في تحقيق مسند أحمد (٢١١٤٩) وآخرون، وأصل الحديث عند مسلم (٨٢٠-٨٢١) وغيره دون اللفظ الأخير (إن قلت: غفوراً رحيماً...).

وروي هذا المعنى مرفوعاً عن أبي طلحة رضي الله عنه: (أن النبي ﷺ قال: يا عمر، إن القرآن كُله صواب، ما لم يُجْعَلْ عذاب مغفرةً أو مغفرةً عذاباً) أخرجه أحمد في المسند (١٦٣٦٦) قال شعيب الأرنؤوط: إسناده حسن، وأخرجه الروياني في مسنده (١٤٩٢)، والمتقي الهندي في كنز العمال (٢٨٥٧) وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ: (إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف، فافقهوا ولا حرج، ولكن لا تحتنموا ذكر رحمة بعذاب، ولا ذكر عذاب برحمة) أخرجه الطبري في تفسيره ٤٥/١ (٤٥) والبيهقي في السنن الصغير (١٠٠٨) وابن عبد البر في التمهيد ٨/ ٢٨٨ والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٣١٠١) قال أحمد شاکر: إسناده صحيح على شرط الشيخين.

وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: (أنزل القرآن على سبعة أحرف: عليماً حكيماً غفوراً رحيماً) أخرجه أحمد في المسند (٨٣٩٠) قال شعيب الأرنؤوط: إسناده حسن.

- ٢- عن ابن مسعود رضي الله عنه: (أنه كان يقرئ رجلاً أعجمياً ﴿ إِنَّ شَجَرَتَ الرَّقُومِ ﴾) [الدخان: ٤٣ - ٤٤] فجعل الرجل يقول: (طعام اليتيم) فردَّ عليه، كُئِلُ ذلك يقول (طعام اليتيم) فقال ابن مسعود: قل طعام الفاجر، ثم قال ابن مسعود: ليس الخطأ أن يقرأ (غفور رحيم) مكان (عزيز حكيم) ولكن الخطأ أن يقرأ ما ليس منه، أو يختتم آية رحمة بآية عذاب، أو آية عذاب بآية رحمة) (١)
- وروي نحوه عن أبي الدرداء رضي الله عنه (٢).
- ٣- عن أنس رضي الله عنه أنه قرأ (إن ناشئة الليل هي أشد وطئاً وأصوب قبلاً) [المزمل: ٦] فقبل له يا أبا حمزة: إنما هو (وأقوم قبلاً) فقال: وأقوم وأصوب وأهياً واحد (٣).
- ٤- وروي عن أبي سَوار العنوي أنه كان يقرأ الآية: (فجاسوا خلال الديار) [الإسراء: ٥] يقرأها (فحاسوا) بالحاء غير المعجمة، فقبل له: إنما هي فَجَاسُوا فقال: حاسوا وجاسوا واحد (٤).

(١) أخرجه أبو يوسف القاضي في الآثار ص ٤٤ رقم (٢٢٣) من طريق أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم عن ابن مسعود به، وأخرجه أبو عبيد في فضائل القرآن ١ / ٣١١ - ٣٥٥، وعبد الرزاق في المصنف (٥٩٨٥)، والبيهقي في شعب الإيمان (٢٠٧٦)، والطبراني في الكبير (٨٦٨٣)، والسيوطي في الدر المنثور ٤١٨/٧.

وذكر ابن عبد البر في التمهيد عن الإمام مالك قال: (أقرأ عبد الله بن مسعود رجلاً... وذكر الرواية، فقبل لمالك: أتري أن يُقرأ كذلك؟ قال: نعم أرى أن ذلك واسعاً) التمهيد ٢٩٢/٨.

(٢) أخرجه الطبري في تفسيره ٤٣/٢٢ وعبد الرزاق في المصنف (٥٩٨٦) والحاكم في المستدرک (٣٦٨٤) وصححه على شرط الشيخين، ووافقه الذهبي، لكن لفظ الحاكم: قال الرجل (طعام اليتيم) بالثاء وهو أقرب لأصل الكلمة (الأيتم) وذكر السيوطي في الدر المنثور حديثاً عزاه لابن مردويه عن أبي بن كعب أنه كان يقرئ رجلاً فارسياً فكان إذا قرأ عليه ﴿ جِئْ فِئْ فِئْ فِئْ ﴾ [الدخان: ٤٣ - ٤٤] قال: طعام اليتيم فمرَّ به النبي ﷺ فقال: (قل له طعام الظالم) فقالها ففصح بما لسانه) لكن هذا الحديث ليس له أصل في كتب السنة والوارد هو الموقف على ابن مسعود وأبي الدرداء.

(٣) أخرجه الطبري في تفسيره ٢٣ / ٦٨٥ وأبو يعلى في مسنده (٤٠٢٢) ومحمد بن نصر المروزي في قيام الليل ١ / ٤٠ وأورده السيوطي في الدر المنثور ٨ / ٣١٧ وزاد نسبه لابن الأنباري في المصاحف.

(٤) المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات لابن جني ٢ / ٣٣٦ تفسير الرازي ٣٠ / ٦٨٦

المطلب الثاني: الردود العلمية على شبهة جواز القراءة بالمعنى:

والرد على هذا المذهب وهذه الشبهة رغم وضوح ضعفها وتهاافت مبناها من وجوه كثيرة:
 ١- القول بجواز القراءة بالمعنى مخالف للأدلة الثابتة في الكتاب والسنة والآثار والإجماع والمقررة لكون القراءات وحيا منزلا لا اجتهاد في أصل وضعها، فالقرآن لفظه ومعناه منزل من عند الله تعالى، وقد تواتر نقله وتعبدنا الله بتلاوته وصار الإعجاز منوطاً باللفظ والمعنى معاً^(١) ولا يفهم من الآثار الواردة جواز القراءة بالمعنى بل يمكن توجيهها بما سيأتي ذكره .

٢- القرآن يثبت بالتواتر المفيد للعلم اليقيني القطعي، فلا يجوز إبدال لفظ بآخر دون سماع برواية متواترة وإن صح المعنى، فالقول بتجويز القراءة بالمعنى هو تجويز لوضع لفظ مكان لفظ، وهذا التبديل جاء في القرآن نفيه عن النبي ﷺ ذاته فكيف يسوغ تجويزه لغيره!؟

قال تعالى: ﴿وَإِذَا تُنْتَلَىٰ عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ قَالَ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا آتِ بِقُرْآنٍ غَيْرِ هَذَا أَوْ بَدِّلْهُ قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَبَدِّلَهُ مِنْ تَلْقَائِي نَفْسِي إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰ إِلَيَّ إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ ﴿١٥﴾﴾ [يونس: ١٥] وقال تعالى: ﴿تَنْزِيلٌ مِّن رَّبِّ الْعَالَمِينَ ﴿٤٣﴾ وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضُ الْأَقَابِيلِ ﴿٤٤﴾ لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ ﴿٤٥﴾ ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ الْوَتِينَ ﴿٤٦﴾﴾ [الحاقة: ٤٣ - ٤٦]

ولا عبرة بمعارضة المتواتر بأخبار أحادية مهما بلغت رتبها من الصحة، فالآحاد لا يقوى على معارضة المتواتر .

قال ابن مجاهد في كتاب السبعة: (وَلَا يَنْبَغِي لِدِي لَبُّ أَنْ يَنْجَاوَزَ مَا مَضَتْ عَلَيْهِ الْأَيْمَةُ وَالسَّلْفُ بِوَجْهِ يَرَاهُ جَائِزًا فِي الْعَرَبِيَّةِ أَوْ مِمَّا قَرَأَ بِهِ قَارِئٌ غَيْرُ مَجْمَعٍ عَلَيْهِ)^(٢)
 وقال أبو بكر ابن الأنباري: (وقد ترامى ببعض هؤلاء الزائغين إلى أن قال: من قرأ بحرف يوافق معنى حرف من القرآن فهو مصيب، إذا لم يخالف معنى ولم يأت بغير ما أراد الله وقصد له، واحتجوا بقول أنس هذا، وهو قول لا يعرج عليه ولا يلتفت إلى قائله، لأنه لو قرأ

(١) النشر في القراءات العشر لابن الجزري ٣٢/١ مباحث في علوم القرآن د. صبحي الصالح ص ١٠٧.

(٢) السبعة في القراءات لابن مجاهد ص ٨٧

بألفاظ تختلف ألفاظ القرآن إذا قاربت معانيها واشتملت على عامتها، لجاز أن يقرأ في موضع (الحمد لله رب العالمين) [الفاحة: ٢]: الشكر للباري ملك المخلوقين، ويتسع الأمر في هذا حتى يبطل لفظ جميع القرآن، ويكون التالي له مفترياً على الله عز وجل، كاذباً على رسوله ﷺ (١)

٣- الحمل على التمثيل للمقاربة بين الحروف لا تجوز الرواية بالمعنى:

رواية أبي بن كعب الصحيحة لا بد من تأويلها تأويلاً يخرجها من دلالة الظاهر الذي يوهم جواز القراءة بالمعنى لوجود الصارف الموجب لصرفها، وهو قواطع الأدلة من القرآن على كون ألفاظه وحروفه هي تنزيل من رب العالمين كما سبق ذكره .

فهي محمولة على ضرب المثل للمقاربة بين معاني الحروف، وأنها لا تتعارض، لا على فتح باب الاجتهاد في إبدال الألفاظ، ففي حديث أبيّ أراد النبي ﷺ بيان أنّ اختلافهما في القراءة لم يكن عن تعارض و تضاد، فإنّ القرآن أنزل على أكثر من وجه، ولم يرد النبي ﷺ الترخيص لهم بإبدال الألفاظ بما يقارنها بالمعنى اجتهاداً منهم، بدليل أن الصحابين أبيا وابن مسعود إنما قرآ بالوجهين اللذين أقرأهما النبي ﷺ لا باجتهادهما، فدل ذلك على أن المذكور في آخر الحديث من إبدال (غفوراً رحيماً) بـ (سميعاً عليماً) إنما هو لتقريب المراد بضرب المثل لا لتجوز الإبدال بالاجتهاد .

قال الإمام ابن عبد البر في التمهيد تعليقا على حديث أبي: (إنما أراد ضرب المثل للحروف التي نزل القرآن عليها، أنها معان متفق مفهومها، مختلف مسموعها لا تكون في شيء منها معنى وضده ولا وجه يخالف وجهها خلافاً ينفيه أو يضاده كالرحمة التي هي خلاف العذاب وضده وما أشبه ذلك) (٢)

٤- ضعف الآثار الواردة في جواز القراءة بالمعنى كأثر ابن مسعود وأنس وغيرهما:

(١) تفسير القرطبي ١٩ / ٤١

(٢) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد لابن عبد البر ٢ / ٢٨٣-٢٨٤

قال أبو بكر ابن الأنباري - بعد أن ذكر رواية الأعمش، عن أنس-: (.. واحتجوا بقول أنس، وهو قول لا يعرج عليه ولا يلتفت إلى قائله ... إلى أن قال: والحديث الذي جعلوه قاعدتهم في هذه الضلالة لا يصح عن أحد من أهل العلم؛ لأنه مبني على رواية الأعمش عن أنس، فهو مقطوع ليس بمتصل فيؤخذ به، من قِبَل أن الأعمش رأى أنسا، ولم يسمع منه)^(١).

٥- الحمل على التفسير لا القراءة:

يمكن حمل قول ابن مسعود وأبي الدرداء (قل طعام الفاجر) وقول أنس: (وأصوب قبيلا) على إرادة التفسير لا إرادة اللفظ نفسه، فهذه الألفاظ ذكرت على وجه التفسير للفظ القرآني لا على كونها وجها جائزا في القراءة، فابن مسعود لم يُرد إقراء الرجل لفظ القرآن، وإنما أراد توضيح المعنى له؛ كي يكون ذلك وسيلة إلى النطق بالصواب .

- قال الإمام الرازي في تفسيره بعد أن ذكر رواية أنس واستدلال ابن جني بها على الجواز:

(وأنا أقول: يجب أن نحمل ذلك على أنه إنما ذكر ذلك تفسيرا للفظ القرآن، لا على أنه جعله نفس القرآن، إذ لو ذهبنا إلى ما قاله ابن جني لارتفع الاعتماد عن ألفاظ القرآن، ولجوزنا أن كل أحد عبر عن المعنى بلفظٍ رآه مطابقا لذلك المعنى، ثم ربما أصاب في ذلك الاعتقاد، وربما أخطأ، وهذا يجر إلى الطعن في القرآن، فثبت أنه حمل ذلك على ما ذكرناه)^(٢).

- وقال الماوردي: (وأما استدلالهم بحديث ابن مسعود فكان مقصوده التنبيه على المعنى ليفهم اللفظ على صيغته لأننا أجمعنا أن إبداله باللفظ العربي لا يجوز)^(٣)

(١) تفسير القرطبي ٤٢/١٩

(٢) تفسير الفخر الرازي ٦٨٦ / ٣٠

(٣) الحاوي الكبير للماوردي ١١٥/٢

- وقال القرطبي في تفسيره - نقلا عن أبي بكر الأنباري، تعليقا على استدلالهم بأثر ابن مسعود: (ولا حجة في هذا للجُهال من أهل الزيغ أنه يجوز إبدال الحرف من القرآن بغيره ؛ لأن ذلك إنما كان من عبد الله تقريبا للمتعلم، وتوطئة له للرجوع إلى الصواب، واستعمال الحق، والتكلم بالحرف على إنزال الله، وحكاية رسول الله ﷺ)^(١)

- وإلى ذلك ذهب الإمام أحمد بن المنير عالم الإسكندرية وقاضيها وخطيبها، صاحب كتاب «الانتصاف فيما تضمنه الكشاف» المطبوع بحاشية الكشاف، فقال تعقبا على قول الزمخشري بالجواز واستدلاله بالأثر الوارد عن أبي الدرداء: (لا دليل فيه لذلك، وقول أبي الدرداء^(٢) محمول على إيضاح المعنى، ليكون وضوح المعنى عند المتعلم عونا على أن يأتي بالقراءة كما أنزل، على هذا حمله القاضي أبو بكر في كتاب «الانتصار» وهو الوجه والله أعلم)^(٣)

- وقال ابن السمين الحلبي تعليقا على قول الزمخشري بالجواز بعد ذكره لروايته أنس وابن سوار الغنوي: (قلت: له غرض في هاتين الحكايتين، وهو جواز قراءة القرآن بالمعنى، وليس في هذا دليل؛ لأنه تفسير معنى، وأيضاً فما بين أيدينا قرآن متواتر، وهذه الحكاية آحاد)^(٤)

٦- الحمل على نسخ القراءة:

حمل هذه الألفاظ الواردة عن ابن مسعود وأبي الدرداء وأنس على أنها من القراءات المنسوخة التي لم تثبت في العرصة الأخيرة، ولم يشتمها الخليفة عثمان رضي الله عنه في المصحف المجموع الموحّد في عهده، وقد نزلت في أول الأمر للتوسعة على الناس، وهناك كثير من القراءات غير المتواترة المخالفة لرسم المصحف العثماني من جنس هاتين القراءتين وداخلة في الأحرف المنسوخة لعدم تواترها وخروجها من الجمع العثماني الذي كُتِبَ بلغة قریش.

(١) تفسير القرطبي ١٦ / ١٤٩

(٢) والمراد من قول أبي الدرداء هو كقول ابن مسعود (قل طعام الفاجر) فقد روي مثله عن أبي الدرداء كما سبق ذكره .

(٣) الانتصاف فيما تضمنه الكشاف لابن المنير الإسكندري، مطبوع بحاشية الكشاف للزمخشري ٤ / ٢٨١

(٤) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون لابن السمين الحلبي ١٠ / ٥١٩

ومما يدل على أنها قراءات مسموعة منسوخة وليست قراءة اجتهادية بالمعنى أنها ذكرت عن بعض قراء السلف من التابعين وقرأوا بها، وقد قرأ (فحاسوا) بالحاء أبو السَّمَل، وطلحة بن مصرف^(١).

قال ابن الجزري: (نص كثير من العلماء على أن الحروف التي وردت عن أبيّ وابن مسعود وغيرهما مما يخالف هذه المصاحف منسوخة)^(٢).

وقال القاضي أبو بكر الباقلاني: (وإذا ثبتت هذه الرواية- يريد رواية أبي- حُجّل على أن هذا كان مطلقاً ثم نُسخ، فلا يجوز للناس أن يبدلوا اسماً لله تعالى في موضع بغيره مما يوافق معناه أو يخالفه)^(٣)

ومن الشواهد على القراءات المنسوخة المخالفة لرسم المصحف ولغة قريش:

أ- عن كعب بن مالك رضي الله عنه قال: سمع عمر رضي الله عنه رجلاً يقرأ هذا الحرف (ليسجننه عتي حين) بالعين فقال له عمر: من أقرأك هذا؟ قال: ابن مسعود، فقال عمر: (ليسجننه حتى حين) [يوسف: ٣٥] ثم كتب إلى ابن مسعود: سلام عليك أما بعد، فإن الله أنزل القرآن فجعله قرآناً عربياً مبيناً، وأنزل بلغته هذا الحي من قريش، فإذا أتاك كتابي هذا فأقرئ الناس بلغته قريش ولا تقرئهم بلغته هذيل)^(٤)

ب- وكذلك قال عثمان رضي الله عنه للقرشيين الثلاثة عند جمع القرآن (إذا اختلفتم أنتم وزيد في شيء من القرآن فاكتبوه بلسان قريش فإنما نزل القرآن بلسانهم) ففعلوا ذلك)^(٥).

(١) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات لابن جني ١٥ / ٢ تفسير البحر المحيط لأبي حيان ١٤ / ٧

(٢) النشر في القراءات العشر لابن الجزري ٣٢ / ١.

(٣) تفسير القرطبي ٤٣ / ١ المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية ٤٤ / ١

(٤) أخرجه الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد ٤ / ٦٤١ (١٨٠١) وأورده السيوطي في الدر المنثور ٤ / ٥٣٥ وزاد نسبه لابن الأنباري في كتاب (الوقف والابتداء) وأورده المتقي الهندي في كنز العمال (٤٨١٣) والباقلاني في الانتصار لنقل القرآن ٥٥٣ / ٢.

(٥) أخرجه البخاري (٣٥٠٦ - ٤٩٨٤ - ٤٩٨٧).

- وقد اختلفوا مع زيد بن ثابت رضي الله عنه في لفظ (التابوت) أو (التابوه) فرفع ذلك إلى عثمان فقال (اكتبوه التابوت فإنه نزل بلسان قريش) ^(١)

ج- ومثل ذلك قراءة ابن مسعود (كالصوف المنفوش) لآية ﴿وَتَكُونُ الْجِبَالُ كَالْعِهْنِ الْمَنْفُوشِ﴾ [القارعة: ٥] ^(٢)

- وقراءة ابن مسعود (فامضوا إلى ذكر الله) لآية ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [الجمعة: ٩] ^(٣)

- وقراءة ابن مسعود وابن عباس (وكان أمامهم ملك يأخذ كل سفينة صالحة غصبا) لآية ﴿أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسْكِينٍ يَعْمَلُونَ فِي الْبَحْرِ فَأَرَدَتْ أَنْ أَعْيِبَهَا وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾ [الكهف: ٧٩] ^(٤)

٧- يحتمل أن ابن مسعود رضي الله عنه لم يقل ذلك وهو يعتقد أن يجيز له القراءة بذلك، وإنما قال ذلك لما ضجر منه لكثرة خطئه فيها، فقال ذلك على وجه البيان، فأخبره أنه طعام الفاجر ليظهر له أنه الأثيم، فكأنه يقول: اعقل ما يقال لك إنما هو الفاجر الأثيم ليس هو اليتيم، قاله أبو بكر الباقلاني ^(٥)

٨- الحمل على إرادة إقرار المعنى لا إقرار القراءة بالمعنى:

يحتمل أن ابن مسعود وأنساً لم يريدوا إقرار القراءة، وإنما أرادوا إقرار المعنى، وأنه ليس بالخطأ الفاحش، ومن قرأ (غفور رحيم) مكان (عليم حكيم) لا يليق أن يقال له أخطأت؛

(١) أخرجه الترمذي في سننه (٣١٠٤) وابن حبان في صحيحه (٣٦٢) والبيهقي في السنن الكبرى (٣٩٩٣).

(٢) معاني القرآن للفراء ٢٨٦/٣ مختصر شواذ القراءات لابن خالويه ص ١٧٨ إعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه ٥٢٣/٢.

(٣) مختصر شواذ القراءات لابن خالويه ص ١٥٦ المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات لابن جني ٣٢١/٢ معاني القرآن للزجاج ١٧١/٥ المحرر الوجيز لابن عطية ٣٠٩/٥ معاني القرآن للفراء ١٥٦/٣.

(٤) تفسير الطبري ١٨ / ٨٣ زاد المسير ١٠٢/٣ المحرر الوجيز لابن عطية ٥٣٥/٣.

(٥) الانتصار لنقل القرآن للقاضي أبي بكر الباقلاني ص ٣٢٥.

لأنها كلها أسماء لله صحيحة، فسياق الكلام ليس في إثبات القرآنية، وإنما في إقرار المعنى وإلا فالألفاظ مطلوبة في كل الأحوال.

- قال أبو عبيد بعد ذكر رواية ابن مسعود: (أرى عبد الله إنما أراد بهذا أنه إذا سمع السامع من يقرأ هذه الحروف من نعت الله عز وجل لم يَجْزُ له أن يقول: أخطأت؛ لأنها كلها من نعوت الله تعالى، ولكن يقول (هو كذا وكذا) على ما قال أبو العالية^(١)، وليس وجهه أن يضع كُلَّ حرف من هذا في موضع الآخر وهو عامد لذلك، فإذا سمع رجلاً ختم آية رحمة بآية عذاب، أو آية عذاب بآية رحمة فهناك يجوز له أن يقول: أخطأت؛ لأنه خلاف الحكاية عن الله عز وجل فهذا عندنا مذهب عبد الله في الخطأ^(٢)).

- وقال أبو بكر الباقلاني بعد ذكر رواية أنس: ويحتمل أن يكون أنس فهم من الأخذ عليه أنه استصعب غلظه وشنع عليه، فأخبره أن هذا ليس بالسديد، وأن أصوب وأقوم وأهياً سواء، وإلا لم تجز القراءة عنده إلا بـ (أقوم) لأن القراءة عبادة، وليس هو كغلط من بدَّل القرآن بما لا ينبىء عن معناه^(٣).

٩- على فرض ثبوت جواز قراءة القرآن بالمعنى عن ابن مسعود فإن قول ابن مسعود رضي الله عنه ليس حجة في مثل هذه المسألة الخطيرة، بل هو مخالف لإجماع المسلمين على المصحف العثماني، ولعله رجع رضي الله عنه عن ذلك.

وقد نُقِلَ أيضاً عن ابن مسعود ترك المعوِّدَتَيْن وعدم إثباتهما في المصحف لكونهما تعويدتين لا قرآناً وكذلك الفاتحة، ولم يوافق على ذلك^(٤)، وقد رجع عن ذلك، بدليل ثبوت قراءته المتواترة بإثبات المعوِّدتين كما هو معلوم في أسانيد القراءات العشر المتواترة أنها ترجع

(١) يريد ما أخرجه هو قبل ذلك عن شعيب بن الحجاب قال: كان أبو العالية الرياحي إذا قرأ عنده رجل لم يقل: ليس

كما تقرأ ويقول: أما أنا فأقرأ كذا وكذا - فضائل القرآن لأبي عبيد ١ / ٣٥٥.

(٢) فضائل القرآن لأبي عبيد ١/٣٥٥.

(٣) الانتصار لنقل القرآن للقاضي أبي بكر الباقلاني ص ٣٢٤.

(٤) تفسير الرازي ١/١٨٦.

للسبعة من الصحابة (عثمان وعلي وابن مسعود وأبي بن كعب وزيد بن ثابت وأبو موسى وأبو الدرداء) رضي الله عنهم^(١).

١٠ - رفض الأمة عملياً وتاريخياً لهذه الشبهة وموتها في مهدها، ولو كانت القراءة بالمعنى حاصلة فعلاً لكان بين أيدينا الآن آلاف المصاحف المختلفة نتيجة لذلك.

١١ - إن القول بجواز تبديل لفظ بآخر يؤدي إلى ذهاب الإعجاز الذي هو من أهم مميزات القرآن الكريم، وإن كل لفظ فيه مقدر في موضعه خير تقدير، ومعبر أصح تعبير، ولا يمكن أن يسدّ أي لفظ آخر مسدّه.

١٢ - إن القول بجواز الرواية بالمعنى في السنة محل خلاف ونظر عند المحدثين، فمن باب أولى منعه في القرآن المجمع على ألفاظه وحروفه المنقول بالتواتر، ويستدل المانع له في السنة بحديث البراء حين علمه النبي ﷺ الدعاء وفيه «ونبيك الذي أرسلت» فلما أراد البراء أن يعرض ذلك الدعاء على النبي ﷺ قال: «ورسولك الذي أرسلت» فأمره النبي ﷺ أن لا يضع «رسول» في موضع لفظة «نبي» علماً بأن النبي ﷺ متصف بالرسالة والنبوة فإذا كان ذلك كذلك في السنة فكيف يسوغ ذلك في القرآن^(٢).

هذا ما تمهياً لإعداده، وتيسر إيراده، فإن أصبت فيما ذكرت فهو محض الفضل والإنعام من الله ذي الجلال والإكرام، وما وقع فيه من زلل وخلل وخطل فهو مني ومن الشيطان، فأعوذ بالله من زلات اللسان وهفوات الجنان ونزغات الشيطان والحمد لله في مفتتح كل أمر ومنتهاه، والصلاة والسلام على رسوله ومصطفاه وعلى آله وصحبه ومن والاه.

(١) كتبت بحثاً في هذه المسألة استوفيت فيه موقف ابن مسعود من المصحف العثماني واعتراضاته عليه وحررت ثبوت هذه الاعتراضات وتوجيهها والجواب عليها وأسميته (العدل والإحسان في تحرير اعتراضات ابن مسعود على مصحف عثمان) نشر في مجلة الشريعة لجامعة الكويت - العدد (٨٧).

(٢) المدخل لدراسة القرآن د. محمد أبو شهبه ص ٢٠١

الخاتمة

نتائج البحث

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على أشرف المخلوقات وبعد: فبعد هذا التطواف في عرض أبرز الشبهات المثارة حول القراءات والأحرف السبعة والرد عليها أستخلص أبرز النتائج المستفادة، وهي على النحو التالي:

١- نقد المتقدمين وطعنهم على القراءات المتواترة لم يكن مبناه سوء الظن والحدقد على الإسلام وأهله والطمع في الطعن بمصدر الإسلام ومادته وجوهره وروحه وهو القرآن الكريم كما هو نقد وطعن بعض المستشرقين، بل غالبه يرجع إلى غياب العلم بأساليب اللغة ووجوهها الفصيحة؛ لأن القراءة المتواترة لا تخالف اللغة فالقرآن نزل بلسان عربي مبين.

٢- المتقدمون من المفسرين واللغويين الذين وردت عنهم جملة من المطاعن في القراءات وردت عنهم كذلك جملة من مواطن الدفاع والذب عن القراءات والأحرف القرآنية والاحتجاج لها من اللغة، بل والاحتجاج بها لإثبات وجوه لغوية فصيحة، ويشهد لذلك كتب التوجيه والاحتجاج والتفسير.

٣- جميع الشبهات المثارة حول القراءات مردودة لا تقوى على مناهضة قواطع الأدلة والبراهين، وهي مبنية إما على روايات ضعيفة ترددها الأدلة الصحيحة، أو روايات صحيحة دلالتها على رأيهم ضعيفة وتردها الأدلة القطعية الصريحة.

٤- القرآن الكريم بقراءاته المتواترة هو الحجة على النحاة وقواعدهم اللغوية، ومن قراءاته يستمدون قواعدهم، وليس العكس؛ لأن القرآن نزل بلسان عربي مبين، والقراءات المتواترة هي روايات القرآن العظيم المقطوع بها الثابتة بيقين.

٥- القراءات العشر المشهورة متواترة قطعاً، وتواترها يشمل الأصول والفرش، ويشمل حال اجتماع القراء وحال انفرادهم، وهذا لازم لتواتر القرآن، وتواتر القرآن لازم لتحقيق حفظه الموعود به؛ لأن التواتر هو أوثق طرق الثبوت وأعلاها، فلا يمكن أن يتحقق كمال

الحفظ وتماهه إلا بتحقيق تواتر نقله الذي يستحيل معه تخلف شيء من القرآن أو تبدله، وثبوت القرآن يكون بالقطع واليقين لا بغيره، والقراءات هي أبعاض القرآن وأجزاؤه، فكان القول بتواترها لازم للقول بحفظ القرآن.

٦- القول بجواز القراءة بالمعنى مخالف للأدلة الثابتة في الكتاب والسنة والآثار والإجماع، والمقررة لكون القراءات وحيا منزلا لا اجتهاد في أصل وضعها، فالقرآن لفظه ومعناه منزل من عند الله تعالى، وقد تواتر نقله، وتعبدنا الله بتلاوته، وصار الإعجاز منوطاً باللفظ والمعنى معاً وكل الآثار الواردة في جواز القراءة بالمعنى إما أنها ضعيفة الإسناد فلا حجة فيه، أو صحيحة ولا حجة فيها كذلك؛ لأنها لا تقوى على معارضة المتواتر القطعي وهو وجوب القراءة باللفظ الثابت بالتواتر وعدم جوازها بالمعنى ويمكن تأويلها بوجوه كثيرة معتبرة يخرجها عن الظاهر المتوهم.

مصادر البحث

◆ إبراز المعاني من حرز الأمامي (شرح الشاطبية) - شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل المقدسي الدمشقي المعروف بأبي شامة (ت ٦٦٥هـ) - الناشر: دار الكتب العلمية.

◆ إتخاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر: أحمد بن محمد البنا الدمياطي (ت: ١١١٧هـ) تحقيق: أنس مهرة، نشر: دار الكتب العلمية - بيروت الطبعة الثالثة عام ١٤٢٧هـ ٢٠٠٦م

◆ الإتيقان في علوم القرآن: جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ) المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة: ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م

◆ الآثار: أبو يوسف القاضي يعقوب بن إبراهيم الأنصاري (ت: ١٨٢هـ) المحقق: أبو الوفاء، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت .

◆ إعراب القراءات السبع وعللها: الحسن بن أحمد بن خالويه (ت: ٣٧٠هـ) تحقيق: عبد الرحمن سليمان العثيمين، نشر: مكتبة الخانجي - القاهرة - ط ١ عام ١٩٩٢م .

◆ إعراب القرآن: أبو جعفر النحاس أحمد بن محمد بن إسماعيل (ت: ٣٣٨هـ) تحقيق: عبد المنعم خليل إبراهيم، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.

◆ الانتصار لنقل القرآن: محمد بن الطيب القاضي أبو بكر الباقلاني المالكي (ت: ٤٠٣هـ) تحقيق: د. محمد عصام القضاة - الناشر: دار الفتح - عمّان، دار ابن حزم - بيروت - الطبعة: الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م

◆ الانتصاف فيما تضمنه الكشاف: أحمد بن المنير الإسكندري (ت: ٦٨٣هـ)، مطبوع بحاشية الكشاف للزمخشري، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت، ط ٣ عام ١٤٠٧هـ.

◆ آيات الصفات ومنهج ابن جرير الطبري في تفسير معانيها: د. حسام حسن صرصور، رسالة دكتوراه - الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط أولى عام (١٤٢٤هـ).

◆ البرهان في علوم القرآن: أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (ت: ٧٩٤هـ) الطبعة الأولى ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٧ م دار إحياء الكتب العربية.

◆ تاريخ آداب العرب: مصطفى صادق الرافعي (ت: ١٣٥٦هـ) الناشر: دار الكتاب

العربي

◆ تاريخ القرآن: د. عبد الصبور شاهين، الناشر: دار نخبضة مصر الطبعة ٣ عام

٢٠٠٧م

◆ تاريخ بغداد: أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ) المحقق: د.

بشار عواد معروف الناشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ -

٢٠٠٢م

◆ تفسير ابن الجوزي (زاد المسير في علم التفسير): عبد الرحمن بن علي بن الجوزي

(ت ٥٩٧هـ) تحقيق: عبد الرزاق المهدي، نشر: دار الكتاب العربي، بيروت، ط ١ عام

١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م

◆ تفسير ابن عطية (المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز): عبد الحق بن غالب بن

عطية الأندلسي (ت: ٥٤٢هـ) المحقق: عبد السلام عبد الشافي محمد، الناشر: دار الكتب

العلمية - بيروت الطبعة الأولى - ١٤٢٢ هـ

◆ تفسير أبي حيان (البحر المحيط): أبو حيان محمد بن يوسف بن حيان الأندلسي

(ت: ٧٤٥هـ) المحقق: صدقي محمد جميل، الناشر: دار الفكر - بيروت، الطبعة: ١٤٢٠ هـ

◆ تفسير الألوسي (روح المعاني): محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي (ت: ١٢٧٠هـ)-

المحقق: علي عبد الباري- دار الكتب العلمية - بيروت- ط ١ عام ١٤١٥ هـ

◆ التفسير البسيط: بو الحسن علي بن أحمد الواحدي النيسابوري (ت: ٤٦٨هـ)
الناشر: عمادة البحث العلمي - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة: الأولى،
١٤٣٠ هـ

◆ تفسير الزمخشري (لكشاف عن حقائق غوامض التنزيل): أبو القاسم محمود بن
عمرو الزمخشري جار الله (ت: ٥٣٨هـ) الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت، ط ٣ عام
١٤٠٧ هـ

◆ تفسير السيوطي (الدر المنثور في التفسير بالمأثور): جلال الدين عبد الرحمن بن أبي
بكر السيوطي (ت: ٩١١هـ) الناشر: دار الفكر - بيروت

◆ تفسير الشوكاني (فتح القدير): محمد بن علي الشوكاني (ت: ١٢٥٠هـ) الناشر:
دار ابن كثير - دار الكلم الطيب - دمشق ط ١ عام ١٤١٤ هـ

◆ تفسير الطبري (الجامع لتأويل القرآن): أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (ت:
٣١٠هـ) تحقيق: د. عبدالله التركي الناشر: دار هجر الطبعة الأولى عام ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م

◆ تفسير الفخر الرازي (مفاتيح الغيب): محمد بن عمر بن الحسن الرازي الملقب بفخر
الدين الرازي (ت: ٦٠٦هـ) الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت ط ٣ - ١٤٢٠ هـ

◆ تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن): أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر
بن فرح الأنصاري القرطبي (ت: ٦٧١هـ) - تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش -
الناشر: دار الكتب المصرية- القاهرة- ط ٢ عام ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤ م

◆ التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد: يوسف بن عبد الله بن عبد البر القرطبي
(ت: ٤٦٣هـ) تحقيق: مصطفى العلوي - محمد البكري الناشر: وزارة الأوقاف المغربية، طبعة
عام ١٣٨٧ هـ .

◆ حاشية السيوطي على تفسير البيضاوي (نواهد الأبيكار وشواهد الأفكار): جلال
الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت: ٩١١ هـ) الناشر: جامعة أم القرى - مكة
المكرمة - عام ١٤٢٤ هـ ٢٠٠٥م

◆ الحاوي الكبير في فقه الشافعي: علي بن محمد الماوردي (ت: ٤٥٠هـ) المحقق:
علي محمد معوض - عادل أحمد، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى
١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م

◆ حجة القراءات: عبد الرحمن بن محمد أبو زرعة ابن زنجلة (ت: ٤٠٣هـ) تحقيق:
سعيد الأفغاني

◆ الحجة في القراءات السبع: أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي (ت: ٣٧٧هـ)
المحقق: بدر الدين قهوجي الناشر: دار المأمون - دمشق - بيروت ط ٢ عام، ١٤١٣ هـ -
١٩٩٣ م

◆ حديث الأحرف السبعة: د. عبد العزيز القارئ، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة
الأولى ١٤٢٣هـ ٢٠٠٢ م

◆ الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: شهاب الدين أحمد بن يوسف المعروف
بالسمين الحلبي (ت: ٧٥٦هـ) المحقق: الدكتور أحمد محمد الخراط، الناشر: دار القلم، دمشق
◆ رد المختار على الدر المختار: ابن عابدين، محمد أمين بن الدمشقي الحنفي (ت:
١٢٥٢هـ) الناشر: دار الفكر - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢ م

◆ السبعة في القراءات: أحمد بن موسى أبو بكر بن مجاهد البغدادي (ت: ٣٢٤هـ)
المحقق: شوقي ضيف الناشر: دار المعارف - مصر، الطبعة: الثانية، ١٤٠٠هـ
◆ سلسلة الأحاديث الصحيحة: محمد ناصر الدين الألباني (ت ١٤٢٠هـ) الناشر:
مكتبة المعارف

◆ سنن أبي داود: أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني (ت ٣٧٥هـ) المحقق: محمد
محيي الدين الناشر: المكتبة العصرية بيروت

◆ سنن الترمذي: محمد بن عيسى بن سورة الترمذي، (ت ٢٧٩هـ) تحقيق وتعليق:
أحمد شاكر.

- ◆ السنن الصغير: أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت ٤٥٨هـ) المحقق: عبد المعطي أمين قلعجي الناشر: جامعة الدراسات الإسلامية - باكستان ط أولى عام ١٤١٠هـ .
- ◆ السنن الكبرى للبيهقي: أحمد بن الحسين، أبو بكر البيهقي (ت: ٤٥٨هـ) - المحقق: محمد عبد القادر عطا - الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - الطبعة الثالثة، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م
- ◆ شرح طيبة النشر: أبو القاسم محمد بن محمد النويري (ت ٨٥٧هـ) تحقيق: د. مجدي محمد سرور، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت ط أولى عام ١٤٢٤هـ ٢٠٠٣م .
- ◆ شرح مشكل الآثار: أبو جعفر أحمد بن الحسين الطحاوي (ت ٣٢١هـ) تحقيق: شعيب الأرنؤوط الناشر: مؤسسة الرسالة الطبعة الأولى عام ١٤١٥هـ ١٩٩٤م
- ◆ شعب الإيمان: أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت ٤٥٨هـ) تحقيق: د. عبد العلي عبد الحميد، الناشر: مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة الأولى عام ١٤٢٣هـ ٢٠٠٣م .
- ◆ صحيح ابن حبان: محمد بن حبان أبو حاتم البستي (ت ٣٥٤هـ) تحقيق: شعيب الأرنؤوط الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الثانية ١٤١٤هـ ١٩٩٣م .
- ◆ صحيح أبي داود: محمد ناصر الدين الألباني (١٤٢٠هـ) الناشر: برنامج منظومة التحقيقات الحديثية
- ◆ صحيح البخاري: محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ) دار طوق النجاة، طبعة عام ١٤٢٢هـ.
- ◆ صحيح مسلم: مسلم بن الحجاج القشيري (ت ٢٦١هـ) تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث.
- ◆ صفحات في علوم القراءات: د. عبد القيوم عبد الغفور السندي، الناشر: المكتبة الإمدادية، الطبعة الأولى عام ١٤١٥هـ .

◆ غيث النفع في القراءات السبع: أبو الحسن علي بن محمد الصفاقسي (١١١٨هـ)
تحقيق: أحمد محمود عبد السميع الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى عام
١٤٢٥هـ

◆ فتاوى ابن الصلاح: أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن المعروف بابن الصلاح
(ت٦٤٣هـ) تحقيق: د. موفق عبدالله، الناشر: مكتبة العلوم والحكم - عالم الكتب ت
بيروت ط ١ عام ١٤٠٧هـ

◆ فضائل القرآن لأبي عبيد: القاسم بن سلام البغدادي (ت: ٢٢٤هـ) تحقيق: مروان
العطية وآخرين - دار ابن كثير - دمشق ط ١ - ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م

◆ القراءات أحكامها ومصدرها: د. شعبان محمد إسماعيل الناشر: دار السلام - القاهرة
- الطبعة الثالثة عام ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م .

◆ القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي: د. محمود أحمد الصغير، الناشر: دار الفكر،
دمشق الطبعة الأولى: ١٤١٩هـ.

◆ القراءات القرآنية تاريخ وتعريف: د. عبدالهادي الفضلي، الناشر: دار الجمع
العلمي، جدة، طبعة عام (١٣٩٩هـ).

◆ القراءات القرآنية وموقف المفسرين منها د. محمد علي حسن عبدالله نشر: مجلة
البحوث الإسلامية الصادرة عن الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة
والإرشاد - الرياض .

◆ كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال - علاء الدين علي بن حسام الدين الشهير
بالمتمقي الهندي (ت: ٩٧٥هـ) - المحقق: بكري حياني - صفوة السقا - الناشر: مؤسسة
الرسالة - الطبعة الخامسة، ١٤٠١هـ/١٩٨١م

◆ مباحث في علوم القرآن: د. صبحي الصالح، الناشر: دار العلم للملايين، الطبعة
الرابعة والعشرون، عام ٢٠٠٠م

◆ مجلة البحوث الإسلامية التابعة للرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد - المملكة العربية السعودية .

◆ المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت: ٣٩٢هـ) الناشر: وزارة الأوقاف - المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - الطبعة: ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م

◆ مختصر شواذ القراءات: الحسين بن أحمد بن خالويه (ت: ٣٧٠هـ) - المطبعة الرحمانية - مصر - طبعة عام ١٩٣٤م .

◆ المدخل لدراسة القرآن الكريم: د. محمد بن محمد بن سويلم أبو شُهبة (ت: ١٤٠٣هـ) الناشر: مكتبة السنة - القاهرة، الطبعة الثانية عام ١٤٢٣هـ ٢٠٠٣م .

◆ المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز: شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل المقدسي المعروف بأبي شامة، تحقيق: طيار قولاج الناشر: دار صادر - بيروت عام ١٣٩٥هـ ١٩٧٥م .

◆ المستدرك على الصحيحين: أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله النيسابوري (ت: ٤٠٥هـ) - تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا - الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م

◆ مسند أبي يعلى: أبو يعلى أحمد بن علي التميمي الموصلي (ت: ٣٠٧هـ) تحقيق: حسين سليم أسد، الناشر: دار المأمون - دمشق، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م .

◆ مسند أحمد بن حنبل: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (ت: ٢٤١هـ) تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة ط. الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م

◆ مسند الروياني: أبو بكر محمد بن هارون الرُّوياني (المتوفى: ٣٠٧هـ) المحقق: أيمن علي أبو يماني - الناشر: مؤسسة قرطبة - القاهرة - الطبعة: الأولى، ١٤١٦

◆ مصنف عبد الرزاق: عبد الرزاق بن همام الصنعاني (ت: ٢١١هـ) المحقق: حبيب الرحمن الأعظمي - المكتب الإسلامي - بيروت - ط٢ - ١٤٠٣هـ .

◆ معاني القرآن: أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت: ٢٠٧هـ) المحقق: أحمد يوسف النجاتي / محمد علي النجار / عبد الفتاح إسماعيل الشلي، الناشر: دار المصرية للتأليف والترجمة، ط ١

◆ معاني القرآن وإعرابه: أبو إسحاق الزجاج إبراهيم بن السري بن سهل (ت: ٣١١هـ) - الناشر: عالم الكتب - بيروت - الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م

◆ المعجم الكبير: سليمان بن أحمد أبو القاسم الطبراني (ت: ٣٦٠هـ) - المحقق: حمدي السلفي - الناشر: مكتبة ابن تيمية - القاهرة - الطبعة: الثانية

◆ مقالات الكوثري: محمد بن زاهد الكوثري (ت ١٣٧١هـ-١٩٥٢م) - نشر: المكتبة التوفيقية - القاهرة - طبعة خالية من سنة الطبع .

◆ مناهل العرفان في علوم القرآن للزرقاني: محمد عبد العظيم الزرقاني (ت: ١٣٦٧هـ) الناشر: مطبعة عيسى الباي الحلبي وشركاه، الطبعة: الثالثة .

◆ منجد المقرئين ومرشد الطالبين: شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (ت: ٨٣٣هـ) الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م

◆ النشر في القراءات العشر: شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (ت: ٨٣٣ هـ) المحقق: علي محمد الضباع (ت ١٣٨٠ هـ) الناشر: المطبعة التجارية الكبرى [تصوير دار الكتب العلمية]

◆ نظم طيبة النشر، لابن الجزري: شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (ت: ٨٣٣هـ) تحقيق: محمد تميم الزغبي، الناشر: دار الهدى - جدة، الطبعة الأولى عام ١٤١٤ هـ ١٩٩٤ م .

◆ وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان: أبو العباس أحمد بن محمد ابن خلكان البرمكي الإربلي (ت: ٦٨١هـ) المحقق: إحسان عباس الناشر: دار صادر - بيروت طبعة عام ١٩٩٤ م .

**البيان الختامي لمؤتمر الأحرف السبعة
مفهومها وحقيقتها**

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خير المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين
والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين
أما بعد

فقد أنعقد في دولة الكويت بتاريخ ٢٤-٢٥ ربيع الأول ١٤٣٩ هـ الموافق ١٢-١٣
ديسمبر ٢٠١٧ م، مؤتمر (الأحرف السبعة، مفهومها وحقيقتها) في قسم التفسير والحديث
بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية - جامعة الكويت، على مدار يومين، وأربعة ندوات،
في كل ندوة بحثان.

وقد تم خلال المؤتمر عرض هذه الأبحاث ومناقشتها، وخرج المشاركون بالتوصيات
التالية:

أولاً: بذل المشاركون جهداً كبيراً في محاولة تضييق هوة الخلاف في بيان مفهوم الأحرف
السبعة؛ والخروج بأصح الأقوال وأقربها .

ثانياً: التوصية بتعميق الدراسات العلمية في أثر الأحرف السبعة في التفسير، وبيان سعة
معاني القرآن العظيم وتنوعها، والتوصية بتوجيه طلبة الدراسات العليا بتناولها في أطروحاتهم
العلمية .

ثالثاً- إيضاح العلاقة بين الأحرف السبعة والقراءات .

رابعاً: الحرص على نشر العلم الصحيح المحرر بالأحرف السبعة والقراءات، وربطه بحكمة
التيسير لهذه الأمة، والخصوصية لها بنزول القرآن على هذه الأحرف السبعة وتثقيف جمهور
المسلمين بذلك من خلال وسائل الإعلام المتنوعة .

خامساً: تعميق الدراسات العلمية في جوانب أخرى من موضوع الأحرف السبعة،
وخاصة في علاقة الأحرف السبعة بعلم الحديث والمحدثين .

سادساً: التوصية بعمل قاعدة بيانات علمية في المصنفات والمصادر التي عنيت
بالأحرف السبعة وعلاقتها بمحاور المؤتمر

سابعاً: التوصية بعمل مؤتمر علمي متخصص في الرد على المستشرقين في القرآن والقراءات والأحرف السبعة.

ثامناً: إقامة ودعم الهيئات ومراكز البحوث والدراسات القرآنية المهمة بالقرآن الكريم وقراءاته، وزيادة الاهتمام بالتصدي للشبهات والإشكالات المثارة حولها من قبل المسلمين وغير المسلمين.

تاسعاً: إدراج مقرر دراسي في الدراسات العليا يختص بكشف الشبهات المثارة حول القراءات والأحرف السبعة، وجردها، والرد عليها بالردود العلمية المحررة.

وسترسل هذه التوصيات مع كتاب البحوث إلى الجامعات والكليات الشرعية للإفادة منه.

وفي الختام نسأل الله تعالى حسن الختام، وتمام الإتمام، ورفع الملام، ومغفرة الآثام

إنه غفور رحيم، بر جواد كريم

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

خاتمة الكتاب

الحمد لله أولاً وآخراً وباطناً وظاهراً، والصلاة والسلام على خير من وطئ الثرى، وعلى آله وصحبه أسود الثرى، وعلى من تبعهم بإحسان إلى يوم يبعث الناس فيه زمراً
وبعد:

فقد اكتمل عقد هذا الكتاب، الذي جمع بحوث العلماء الأجلاء والشيخ الفضلاء من دول متفرقة.

اجتمعوا هنا في أرض الخير الكويت وفي كلية الشريعة المباركة إن شاء الله، بجامعة الكويت، حيث احتضنت هذا المؤتمر (الأحرف السبعة، مفهومها وحقيقتها) في سابقة فريدة هي بداية عقد هذه المؤتمرات إن شاء الله.

ونسأل الله أن ينفع بهذه البحوث التي اكتسبت شرفاً لشمول محتواها على مسائل تتعلق بكتاب الله تعالى، ونسأله أن يجزي كل من ساهم ودعم وبذل أي جهد في هذا المؤتمر خير الجزاء.

ونرجو من كل من رأى شيئاً يفيد في محاور المؤتمر أو كتابه أو إصداراته أن يتواصل معنا على قسم التفسير والحديث بكلية الشريعة.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

الفهرس

5	المقدمة
6	كلمة عميد كلية الشريعة والدراسات
7	كلمة رئيس القسم
8	نبذة عن مؤتمر نزول القرآن الكريم على سبعة أحرف
9	التعريف بالباحثين
23	ملخصات الأبحاث
25	مفهوم الأحرف السبعة
32	أثر الأحرف السبعة في التفسير
39	أثر الأحرف السبعة في آيات الاعتقاد
46	علاقة الأحرف السبعة بالقراءات
52	علاقة الأحرف السبعة بالرسم
56	شبهات المستشرقين حول الأحرف السبعة
66	شبهات السابقين حول الأحرف السبعة والقراءات
81	الأبحاث الكاملة
83	مفهوم الأحرف السبعة
84	المقدمة
86	1- أدلة نزول القرآن على سبعة أحرف:
93	2- شواهد بارزة في هذه الأحاديث الواردة:
109	3- معنى نزول القرآن على سبعة أحرف:
111	4- الوجوه السبعة في المذهب المختار:
115	5- لماذا اخترنا هذا المذهب:
120	6- النسبة بين هذه المذاهب ومذهب الرازي:
123	7- فيما يتعلق ببقاء الأحرف السبعة في المصاحف:
127	8- الأقوال الأخرى:
135	9- ردود إجمالية لهذه الأقوال الأخيرة:
138	فهرس المصادر
147	أثر الأحرف السبعة في التفسير
148	المقدمة
150	المبحث الأول حول الأحرف السبعة
155	المبحث الثاني أثر الباقي من الأحرف السبعة في التفسير
176	الخاتمة
177	أثر الأحرف السبعة في آيات الاعتقاد
178	الافتتاحية
180	المقدمة

184	المبحث الأول نماذج من آثار اختلاف القراءات في توحيد الربوبية.....
189	المبحث الثاني نماذج من أثر القراءات في توحيد الأسماء والصفات.....
195	المبحث الثالث نماذج من أثر القراءات في توحيد الألوهية:.....
199	الخاتمة.....
202	علاقة الأحرف السبعة بالقراءات.....
203	البحث.....
208	تنبهان.....
209	علاقة الأحرف السبعة بالرسم.....
210	المقدمة.....
213	التمهيد.....
224	المبحث الأول علاقة القراءات القرآنية بالأحرف السبعة.....
230	المبحث الثاني العلاقة بين القراءات القرآنية وعلم ضبط المصحف الشريف، وفيه مطلبان:.....
239	الخاتمة.....
241	شبهات المستشرقين حول الأحرف السبعة دراسة وصفية نقدية.....
246	المبحث الأول الأحرف السبعة وعلاقتها بالقراءات.....
277	المبحث الثاني معنى الشبهات، والمستشرقون، وأهم دراسات المستشرقين في القرآن والأحرف السبعة والقراءات، ومنهج المستشرقين في التعامل مع الوحي والأحرف السبعة والقراءات.....
297	المبحث الثالث شبهات جولدزيهر ونولدكه في الأحرف السبعة والرد عليها.....
310	المبحث الرابع شبهات بقية المستشرقين في الأحرف السبعة والرد عليها.....
314	الخاتمة.....
323	قائمة بأهم المراجع والمصادر.....
325	شبهات السابقين حول الأحرف السبعة والقراءات.....
327	المقدمة.....
331	المبحث الأول شبهة مخالفة القراءات لقواعد اللغة العربية.....
348	المبحث الثاني شبهة عدم تواتر القراءات.....
357	المبحث الثالث شبهة جواز القراءة بالمعنى.....
369	الخاتمة.....
371	مصادر البحث.....
379	البيان الختامي لمؤتمر الأحرف السبعة مفهومها وحقيقتها.....
382	خاتمة الكتاب.....
383	الفهرس.....